جورج لنشوفسكي

الشرق الاوسط

في الشؤون العالمية

الجزء الأول

ترجمة : جعفر خياط

منشورات دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع - فرع العراق

جورج لنشوفسكي

الشرق الأوسط
في الشؤون العالمية

ترجمة

جعفر خيّاط

المراجعان

الدكتور محمود الأمين و الدكتور ابراهيم احمد السامرائي

تصدير

الدكتور حسن علي الذنون

دار الكشّاف
للنشر والطباعة والتوزيع
فرع العراق

ملتزم الطبع والنشر :
دار الكشاف
فرع العراق — بغداد

نشر بالاشتراك مع
مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر
بغداد — نيويورك

المسهمون في اخراج هذا الكتاب

المؤلف : البرفسور جورج لنشوفسكي

ولد البرفسور جورج لنشوفسكي في بولندة واكمل دراسته العالية في وارشو. ثم التحق بالسلك الدبلوماسي البولوني فتدرج فيه حتى اصبح سفيراً لبلاده في ايران . وقد بقي في منصبه خلال السنوات الاولى من الحرب العالمية الثانية ، وانضم بعد ذلك الى القوات البولونية المحاربة . وفي نهاية الحرب رحل الى امريكا ، فعين استاذاً للعلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا وما زال في هذا المنصب .

وقد تسنى له خلال اشتغاله كسفير في ايران ان يدرس احوال الشرق الاوسط وشؤونه ، وتيسرت له خلال الحرب العالمية الثانية زيارة العراق وبلاد الشرق الاوسط ، فاستطاع ان يجمع عنها معلومات قيمة ويدرس احوالها السياسية عن كثب . وقد اخرج منذ ان انصرف الى التدريس كتاباً قيماً الى جانب كتابه القيم هذا ، وعنوانه :—

Russia and The West in Iran, 1918 - 1948
(A Study in Big - Power Rivalry) .

وقد صدرت الطبعة الاولى من هذا الكتاب — الشرق الاوسط في الشؤون العالمية — قبل عدة سنوات . وزار على اثر صدورها بلاد الشرق

الاوسط ، فاصدر طبعة بالشكل الذي يجـــده القارىء العربي مترجماً بين يديه .

المترجم : جعفر خياط

ولد في بغداد واكمل دراسته العالية في الجامعة الامريكية ببيروت وفي جامعة كاليفورنيا حيث حاز على شهادتي .B.S و M.S واشتغل في شؤون الثقافة والتعليم وما زال يشغل الآن وظيفـــة مفتش اختصاص في مدارس العراق الثانوية . وقد قام بترجمة عدد من الكتب الانكليزية التي تبحث في شؤون العراق السياسية منها : ـ (اربعـــة قرون من تاريخ العراق الحديث) لمؤلفه المستر س . هـ. لونكريك . وكتاب (العراق ـ دراسة في تطوره السياسي) لمؤلفه فيليب ايرلند ، وكتاب (فصول من تاريخ العراق القريب) للمس غيرترود بيل .

المراجعان ـ الدكتور محمود الامين

موصلي الولادة والنشأة، اكمل دراسته الثانوية في الموصل سنة ١٩٣٦ ثم اوفد الى المانيا لدراسة الآثار على نفقة وزارة المعارف بعد ان انهى دراسة المتروكليشن . درس في زوريخ وبازل وبرلين وتخرج من جامعـة برلين سنة ١٩٤٣ حائزاً على شهادة الدكتوراه في علم الآثار والتاريخ القديم وتاريخ الحضارات فعين مدرساً معيداً في الجامعة المذكورة وفي كليـــة الدراسات الاجنبية. وفي سنه ١٩٤٦ عين مدرساً في دار المعلمين الابتدائية

ثم انتقل الى مديرية الآثار واشترك في التنقيب مع بعثات اثرية اجنبية وواصل التدريس في كليات بغداد. وفي ١٩٤٩ اوفد الى امريكا على نفقة اليونسكو واشتغل في جامعة بنسلفانيا في فيلادلفيا استاذاً باحثاً حتى سنة ١٩٥١ . وفي ١٩٥٣ عين مديراً عاماً منتدباً لشؤون السياحة وفي ١٩٥٤ انضم الى كليـة الآداب فدرّس في قسم الآثار والحضارة حتى آب ١٩٥٨ . نشر عدة مقالات في حقل اختصاصه في مجلات علمية عديدة منها مجلة سومر وله تآليف لم تنشر بعد . وقد قام بمراجعة الترجمة وتحقيقها .

الدكتور ابراهيم احمد السامرائي

ولد في العمارة واكمل الدراسة الثانوية في بغداد ثم دخل دار المعلمين العالية وتخرج منها بتفوق سنة ١٩٤٥ . وبعد مـدة ارسلته وزارة المعارف لدراسة اللغات الساميّة على نفقتها في جامعة الصوربون بباريس فتخرج فيها سنة ١٩٥٦ حائزاً على شهادة الدكتوراه . وبعد مجيئه الى العراق تعين استاذاً في كلية الآداب لمادة اللغات الساميّة . له بحوث عديدة في حقـل اختصاصه في مجلات علمية مختلفة منها مجلة كلية الآداب ومجلة سومر ومجلة المجمع العلمي ومجلة المعلم الجديد . وقد قام بنشر وتحقيق كتاب نزهة الالبّاء لابن الانباري . وقد اسهم بتدقيق الترجمة وراجع اسلوبها .

التصدير : الدكتور حسن علي الذنون

موصلي ، اكمل دراسة الحقوق في القاهرة حيث تخرج فيها حائزاً

على شهادة الدكتوراه وقد اشغل عدة مناصب هامة ، منها استاذاً في كلية الحقوق وعميداً لها ثم مديراً عاماً للعقود في وزارة الاعمار . وله مؤلفات كثيرة في حقل اختصاصه الحقوق ، منها (النظرية العامة للفسخ) و (مصادر الالتزام) و (احكام الالتزام) و (عقد البيع) و (العقود المسماة) و (الحقوق العينية الاصلية) و (نظرية العقد) و (الاشتراط لمصلحة الغير) .

و يشتغل الآن في المحاماة و يعد في الطليعة .

رسم الخرائط : طاهر رشيد

موصلي الولادة والنشأة وهو من الطلاب النابهين للصف المنتهي من قسم الجغرافية لكلية الآداب ، اشتغل مع شركة جام باتان الهولندية في رسم الخرائط الجدارية للعالم ، كما رسم عدة خرائط لكلية الآداب . ويجد القارىء العربي في هذا الكتاب الخرائط التي قام برسمها .

تصميم الغلاف : اسماعيل عبد القادر شموط

فلسطيني ، ولد في مدينة اللد سنة ١٩٣٠ ، تخرج من كلية الفنون الجميلة في القاهرة . وحصل على دبلوم اكاديمية الفنون الجميلة في روما ودبلوم مدرسة الفنون الزخرفية و الاعلان في روما سنة ١٩٥٦ .

تصدير

بقلم المحامي الدكتور حسن علي الذنون

•

تضم بلاد الشرق الأوسط أقطاراً شاسعة المساحة هائلة الخيرات تقع على ملتقى القارات العتيدة الثلاث : آسيا وأفريقيا وأوروبا .

وقد كانت هذه البلدان موطن الحضارات الإنسانية الأولى ومنبع الديانات الخالدة . ففيها قامت حضارات آشور وبابل وفينيقية ومصر الفرعونية ومنها انبعثت الديانة اليهودية ، ديانة العنصرية والقومية ، والديانة المسيحية ديانة الرحمة والسلم والإخاء ، والديانة الإسلامية ديانة العدل والمساواة والتنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

وقد استطاع الإسلام في موجات متتابعة من الفتح والغزو أن يسيطر على جميع بلدان الشرق الأوسط ويظللها برايته التي ظلت خفاقة فترة طويلة من تاريخ البشرية . وقد مرّ الشرق الأوسط في عهود الخلافة العباسية في عصر زاهر لم يشهد له مثيلاً من قبل ، فقد ساده الرخاء والاستقرار والسلام بصرف النظر عن بعض الثورات والفتن الداخلية والنزعات الانفصالية التي كانت تنشب فيه بين آونة وأخرى بدافع شهوة الحكم لا بدافع العنصرية أو الإقليمية الضيقة .

وفي بحبوحة الاستقرار العالمي آنذاك كان العالم المتحضر منقسماً إلى معسكرين : المعسكر الإسلامي في الشرق والمعسكر المسيحي في الغرب . وكان هذان المعسكران ككفتي ميزان متعادلتين تتأرجحان ، فتشيل هذه حيناً وتشيل تلك أحياناً أخرى . فقد حاول المعسكر الإسلامي محاولاته في الركن الجنوبي الغربي من أوروبا للاندفاع إلى قلبها كما قام بنفس المحاولة في الطرف الشرقي في آسيا الصغرى .

وحاول المعسكر الغربي محاولاته الشهيرة في الحروب الصليبية ولكنها باءت بالفشل ؛ وهكذا بقي كل من المعسكرين في مربضه يتربص الدوائر بالمعسكر الآخر .

فاذا ما طوينا السنين ومددنا أبصارنا عبر القرون فاننا نشاهد في بلدان الشرق الأوسط امبراطورية غربية تتحكم فيه وتسيطر على بلدانه هي الامبراطورية العثمانية،ومع هذا فقد تقبلت البلدان العربية حكم هؤلاء العثمانيين الذين يختلفون عنهم في اللغة والجنس والحضارة والتقاليد لأن فكرة الدين كانت تطغى على شعوب ذلك العصر ولأن النزعة القومية أو العنصرية لم تكن قد اشتد ساعدها في ذلك الزمان .

ثم أخذت الامبراطورية العثمانية تهرم وتضعف فانتشرت فيها عوامل الظلم والفساد والتفرقة العنصرية والدينية،وهنا قام المعسكر الغربي يقضم أجزاء هذه الامبراطورية جزءاً بعد آخر فسلخ عنها الأقاليم الأوروبية التي كانت تخضع لحكمها ، ثم التفت بعد ذلك إلى بلدان الشرق الأوسط العربية فركز أطماعه فيها حتى أتى عليها كلها في أعقاب الحرب العالمية الأولى فأصبحت بلاد الشرق الأوسط العربية تحت سيطرة دول الغرب ورحمتها.

والكتاب الذي تقدمه دار الكشاف بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين إلى قراء العربية يعرض تاريخ الشرق الأوسط ابتداء من أهم صفحة من صفحات تاريخه الحديث وهي الامبراطورية العثمانية في أوج عظمتها في زمن السلطان سليمان القانوني الذي امتد ملكه من فيينا غرباً حتى حدود أفغانستان شرقاً ومن آسيا الصغرى وبحر القرم شمالاً إلى البحر العربي وقلب افريقيا السوداء جنوباً.

قام بتأليف هذا الكتاب الأستاذ (جورج لينشوفسكي) أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا الأمريكية ، وهو بولندي الأصل أكمل دراسته العالية في (وارشو) والتحق بالسلك الدبلوماسي حتى أصبح سفيراً لبلاده في إيران حيث بقي في هذا المنصب خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية درس أثناءها أحوال الشرق الأوسط عن كثب . فقد زار العراق وبقية بلدان الشرق الأوسط زيارة عالم مدقق لا سائح عابر . وهذا المؤلَّف هو إحدى ثمرات هذه الدراسة .

أثار المؤلف عدداً كبيراً من قضايا الساعة الخطيرة التي تتصل بالتنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي لبلدان الشرق الأوسط . فعرضها بأسلوب علمي مجرد ، يلقي أضواء مركزة على هذه القضايا التي قد تكون غير معروفة بالنسبة إلى عدد كبير من قراء العربية ومثقفي بلدان الشرق الأوسط ، وأكاد

أجزم بأنها غير معروفة إلا لدى نفر قليل جداً من الأجانب لا يخطئهم الحصر أو العد .

وأحب بعد هذا أن أقف بالقارئ قليلاً عند بعض النقاط التي أثارها المؤلف والتي تتطلب شيئاً من التعليق أو المناقشة أو الإيضاح .

تعرض المؤلف في صدر بحثه عن العراق للمشاكل القبلية والإقطاعية وكيف استغلها الإنكليز لتثبيت دعائم الاستعمار في هذا القطر العربي الأبيّ العريق . فذكر أن القبائل في العراق تؤلف حوالي سدس السكان وأشار إلى أن هذه هي إحدى المعضلات المزمنة التي تواجهها الحكومات العراقية جميعاً . وأبان أن الإنكليز في الأيام الأولى لاحتلالهم لهذا القطر أدخلوا في المناطق القبلية ما يسمى بنظام (سانديمان) وهو نظام كانوا قد جربوه من قبل في الهند ، وبمقتضى هذا النظام تكون السيطرة المباشرة على أفراد القبائل منوطة بالشيوخ أي أنه بدلاً من أن تعمد الحكومة إلى فرض سيطرتها المباشرة على رجال القبائل وأفراد العشائر فانها تستخدم الشيوخ المحليين كعملاء أو وكلاء عنها مقابل جعل مالي تدفعه لهم أو مقابل ضمان مصالح وامتيازات أسرهم .

وواضح أن هذا النظام عبارة عن أداة استعمارية للإبقاء على الإقطاع وتثبيت دعائمه بين عدد كبير من السكان وأنه حجر عثرة في سبيل تقدم الأمة وانطلاق الشعب نحو التحرر والحضارة والرقي ومواكبة ركب العالم المتحرر .

ثم تمضي السنون وينال العراق استقلاله الخارجي المقيد وتبرز إلى الصفوف الأمامية بين قادته وزعمائه فئة على رأسها نوري السعيد الذي فرض إرادته على خمسة ملايين من الرجال الأحرار الذين يترفعون عن الخضوع للبريطانيين ويأبون بقاء الغزاة في بلادهم . فقد استطاع نوري السعيد أن يستغل العصبيات المختلفة التي كانت تنخر كيان هذه الأمة من شيعية وسنية ، وكردية وعربية ، وقبلية وحضرية ؛ وأن يجعل هذه العصبيات أسلحة تدمر نفوسهم وكيان الوطن ، وأن يربط العراق في أحلاف عسكرية فيعقد حلفه مع تركيا ، ولا يسمح لمجلس الأمة أن يبدي فيه غير الثناء والإعجاب .

ولا أريد بعد هذا أن أطيل في التعليق على ما جاء في هذا المؤلف عن العراق فقد أصبح ذلك كله في ذمة التاريخ بعد ثورة تموز (يوليه) المجيدة المباركة التي هزت كيان الشرق بأجمعه وجعلت من العراق قلعة حصينة للتحرر

والانطلاق . فقد تم جلاء آخر جندي بريطاني عن أرض الوطن وتحطم حلف بغداد وخرج العراق من منطقة الاسترليني ، وقضي على الإقطاع بقانون الإصلاح الزراعي ، ولا تزال حكومة الثورة تعمل ليل نهار على إعادة بناء كيان هذا الوطن على أساس ديمقراطي سليم .

ثم انتقل بالقارئ بعد هذا إلى الفصل الذي عقده المؤلف للتحدث عن إسرائيل.

لقد أرادت الصهيونية العالمية أن تكون يد بريطانيا مطلقة في فلسطين حتى تستطيع تنفيذ وعد (بلفور) وهو الوعد الذي أعلنته الحكومة البريطانية في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩١٧ ووجهته إلى اللورد روتشيلد وجاء فيه على لسان وزير خارجية بريطانية آنذاك « يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك أنها تنظر بعين الرضا والارتياح إلى المشروع الذي يراد به إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين . وأنها تبذل خير مساعيها لتحقيق هذا الغرض وليكن معلوماً أنه لا يسمح باجراء شيء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين أو بالحقوق التي يتمتع بها اليهود في البلدان الأخرى وبمركزهم السياسي » . وعلى هذا الوعد قام صك الانتداب البريطاني الذي فرضه على فلسطين مجلس الصلح الأعلى المجتمع في سان ريمو بين ١٩ و ٢٦ من نيسان (ابريل) عام ١٩٢٠ . وبعد إبرام هذه المعاهدة عينت انكلترا (السير هربرت صموئيل) أول مندوب سام لها في فلسطين . والسير هربرت هذا من عائلة انكليزية يهودية عريقة ، إلا أن المؤلف يقول عنه انه لم يكن صهيونياً . ونحن لا نتفق مع المؤلف فيما ذهب إليه إذ من الثابت قطعاً أن هربرت صموئيل كان يهودياً صهيونياً ولم تترك أعماله في فلسطين أي مجال للشك أو الريب في أنه صهيوني من قمة رأسه إلى أخمص قدمه . فقد استعان هذا المندوب السامي بثلاثة من الأمناء سموا سكرتيرية . فالأول السكرتير العام ، والثاني السكرتير المالي والثالث السكرتير القضائي . وألف من نفسه ومنهم مجلساً سماه المجلس التنفيذي ، جعل فيه السكرتير القضائي رجلاً انكليزياً صهيونياً اسمه « بنتويش » فغدت أكثرية ذلك المجلس التنفيذي صهيونية لما لصوت الرئيس من حق الترجيح عند تساوى الأصوات (١) .

(١) القومية العربية ص ١٦٨ للأمير مصطفى الشهابي ط ١٩٥٩

إن الحركة الصهيونية تتميز بطابع عجيب هو المزج التام بين القومية وبين الدين وفي هذا يقول جورج باتو « تتميز الديانة اليهودية بواقع فريد لا نجد له مثيلاً في جميع ديانات العالم ، وهو أنها تنطوي على اتحاد وثيق غير قابل للانفصام بين المبدأ الديني والمبدأ القومي فنحن لسنا إزاء ديانة قومية بل إزاء قومية دينية » . ولعل هذا الطابع هو الذي وسم الشعب اليهودي بميسم التحجر وعدم القابلية على الذوبان أو الاندماج في المجتمعات الغريبة التي يعيش بين ظهرانيها مئات السنين . ولعل هذا الطابع هو السبب الرئيسي أو الوحيد الذي جرّ على هذا الشعب نكبات تسلسلت عبر التاريخ ودفع فرعون مصر إلى استرقاقهم وتعذيبهم وتسخيرهم في كل عمل مرهق شاق ، وعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) إلى تحريم شبه جزيرة العرب عليهم ، كما دفع هتلر إلى محاولة إبادتهم واستئصال شأفتهم من بلاده .

ثم يعقد المؤلف بعد ذلك مقارنة بين المجتمعين العربي واليهودي في فلسطين يخلص منها إلى أن المجتمع العربي مجتمع متأخر إذا قيس بالمجتمع اليهودي ، إذ أن ما يقرب من ٧٣ ٪ من السكان العرب كانوا يعيشون في مجتمع ريفي بدائي وانهم كانوا يستخدمون في الزراعة طرقاً عتيقة بالية وأن ٢٥ ٪ فقط من الأولاد العرب كانوا يلتحقون بالمدارس في الوقت الذي يلتحق جميع أبناء اليهود بها . وانه لم تكن لدى العرب مدارس أهلية عصرية أو مستشفيات راقية أو مؤسسات اجتماعية أو منظمات سياسية حسنة التنظيم .

وأرى أن هذه المقارنة بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي يجب أن تقتصر على أولئك اليهود الذين كانوا في فلسطين منذ أزمان سحيقة في القدم يطيلون عوارضهم ويندبون مجدهم الزائل عند حائط المبكى ، وأن لا تتعداهم إلى اليهود الذين هاجروا إليها من أقطار أوروبا أو من أمريكا فمثل هذه المقارنة لا تقوم على أساس سليم لعدم تساوي الظروف الجغرافية والاجتماعية والسياسية التي اكتنفت كلاً من هذين الشعبين .

لقد أرسلت بريطانية في أول نيسان (إبريل) من عام ١٩٤٧ مذكرة إلى الأمم المتحدة طلبت فيها عرض قضية فلسطين على الجمعية العامة في دورة استثنائية خاصة . فقررت الجمعية إرسال لجنة للتحقيق . وفي أول أيلول (سبتمبر) أذيع تقرير هذه اللجنة ، وقد أوصت فيه بتقسيم فلسطين

إلى دولتين عربية ويهودية . وفي التاسع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، وافقت أكثرية دول الجمعية العامة على التقسيم ، فأعلنت بريطانيا انتهاء انتدابها في ١٥ مايس ١٩٤٨ فاشتعلت الثورة بين العرب واليهود ورجحت كفة العرب في الأشهر الأولى ، ولكن الإنكليز أعطوا لليهود كميات كبيرة من الأسلحة مما سموه مخلفات الحرب وقد كانت كميات هائلة من المعدات الحربية والعتاد ، فرجحت كفتهم كما ساعد الإنكليز اليهود على الاستيلاء على حيفا وعكا ويافا وصفد وطبرية وعدد كبير من القرى العربية وقد تم هذا قبل حلول تاريخ الانتداب . وفي ١٥ مايس ١٩٤٨ زحفت الجيوش العربية وسيطرت على المناطق التي يقطنها العرب ، فاندلعت الحرب بينهم وبين اليهود وهي الحرب التي أدت إلى هذه الكارثة المحزنة التي أدمت قلب كل عربي وشردت أكثر من مليون ونصف عربي ، تلك الكارثة التي لا مثيل لها في تاريخ الأمة العربية بل في تاريخ البشرية أجمع .

وإذا كان المؤلف قد تطرق إلى هذه الحرب فإنه لم يذكر الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذه الكارثة وإلى اندحار الجيوش العربية . فقد أصبح من الثابت المعروف لدى العرب كافة أن فشلهم يرجع إلى عاملين رئيسين ، أولهما تدخل الدول الأجنبية وبالأخص الدول الكبرى ، وثانيهما خيانات الدول العربية وزعمائهم واختلاف هذه الدول العربية فيما بينها بدافع الطمع .

أما عن تدخل الدول الأجنبية فانه بعد نشوب الحرب ، سرعان ما تدخلت الدول الكبرى وفي مقدمتهم انكلترة والولايات المتحدة الأمريكية وأجبرت الدول العربية على عقد هدنة تقوي فيها اليهود بما تغدق عليهم من سلاح وعتاد ومتطوعين من ضباط وجنود . على حين أن جلب الأسلحة من الخارج كان قد حظر على الدول العربية . أضف إلى ذلك أن انكلترة وأمريكا أرغمتا الدول العربية على عقد هدنة دائمة مع اليهود عام ١٩٤٩ . وسارعت انكلترة وأمريكا وروسيا للاعتراف بقيام دولة إسرائيل ولمّا يمض أربع وعشرون ساعة على الهدنة .

أما عن خيانات ملوك العرب وزعمائهم فقد منعت الحكومة العراقية الجيش العراقي من نصرة الجيش المصري في القسم الجنوبي من فلسطين ومنعت الحكومة الأردنية الحكومة السورية من نقل لواء من الجيش السوري

إلى القسم المذكور للغرض نفسه . وسهل الضباط الإنكليز في جيش الأردن استيلاء اليهود على اللد والرملة وبئر السبع والناصرة . كما أثروا على الحكومة الأردنية في معارضة تقدم الجيوش العربية الأخرى لسحق قوى اليهود . وقد كان الملك عبدالله ملك شرق الأردن آنذاك يطمع بالسيطرة على فلسطين أو على الأقل الاكتفاء بضم ما يمكن ضمه إلى الأردن مخافة قيام دولة عربية في فلسطين برئاسة الحاج أمين الحسيني . كما كانت مصر تطمع بضم فلسطين إليها أو إلحاق النقب والساحل الجنوبي من فلسطين على الأقل بمصر.

وهكذا ضاعت فلسطين بين أطماع الدول العربية ذات العلاقة من جهة وخنوع هذه الحكومات لأوامر إنكلترة من جهة أخرى . وقامت دويلة إسرائيل على أكتاف الدول الكبرى وبمساعدة خيانة الدول العربية لسكان فلسطين العرب .

ولئن أرادت الدول الكبرى بقيام إسرائيل أن تقسم العرب إلى شطرين وتتخذ منها موطئ قدم لضرب العرب والعودة إلى استعمارهم متى أرادوا وتحول دون تحقيق وحدتهم وتضامنهم وتجعل منها وكراً للدسائس والمؤامرات ونشر الإشاعات وبث الفتن وتسميم الجو العربي ، فان المنطق التاريخي لم يقر في زمن ما قيام دولة إسرائيل . فكما أن هذه الدويلة قامت في القرن التاسع قبل الميلاد على حساب الكنعانيين العرب الذين أجلاهم اليهود عن موطنهم الأصلي وأقاموا فيه دويلتي يهودا وإسرائيل قضي عليهما فيما بعد على يد العرب الآشوريين وبالتالي على يد بختنصر البابلي وسيقوا إلى الأسر إلى بابل ، فان النتيجة الحتمية لهذه الدولة المغتصبة واحدة لا تختلف بشيء عن الأمس البعيد .

هذه هي أهم النقاط التي أردت أن ألفت إليها نظر القارئ الكريم ، وأرجو بعد هذا أن يجد قراء العربية في هذا المؤلف ما يبعثهم على التفكير والتأمل في أحوال هذه البلدان فيعملوا على معالجة ما فيها من نقص وفساد بروح عملية إنشائية بناءة بعيدة عن الأهواء الشخصية ومتحلية بروح المصلحة القومية الصحيحة .

بغداد ١٢ / ٨ / ١٩٥٩

الدكتور حسن علي الذنون

تمهيد

كانت الخبرة التي حصل عليها المؤلف في الخدمة الخارجية والتعليم قد أثبتت له وجود حاجة الى مؤلف شامل عن السياسة المعاصرة ، والديبلوماسية في الشرق الأوسط . والغرض من الكتاب الحالي هو تأمين هذه الحاجة ، بتزويد الطالب والقارئ الاعتيادي بالحقائق السياسية التي تتعلق بعضها ببعض وتفسيرها تفسيراً مناسباً .

ويتناول موضوع الكتاب الشرق الأوسط بين سنة ١٩١٤ ويومنا هذا ، على ان فصلاً عاماً لتاريخ الامبراطوريتين العثمانية والفارسية ، وخاصة في القرن التاسع عشر ، قد أورد تمهيداً لذلك البحث . ولا يجد القراء في الكتاب الا النزر اليسير مما يختص بتاريخ العرب قبل الحرب ، لكنهم يجدون بحثاً مسهباً عن المسألة الشرقية لان الإلمام بها يعد شيئاً أساسياً لتفهم السياسة المعاصرة في نظر المختص بالعلوم السياسية . اما من الناحية الجغرافية فقد حول المؤلف اهتمامه في هذاالكتاب من الشمال الغربي (بلاد البلقان والمضايق التركية) الذي كان مسرحاً للحوادث قبل ١٩١٤ الى الجنوب والشرق (افريقية وآسية) بعد ذلك التاريخ . فان الوقع الذي أحدثته مغامرات نابليون في مصر خلال القرن التاسع عشر ، وظهور محمد علي على المسرح ، وتدخل البريطانيين والفرنسيين في شؤون لبنان ومصر ليلفت نظرنا الى ممتلكات الامبراطورية العثمانية في أفريقية وآسية . وتذكرنا التطورات الأخيرة التي طرأت على العلاقات التركية السوفياتية بان المسألة الشرقية القديمة أخذت تدب فيها الحياة من جديد وهي مقنعة بقناع مختلف .

وينبعث ترتيب الكتاب وتبويبه على الأكثر من اهتمام المؤلف بالتطورات السياسية في الدرجة الأولى . فقد بدئ بالبحث في المنطقة كلها بوجه عام لأنها تدخل في ضمن الامبراطورية العثمانية (القسم الاول) ، وبعد تفككها واستحالتها الى عدد من الدول المستخلفة يبحث في كل من هذه الدول على

حدة (القسم الثاني الى الرابع) . ثم يبحث في القسم الأخير الموسوم بعنوان « قضايا السلم والحرب » (القسم الخامس) في المشكلات التي تتخطى في أهميتها حدود الدولة الواحدة . وقد جرى التأكيد في هذا القسم بصورة خاصة على سياسة الدول الكبرى وخططها تجاه الشرق الأوسط بوجه عام .

وقد اعتمد المؤلف على المراجع الأصلية والثانوية معاً ، وكان الاعتماد على المراجع التي تعتبر نتاجاً للبحث والتنقيب يزداد كلما تقدم عهد الفترة التي يبحث فيها من الوجهة الزمنية . وهو مدين ديناً مفعماً بالاعتراف بالجميل لمؤلفي الأبحاث والمؤلفات التي تبحث في بلاد الشرق الأوسط بحثاً منفرداً لكل منها . أما بالنسبة للتطورات المتأخرة عن ذلك فقد كان المؤلف يشعر بمزيد من الحاجة للاستعانة بالمراجع الأولية مثل المذكرات والتقارير الأصلية والمعاهدات وسائر الوثائق الرسمية . فقد انتفع بهذه المراجع كلها علاوةً على الملاحظات الشخصية التي توصل اليها اثناء مكثه في بلاد الشرق الأوسط مدة سنوات ثمان .

والطريقة التي اتبعتفي نقل الاسماء الشرقية هي الطريقة التي تتبعها أمهات الصحف والمجلات التي تصدر بالانكليزية في هذا العصر . فقد تقيد المؤلف بوجه عام بما كان يستعمل من هذا القبيل في صحفٍ مثل صحيفة « النيويورك تايمس » و « التايمس » اللندنية و « الإيكونوميست » . وهذه الطريقة وان تكن طريقة غير ملائمة تمام الملاءمة الا أنها على الأقل متميزة بانتشارها بين الناس ومعرفتهم لها .

ويود المؤلف ان يشكر الأشخاص الآتية اسماؤهم للمساعدة التي أبدوها له حينما كان يعد مسودة الكتاب : المستر ديفيد وايلدر Wilder الذي كان يعمل في مكتبة كلية هاملتون سابقاً (يشتغل الآن في مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت) ، والمس دي أيم كواكنبوش Quackenbush والمسز روبرت براوننغ Browning من أعضاء هيئة المكتبة المذكورة لمساعدتهما المؤلف في الحصول على المراجع بطريقة « الاعارة بين المكتبات » ، والمس هلن غافني Gaffney أمينة مكتبة المراجع في هاملتون لخدماتها الكثيرة ، والسيدين دونالد. سي كوري Curry ووليام. جي. شوارز Schwarz من طلاب الصف المنتهي في كلية هاملتون (١٩٥١ — ١٩٥٢) لأخذهما على عاتقهما بعض المهمات

الفنية وافساحهما المجال بذلك لأن يتفرغ المؤلف للبحث والكتابة ، والمسز هارولد بودمر Bodmer من كلنتون نيويورك لطبعها المخطوطة على الآلة الطابعة ، والمستر فيليب اوكسلي Oxley استاذ الجيولوجيا المساعد في هاملتون لرسمه الخرائط . ويود المؤلف كذلك ان ينوه تنويها حاراً بذكر زوجته ، ويعترف بجميلها وفضلها عليه للمساعدة القيمة التي ابدتها له في البحث .

بيركلي ؛ كاليفورنية
مارت ١٩٥٢

م.ل.

المقدمة

لم يحصل إجماع حتى الآن على تعريف كلمة « الشرق الأوسط » ، ولم يلق حتى هذا الأسم قبولاً عاماً في كل مكان . ويسمي الساسة ورجال البحث والصحفيون هذه البقعة من العالم « الشرق الأدنى » احياناً و « الشرق الأوسط » احياناً أخرى . على ان « الشرق الأدنى » هو الأسم القديم الذي يضم بالإضافة إلى آسية الجنوبية الغربية مناطق أوربة الشرقية الجنوبية التي كانت فيما مضى خاضعةً للسيطرة التركية . ويبدو ان استعمال كلمة « الشرق الأوسط » أكثر حداثة في منشئها ، ويعزى قبولها الشامل في الأزمنة الحديثة الى استعمال البريطانيين لها في شؤونهم الرسمية . وقد استعملت في دراستنا هذه الكلمة الحديثة التي يفهم منها ان الشرق الأوسط يضم جميع البلاد الآسيوية الواقعة في جنوب الاتحاد السوفياتي وغربي الباكستان ، ومصر من القارة الإفريقية . وقد استثنيت بهذا الاستعمال بلاد البلقان ، وفي الحالات القليلة التي تدعو الحاجة الى البحث عن اليونان وبحر إيجة استعمل المصطلح القديم « الشرق الأدنى » .

وللشرق الأوسط موقع جغرافي فريد في بابه . فهو منطقة متسعة تقع في ملتقى أوربة وآسية وافريقية ، وتسيطر بحكم موقعها هذا على المداخل الستراتيجية للقارات الثلاث المذكورة . ويجد المرء نفسه أحياناً مدفوعاً الى تسميتها بمدار دولاب النصف الشرقي من الكرة الأرضية . فان أقصر الطرق المائية والجوية التي تصل أوربة بآسية ، وأكثرها ملاءمةً ، تمر بالشرق الأوسط . كما كانت كل واحدة من الامبراطوريات الكبرى في تاريخ العالم القديم ترمقها بنظرات جشعة ، او تدخل كلياً او جزئياً في ضمنها . اما في الوقت الحاضر فيقع الشرق الأوسط في طريق خط الحياة الامبراطوري لرابطة الشعوب البريطانية ، ولذلك فان أي شيء يحدث في هذه المنطقة لا بد ان يكون له تأثير ما على مصير بريطانية العظمى.

وإذا ما اعتبر الشرق الأوسط جزءاً من آسية (حيث يقع معظمه) فإنه يقع ضمن المنطقة الوسطى التي تمتد على طول القارة الجسيمة هذه ، أي بين خطي عرض ٣٠ و ٤٠ على وجه التقريب . وفي شمال المنطقة الوسطى هذه تقع الكتلة الأرضية الجسيمة التي تتكون منها روسية ، كما تقع في جنوبيها أشباه الجزائر الطرفية من آسية التي ظلت تحكمها حتى زمن متأخر دول الغرب الكبرى حكماً مباشراً . وقد كانت المنطقة الوسطى منطقة يشتد التنافس التقليدي عليها بين روسية ، الدولة البرية الكبرى ، ودول الغرب البحرية المعظمة . ولقد كان الشرق الأوسط ولا يزال ذا أهمية خاصة لروسية ، بصفتها بلاداً قد تتمكن في يوم من الأيام من الحصول عبرها على ممر لها الى المياه الدافئة وطرق العالم التجارية الرئيسية .يضاف الى ذلك احتمال الاعتداء على روسية بسهولة من الشرق الأوسط على الأخص ، إذا ما اخذنا بنظر الاعتبار تجمع مراكز الصناعة السوفياتية الكبرى في منطقة البحر الأسود – الأورال .

وقد كان الشرق الأوسط ، من بين اجزاء المنطقة المتوسطة من آسية جميعها ، أكثرها تعرضاً لتغلغل الدول البحرية فيه ، ويُعزى ذلك بلا ريب الى شواطئه المتموجة الطويلة التي تداعبها مياه البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي . على انه أقل انكشافاً من البر الكائن في أقسامه الشمالية . ويفسر لنا هذا ما أصابه الغرب من نجاح في الحصول على موطئ قدم في المنطقة أمتن وأقوى مما كانت روسيا قد حصلت عليه . ومع هذا فليس هناك ما يدعو الى عدم الاعتقاد بان الآية قد تنعكس يوماً وما . فقد تقدمت روسية تقدماً فنياً غير يسير ، كما انها تمتاز على غيرها بكونها تجاور الشرق الأوسط وتصاقبه . ثم إن مستعمرات آسية الجنوبية ، التي كان يمكن للغرب ان يستخدمها بمطلق الحرية قواعد يهاجم منها أعداءه ، قد تحررت مؤخراً ولم تعد مصدراً من مصادر القوة له . الحقيقة هي أن المنطقة الوسطى من آسية ، أي منطقة الدول المستقلة الضعيفة ، قد امتدت أخيراً الى الجنوب امتداداً يضر بمصالح الغرب ويقلل من منعته . فاختل بتأثير هذه الأحوال التوازن ، الذي أمكن الاحتفاظ به في البر الآسيوي حتى الآن بين روسيا والغرب ، وتأثر تأثراً خطيراً .

وللشرق الأوسط علاوة على تفرده بموقعه الجغرافي مزايا بارزة أخرى . فهو برغم كونه لا يسكنه أكثر من تسعين مليون نسمة يعتبر القلب النابض للعالم الإسلامي الذي يبلغ عدد سكانه ثلاثمائة مليون نسمة ، وتوجد فيه أقدس العتبات الإسلامية وأرقى معاهد التدريس الإسلامي . وقد تغلغلت الديانة الإسلامية وحضارتها في جميع نواحي المجتمع في الشرق الأوسط وشبعته بوجهات نظر فلسفية خاصة حتى أصبح من العسير جداً ان ينتظر حصول أي تبدل في سيره الا بنشوب ثورة متطرفة . وفي فلسطين المقدسة يملك الشرق الأوسط القبلة التي يتجه اليها المسيحيون واليهود معاً . كما ان الأراضي القاحلة في بعض انحائه تضم في أعماقها اعظم احتياطي للنفط ، الذهب الأسود الذي تتناحر من أجله الأمم . ولهذه الأسباب تتخطى أهميته بوجه عام الحدود الجغرافية الموضوعة له . ولذلك لا يمكن لأية سياسة خارجية متعقلة ان تتجاهل اليوم الشرق الأوسط وتأثيره على سائر انحاء العالم .

ويمكن ان يقسم الشرق الأوسط من الناحية السياسية والحضارية الى منطقتين رئيسيتين : « النطاق الشمالي » و « القلب العربي » . ويختلف النطاق الشمالي عن القلب بكونه غير عربي من ناحية الجنس ، وان له حدوداً مباشرة مع روسية . وقد ساعدت هاتان الميزتان على تكييف مصائره وتعقيد أحواله السياسية في الحال الحاضر . فقد تختلف تركية وإيران وافغانستان بعضها عن بعض في كثير من الوجوه والأحوال ، ومع ذلك لا بد ان يخلق بينها وجود العملاق الروسي الجاثم على حدودها الشمالية رابطةً خفية تجمعها في صعيد واحد . ويقوم النطاق الشمالي هذا ، الذي يسكنه ما يقرب من ثمانية وأربعين مليون نسمة ، بعزل « القلب العربي » عن روسية وحمايته منها . غير انه خط غير متناسق للدفاع ، وتعد أقوى حلقة فيه تركية وأضعف حلقة هي إيران . وفي وسعنا ان نقارن لدرجةٍ ما بين الدور الذي يقوم به النطاق الشمالي هذا والدور التاريخي الذي كانت تقوم به بولندة في أوربة . فكما وقفت بولندة سداً منيعاً يحمي المسيحية الغربية من شر الأقوام القبائلية الشرقية ، وقفت تركية ، وإيران وافغانستان لدرجةٍ أقل، حائلاً دون التوسع المسكوفي نحو الجنوب . ومثل ما فعلت بولندة من قبل ، قامت بلاد النطاق الشمالي هذا بعزل البلاد الداخلية وراءها عزلاً مؤثراً عن الدولة المسكوفية المعظمة

بحيث أخذت تلك البلاد تميل الى التقليل من شأن هذا العملاق حتى تكوّن لديها شعور مغلوط بالسلامة والأمان .

ويمكن ان يقسم « القلب العربي » ، الذي يسكنه اثنان واربعون مليون نسمة ، بدوره الى منطقة « الهلال الخصيب » و « منطقة البحر الأحمر » . ويضم الهلال الخصيب العراق – بلاد ما بين النهرين الغنية يوماً ما – وساحل البحر الأبيض المتوسط التابع لآسية . ويضم هذا الساحل سورية ولبنان وفلسطين والأردن . وللهلال الخصيب ، برغم تعدد القوميات والأديان فيه ، مزايا معينة تشترك فيها الأجزاء التي تكونه جميعها ، وقد توحد أكثر من مرة فأصبح خاضعاً لدولة سياسية واحدة .

وتختلف منطقة البحر الأحمر عن الهلال الخصيب ، لكنها تحتوي في داخلها هي نفسها على أوجه عديدة للتباين . إذ توجد في شرقيها المسافات الشاسعة من الأراضي القاحلة التي تمتد في شبه الجزيرة العربية المسكونة بالنزر اليسير من السكان ، الغنية بالنفط ، والغارقة بالتقاليد الاسلامية . ولا تزال معالم الحياة فيها اقطاعية في الأعم الأغلب ، كما تحول البوادي الوسيعة بشكل موثر دون اتصالها الوثيق بالهلال الخصيب والبحر الأبيض المتوسط . وتقع في غربيها مصر التي تعيش على ضفتي أطول نهر في العالم ، وتزدحم نفوسها في دلتاه الخصيب ازدحاماً غير صحي . وقد كانت مصر بمحاصيلها الثلاثة التي تنتجها في السنة الواحدة ، ومائها الغزير ، وموقعها الخطيظ الكائن في طريق الخطوط التجارية الكبرى مركزاً تقليدياً للحضارة ، كما تعد اليوم أكثر البلاد العربية تقدماً على الإطلاق .

ومن المفيد عملياً ان يتذكر المرء هذا التقسيم الذي يقسم اليه الشرق الأوسط . وقد تغريه التفصيلات المسهبة ، التي ستحويها الصفحات التالية ، على ان يجد في البداية اختلافاً بيناً في المنظر الذي يلوح له في هذا الجزء من العالم ، لكنه يجب ان لا تغيب عن باله الوحدة الأساسية التي توحد أوصاله بتأثير العوامل الجغرافية والحضارية والاقتصادية والستراتيجية التي تشترك فيها المنطقة بوجه عام .

القسم الأول

الحرب العالمية الاولى والصلح

الفصل الاول

أسس تاريخية

يعد تاريخ الشرق الأوسط إلى حد نشوب الحرب العالمية الأولى تاريخاً للامبراطوريتين العثمانية والفارسية في الغالب . إذ يصعب تفهم الأحوال السياسية لهذه المنطقة في الربع الأخير من هذا القرن من دون الألمام ، ولو بصورة موجزة ، بالقصة القلقة لهاتين الدولتين . ومن الضروري ان تنال الامبراطورية العثمانية من بينهما الأرجحية في البحث لسببين : اولهما اتساع رقعتها التي كانت تمتد الى قارات ثلاث ، وثانيهما تورط جميع الدول الاوربية المعظمة تقريباً في شؤونها الخارجية والداخلية خلال السنين الثلاثمائة الأخيرة .

الامبراطورية العثمانية

ظهر الأتراك العثمانيون في آسية الصغرى لأول مرة في القرن الثالث عشر وهم قبيلة من قبائل الحدود الغربية لسلطنة الروم السلجوقية . ونظراً لتفوقهم على جيرانهم المصاقبين في الضبط والانتظام أخذوا يتوسعون على حساب السلجوقيين والبيزنطيين . وما عتمت السلطنة السلجوقية ، التي كان قد أنهك قواها ضغط المغول عليها ، حتى تقطعت أوصالها وتجزأت إلى إمارات صغيرة خضعت للعثمانيين . وفي القرن الرابع عشر وطد العثمانيون أقدامهم في نقاط استراتيجية مهمة في اليونان (١٣٩٩) وصربيا (١٣٨٩) وبلغارية (١٣٩٣) . وفي منتصف القرن التالي كانت الامبراطورية البيزنطية تكاد تكون محاطة بالممتلكات العثمانية ، ومعرضة للهجمات الكبيرة . وقد تم ذلك فعلياً باستيلاء الاتراك على القسطنطينية في ١٤٥٣ حين قتل الامبراطور قسطنطين التاسع وهو يدافع عن مدينته . وبعد سنوات ثمان شملت أعمال

التصفية والتطهير والاستيلاء على امبراطورية طرابزون الصغيرة ، وإخضاع بعض قبائل التركمان المناوئة . وما حل عام ١٤٧٣ حتى أصبحت آسية الصغرى خاضعة للحكم العثماني الصارم . ثم دفع الأتراك بقيادة محمد الفاتح (١٤٥١ — ١٤٨١) فتوحاتهم الى أبعد من ذلك في أوربة وآسية .

وفي ١٤٦٨ أخضعت اليونان ، بما فيها المورة ويوبيا Euboea ، للحكم العثماني على حساب جمهورية البندقية في الغالب . وقلبت بلاد الصرب كذلك الى باشوية تركية في ١٤٥٩ ، ثم الحقت البوسنة والهرسك بالامبراطورية في ١٤٦٥ .

وبعد ان مد الأتراك رواق سيطرتهم على بلاد الاناضول والبلقان ولّوا وجوههم شطر البحر الأسود وسواحله الشمالية . فاستسلمت للعثمانيين في ١٤٧٥ مستعمرتا الآزوف والقرم التابعتان لجنوة ، وقبل التتار هناك بتابعية السلطان . وعلى هذا المنوال أصبح البحر الأسود « بحيرة تركية » .

وفي عهد السلاطين الذين جاءوا بعد محمد الفاتح اتسعت رقعة الامبراطورية من الشرق . فاستولى الأتراك بقيادة سليم الأول (١٥١٢ — ١٥٢٠) على القسم الشمالي من بلاد ما بين النهرين ، ومصر وسورية والجزيرة العربية . وقد كان استيلاؤهم على مصر حدثاً مهماً لأن ذلك أدى إلى إنهاء أمر الخلفاء العباسيين . وقصة تنازل الخليفة العباسي عن لقبه للسلطان المنتصر لا تدعمها البينات التاريخية ، وانما المعروف هو ان الحكام العثمانيين انتزعوا منه هذا اللقب انتزاعاً . وكانت الخلافة تنطوي على السلطة الروحية والزمنية على جميع المسلمين .

وقد بلغت عظمة العثمانيين أوجها ، في الشؤون الخارجية والداخلية على السواء ، في عهد سليمان القانوني بن السلطان سليم الأوحد . اذ وسع ممتلكات الامبراطورية في أوربة بالاستيلاء على بلغراد في ١٥٢١ ، واخضاع هنغارية في موقعة موهاكس الشهيرة سنة ١٥٢٦ . وفي ١٥٤٧ أدمجت معظم هنغارية وترانسلفانية بالامبراطورية العثمانية . واتسعت في الوقت نفسه رقعة الامبراطورية من جهة الشرق ، اذ امتلك سليمان في سلسلة متعاقبة من الحروب مع إيران القسم الأكبر من أرمينية وبلاد ما بين النهرين ، بما في ذلك بغداد والبصرة . واذ كانت تحت تصرفه قوة بحرية هائلة تمكن من مد سيطرته الى

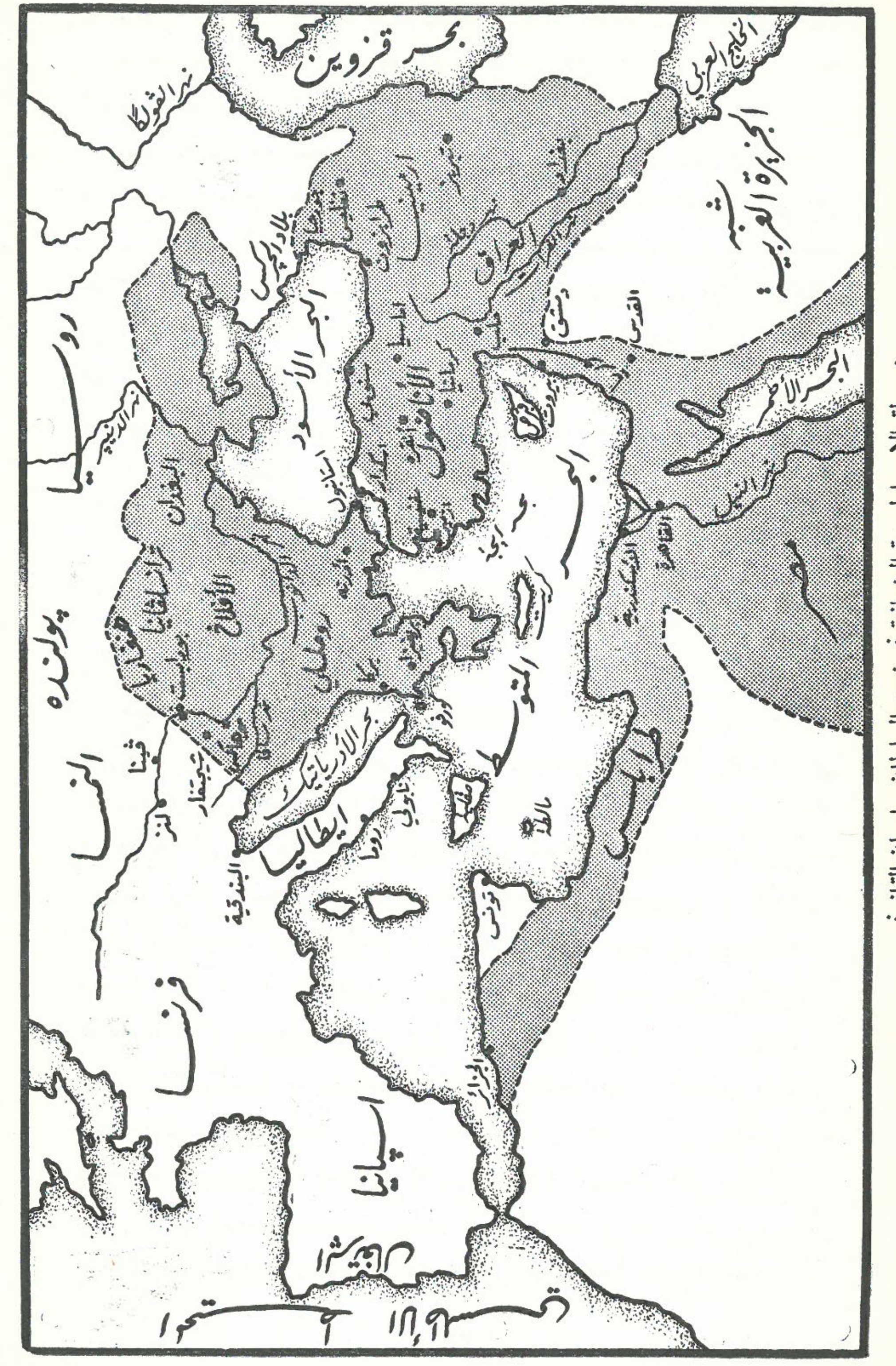
عدن وشواطئ الجزيرة العربية الجنوبية الشرقية . وقد أكملت فتوحاته المثيرة توسعاته الطامحة في البحر الأبيض المتوسط والأدرياتيك وشمال إفريقية (إذ اعترفت الجزائر بتابعيتها له في ١٥١٦) .

وحينما أدركت سليمان الوفاة كانت الامبراطورية العثمانية تمتد من الدانوب الى خليج البصرة ، ومن سهوب أوكرانية الى مدار السرطان في مصر العليا . وكان ذلك ينطوي على السيطرة على طرق التجارة الكبرى في البحر الأبيض المتوسط والبحرين الأسود والأحمر وبعض انحاء المحيط الهندي . وكانت نفوس الامبراطورية تقدر يومذاك بخمسين مليون نسمة لقاء أربعة ملايين في انكلترة ، كما كانت تضم حوالي عشرين جنسية وعرقاً .

ولم يكن عهد سليمان القانوني عهداً وصل به مجد العثمانيين أوجه فحسب ولكنه كان أيضاً عهداً انفتح فيه فصل جديد في علاقات الامبراطورية الخارجية . فقد كانت الامبراطورية حتى ذلك الحين تتسع رقعتها على حساب بيزنطة وبعض الامم الأوربية والآسيوية الصغرى . إلا ان عهد سليمان بدأت فيه منافسة طويلة الأمد مع الدول الكبرى . وكانت اثنتان منها من الدول الأوربية ، امبراطوريتي آل هابسبورغ والبندقية ، وواحدة آسيوية وهي الدولة الفارسية . وقد استدامت المنافسة مع آل هابسبورغ وجمهورية البندقية مدة قرن ونصف تقريباً ، وانتهت في ١٦٩٩ . ومنذ ذلك الحين انتقلت العلاقات العثمانية — النمسوية الى مستوى ثانوي .

وقد بدأت على عهد سليمان أيضاً حقبة جديدة من علاقات الامبراطورية بفرنسة . وكانت هذه نتيجة منطقية للنزاع الذي كان محتدماً بين آل هابسبورغ وخصومهم الشرقيين والغربيين في وقت واحد . فقد كان من الطبيعي ان تنظر فرنسة وتركية إحداهما الى الأخرى باعتبارهما صديقتين وحليفتين تقفان أمام التهديد الذي تهددهما به النمسا ، الدولة الأوربية الوسطى .

ففي ١٥٣٥ عقدت معاهدة بين سليمان القانوني وفرانسيس الأول ملك فرنسة ، فكانت معاهدة صداقة وتعاون ضد آل هابسبورغ منحت فيها فرنسة كثيراً من الامتيازات ، التي صارت تسمى بعد ذلك « الامتيازات الأجنبية » ، فشملت حرية الملاحة والتجارة للفرنسيين في الموانئ العثمانية ، والرسوم الكمركية المنقصة الى ٥ ٪ لمصلحة الفرنسيين فقط ، واعفاء التجار



خريطة الامبراطورية العثمانية في زمن السلطان سليمان القانوني

الفرنسيين من الخضوع للقوانين العثمانية ومعاملتهم بموجب تشريع قنصلي فرنسي في الشؤون المدنية والجنائية ؛ ومنح المستوطنون الفرنسيون الحرية الدينية المطلقة وحماية الأماكن المسيحية المقدسة (وكان هذا بدوره ينطوي على ما يشبه حماية الملوك الفرنسيين للمسيحيين اللاتين الموجودين في الممتلكات العثمانية) ، فضلاً عن منح الرعايا الفرنسيين امتيازات قيمة أخرى في شؤون التملك والملاحة .

وكانت المعاهدة أساساً لتعاونٍ طويل الأمد ظل موجوداً بين فرنسة وتركية مدة طويلة استغرقت ثلاثة قرون على الأقل . وقد اقتضى تأكيد هذا التعاون عدة مرات ، كان أهمها ما تم سنة ١٧٤٠ على اثر حملة ناجحة جردتها الامبراطورية العثمانية ضد آل هابسبورغ في صربيا . ولذلك كان وجود امبراطورية عثمانية قوية هدفاً تضعه فرنسة نصب عينها على الدوام ، كما أصبح أمر المحافظة على هذه الامبراطورية وبقائها متماسكة الاجزاء من البديهيات في سياسة فرنسة الخارجية قبل ان تفكر انكلترة في القضايا التركية بزمنٍ طويل .

وقد كانت منافسة آل هابسبورغ الميزة الرئيسية التي كان يتميز بها التاريخ التركي بعد وفاة سليمان القانوني ، اما النزاع مع البندقية فكان يكاد يكون شيئاً ثانوياً . إذ كانت البندقية دولة أخذ نجمها بالأفول ، ولولا العون الذي كانت تتلقاه من آل هابسبورغ ، ومن الدول الاوربية الأخرى احياناً ، لما تمكنت من الاحتفاظ بمركزها ضد الاتراك مدة طويلة نسبياً .

على ان بأس العثمانيين كان آخذاً بالتناقص أيضاً ، وكان الداعي لذلك أسباب داخلية في الدرجة الأولى . فقد أخذ يحكم الامبراطورية بعد وفاة سليمان اولاً عدد من السلاطين المفسدين بصورة شاملة ، الساهين في كثير من الأحيان عن حاجات الامبراطورية الحقة ، والقساة غير المقتدرين في الغالب . ونجد من الناحية الثانية ان الفساد أخذ يدب دبيبه في الادارة الحكومية وجباية الضرائب . وأخيراً ، فقد أخذ الجهاز العسكري الجبار الذي شيد أركان الامبراطورية ووسع رقعتها ينحط انحطاطاً ملحوظاً . ولابد ان نشير هنا الى الدور الخاص الذي كان يلعبه الانكشاريون في هذا الشأن .

فقد كان الانكشاريون بادئ ذي بدءٍ صفوة الفيالق العسكرية التي يستند عليها

السلاطين ، وكانوا يجندون من بين ابناء الرعايا المسيحيين الشبان أو أسرى الأمبراطورية . وبعد أن يعتنقوا الاسلام كان هؤلاء الصبيان يربون تربية تتصف بالضبط الصارم ويدربون على الفنون العسكرية . ولما كانوا بمقتضى تربيتهم منعزلين ومنقطعين عن أية اتصالات اجتماعية أخرى كانوا يكوّنون فئةً عسكرية منيعة الجانب نذرت نفسها لخدمة السلطان شخصياً ، وهي على جانب كبير من الكفاءة العسكرية . على ان وضع هذه الفيالق طرأ عليه تبدل انقلابي غير يسير حينما سمح لأفرادها في ١٥٦٦ بالزواج . فقد أدى ذلك الى نتيجتين : اولاهما نشوء شعور طبقي وراثي ، وثانيتهما تناقص بسالتهم العسكرية وتسرب النعومة والترف بينهم . فأدت هذه العوامل ، التي كانت مصحوبة بتقليل السلاطين شيئاً فشيئاً من الاشتراك الفعلي شخصياً في الحملات العسكرية ، الى حصول انحطاط في المستوى العسكري لفرق الانكشارية وولائهم لحكامهم . فكان تأثير ذلك في قوة الامبراطورية العسكرية ومنعتها تأثيراً ضاراً على ما يتضح .

وفي ظروف الضعف المتزايد هذه لم تكن مشكلة الامبراطورية التوسع والفتح بل المحافظة على ممتلكاتها الموجودة . ولا شك ان قولنا هذا فيه أكثر مما يجب من التبسيط ، لان الأتراك كانت لا تزال عندهم قوة المبادأة في التوسع . وقد تركز صراعهم مع آل هابسبورغ في السيادة على واديي الدانوب وساڤا ، كما كان التنافس مع البندقية متركزاً في السيادة على البحار في الدرجة الأولى . وقد بلغ أمر السيادة على البحار تطوره الدراماتيكي حينما دحرت أرمادا مسيحية جردها البنادقة ، بقيادة دون النمساوي ، الأسطول التركي دحراً ساحقاً في موقعة ليبانتو (١٥٧١) في المدخل المؤدي الى خليج پاتروس. ومع ان الأتراك ظلوا محتفظين بالسيطرة على البحار بعد هذه الموقعة بمدة طويلة فانهم لم يعودوا يعتبرون قوةً لا تقهر .

وربما كان أظهر ما يدل على انحطاط شأن الامبراطورية العثمانية ما كانت عليه خلال « حرب الثلاثين سنة » (١٦١٨ ـ ١٦٤٨) التي زجت أوربة في لجة من الفوضى والاضطراب الذي لم يعهد له مثيل من قبل ، وأضعفت الامبراطورية الرومانية المقدسة بمقدار لا يستهان به . فبدلاً من ان يستغل الاتراك هذا الضعف ويندفعوا منقضين على ڤينا وقفوا موقف المتفرج دون

ان يحركوا ساكناً ، الأمر الذي لم يكن يحدث مطلقاً لو كانت هذه الفرصة قد سنحت في دور أسبق من أدوار تاريخهم . على ان حياةً جديدة أخذت تدب في جسم الامبراطورية العثمانية غداة تسلم الحكم ومقاليد الأمور رؤساء وزارات قديرون ذوو ارادة قوية من ابناء اسرة كوپرولو الالبانية المعروفة . فقد استطاعوا واحداً تلو الآخر ، اذ تسلموا اكبر منصب في الامبراطورية سنة ١٦٥٦ ، أن ينفخوا الحياة من جديد في العملاق المستضعف خلال نصف القرن التالي ، ويدفعوه للقيام باعمال باهرة جديدة .

وكان أبرز عمل من هذا القبيل محاولتهم دحر النمسا واحتلال ڤينا في ١٦٨٣ . وقد كان السبب المباشر لهذه الحملة ، الثورة التي نشبت ضد آل هابسبورغ في القسم الذي بقي تحت سيطرتهم من هنغارية . اذ نادى الثوار بتحرير هنغارية كلها ، وطلبوا مساعدة السلطان لهم . ولم يحرموا من العون الذي طلبوه . فقد تحشد جيش جرار مؤلف من مئتي ألف جندي في أدرنه ، وزحف بقيادة الصدر الأعظم قره مصطفى (من أقارب أسرة كوپرولو) الى السهل الهنغاري حتى وصل الى أبواب ڤينا . غير ان الامبراطور ليوبولد أرسل رسله مستنجداً الى بولندة . وإذ أيقن ملك بولندة جون سوبيسكي بان مصير المسيحية أصبح مهدداً بالخطر قرر المبادرة الى انقاذ الامبراطور ، فسار بنفسه على رأس جيش بولندي قوي مؤلف من أربعين ألف رجل معبئين بوحدات للخيالة . وكان قد عُهد بأمر الدفاع عن ڤينا ، التي كانت ضعيفة التحصين ، الى الكونت شتارمبرغ Stahremberg الذي لم يكن تحت تصرفه غير عشرة آلاف رجل . اما القوات الامبراطورية الأخرى فقد كان يقودها شارل الرابع دوق اللورين الذي انسحب من المدينة المحاصرة منتظراً وصول البولنديين . وقد ظهر الجيش العثماني بالقرب من اسوار ڤينا في منتصف صيف ١٦٨٣ ، وباشر الحصار الذي استدام ستين يوماً . ووصل ڤينا في أيلول الملك سوبيسكي بعد ان سار سيراً مضنياً دام اسبوعين من بولندة ، فحل محل دوق اللورين في قيادة القوات الامبراطورية . وما علم الاتراك بوصول البولونيين حتى عمهم الذعر ، ثم أدى هجوم الخيالة البولونية الى انتشار الفوضى والارتباك في صفوف العدو . وبذلك قُضي على الجيش ، الذي

كان يوماً ما لا يقهر ، عن بكرة أبيه وفرّ الأتراك الى هنغارية لا يلوون على شيء تاركين في حومة الوغى عشرة آلاف قتيل وثلاث مئة مدفع مع مقادير هائلة من المعدات الحربية . فانقذت بذلك ڤينا وأوروبة الوسطى ، وعاد الامبراطور ليوبولد الى عاصمته . على ان سوبيسكي استمر على تعقيب الاتراك المتقهقرين على رأس جيشه المسيحي . واستدامت الحرب بين السلطان وآل هابسبورغ خمس عشرة سنة أخرى . وقد أوقعت الجيوش الامبراطورية ، التي كان على رأسها دوق اللورين والماركراف لودفيك أميربادن ويوجين أمير ساڤوي ، اندحارات ساحقة عدة بالعثمانيين . وفي ١٦٩٩ أنهت الحرب معاهدة كارولوفتز ، وأجبرت تركية على التنازل لآل هابسبورغ عن ترانسلفانية ومعظم هنغارية وعن القسم الأكبر من سلاڤونيا وكرواتيا ، وإعادة بعض أجزاء اوكرانية وپودولية الى بولندة .

من معاهدة كارلوفتز الى معاهدة ياسي

كانت موقعة ڤينا ، ومعاهدة كارلوفتز ، قد ختمت فصلاً من فصول تاريخ الامبراطورية العثمانية . فلم تعد بعدهما ذلك الخصم العنيد الذي كان يهدد المسيحية الغربية ، وانعكست الآية فآل ضعف الأتراك البادي للعيان الى تبادل الأدوار بين هذه الامبراطورية وأوربة . فقد غدت أوربة هي التي تهدد وحدة الامبراطورية العثمانية وتماسك أجزائها . وكانت روسية من دون الدول الأوربية الأخرى جميعها أكثر طموحاً في هذا الشأن . اما النمسا ، التي لم تكن ميالة للاتراك في يومٍ من الأيام ، فقد بدأت تلعب دوراً أقل بروزاً برغم انها كانت تحرص ابداً على توسيع ممتلكاتها في بلاد البلقان ومنع روسية من ان تكون قوية أكثر مما يجب على حساب الأتراك . وقد استطال هذا الفصل الدبلوماسي الجديد من تاريخ تركية اكثر من قرنين ، ثم صار يسمى بـ « المسألة الشرقية » . فكان قصة للحركات الدبلوماسية التي كانت تستهدف في الدرجة الأولى الحيلولة دون الانحلال الفوضوي المفاجئ للامبراطورية العثمانية ، وتؤمن من جهة أخرى التساوي في اقتسام الغنائم والاسلاب بحيث يمتنع حصول اختلال في توازن القوى حينما يكون مثل هذا الانحلال شيئاً لا مناص

منه . ويمكن ان تلخص « المسألة الشرقية » وتحصر بكونها عبارة عن المناورات التي أخذت الدول الأوربية المختلفة تلعبها لتمنع روسية عن التجاوز أكثر مما يجب على وحدة الامبراطورية العثمانية وتماسك أجزائها .

وقد ظهرت روسية في أفق السياسة الشرقية في القرن التاسع عشر . فقد تزوج فيما يقرب من نهاية القرن التاسع عشر أيڤان الثالث دوق موسكو الأكبر من صوفيا حفيدة آخر أباطرة بيزنطه ، وصار يعتبر نفسه وريثاً للتراث البيزنطي . ثم اتخذ النسر ذا الرأسين شعاراً للدولة الروسية ، وأطلق على موسكو أسم « روما الثالثة » . غير أن ذلك كله لم يتجاوز المسائل ذات الطابع العام المثالية الغامضة ، ولم يكن مشفوعاً إلا بالقليل من النشاط السياسي او الاحتكاك المباشر بين روسية وتركية . وكان هذا ناتجاً في الدرجة الأولى عن فقدان التصاقب الطبيعي بين الدولتين اللتين كانت تحجز بينهما سهوب أوكرانية الوسيعة ، المأهولة بالنزر اليسير من السكان . وفي ١٥٧٥ وقع في عهد أيڤان الرهيب تصادم مسلح بين الدولتين بسبب السيطرة على استراخان . لكن هذا الحدث المهم المنفرد لم يسبب أي تدنٍ يذكر في العلاقات او أي تطاول في الحركات العدوانية والتخاصم . حيث ان كل ما وقع من الأعمال الحربية كان منحصراً بالغزوات المتبادلة التي كان يشنها سكان الحدود المتمردون من التتر والقوزاق بعضهم على بعض . ولم يكن القيصر ولا السلطان ميالاً الى تحمل المسؤولية في هذه الغزوات .

على ان الوضع تبدل تبدلاً غير يسير عندما تسنم بطرس الأكبر عرش روسية . فنظراً لانه كان يطمع في « فتح نافذة على البلطيق » ، وفي الحصول على اتصال بموانئ المياه الدافئة عزم على امتلاك موطئ قدم يطل على البحر الأسود . وفي الوقت الذي شن فيه الغربيون هجومهم على الأتراك استولى بطرس في ١٦٩٦ ، بعد استحضارات متواصلة ، على حصن آزوف الذي تم التنازل عنه فيما بعد الى روسية بمعاهدة رسمية عقدت في ١٧٠٢ . وفي أقل من عقد واحد من السنين اشتبكت روسية وتركية في حرب وقعت بينهما من جديد بنتيجة التعقد الحاصل في الحرب الروسية — السويدية . إذ احتل بطرس ممتلكات تعود للامبراطورية العثمانية عن طريق پسارابيا

في ١٧١١ ، لكنه وجد نفسه محاطاً بقوات تركية متفوقة ، فاضطر لالتماس الصلح . وكان هذا الصلح من الناحية العملية بمثابة استسلام من جانب القوات الروسية ، كما قضت شروطه على موطئ القدم الذي كان يريده بطرس على البحر الأسود وما حوله . فأعيدت آزوف وما جاورها من البلاد الى العثمانيين ، وأجبر الروس على الموافقة على اتخاذ عدد من التدابير الرادعة . ونظراً لعدم تحلي الصدر الأعظم ببعد النظر استطاع الروس الاحتفاظ بقوام جيشهم كاملاً غير ممسوس ، وأضاع الاتراك بذلك فرصة عظمى اتيحت لهم للقضاء على قوة روسية العسكرية قضاءً مبرماً .

ولم يكن الصلح المعقود في ١٧١١ سوى صلح موقت . فقد تكرر احتلال روسية للممتلكات التركية بعد ان عقدت حلفاً مع النمسا في ١٧٢٦ ، وآلت حرب ١٧٣٣ — ١٧٣٩ الى إعادة احتلال الروس لآزوف . وقد أضاف تسنم كاترين العظمى العرش قوة دافعة جديدة الى السياسة التي وضعها بطرس الأكبر من قبل . والحقيقة ان الامبراطورة الروسية ابتدعت خططاً مفخخة تسير على منوالها في التعامل مع تركية ، وأخذت تستخدم بملء حريتها سياسة التسرب وأساليب التغلغل لتهيئة الأرثوذوكس والسلاف من رعايا الامبراطورية العثمانية واعدادهم للثورة في حالة وقوع هجوم روسي عليها .

وقد تهيأت لكاترين الحجة لشن حرب جديدة بالاختلافات الناشئة عن القضية البولونية . فحفلت الحرب التي شب أوارها في ١٧٦٦ بالانتصارات الروسية في البر — في الولايات الرومانية — والبحر . وكانت العمليات البحرية تتضمن إرسال عمارة بحرية روسية تدور حول أوربة لتصل الى البحر الأبيض المتوسط ، فأثار ذلك الحماسة في أرجاء العالم .

فانتهت الحرب في ١٧٧٤ بمعاهدة كوجوك قينارجي وغدت هذه المعاهدة حجر الزاوية في العلاقات الروسية التركية ، لذلك يجب ان تعتبر حدثاً من الأحداث السياسية الرئيسية في تاريخي تركية وأوربة . ويمكن تقسيم الشروط الرئيسية في المعاهدة الى أربعة أقسام :

١ — الاقليمية . وقد حصلت روسية بهذه على اتصال مباشر بالبحر الأسود بين مصبي الدنيبر والبوغ ، وكذلك حصلت على كرج ويني قلعة

أو ما يعني السيطرة على المضايق الموجودة بين بحر آزوف والبحر الأسود فضلاً عن آزوف وكوبان وتيرك ، فمهد ذلك لروسيا الاتصال بساحل البحر الأسود الشمالي الشرقي . وبذلك أحيطت خانية التتر في القرم بالممتلكات الروسية . يضاف الى هذا ان الخانية المذكورة أعلن استقلالها عن الحكم العثماني .

٢ — البحرية والتجارية . سمح لروسية في هذه الشروط بتأسيس قنصليات في الممتلكات العثمانية ، ومنح تجارها الحرية في المتاجرة في أرجاء الامبراطورية ، كما حصلت سفنها التجارية على حرية الملاحة وقت السلم في البحر الأسود والمضايق التركية .

٣ — الدينية . منحت روسية بموجب هذه الشروط الحق بان تشيد في القسطنطينية كنيسة أرثوذوكسية يديرها رجال دين من الروس . وسمح لرعاياها بحج الأماكن المقدسة ، ووعد السلطان بحماية الديانة المسيحية . كما سمح للحكومة الروسية بالتدخل في صالح الكنيسة الجديدة المشادة في العاصمة العثمانية .

٤ — السياسية . حصلت روسية على حماية المسيحيين من سكان البغدان (مولدافيا) والافلاخ (ولاتشيا) .

ومن الواضح إذن ان المعاهدة منحت روسية منافع وتوسعات أقليمية عظيمة . فقد وضعت حداً للسيطرة التركية المطلقة على البحر الأسود ، وخلقت شيئاً من التبرير للادعاءات التي أخذ يدعيها الروس بعد ذلك في ان لهم الحق في التكلم باسم المسيحيين الأرثوذوكس الموجودين في جميع أرجاء الامبراطورية العثمانية . وباعلان استقلال خانية التتر في القرم مُهد الطريق لضمها الى روسية في ١٧٨٣ .

فراحت روسية منذ ذلك الحين فصاعداً تمارس ضغطاً لا هوادة فيه على الامبراطورية العثمانية ، مستخدمةً اسلحة السياسة والوحدة السلافية والأرثوذوكسية فضلاً عن الاعتداء العسكري الصريح لتحقق أهدافها . ثم أعطي الى روسية قطاع آخر من البلاد المطلة على البحر الأسود بين نهري الدنيبر والبوغ بموجب معاهدة ياسي على أثر حرب استدامت خمس سنوات وانتهت في ١٧٩٢ . وقد ضمنت هذه المعاهدة كذلك موافقة

تركية على ما قامت به روسية من قبل بضم القرم اليها .

وقد ظهرت روسية للوجود بنتيجة هذه التطورات وهي دولة معظمة من دول البحر الأسود . فأنشأت قواعد بحرية مهمة وتحصينات في سواستبول وأوديسه ، وحصل اسطولها على السيادة في مياهه . ولم يخل تقدم روسية المطرد من تأثير على البريطانيين الذين صاروا يشعرون شيئاً فشيئاً بالأخطار التي تنطوي عليها هذه الانتصارات الروسية . فاراد بت Pitt الأصغر على الأخص تحريض البرلمان على القيام بعمل ما تجاه ما صارت تنطوي عليه السياسة الروسية من تهديد للمصالح البريطانية . على ان تعقيدات جديدة حصلت ، قبل ان يمكن القيام بعمل ما ، فلفتت أنظار الدول الأوربية بعيداً عن روسية . فقد كان لسطوع نجم نابليون وتألقه في اعقاب الثورة الفرنسية تأثير مقلق على شكل السياسة الأوربية وتاريخ الشرق الأوسط كذلك .

مجازفة نابليون في الشرق الأوسط

كان نشوب الثورة الفرنسية قد أدى في بداية الأمر الى ان تتنفس تركية الصعداء ويعروها شيء من الارتياح لانها حولت التفات روسية والنمسا ، عدوتي تركية اللدودتين ، الى فرنسة . ومع هذا فان التطورات الجديدة التي وقعت في فرنسة شعرت بتأثيراتها المقلقة في النهاية حتى الامبراطورية العثمانية نفسها . ويمكن ان يُعزى ذلك الى سببين : أولهما ان حملات نابليون العسكرية أودت به في النهاية الى ان يقف وجهاً لوجه أمام الأتراك ، وثانيهما ان مبدأي القومية وحقوق الشعوب اللذين جاءت بهما الثورة الفرنسية تأثرت بهما أقوام الامبراطورية العثمانية المختلفة فأديا الى نتائج مقلقة .

ففي ١٧٩٨ جرد نابليون حملة عسكرية على مصر كان الغرض منها تعطيل المواصلات البريطانية مع الهند ، فكان معنى ذلك بطبيعة الحال الاستيلاء على أراضٍ عثمانية ووضع فرنسة في موقف حرجٍ مع السلطان بعد الصداقة التقليدية التي امتدت الى عدة قرون . وعلى الرغم من الاندحار الساحق الذي مُني به الأسطول الفرنسي في أول آب ١٧٩٨ استأنف نابليون حملته المصرية واحتل مصر كلها ، التي كانت تخضع لحكم الولاة

المماليك يومذاك ، ثم تقدم زاحفاً على فلسطين وسورية . وقد عجز عن فتح قلعة عكا على الرغم من بسالة جيوشه ، فلم تتوغل قواته في لبنان الى ما وراء صيدا . ومع ان الحملة الفرنسية كانت شيئاً رائعاً من الناحية العسكرية ، فقد كادت تكون أكثر أهمية من الوجهة الثقافية . اذ استقدم نابليون معه عدداً من العلماء الذين بادروا في الحال الى دراسة الأبنية الأثرية القديمة واللغة والتاريخ . وقد خلف اشتغالهم أثراً لا يمحى في مصر ، وهذا بالأضافة الى التغلغل التجاري الذي حصل فيما بعد وكان من شأنه ان يضع أسساً متينة للروابط الثقافية بين فرنسة وبلاد النيل . فتبين في النهاية ان حملة نابليون لم تكن ، من الناحية السياسية والعسكرية ، اكثر من كونها مغامرة انتقالية عجزت عن تثبيت أقدام فرنسة في الشرق . على انها كان لها تأثير سياسي مهم في توجيه أنظار بريطانية الى الامبراطورية العثمانية وأهميتها في الخطة العامة التي تضعها هي للنظام الاستعماري البريطاني . فكان لابد للتقدم الروسي المطرد الى الجنوب ، في تركية وأيران ، ان يؤدي الى اتخاذ إجراءات بريطانية مقابلة عاجلاً او آجلاً ، لكن تدخل نابليون في شؤونهما عجل في ذلك وكان عاملاً مساعداً في العملية . وفي ١٧٩٩ عاد نابليون بصورة سرية الى فرنسة وخلف جيشه وراءه في مصر .

وفي ١٨٠١ استسلم الفرنسيون الموجودون في مصر الى البريطانيين . وأعقب ذلك احتلال بريطاني موقت ، لكن البلاد أعيدت الى السلطان في ١٨٠٢ . وقد جعل جلاء القوات الفرنسية عن الأراضي العثمانية عودة الشعور الودي التقليدي بين البلدين شيئاً ممكناً بالتدريج . فعاد النفوذ الفرنسي في العاصمة العثمانية الى سابق عهده ، وفي ١٨٠٦ استطاع نابليون اقناع الباب العالي بامتشاق الحسام في وجه روسية التي كانت فرنسة مشتبكة معها في حرب يومذاك . غير ان الأتراك ، الذين كانوا يؤملون التخلص من الخطر الروسي بالتعاون مع الامبراطور الفرنسي الذي كان يبدو من غير الممكن قهره ، أصابتهم خيبة أمل مريرة حينما عقد نابليون معاهدة تيلست مع القيصر الاسكندر الأول في ١٨٠٧ بعد ان أحرز انتصارات رائعة على الروس . وتعزى خيانة نابليون لحلفائه الأتراك الى كونه كان

حريصاً على ضمان التعاون مع روسية في الحصار القاري الذي ضربه
على بريطانية . ولأجل ان يصون ماء وجهه قدم خدمات دوائره المختصة
للعمل على إعادة السلم بين روسية وتركية . يضاف الى ذلك انه رفض
رفضاً باتاً طلب الاسكندر في الاستيلاء على القسطنطينية . فقد كان من
الواضح ، حتى عند نابليون الذي كان يفكر تفكيراً قارياً ، ان استيلاء
الروس على المضايق التركية سيؤدي الى الاخلال بتوازن القوى في أوربة
اخلالاً خطيراً . وكان تصريحه المشهور « القسطنطينية ؟ أبداً ! » خير
شاهد على الأهمية التي كان يعطيها للمحافظة على الاستقلال العثماني .
وقد آل توسطه الى توقف الأعمال العدوانية بين الروس والأتراك توقفاً
وقتياً ، حيث انها استؤنفت في ١٨٠٩ . وأخيراً انتهت الحرب في مايس
١٨١٢ بمعاهدة بخارست . وكانت العلاقات الروسية الفرنسية حينئذ
قد فترت فتوراً محسوساً ، ولما كان القيصر يتوقع هجوماً فرنسياً على روسية
رغب في منح الأتراك المتضايقين فترة من الهدوء والسكينة . وتعتبر معاهدة
بخارست خطوة أخرى خطتها روسية في طريق توسعها الاقليمي على
حساب تركية . فقد ضمت اليها مقاطعة بسارابيا ، ومدت بذلك رقعتها
على شواطئ البحر الأسود الى نهرالبروث ، وأمنت الحصول على طريق عسكري
هام يربط ساحل البحر الأسود القفقاسي بتفليس . وكانت تفليس قد
استملكت على أثر عمليات أخرى كانت تجري في الوقت نفسه ضد إيران .

المسألة الشرقية ١٨١٢ — ١٨٣٠

كانت حملة نابليون المشؤومة على موسكو قد وضعت في ١٨١٢ حداً
للتدخل الفرنسي بالقوة في شؤون الشرق الاوسط ، فاستؤنفت قصة
التوسع الروسي التقليدية الى الجنوب من جديد . على ان المسألة الشرقية
أظهرها للوجود في هذه المرة ضوء جديد أخذ يشع من الاهتمام الذي
صارت تبديه بريطانية بهذا الجزء من العالم . فتحتم على فرنسة ان تجابه ،
بالاضافة الى معارضة الأتراك (وحسد امبراطورية آل هابسبورغ) ،
قوة البريطانيين الذين ظهروا للوجود في القرن التاسع عشر وهم المنافسون
الوحيدون لروسية في آسية .

فأصبح دعم الامبراطورية العثمانية ، والمحافظة على وحدتها واستقلالها ،
شيئاً بديهياً في سياسة بريطانية الخارجية لكي تمنع به تقوية روسية التي لامبرر لها
وتحمي خط الحياة الامبراطوري . وقد ازداد اهتمام بريطانية العظمى
بالبحر الأبيض المتوسط والشواطئ المجاورة له حينما حصلت على مالطة
في مؤتمر ڤينا عام ١٨١٥ .

وقد وجدت انكلترة في فرنسة التي أوهنت قواها الحروب النابوليونية
دولة صديقة . فلم يكن هناك ، باستثناء بعض القضايا الطفيفة ، تضارب
رئيسي يفرق بين الأمتين في قضايا الشرق الأوسط وسياسته . ولذلك
كوّن البلدان طوال القرن التاسع عشر جبهة مشتركة في وجه الاستعمار
الروسي . وكان في وسع هذا العمل المشترك ان يوقف سريان المزيد من
التفكك في جسم الامبراطورية العثمانية عند حده لو لم تكن هناك البذرة
التي كانت فرنسة نفسها قد بذرتها من دون ان تقصد . فقد انتشر مفهوم
الحقوق القومية والشعبية ، الذي ولد في زمن الثورة ، في جهات أوربة
الأربع في اثر الانتصارات النابوليونية . ولم يسلم الرعايا المسيحيون في
الامبراطورية العثمانية من التأثر به ، وخاصة الذين كانوا يعيشون منهم
على شكل جماعات قومية متكتلة في بلاد البلقان . ومع ان قصة الكفاح
الذي كافحته أمم البلقان من أجل استقلالها الوطني تقع خارج نطاق هذا
الكتاب ، فاننا نكتفي بالقول هنا ان الأمم البلقانية منذ ان بدأت حرب
الصرب الاستقلالية (١٨٠٤ — ١٨١٣) أخذت تحرر نفسها من ربقة
الحكم التركي واحدة بعد أخرى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين .
فقد انفصلت **اليونان** (١٨٣٢) ورومانية (١٨٥٦ — ١٨٧٨) والصرب
(١٨٣٤ — ١٨٧٨) والجبل الأسود (١٨٧٨) وبلغارية (١٨٧٨ —
١٩٠٨) عن الامبراطورية العثمانية وكوّنت كل منها دولة مستقلة .
وقد لعبت روسية في تحرير مسيحيي البلقان دوراً حاسماً . فقد شجع
ضغطها المتواصل على تركية ، والحروب التي ظلت تشغلها بها ، شعوب
البلقان على التحرر من النير العثماني ومهد لها الفرصة العسكرية بذلك .
على ان دور الدول الاوربية الأخرى ، وخاصة دور انكلترة ، كان
صعباً ومعقداً أحياناً . اذ كانت أوربة عامة وانكلترة بصورة خاصة تكافح

للمحافظة على حياة الامبراطورية العثمانية . ومن أجل هذا كان لزاماً
عليها ان تقف في وجه الاعتدائية الروسية والميول التفككية في بلاد البلقان .
على اننا نجد من جهة أخرى انه لم تكن هناك أية دولة أوربية كان يمكنها
صراحةً ان تحول دون رغبة أية أمة مسيحية في الحصول على حريتها
وتخلصها من حكم الامبراطورية المسلمة ، الآخذة بالتفكك والانحلال .
وللتخلص من المأزق المتكون على هذا المنوال حاولت جوقة الدول الأوربية
التي تستمد وحيها من بريطانية ان تكيّف نفسها في كثير من الحالات
تكيّفاً يمكنها من مواجهة واقع الحال في ما آلت اليه المسألة الشرقية من
دون التنازل عن كثير من المبادئ الحيوية التي كانت تنطوي عليها الدبلوماسية
الاوربية . فبسلسلة من المؤتمرات اذعنت تلك الدول إذعاناً تدريجياً يشوبه
الاحجام والتردد لمطاليب الأمم البلقانية ، بادئةً بالحكم الذاتي الخاضع
للتابعية التركية اولاً ومنتهيةً بالاستقلال التام . وقد بذلت العناية في الوقت
نفسه للحيلولة دون حصول روسية وحدها على المنافع السياسية المتأتية عن
هذه التطورات ، ولئلا تؤدي عمليات الانعتاق والتحرر هذه الى انهيار
الامبراطورية العثمانية نفسها .

فتم الكثير مما كان يستهدفه هذا الهدف السياسي . ومع ذلك فمن الخطأ
الاستنتاج بان تحرير الأمم البلقانية تم الحصول عليه بترتيب وانتظام .
فقد كان الأمر بعكس ذلك تماماً ، إذ وقع عدد من الثورات والحروب
والازمات الدبلوماسية مما كان يمكن ان يؤدي بسهولة الى نشوب حرب
أوربية كبرى .

فان حرب اليونان الاستقلالية (١٨٢١ — ١٨٢٩) سببت اصطدام
روسية بتركية في ١٨٢٨ ، وانتهى القتال الذي نشب في بلاد البلقان والقفقاس
باحتلال الروس لأدرنة الواقعة على أقل من مئة وخمسين ميلاً عن القسطنطينية .
ثم أيدت معاهدة أدرنة الحماية الروسية على ولايات الداونوب ، واشترطت
موافقة تركية على أي حل يقترح بشأن اليونان ، كما ضمنت لروسية
امتلاكات اقليمية جديدة على الساحل الشرقي من البحر الأسود . وكانت
هذه المكاسب تشتمل على ميناءي أنابا وبوتي ، والمنطقة الساحلية من القفقاس
المسماة أبخاصية ، وحصن أخالتسك في غرب بلاد الكرج (جورجية) .

ولا شك ان هذه البلاد التي استملكت حديثاً ، والمناطق العديدة الأخرى
التي ضمت الى روسية في منطقة القفقاس بصورة عامة بعد استقطاعها
من الامبراطورية الأيرانية قد أدت كلها الى تقوية مركز روسية تقويةً
غير يسيرة في منطقة البحر الأسود .

نهوض محمد علي

لم تأت معاهدة أدرنة للأتراك الا بفترة قصيرة من الراحة في صراعها
ضد سياسة روسية التوسعية . فلم تكد تمضي سنوات ثلاث حتى أصابت
روسية نجاحاً جديداً على حساب تركية . ولم تكن الحرب شيئاً ضرورياً
في هذه المرة . إذ وقفت روسية بكل تناقض ، للمرة الاولى والأخيرة خلال
القرن التاسع عشر ، في جانب الامبراطورية العثمانية صديقةً وحليفة .
على ان الظروف التي أدت الى هذا التطور الخارق كان لها جذورها في
مصر . فقد وجدت هذه الولاية الخصبة من ولايات الامبراطورية نفسها
في أعقاب الحملة النابوليونية خاضعةً لحكم مغامر ألباني يدعى محمد علي .
وكان ظهوره على مسرح التاريخ يعد شيئاً رائعاً . فقد ظهر في مصر لأول
مرة في ١٨٠١ ، وفي ١٨٠٥ أصبح والياً تابعاً للسلطان . وفي ١٨١٨ قهر
القبائل الوهابية في الجزيرة العربية وأخضع مكة والمدينة للحكم العثماني .
وفتح بلاد النوبة في ١٨٢٢ ، وفي السنة نفسها حصل على حاكمية كريت
لقاء المساعدة التي قدمها للحكومة العثمانية أبان الثورة اليونانية . وكان
تعاون محمد علي في قمع الثورة في اليونان سيكافأ ليس بحكمه لكريت
فحسب بل لبلاد البلپونيز كلها أيضاً . على ان حرب التحرير اليونانية
حالت دون تحقيق هذه الخطط . وعندما حرم من بلاد الموره طالب بسورية ،
وحين رفض طلبه هذا أيضاً أعلن الحرب على الباب العالي في ١٨٣١
وجرد حملةً مصرية على سورية يرأسها ابنه ابراهيم . فتقدمت جيوشه
المظفرة في سورية ودخلت بلاد الأناضول ، وفي حرب رئيسية وقعت
هناك أندحر الجيش التركي أمامه في قونيه سنة ١٨٣٢ . فاضطر السلطان
بموجب معاهدة كوتاهيه المنعقدة على الأثر الى ان يقلد تابعه الذي استفحل
أمره حكومتي سورية وأطنة . وفي هذه اللحظة بالذات عرضت روسية

خدماتها على السلطان الذي كان ، وهو يمتلىء مرارة ورغبة في الانتقام ، متهيأً لقبول أية مساعدة ضد التهديدات الأخرى التي ربما كانت ستصدر من الوالي المصري محدث النعمة .

وكانت معاهدة أنقيار أسكله سي المنعقدة في ١٨٣٣ تدل على الأوج الذي بلغته روسية في نجاحها ضد تركية ، كما جعلت الامبراطورية العثمانية قريبة جداً من الاعتماد الكلي على جارتها الشمالية الجبارة . فقد اشترطت المعاهدة بصراحة شروطاً في الحلف الدفاعي بين البلدين ، ومنحت فقراتها السرية روسية مركزاً ممتازاً فريداً في بابه بالنسبة للمضايق . إذ وعدت تركية بسدها في وجه أي دولة تصبح في حالة حرب مع روسية بينما منحت روسية مطلق الحرية في الملاحة في حالتي الحرب والسلم . فكانت نتيجة هذه المعاهدة ، بتعبير آخر ، حماية روسية مقنعة على الامبراطورية العثمانية ، الأمر الذي أوجد كثيراً من القلق والجزع في أوساط الحكومة البريطانية . وهكذا انتهى الدور الأول من قصة محمد علي .

ويبدأ الدور الثاني بتجدد الحرب بين الباب العالي ومصر في ١٨٣٩ . فقد حقق ابراهيم باشا نصراً مدوياً آخر على الاتراك في موقعة نصيبين في أعالي الفرات ، وبذلك انفتح الطريق الى القسطنطينية أمام المصريين الطموحين . على ان الدول الأوربية تدخلت في الأمر هذه المرة . وكان الدافع لهذا التدخل الذي كانت تشرف عليه الحكومة البريطانية عاملين : أولهما ، ان أوربة أصابها الرعب وتنبهت للخطر الكامن في المدى الذي وصل اليه النفوذ الروسي في القسطنطينية الذي كان لا بد ان يزداد ويستفحل حينما يضعف مركز السلطان بالنجاح الذي يحرزه محمد علي . وثانيهما ، ان أوربة التي كانت تتزعمها بريطانية قررت ان لا تسمح لان تحل في محل الامبراطورية التي أصابها الخور ، امبراطورية جديدة يرأسها محمد علي نفسه . ولم تتفق فرنسة على هذا القرار ، لان الفرنسيين الذين كانوا قد ارتبطوا مع مصر بصلات تجارية وثقافية كثيرة منذ اليوم الذي جردت فيه حملات نابوليون صاروا ينظرون الى بزوغ نجم محمد علي وتعاليه بعين الرضا ، كما كانوا يأملون من جهة أخرى الحصول على منافع كثيرة بتقوية مركزه . فاتخذ تدخل الدول الاوربية في النهاية شكلاً من أشكال

الحصار البحري الانكليزي — النمساوي الذي ضرب على الساحل السوري لقطع اتصال ابراهيم باشا بقاعدته . وقد اقترن هذا بانذار قدم اليه يطلب فيه انسحابه الى مصر . فاضطر المصريون للرضوخ تجاه هذا الحزم البادي من الدول . وفي مؤتمر لندن المنعقد سنة ١٨٤٠ وافقت بريطانية والنمسا وبروسية وروسية — وفرنسة كذلك — على تسوية أجبر بموجبها محمد علي على إعادة سورية الى السلطان . ولتعويضه عن ذلك جعلت باشويته باشوية وراثية على مصر . وقد أنهى قسم آخر من التسوية ، يعرف باسم ميثاق المضايق (١٨٤١) ، وضع روسية الممتاز وأجريت ترتيبات أكثر ملائمة للدول الأوربية الأخرى . ويمكن اعتبار تسوية لندن ، التي كانت تنطوي بوضوح على تدخل الدول الخارجية في شؤون الامبراطورية العثمانية الداخلية ، بمثابة حماية أوربية مشتركة فرضت على تركية . فحلت بوضعها هذا في محل الحماية الروسية الخالصة التي كانت معاهدة أنقيار اسكله سي قد فرضتها من قبل .

وكان يبدو في الظاهر ان اتفاقيات لندن قد حسمت المسألة الشرقية لمدة طويلة ، وأرضت بصورة مشتركة معظم الدول المعنية بالأمر . على انه سرعان ما اتضح ان بريطانية وروسية كانتا تؤولان هذه المقررات تأويلاً مختلفاً . فقد كان مما يسر بريطانية ان ترى الوحدة العثمانية محافظاً عليها ، كما كانت تنظر بعين العطف والتشجيع الى قيام حركة للاصلاح في تركية تؤدي حتماً الى تقوية الامبراطورية وبعث روح جديدة فيها . وكانت روسية على العكس من ذلك تعتبر التعاون الانكليزي الروسي في حل مشاكل تركية الداخلية خطوة منطقية الى تدخل جديد ، وتقسيم البلاد العثمانية في النهاية . وفي هذه المناسبة بالذات صرح القيصر نيقولا الأول تصريحه الشهير عن « الرجل المريض » في أوربة حين اقترح ، خلال حديثه مع عدد من الساسة والدبلوماسيين البريطانيين ، وجوب اقتسام أملاك الرجل المريض بصورة منتظمة قبل موته المنتظر .

من حرب القرم الى معاهدة برلين

كان هذا الاختلاف في التأويل والتفسير قد هيأ الجو لنشوب حرب

القرم (١٨٥٤ – ١٨٥٦) . وحينما نضجت الحوادث وتطورت الأحوال في ١٨٥٤ وجدت روسية نفسها واقفة ً ضد ائتلاف كان يضم تركية وبريطانية وفرنسة وساردينية . وكان السبب المباشر للحرب النزاع الذي حصل بين فرنسة وروسية حول السيطرة على الأماكن المقدسة في فلسطين . فقد أدى الخصام المحلي الذي نشب بين الرهبان اللاتين الذين كانت تحميهم فرنسة ورجال الدين اليونان الذين كانت تحميهم روسية الى ايفاد بعثة دبلوماسية روسية الى القسطنطينية . وفي انذار ُقدم هناك لم تطلب روسية الاعتراف بحقها في حماية جميع المسيحيين الأورثوذوكس الموجودين في الامبراطورية العثمانية (حوالي ١٢ مليون نسمة) فحسب ، بل طلبت أيضاً التحالف مع تركية . ودعماً لهذا الانذار دخل الجيش الروسي ولايتين من الولايات الرومانية . ولم تجد نفعاً المحاولات التي بذلت في آخر لحظة للتوصل الى تسوية ما في مؤتمر تعقده الدول الأوربية الكبرى ، فوجدت تركية نفسها مشتبكة في حرب مع جارتها الشمالية . وفي الربيع الباكر من عام ١٨٥٤ أعلنت بريطانية وفرنسة الحرب على روسية ، وحذت حذوها في ذلك مملكة ساردينية الصغيرة الناهضة . وقد جرت الحركات العسكرية والبحرية في منطقة القرم ، وكلفت المتحاربين ثمناً غالياً في الأرواح البشرية لضعف الخدمات الصحية وعدم كفاءتها في الدرجة الأولى . وأدى موت القيصر نيقولا الأول ، وما أعقبه من سقوط سواستبول ، الى ان تطلب روسية الصلح سنة ١٨٥٥ في أيام اسكندر الثاني . وكانت معاهدة باريس (١٨٥٦) المعقودة بنتيجة ذلك تحتوي على الشروط الرئيسية التالية :

(١) ان يجرد البحر الأسود من صبغته العسكرية . وكان معنى هذا من الناحية العملية انتهاء أمر المنشآت البحرية الروسية وتدمير المؤسسات والتحصينات الساحلية .

(٢) ان تكون الملاحة في نهر الدانوب حرة لجميع الأمم . وكان يقصد بهذا ان يكون عائقاً لرغبة روسية في ضمان مركز احتكاري لها هناك .

(٣) ان ينتهي أمر الحماية الروسية على الولايات الرومانية ، وان

تمنح هذه الولايات حكماً ذاتياً تاماً في ظل التابعية العثمانية تضمنه الدول بصورة مشتركة .

(٤) ان تتنازل روسية عن باسارابيا الجنوبية للامبراطورية العثمانية . وكان هذا يعني عزل روسية عزلاً طبيعياً عن دلتا الدانوب وايقاف سيطرتها عند حدها على مصب هذا النهر الاوربي الهام .

وكثيراً ما كانت حرب القرم تعتبر حرباً غير ضرورية بالمرة . على ان أهميتها وعواقبها العميقة الأثر على مستقبل الامبراطورية العثمانية يجب ان لا يقلل من شأنها . فقد بعث انحدار روسية في الأتراك حياةً جديدة ، كما عانى التوسع الروسي في البحر الأسود وفي اتجاه البحر الأبيض المتوسط توقفاً خطيراً . وقد ختمت هذه الحرب فصلاً مهماً من فصول التاريخ العثماني ، فصلاً من الارجحية الروسية المقلقة في القسطنطينية والنفوذ الروسي المتنامي الذي بدأ بمعاهدة انقياد اسكله سي ولم يتوقف في استفحاله الا جزئياً في مؤتمرات لندن (١٨٤٠ – ١٨٤١) .

وتوضح الفترة التي أعقبت هذه الحوادث توضيحاً بيناً تأثير الشؤون الداخلية على الخارجية . فبرغم النتائج الموفقة التي تمخضت عنها حرب القرم لم تنته مشاكل تركية وقلاقلها مطلقاً . فقد كانت الروح القومية التي اشتدت بين رعاياها البلقانيين مع تفسخ جهازها الاداري وعدم كفاءته ، حراقاً للتهيب الجديد المندلع . اذ هب سكان البوسنة ثائرين بعد ان ضايقتهم ابتزازات السلطات التركية المتعسفة ، وامتد لهيب الثورة المندلع في الحال الى بلغارية . ثم أبدت بلاد الصرب والجبل الأسود تضامنها مع اختها البلقانية باعلانها الحرب على الباب العالي .

وقد اتخذت التأديبات التركية شكلاً قاسياً ، وخاصةً في بلغارية ، فأثارت كثيراً من السخط في أوربة . وكذلك كان رد الفعل في روسية شديداً فأعلنت موسكو الحرب على تركية في ١٨٧٧ . وكما وقع عدة مرات من قبل ، توفق الروس في نزاعهم مع الترك فأملوا صلح المنتصر في سان ستيفانو . حيث ضمت روسية بموجب هذه الاتفاقية بعض البلاد إليها ، ووضعت شروطاً لخلق دولة بلغارية كبيرة تمتد من الجبال الألبانية

الى البحر الأسود ومن الدانوب الى بحر إيجة . وأكمل الاعتراف الرسمي باستقلال الصرب ورومانية والجبل الأسود الشروط السياسية الرئيسية في المعاهدة . وقد قدر للدولة الكبيرة في بلغارية ، المعتمدة بصورة كلية على المساعدة الروسية ، ان تكون مركزاً للنفوذ الروسي وآلةً بيده في هذه المنطقة . وكان هذا أقصى ما توصلت اليه السياسة الروسية في الشرق الأدنى من أعمال ومنجزات . على ان معاهدة سان ستيفانو لم يكتب لها البقاء طويلاً . فقد احتجت بريطانية والنمسا وفرنسة بعد ان أصابها الجزع الخطير مما انكشف حديثاً من الأطماع الروسية . فأعقب ذلك عقد معاهدة برلين (١٨٧٨) ، التي حلت في محل سان ستيفانو ، فحرمت روسية من معظم غنائمها . إذ اشترطت المعاهدة : (١) تكوين حكومة بلغارية صغيرة تتمتع بحكم ذاتي تابع لتركية (٢) استقلال الصرب ورومانية والجبل الأسود (٣) التنازل عن بسارابيا الجنوبية لروسية (٤) التنازل عن قارص وأردهان وباطوم لروسية (٥) وعد اليونان بتوسيع حدودها (٦) احتلال النمسا للبوسنة والهرسك (٧) احتلال بريطانية لقبرص .

وهكذا عانت روسية توقفاً قاسياً في دبلوماسيتها البلقانية فشعرت وهي ممتعضة بان انتصارها العسكري احبطت نتائجه السياسة . ومع هذا فقد نجحت في توسيع ممتلكاتها على حساب تركية . ولم تستطع الامبراطورية العثمانية من جهة أخرى ان تتجاهل كون ممتلكاتها قد تتقلص من جديد بعد ان بدأت عجلة التحرر الوطني بالمسير .

وقد انتجت معاهدة برلين وضعاً جديداً في العلاقات الروسية — التركية . فبالنظر لحصول رومانية على استقلالها ، وتمتع بلغارية بالحكم الذاتي ، أضاعت روسية من الغرب حدودها المباشرة مع الامبراطورية العثمانية ، فصار لا بد لاطماعها الأقليمية الموجهة ضد تركية ان تنحصر بالحدود الشرقية فقط . وفي وسعها هناك ان تجد الحجة لما تريد بسهولة عن طريق السكان الأرمن القاطنين في الولايات التركية . وكانت روسية في مركز يمكنها من استغلال هذا الوضع ، ولم تكن مترددة في الأقدام على ما تريد . وفيما عدا هذا ، فان أية خطة أخرى ربما تكون روسية قد بيتتها للامبراطورية العثمانية ، لا بد ان كانت منحصرة في السيطرة السياسية او العسكرية على

تركية الأصلية نفسها ، او المضايق التركية . ويمكننا أن نقول بتعبير آخر أن مشقة تبرير أعمال روسية الاستعمارية — التي كانت تنطوي في السابق على تحرير السلاف والمسيحيين في البلقان — قد ضاقت الآن إلى أدنى حد ممكن . وإن أي تجاوز على الحد الأدنى هذا كان لا بد وان يثير القضية الأساسية التي ظلت مؤجلة منذ مدة ، وهي قضية بقاء تركية دولةً مستقلة أو عدم بقائها . وهكذا كانت معاهدة برلين تحتوي على حدٍ فاصل معلوم في العلاقات الروسية التركية .

ونجد من جهة أخرى ان المعاهدة المذكورة تشير بوضوح الى الغموض المتعاظم الذي كان يكتنف موقف الدول الأوربية . إذ بينما كانت هذه الدول تحاول الحيلولة دون الاندفاع الروسي إلى الجنوب ، وتعترف بالرغبة في المحافظة على الدولة العثمانية ووحدتها ، نراها غير مترددة في الحصول على المغانم لنفسها . ويعد احتلال النمسا لبعض بلاد البلقان وامتلاك بريطانية لقبرص من النقاط التي تؤيد هذا القول . ويمكن أن يضاف إلى هذين المثلين سعي فرنسا للحصول على السلطة اللازمة لاحتلال تونس ، وأماطة اللثام عن الخطط الأيطالية التي رسمت لألبانيا وليبيا . أما المانيا فقد كانت الدولة الوحيدة التي لم تطلب شيئاً ، الأمر الذي لم يكن يخلو من نتائج سياسية أخرى .

وقد يكون الوقت قد حان الآن لان نحول انظارنا عن النمط السياسي الرئيسي المنطوي على موقف روسية وتركية وأوربة تجاه الأجزاء الشرقية من الامبراطورية العثمانية . فان تاريخ الامبراطورية في آسية وأفريقية لتقل أهميته السياسية عن تاريخها في أوربة . ومع هذا فان الحوادث التي وقعت هناك في السنين الخمسين المنحصرة بين ١٨٦٤ و ١٩١٤ جديرة بالالتفات والعناية لأنها تميط اللثام عن النمط المتبع في التغلغل التدريجي او الاستعمار الصريح اللذين كانت الدول الأوربية تستعين بهما لكسب ما يمكن كسبه من الأمبراطورية العثمانية .

يبدو في هذا المضمار أن دولاً أوربية اربعاً هي التي كانت تتصارع للاستئثار بشتى المنافع والاقاليم : وهي فرنسة وانكلترة وايطالية وألمانية .

فبالرغم من الحلف التقليدي الذي كان موجوداً بين الامبراطورية العثمانية وفرنسة ، لم تكن فرنسة تحجم عن استغلال الضعف الذي منيت به الامبراطورية المذكورة في المناطق التي تعتبر ذات أهمية خاصة للمصالح الفرنسية . ومع هذا فعلى الرغم من أن فرنسة مدت رواق حكمها إلى الجزائر (١٨٣٠) وتونس (١٨٨٣) ومراكش (١٩٠٦ – ١٩١٢) فان هذه الخطوات لا يمكن تفسيرها بكونها موجهةً ضد الأتراك لأن البلاد المذكورة لم تكن خاضعة لحكم الباب العالي الا خضوعاً اسمياً . على أن مصر ولبنان كانتا المنطقتين الرئيسيتين اللتين اصطدمت فيهما المصالح الفرنسية ، او احتكت احتكاكاً مباشراً بالمصالح التركية . فقد آل تأييد فرنسة لمحمد علي إلى رسوخ نفوذها التجاري الثقافي في مصر . وقد تجلى هذا النفوذ حينما حصل الرائد والرحالة الفرنسي فرديناند دي لسبس في عام ١٨٥٦ من الوالي المصري (الخديوي) اسماعيل باشا على امتياز في حفر قناة عبر برزخ السويس . وفتحت القناة للنقل البحري في عام ١٨٦٩ بمراسيم رائعة حضرتها الامبراطورة اوجني ، وكان يبدو يومذاك ان هذه المناسبة كانت عبارة عن رأس الحربة للنفوذ الفرنسي في مصر . على أن الحوادث التي وقعت بعد ذلك غيّرت المنظر تغييراً جوهرياً . فقد اضطلع البريطانيون بالدور الحاسم في شؤون القناة بعد أن تسنى لحكومة دزرائيلي شراء الأسهم المصرية من الخديوي اسماعيل في عام ١٨٧٥ .

وكان جبل لبنان المنطقة الثانية لنفوذ فرنسة التقليدي . فقد كان هذا الحصن الصليبي القديم الذي تسكنه أكثرية مسيحية يتطلع على الدوام إلى فرنسة ليستمد منها الوحي والحماية . ولذلك أدت القلاقل والاضطهادات التي وقعت ضد المسيحيين هناك في أوائل عام ١٨٦٠ إلى تدخل فرنسة البحري والعسكري ، فانتج ذلك بدوره تبدلاً دستورياً .

فقد أُجبر السلطان بضغطٍ من الدول في عام ١٨٦٤ على أن يمنح الحكم الذاتي لسنجق لبنان الذي تقرر أن يحكمه حاكم مسيحي . ولا شك أن

فرنسة لم تُمنح أي مركز رسمي ممتاز في البلاد بنتيجة هذه الحوادث ، لكنها كانت تعتبر بصفة غير رسمية دولةً حامية للمسيحيين في لبنان . فكان هذا التدخل آخر نجاح مهم حققته فرنسة في عهد العثمانيين قبل الحرب العالمية الأولى . إذ كان اندحارها في الحرب مع بروسية سنة ١٨٧٠ قد أضعفها وحال دون خططها وأطماعها في الشرق الأوسط . ومنذ ذلك التاريخ فصاعداً أخذ نفوذها السياسي بالتضاؤل ، وأصبحت خاسرة دائماً في منافستها لبريطانية العظمى .

ومن الواجب أن يوصف سجل بريطانية في علاقاتها بالامبراطورية العثمانية بالغموض في أحسن حالاته ، وبالنفاق والمداجاة في أردئها . فبينما كان أمر الاحتفاظ بالامبراطورية العثمانية من بديهيات السياسة البريطانية في القرن التاسع عشر ، كان يكتنف هذه البديهيات الكثير من المؤهلات والتحفظات . ومثل ما بيّنا في السابق ، لم تكن بريطانية وهي دولة مسيحية في وضعٍ تعارض فيه بصراحة كفاح المسيحيين في البلقان من أجل التحرر الوطني . ولذلك كان تأييد البريطانيين لآمال البلقانيين الوطنية مشوباً بالاحجام والتردد (وبتحمس في أيام غلادستون) كلما كان عملهم الثوري وما يصحبه من التدخل الروسي يجعل تدخل الدول الأوربية شيئاً ضرورياً .

ولا شك ان اهتمام بريطانية بوحدة الدولة العثمانية وسلامتها كان منشؤه رغبتها في حماية طريقها الامبراطوري الى الشرق . فكانت حماية شريان الحياة هذا تتطلب أحياناً شيئاً أكثر من اتباع سياسة عدم التدخل في الشؤون التركية حينما تخاطب روسية في الأمر . إذ كانت تتطلب بعضاً التغلغل البريطاني الايجابي في الممتلكات العثمانية الآسيوية والأفريقية . ولذلك كانت بريطانية بين ١٨٣٣ و ١٨٨٧ مهتمة جد الاهتمام بفتح طريق بري ونهري خاضع للسيطرة الانكليزية عبر العراق إلى الهند — كما كانت تبدي في الوقت نفسه اهتماماً دائباً متطاولاً بمصر باعتبارها حلقة مهمة من حلقات السلسلة الموصلة بين جبل طارق وعدن (امتلكت عدن في عام ١٨٣٩) . ولقد قوّى هذه السلسلة وزاد في متانتها استملاك مالطة في عام١٨١٥ ،وقبرص التي استملكت من الامبراطورية العثمانية في عام ١٨٧٨ .

ولذلك كان قرار دزرائيلي بشراء أسهم الخديوي المفلّس في قناة السويس نتيجةً منطقية لهذه السياسة . وقد شهدت سنوات العقد الثامن من القرن التاسع عشر تغلغلاً متزايداً للتجارة البريطانية في مصر . وحينما سببت الحركة الوطنية في كره الأجانب ثورة عرابي باشا ضد الخديوي والنفوذ الأجنبي في مصر ، أصبح مصير بريطانية مهدداً بخطورة أدت لتبرير التدخل العسكري والبحري . فأعقب قصف الاسكندرية بالقنابل نشوب معركة التل الكبير التي أدت إلى احتلال البلاد .

وفي عام ١٨٨٣ وصل السر ايفلين بارينغ Baring (اللورد كرومر فيما بعد) الى القاهرة قنصلاً بريطانياً عاماً ووكيلاً دبلوماسياً من الناحية الرسمية ، وحاكماً حقيقياً على مصر بصفة غير رسمية . فاستقام الحكم الاريحي هذا الى وقت إحالته على المعاش في عام ١٩٠٧ ، وانتشل مصر من الإفلاس والفوضوية فجعلها أغنى بلاد الشرق الأوسط وأكثرها عمراناً .

وكان تورط بريطانية في الشؤون المصرية قد أدى بها منطقياً إلى التدخل في شؤون السودان حين قام المهدي في تلك المنطقة . فسيقت القوات البريطانية إلى جنب قوات المصريين لقمع الثورة . ويمكن تقسيم المأساة السودانية إلى دورين : فقد جاء الدور الأول ، المنحصر بين سنتي ١٨٨٢ و ١٨٨٥ ، باندحار الجيوش البريطانية وموت الجنرال غوردن في الخرطوم ، ثم حكم المهدي في السودان ثلاث عشرة سنة . أما الدور الثاني ، الذي اشتهر بانتصار كتشنر Kitchner في أم درمان سنة ١٨٩٨ ، فقد كانت نتيجته سقوط المهدي نهائياً وتأسيس الحكم الانكليزي المصري المزدوج في السودان . وقد قوي مركز بريطانية في مصر حينما أمسكت بقبضتها على السودان ، وبرغم الضمانات المقدمة بادئ ذي بدء سنة ١٨٨٢ ، لم تُثر قضية جلاء البريطانيين عن مصر بصورة جدية بعدَ ذلك . وقد صودق على أعمال « الأمر الواقع » هذه من الناحية الدبلوماسية ، حينما تألف « الحلف الودي » في عام ١٩٠٤ . إذ اعترفت فرنسة بمركز بريطانية في مصر لقاء الاعتراف بالسيطرة الفرنسية على مراكش . ومنذ ذلك الحين لم يتحد المصالح البريطانية في الشرق الأوسط ويناهضها غير المانية التي كان تحديها شيئاً غير قليل الأهمية .

وقد بدأت المانية تظهر اهتماماً جدياً في شؤون الدولة العثمانية حوالي سنة ١٨٨٠ . وفي عام ١٨٨١ عُيّن الجنرال فون در غورلتز رئيساً للبعثة العسكرية الالمانية التي انتدبت لتعيد تنظيم الجيش التركي . وفي عام ١٨٨٩ زار الامبراطور غليوم الثاني ، تصحبه الامبراطورة ، القسطنطينية زيارة رسمية فبدءا بذلك دوراً جديداً من الصداقة والتعاون الوثيق بين ألمانية وتركية . وقد اتفق أن تعاظم النفوذ الألماني في نفس الوقت الذي انحطت فيه سمعة بريطانية بسبب (١) موقفها الانتهازي تجاه قبرص و (٢) تأييدها لليونان في حركتها التحررية و (٣) احتلالها مصر في ١٨٨٢ . أضف الى ذلك ان سياسة غلادستون خلال الثمانينات من القرن التاسع عشر لم تخدم المصالح البريطانية في الشرق الأوسط خدمةً صالحة . فانه كان يناوئ الأتراك مناوئة صريحة . كما أثارت مذابح الأرمن (١٨٩٧ — ١٨٩٨) كثيراً من السخط ، وآلت إلى تدخل الدول الأوربية فيها باستثناء ألمانية التي اتخذت موقف المترفع بحذر . وكلما كان التجافي في العلاقات بين تركية والدول الأخرى يزداد شدةً وتأثيراً كان موقف ألمانية يزداد وداً وتقرباً . وحينما زار القيصر غليوم الثاني الامبراطورية العثمانية للمرة الثانية عرض على المسؤولين والناس صداقة ألمانية لتركية وسائر الشعوب الأسلامية في الوقت نفسه . فقد أعلن في دمشق قوله : « أن جلالة السلطان عبد الحميد والثلاثمائة مليون مسلم الذين يجلونه كخليفة يجب ان يتأكدوا ان الامبراطور الألماني سيبقى صديقاً لهم في جميع الأوقات » . وسرعان ما أخذ الناس يشعرون بتأثير هذه الدبلوماسية من الناحية الاقتصادية . فقد بدأت المصارف الألمانية والمصالح التجارية تتغلغل في تركية ، ومنحت سلسلة من الامتيازات للشركات الألمانية . وكان أكثر هذه الامتيازات أهميةً وأشدها إثارةً للمشادة الدولية والجدل الامتياز الذي منح في سنة ١٩٠٢ لشركة سكك حديد الأناضول الألمانية إنشاء سكة حديد القسطنطينية — بغداد . وكان هذا الخط ، عندما يتم انشاؤه ، سيربط برلين ببغداد ، والبصرة في النهاية ، فيخدم مصالح التوسع الاقتصادي الألماني . وقد أغاظ هذا المشروع بشدة البريطانيين الذين لم يدخروا وسعاً لاحباط المبادأة الألمانية هذه . فاتضح في نهاية القرن التاسع عشر أن برلين وفينا كانتا تشتغلان يداً بيد في سياستهما المختصة

بالشرق الأدنى . وكان النمساويون شركاء ثانويين . ويمكن وصف الدور
الذي كانت تلعبه النمسا في هذه الشركة بتعبيد الطريق عبر البلقان (حيث
تتركز اطماعها) الى تركية . أما ألمانية فقد أخذت على عاتقها مهمة التغلغل
في الأناضول والممتلكات الآسيوية التابعة للامبراطورية العثمانية . وقد
ساعدت التطورات الداخلية الحاصلة في تركية حينئذٍ مساعدةً غير يسيرة
في نجاح هذه السياسة الالمانية النمساوية المتفق عليها .

ولإكمال هذا العرض الذي استعرضناه عن الاستعمار الغربي ، الذي
كان يرمي إلى جر المغانم على حساب الامبراطورية العثمانية، يجب أن نذكر
شيئاً عن أيطالية . فقد كانت أيطالية منذ أن تحررت وأصبحت دولة متحدة ،
ترمق بعيونٍ ملأى بالجشع ساحل أفريقية الشمالي الذي كانت تحكمه
الامبراطوريةُ الرومانية في السنين الغابرة . وقد زاد التغلغل البريطاني في
مصر ، وضم تونس ومراكش إلى الممتلكات الفرنسية ، اهتمام أيطالية
بالمنطقة الوسطى من الشمال الأفريقي ، الكائنة في مقابل السواحل الأيطالية ،
والتي كان يعتبرها الساسة الأيطاليون مهمةً لهم من الناحية الستراتيجية .
وكانت الأزمة المراكشية في عام ١٩١١ هي التي أظهرت عزم أيطالية على
التوصل الى حلٍ لمشكلتها في أفريقية بقوة السلاح . فاعلنت أيطاليا في
خريف ذلك العام الحرب على الباب العالي ، وجردت حملة عسكرية على
ليبيا . وبعد ثلاثة عشر شهراً عقد صلح في لوزان في تشرين الأول ١٩١٢ ،
فحصلت ايطالية بشروط المعاهدة من جهة ، وبالتفسيرات القانونية الغامضة
من جهة أخرى ، على السيطرة على ليبيا وجزر الدوديكانيز في بحر أيجة .
وبنتيجة ذلك أضاعت الامبراطورية العثمانية آخر معاقلها المباشرة في القارة
الأفريقية .

محاولات الاصلاح : تركية الفتاة

لم نعر حتى هذا الحد من البحث الا قليلاً من الالتفات للتطورات
الداخلية التركية التي تقع في الغالب خارج نطاق هذه الدراسة . على أن
بعض الحقائق تستحق الذكر هنا ، وبخاصة الحقائق التي كان لها تأثير
بيّن على قوة تركية وضعفها . فبينما كان وضع تركية الدولي والداخلي
يتدنى يوماً بعد يوم لم تحصل سوى محاولات قليلة للإصلاح . فقد أباد

محمود الثاني (١٨٠٨ — ١٨٣٩) ، أعظم سلاطين الأتراك منذ أن توفي
سليمان القانوني ، بضربة جريئة واحدة فيالق الانكشاريين الذين أصبح
نفوذهم مضراً بصالح الامبراطورية . وأعقبت ذلك سلسلة من الاصلاحات
الداخلية كان بينها التنظيمات العسكرية والأدارية . على أن هذه الاصلاحات
كانت تقاطعها الحروب المستديمة وثورة محمد علي فلم تثمر شيئاً في النتيجة .
وقد جاءت أربعينات القرن التاسع عشر للامبراطورية المنهكة، بفترة من
السلم أعقبت تسوية المشكلة المصرية . وفي أثناء هذه الفترة ، أي في عهد
السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ — ١٨٦١) ، اتخذ حزب الأصلاح التركي
برآسة رشيد باشا عدداً من التدابير ، قُدر لها ان تقوي الامبراطورية وتجددها .
فبعد إعلان وثيقة الحريات، خطي شريف كلخانة، في سنة ١٨٣٩ أجريت
أصلاحات في نواحي الادارة والضرائب والعدلية والمعارف والأقليات
والشؤون العسكرية . على أن هذه الاصلاحات كتب لها الفشل كما فشلت
الأصلاحات السابقة من قبلها بسبب المعارضة الرجعية في الداخل من جهة ،
والتعقيدات الدولية الجديدة التي أدت إلى نشوب حرب القرم من جهة
أخرى . ولم يتبدل الوضع تبدلاً محسوساً، حتى بأعادة التأكيد على حقوق
الأقليات (بفرمان يعرف باسم « خطي همايون » في عام ١٨٥٦) . وفي
أيام عبد العزيز (١٨٦١ — ١٨٧٦) بذل مدحت باشا ، السياسي المثقف
ذائع الصيت ، جهوداً مخلصة للاصلاح ، غير أنها ذهبت هباءً أيضاً
بسبب ضعف السلطان نفسه . وكان الأصلاح في الامبراطورية جمعاء لا
يمكن ان يتم الا بوجود عاهل قوي الإرادة يفكر بالصالح العام وينتزع
طاعة الرأي العام انتزاعاً ، أو بالقيام بثورة اجتماعية متطرفة تبدل صبغة
الامبراطورية الثيوقراطية الدينية فتجعلها دنيوية . أما بالنسبة للأمكانية
الأولى فلم تتوفر في سلاطين تركية وحكامها المؤهلات المطلوبة . فلم يكن
السلطان عبد العزيز ، الذي كان يتصف بحسن النية من دون الكفاءة ،
ولا خليفته من بعده مراد الخامس — وكلاهما خلع بسبب الاختلال العقلي —
ولا عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ — ١٩٠٩) الرجعي المتفسخ، ليتصفوا
بالقيادة التي يمكنها أن تنفذ الأصلاح . ومن الصحيح لدرجةٍ ما، أن قوى
الإصلاح كانت تبدو منتصرة مدةً وجيزة من الزمن بعد جلوس عبدالحميد

على العرش . ففي ٢٣ كانون الاول ١٨٧٦،توفق مدحت باشا في إقناع السلطان الجديد باعلان دستورٍ يضمن الحريات المدنية وينص على تشكيل حكومة برلمانية مبنية على التمثيل العام . غير أنه استبان أن هذه الفترة لم تكن سوى فترة تحررية قصيرة . فسرعان ما انقلب عبدالحميد الغيور على سلطته وعاد الى خططه الزجرية فأقصى مدحت باشا عن الحكم ونفاه ، وفي عام ١٨٧٧ عطل البرلمان الذي كان قد انتخب حديثاً وعطل الدستور . وحكم بعد ذلك حكم العاهل المستبد مدة ثلاثين سنة .

ولم يبق بعد هذا غير طريقة الأصلاح الأخرى ، وهي طريقة القيام باجراء تبدل جذري عن طريق الثورة . فاضطلعت حركة تركية الفتاة بواجب هزّ الامبراطورية وإيقاظها من سباتها . وكان حزب « تركية الفتاة » المتألف من عناصر فتية متسرعة يستمد وحيه من الغرب ، فأراد خلق الامبراطورية من جديد ليجعل منها ملكية دستورية متجددة . وقد توفقت لجنة الاتحاد والترقي التابعة للحزب في تشكيل منظمة تآمرية قوية ، وفي إدخال كثير من ضباط الجيش فيها . وفي انقلاب ١٩٠٨ استولى رجال تركية الفتاة على الحكم وأجبروا عبد الحميد الثاني على إعادة إعلان الدستور ، ثم أجبروه على التنازل عن العرش . وكان من تأثيرات ثورة تركية الفتاة أن ازداد تقلص الامبراطورية . فقد استغلت النمسا وبلغارية ما كانتا تتصورانه علامة من علائم الضعف ، فألحقت الاولى بها البوسنة والهرسك (اللتين كانتا تحت الاحتلال منذ ١٨٧٨) واعلنت بلغارية استقلالها التام عن الامبراطورية . ومع أن هاتين العمليتين اعتبرتا صدمةً في الداخل وبين الدول ، فقد كان من المنتظر حدوثهما عاجلاً أو آجلاً . ومما يثير شيئاً أكثر من الاهتمام ، تأثير ثورة تركية الفتاة على العلاقات الالمانية — العثمانية . فقد كان يبدو في الظاهر أن تنحية صديق الألمان السلطان عبدالحميد بالقوة قد تؤول إلى حدوث تحول جوهري في سياسة تركية الخارجية . إذ كان رجال تركية الفتاة معجبين بليبرالية الغرب الديموقراطية ، وكان من الصعب أن ينتظر منهم أن يشعروا شعوراً ودياً تجاه أوتوقراطية بروسية العسكرية . على أن التاريخ يميط اللثام عن تحولات مثيرة للدهشة ، كما أن المثل العليا كثيراً ما تحجبها الشخصيات . فقد ظهر أن أنور باشا ، العضو البارز

في الثالوث الذي صار يحكم تركية بعد ١٩٠٨ ، كان ميالاً بصورة جازمة للألمان ومناوئاً للبريطانيين . فسهّل أمر التغلغل الالماني ، وبذل قصارى جهده في أن يضع تركية في وضع فكري ميال إلى الالمان حينما كانت الحرب العظمى على الأبواب . ولم يكن من الصعب خلق هذا الجو الفكري لأن أصدقاء تركية التقليديين ، البريطانيين والفرنسيين . كانوا قد حققوا تقارباً بعيد المدى مع روسية خصم تركية الوراثي .

فبنتيجة الحربين البلقانيتين (١٩١٢ — ١٩١٣) اللتين حاربت تركية فيهما جاراتها الدول المسيحية الصغيرة ، والمسببتين في الاعم الأغلب عن قضية مقدونية المتنازع عليها ، خسرت تركية معظم مناطقها الأوروبية .

وحينما نشبت الحرب العظمى كانت الامبراطورية قد تقلصت تقلصاً اقليمياً كبيراً . اذ لم يبق من ممتلكاتها الأوروبية سوى تراقية الشرقية ، وكانت مصر خاضعةً للسيطرة البريطانية وهي في حكم المنفصلة . أما داخلياً فقد كانت الأحوال بعيدة عن الاطمئنان ، إذ كانت الاقليات الموجودة في الامبراطورية حانقة وولاؤها مشكوكاً فيه . كما كان العرب جانحين الى القومية . وقد عجز رجال تركية الفتاة عن تنفيذ الأصلاحات التي وعدوا الناس بها إلا في النواحي العسكرية . لان المشورة الخبيرة التي أبداها الضباط البروسيون ، الممزوجة بصفات الرجولة التي يتصف بها العنصر التركي جعلت في الأمكان خلق الجيش العثماني بحيث صار يمكن أن يقال من جديد أنه عامل عسكري مهم في المستوى الدولي . وكانت سيطرة الألمان الدبلوماسية كذلك شيئاً واضحاً في القسطنطينية ، كما كانت تركية متأهبة للوثوب بنفسها في أتون حرب جديدة . ففعلت ذلك وعادت عليها بعواقب لا تعد ولا تحصى ، وعلى سائر بلاد الشرق الأوسط جميعها .

الامبراطورية الايرانية

إن البلاد الأخرى التي يلقي تاريخها ضوء على فهم التقلبات السياسية ، في الشرق الأوسط قبل نشوب الحرب العالمية الاولى ، هي امبراطورية أيران القديمة . وكان كورش قد أسس هذه الامبراطورية في أواسط القرن السادس قبل الميلاد وأدمج ميدية بها ، وعرفت أيران المجد منذ أن كانت

تحكمها السلالة الاخمينية . وقد تركت مدنية أيران القديمة ، وديانتها الزرادشتية ، وحروبها مع الأغريق أثراً لا يمحى في تاريخ البشرية . ويكشف لنا تاريخ السلالات الحاكمة في أيران عن حقبات حكم فيها ملوك محليون وأخرى حكم فيها ملوك من الخارج . وعلى هذا فان أول سلالة ايرانية خالصة كانت من الأخمينيين (٥٥٨ – ٣٣١) ق.م وأعقبها في الحكم على بلاد ايران الاسكندر الكبير والسلوقيون . ثم تلت ذلك حقبة امتدت اكثر من اربعمائة سنة حكمت فيها الاسرة الأرشاقية البارثية (٢٥٠ ق.م –٢٢٨م) . وقد أفسح حكم البارثيين المجال بدوره لحكم سلالة أيرانية محلية ، هي السلالة الساسانية (٢٤٢ – ٦٤٢م) . وفي عام ٦٤٢م اندحرت أيران في موقعة هماوند فاحتلها العرب . فأعقب ذلك اعتناق الأيرانيين الاسلام وحكم أيران من قبل سلسلة من الولاة العرب والأيرانيين . ولم تعد أيران وحدةً سياسية خاصة لانها تقسمت الى عدة أيالات وإمارات . وقد انتهى أمر هذه الحقبة بالاحتلال المغولي . ففتح استيلاء هولاكو على بغداد في عام ١٢٥٨ حقبةً جديدة من السيطرة الأجنبية . وبعد ذلك التفت البلاد من جديد حول أسرة حاكمة محلية ، هي اسرة الصفويين . وقد مرت أيران في عهد الشاه عباس الأول في فترة انبعاث عظيمة ، وتمتعت بعصر ذهبي تطورت فيه حضارتها وتنامت . وقد أعقب الحقبة التي حكم فيها الصفويون فترة من عدم الاستقرار حتى حكمت في نهاية القرن الثامن عشر الأسرة القاجارية التي كتب لها أن تحكم أيران حتى عام ١٩٢٥ . وقد أثبت القاجاريون ، المتعسفون برغم ضعفهم ، بانهم غير قادرين على حماية أيران ضد التجاوزات الأجنبية .

وفي خلال العهد القاجاري دخلت أيران في مضامير السياسة العالمية الحديثة وهي كالبيدقة تلعب بها الدول الكبرى حين تتخاصم للسيطرة على الشرق الأوسط . وكان الممثلون البارزون في هذه التمثيلية التاريخية ، الروس الذين كانوا منذ أيام بطرس الأكبر ينشدون التوسع نحو الجنوب . ولما كان وصول روسية الى خليج البصرة يهدد مركز بريطانية في الهند فأنها كانت تعارض مثل هذا التوسع . وهكذا أصبح توازن المطاليب الانكليزية – الروسية في أيران من المعالم الثابتة في دبلوماسية القرن التاسع عشر ،

ولم يختل هذا التوازن الا حينما رمت دولة ثالثة بثقلها وقوتها في الميزان . ولقد حدث مثل هذا مرتين بين عامي ١٨٠٠ و١٩١٤ . ففي أوائل العقد الأول من القرن التاسع عشر ، وأوائل العقد الأول من القرن العشرين ، نجحت فرنسة النابوليونية وألمانية القيصرية ، بالتعاقب ، في الحصول على نفوذ ممتاز في أيران . وفي كلتا الحالتين كانت هذه المصلحة تقتضيها سياسة القادمين الجدد المناوئة للانكليز في أساسها . ولم يكن الحصول على النفوذ في أيران غايةً في حد ذاته وانما كان حجراً للعبور في طريق الاستيلاء على الهند . وحينما كان يحدث مثل هذا التدخل كانت بريطانية تميل ، بمقتضى القاعدة العامة عندها ، الى تسوية اختلافاتها مع روسية ، وكان لابد لمثل هذا التحول في السياسة البريطانية أن يعمل على إنزال الضرر بأيران . وسبب ذلك أن بريطانية كانت تعمد بمقتضى معارضتها للتوسع الروسي في اتجاه الجنوب إلى تأمين استقلال أيران . ولا غرو فان سياسة بريطانية في أيران كان يمليها في الدرجة الأولى اهتمامها بالهند ، فتعتبر أيران دولةً مستقلة حاجزة ، أو منطقة محايدة بين الامبراطوريتين الهندية والروسية . وكانت بريطانية تسعى للحصول على فرصة تجارية لا يعيقها عائق في أيران ، والى هذا المدى كان يهمها ان تمارس نفوذاً معتدلاً في هذه المنطقة . على أنها لم تكن راغبة في أن تضطلع بمسؤوليات مباشرة على غرار مسؤولياتها في الهند . ولذلك فقد كان من مصلحتها أن ترى أيران قويةً نسبياً وقادرةً على الصمود أمام الضغط الروسي . وبمقتضى هذه السياسة التي سارت عليها بريطانيا في الغالب ، نجحت ايران في الاحتفاظ باستقلالها ، بدلاً من أن تقع فريسة للتسلط الروسي .

ويمكن أن تشبه الخصومة الروسية – البريطانية هذه بالمرض المزمن ، الذي يتصف بالأزمات بين حين وآخر ، لكنه كان مرضاً اعتادت عليه الحكومة والرأي العام البريطاني . وكان ظهور فرنسة النابوليونية المفاجئ أو ألمانية القيصرية على مسرح السياسة في الشرق الأوسط يؤدي إلى إرباك هذا التوازن المنتظم . وبتأثير هذه الظروف كانت بريطانية ترغب رغبةً موقتة في مصالحة الخطر الروسي المزمن لتتفادى التهديد الفعال المباشر الذي كان يهددها به المغامرون « غير المخولين » . غير ان إجراء مثل

هذا التوافق مع روسية كان يعني بوضوح إقناعها بالامتيازات على حساب أيران . وكان أمل ايران البعيد ان لا يستديم تدخل الفريق الثالث مدةً طويلة ، وان يُستأنف الشكل الذي تأخذه اعتيادياً الخصومة الروسية البريطانية . على أن هذه الحقيقة لم يكن يعترف بها دائماً حكام أيران الذين كانوا يميلون إلى الظن بأن الفريق الثالث سينزل بالخصمين التقليديين ضربةً مميتة ، وبذلك ينقذ أيران من الوصاية المؤذية . ومع ذلك فان الحقيقة التاريخية التي لا خلاف فيها تدلنا على أن استقلال أيران في القرن التاسع عشر والقرن العشرين لم يمسسه ضرر بليغ الا حينما تكون روسية وبريطانية راغبتين في وضع خصومتهما على الرف بتأثير التدخل الخارجي .

ومن الضروري أن يحتفظ بهذه الصورة في المخيلة حينما تدرس الخطط المعقدة في الظاهر التي تمس أيران منذ سنة ١٩٠٠ فصاعداً . فقد كان ضغط روسية في اتجاه القفقاس ، الذي يعمل ضد تركية وأيران ، واضحاً في العقد الأخير من القرن الثامن عشر والعقد الأول من القرن التاسع عشر . وقد كانت بريطانية تحرص على تفادي هذا التهديد ، لكن التفاتها تحول موقتاً الى الخطر الجديد الذي تقمص بثوب الاستعمار النابليوني . وما أعقب ذلك كان عبارة عن مسرحية معقدة من الدس البريطاني الفرنسي في بلاط الشاه بطهران . وفي عام ١٨٠٠ حقق البريطانيون نجاحاً ديبلوماسياً بعقدهم مع أيران ما سمي بمعاهدة « حلف مالكولم » . فاشتملت هذه المعاهدة على فقرة تستبعد فيها فرنسة ، وهي نقطة كانت ذات أهمية قصوى لبريطانية في ذلك الوقت . على أن الشيء الذي كانت له أهمية حقيقية بالنسبة لفتح علي شاه، هو تعهد بريطانية بمساعدته في صد الاعتداء الخارجي . وكان الاعتداء الخارجي الذي كان يخشاه أكثر من كل شيء آخر، هو اعتداء روسية عليه . وبناءً عليه، حينما تبين ان البريطانيين قد تهاونوا في مساعدته وقت حصول الاعتداء الروسي عليه في عام ١٨٠٢، كان الشاه راغباً تمام الرغبة في التخلي عن هذا الحلف والالتفات الى فرنسة لتأمين سلامته . فدخل أولاً في مفاوضات مع الكولونيل روميو الذي وصل طهران ليعرض عليه التحالف والمعونة المالية ، وأوفد رسولاً بعد ذلك إلى نابليون . فأيدت معاهدة فنكنشتاين Finkenstein الفرنسية الأيرانية ، المعقودة في مايس

١٨٠٧ الترتيبات التمهيدية السابقة تأييداً رسمياً . ثم أعقبها إرسال بعثة عسكرية فرنسية إلى أيران يرأسها الجنرال غاردان Gardanne . على أن أيران سرعان ما تجرعت خيبة أمل جديدة . فقد تصالح في تلست ، في شهر تموز ، أي بعد مضي شهرين فقط على توقيع معاهدة فنكنشتاين ، نابليون والاسكندر الأول[1] . ومع أن ترتيبات خاصة لم تتخذ بحق أيران في المعاهدة الأخيرة ، فقد كان من الواضح أن ثقة أيران بحماية فرنسة الفعالة لها ضد روسية ستمنى بالخيبة . ففقدت البعثة الفرنسية المنفعة السياسية المتوخاة منها في الأصل ، ولم يعد في وسع الجنرال غاردان أن يفعل شيئاً أكثر من تقديم وساطته بين روسية وأيران ، وهو اقتراح لم يكن يشفي الغليل بالنسبة لوجهة النظر الأيرانية .

ولقد اتضح للبريطانيين في عام ١٨٠٥ بأنهم لا يمكن أن يعتمدوا على أية علاقة مستقرة مع ايران ، ما لم يعترفوا بأسبقية الخطر الروسي على كل شيء . اذ كان من العبث الاعتماد على التعاون مع أيران ضد فرنسة ، لأن فرنسة لم يكن ينظر اليها في طهران نظرة العدو المهدد ، بل الحليف المنتظر . وقد كان بعض النقاد البريطانيين، في الحقيقة، يذهبون إلى أن التهديد الفرنسي للهند يعتبر شيئاً خيالياً ، وأن التهديد الوحيد الذي يمكن أن يصدر هناك ، هو التهديد من الشمال . واعترافاً بالاتجاه الجديد هذا ، عقد السر هارتفورد جونز في عام ١٨٠٥ معاهدة التحالف التمهيدية مع أيران ، التي كانت موجهة بوضوح ضد التوسع الروسي . فوعدت بريطانية أيران بتزويدها بالسلاح والعتاد ، ومدربين للجيش ، وبأعانة مالية . وبالنظر لخيانة نابليون في تلست وتفريطه بأيران ، فقد رأى الشاه أن ينتهز هذه المساعدة وينتفع بها . وبعقد تلك المعاهدة أصبح مبدأ الاحتفاظ بوحدة أيران وتماسكها نتيجةً لمبدأ الاحتفاظ بوحدة الامبراطورية العثمانية في السياسة الخارجية البريطانية . وقد برت بريطانيا بوعدها ، ونفذت شروط المعاهدة ، ثم احتك بعض الضباط البريطانيين الملحقين بجيش الشاه بالوحدات

(١) لقد أحيا تفاهم نابوليون واسكندر الأول صداقة قديمة كانت موجودة بين نابوليون والقيصر بول . فقد وضع بول ونابوليون في عام ١٨٠٠ الخطة لاحتلال الهند بتعاون الجيوش الروسية والفرنسية .

الروسية الأمامية على حدود القفقاس .

ولم تكد فترة التعاون هذه تبدأ حتى توقف أمرها باحتلال نابوليون لروسية في عام ١٨١٢ . ولما كانت بريطانية تهتم اهتماماً حيوياً بايقاف فرنسة عند حدها ، حاولت التصالح مع روسية . فظهرت تأثيرات هذه السياسة المزدوجة فوراً في أيران . إذ لم تعبأ بريطانية بالوعود التي قطعتها بالمساعدة بادئ الأمر ، وقدمت بدلاً عن ذلك خدمات دوائرها المختصة لحسم المنازعات الأيرانية الروسية . وقد جرأ روسية اللين الذي لاحظته في موقف بريطانية فشددت النكير على أيران ، وفي تشرين الاول ١٨١٣ عقدت مع الشاه معاهدة گولستان التي تنازلت بموجبها أيران لروسية عن دربند وباكو وشيروان وشاكي وقره باغ وقسم من طاليش ، ثم تخلت عن جميع حقوقها في كرجستان (جورجيه) وداغستان ومنغريلية وأبخاصية ، ووافقت على تسلط الأسطول الروسي على بحر قزوين .

وقد كان هذا التوقف في التحالف الانكليزي الأيراني يعتبر تدبيراً موقتاً لا غير في بريطانية العظمى . فحالما صُد التهديد الفرنسي بادر البريطانيون إلى عقد معاهدة طهران « النهائية » عام (١٨١٤) التي صودق فيها على معاهدة جونز بشروط تكاد تكون عقيمة . غير أن تأثيرات التراخي الموقت في الحذر والتيقظ أثبت كونه شيئاً أكثر من موقت . فقد أصبحت معاهدة گولستان أول إسفين للنفوذ الروسي المتزايد باطراد . وكان هدف الروس المباشر الوصول إلى الحدود التي كانوا يعتبرونها ستراتيجية بين روسية وأيران ، وهي نهر آراس . كما كان هدفهم البعيد المدى ، اخضاع أيران التام بأي شكل من الأشكال . فوجدت الحجة لشن حرب جديدة على أيران سنة ١٨٢٨ . وكانت مساعدة بريطانية لأيران تقتصر على بعض الأعانات المالية . وحينما عقدت معاهدة تركمانجي ، التي أنهت الحرب في عام ١٨٢٨ ، حصلت روسية بواسطتها على البلاد الأيرانية التي كانت تطمع فيها (أريفان ونخجوان) — الى حد نهر آراس[1] ، مع السيطرة على شؤون البلاد . فقد حصلت روسية على الافضلية في المعاملات الاقتصادية

(١) يعتبر نهر آراس الحدود الفاصلة حتى يصل خط ٤٨ ، ثم يدور نحو الجنوب الغربي جاعلا ولاية لانكوران وبلدة أستارا في روسية . ولم تتغير هذه الحدود منذ ذلك الحين .

وذلك بفرض رسوم كمركية مخفضة والحصول على امتيازات تجارية أخرى ، كما أمنت « الامتيازات الأجنبية » وضمنت في مقابل ذلك مصالح سلالية (الذوات) في أيران لا تخرج في حد ذاتها عن كونها حماية مقنعة .

التنافس الانكليزي ـ الروسي في القرن التاسع عشر

ما أن تكبدت أيران خسائر أقليمية جسيمة في منطقة القفقاس حتى أخذت تسعى للتعويض عن تلك الخسائر في الشرق على حساب أفغانستان . وكان الهدف المباشر للأطماع الأيرانية قلعة هرات الستراتيجية وولايتها . فشجعت روسية هذه السياسة التوسعية لأنها كانت تنطوي على تحويل التفات إيران الى حدودها الشمالية ، وتهديد مركز البريطانيين في الهند تهديداً غير مباشر في الوقت نفسه . إذ كانت بريطانية تعتبر افغانستان حلقةً أخرى من السلسلة الواقية التي تطوق الهند ، ولذلك كانت عازمة على حمايتها من الاعتداءات الروسية ، او الاعتداءات الأيرانية التي كانت توحي بها روسية . غير ان محاولات أيران الرامية الى الاستيلاء على هرات في اعوام ١٨٣٣ و ١٨٣٧ — ١٨٣٨ باءت بالفشل برغم المشورة التي كان يقدمها الخبراء الروس لها . على أن الجيش الأيراني حينما نجح في احتلال القلعة المرموقة في ١٨٥٦ أعلنت بريطانية الحرب وهي محجمة . فنزل الجنود البريطانيون في سواحل الخليج الفارسي واستولوا على بوشهر والمحمرة والأهواز ، ثم أجبروا أيران على طلب الصلح . وقد اشترطت معاهدة باريس المنعقدة بين الانكليز والأيرانيين (١٨٥٧) الجلاء عن افغانستان والاعتراف باستقلالها . ولما كان من مصلحة الانكليز تنمية حسن النية لدى الايرانيين فقد أبدوا ما يدهش من ضبط النفس وامتنعوا عن المطالبة بالأراضي والامتيازات أو الغرامات .

وقد وضعت الحرب الانكليزية الأيرانية بسبب أفغانستان حداً لسياسة المجازفة الأيرانية في الشرق ، وأخذت أيران تركز التفاتها من جديد في الخطر الروسي المزمن في الشمال . غير أن امبراطورية القياصرة وقفت نشاطها على احتلال أواسط آسية ، بعد أن امتلكت أشورادا البحرية في جنوب بحر قزوين من أيران في عام ١٨٤٠ ، فكان لابد لتلك العملية من أن

توثر على سلامة أيران أيضاً . فقد احتلت روسية خانيات آسية الوسطى الثلاث: بخارى وخيوة وخوقند في أعوام ١٨٦٨ و١٨٧٣ و١٨٧٦ بالتعاقب . ثم تقدمت في الوقت نفسه في منطقة ما وراء بحر قزوين واحتلت كراسنو فودسك في عام ١٨٦٩، وكوك تيه معقل التركمان في عام ١٨٨١ كما اخضعت مرو وبنج ده في عام ١٨٨٤. وقد أثرت العمليات الأخيرة على أيران مباشرةً بالنظر للحقوق التي تدعيها في هذه المناطق . يضاف الى ذلك ان إخضاع التركمان أوجد حدوداً مشتركة بين روسية وأيران في شرق بحر قزوين . وفي عام ١٨٨١ اضطرت أيران للموافقة على حدود نهر أتريك . فسبب قلق بريطانية من هذا التوسع أزمةً دولية خطيرة قربت الطرفين المتنافسين من الحرب في سنة ١٨٨٥. فتفوديت القطيعة العلنية بموقف بريطانية الجريء وقرار الروس بعدم العبور الى افغانستان .

وبينما كانت روسية تتوسع على هذه الشاكلة نحو الجنوب حاولت أمة « أصحاب الدكاكين » الحصول على منافع اقتصادية في أيران . فحصل في عام ١٨٧٢ أحد المتجنسين بالجنسية البريطانية ، البارون فون دي رويتر ، على امتياز كاسح لمدة سبعين سنة من ناصر الدين شاه الذي منحه الحق في انشاء سكة حديد بين بحر قزوين والخليج الفارسي ، واستثمار جميع المعادن عدا الذهب والفضة والاحجار الكريمة ، وانشاء مشاريع للري وتنظيم الأنهر ، ثم تأسيس خط « ترامواي » في طهران .

على أن هذا الامتياز لم يكتب له الظهور لعالم الوجود . فقد قوبل الشاه الذي زار العواصم الأوربية سنة ١٨٧٣ بفتور في سان بطرسبورغ ، وقرر بضغط من الروس عليه ، إلغاء امتياز رويتر . فأستأنف رويتر الأمر لدى الحكومة البريطانية . وبعد مناورات دبلوماسية طويلة منحت أيران على سبيل التعويض امتيازين للشركات البريطانية في عام ١٨٨٩ : أحدهما للمصرف الأيراني الشاهي مع الحق بأصدار العملة الورقية ، والآخر لشركة الدخان الأيرانية الشاهانية . ولأجل ان يرضي الشاه روسية اضطر لان يسمح لها بتأسيس مصرف روسي للقروض والقطع[1] ، ولانشاء سكة حديد في أذربيجان . ولم تهدئ حتى هذه الامتيازات من روع الجيران

(١) تقابل في الانكليزية كلمة discount .

الشماليين ، فحرض الوكلاء الروس الناس بكل حذق على قيام حركة شعبية ضد الامتياز البريطاني لاستغلال التبغ . فوافقت الحكومة الايرانية هذه المرة على أن تدفع لمستثمري الأموال البريطانية المتضررين ، نصف مليون باون عن الأضرار الحاصلة .

وحينما قتل ناصر الدين قتلةً شنيعة في ١٨٩٦ كانت إيران تستقبل مستقبلاً مظلماً وتبيت على خزينةٍ خاوية . ولم تخفف الرحلة المترفة التي قام بها خلفه مظفر الدين من خطورة الوضع ، فاضطرت في ١٩٠٠ لأن تعقد قرضاً بمليوني روبل مع روسية ، وآخر مثله بعد سنتين . وقد كان من شأن هذين القرضين أن ازداد اعتماد الشاه على القيصر الذي كان يتمتع بدوره الاحتكاري كدائن ، والذي بذل عناية فائقة في المطالبة بوارد الكمارك الايرانية ضماناً لقروضه .

وفي أثناء دور السطوة الروسية هذا ، منح أول امتياز للنفط في ١٩٠١ للمستر ويليام نوكس دارسي ، أحد المموّلين الأوستراليين . فكان هذا الامتياز يشمل أيران بأجمعها ، عدا الأقاليم الشمالية الخمسة المتاخمة لروسية . وبعد كثير من البحث والتنقيب في الجنوب الغربي اكتشف النفط في ١٩٠٨ ، فتشكلت شركة النفط الانكليزية الايرانية وريثة امتياز دارسي . وقد أصبحت الشركة المجهز الرئيسي للأسطول البريطاني . وقبيل نشوب الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ اشترت الأميرالية البريطانية الحصص المسيطرة في هذه الشركة .

أيران بين ١٩٠٥ و ١٩١٤

كانت أيران خلال العقد الأول من القرن العشرين في حالة فوران سياسي ناشئ عن الحاجة الصارخة للاصلاح من جهة ، وبسبب الدوي الذي أحدثته الثورة الروسية في ١٩٠٥ من جهة أخرى . وبينما كانت روسية تساند حكام طهران الرجعيين كانت بريطانية العظمى تعرّف نفسها بتأييد الحزب الديموقراطي الذي كان يكافح لنوع من التحرر السياسي . وفي ١٩٠٦ بلغت الأزمة المستحكمة أوجها ، إذ أغلق خمسة آلاف تاجر

إيراني ، يمثلون الاتجاه البرجوازي الديموقراطي ، مخازنهم في الأسواق وتجمعوا سويةً في حدائق المفوضية البريطانية الوسيعة في طهران . ولما كانوا عازمين على مقاومة الشاه بالضغط عليه نصبوا خيامهم في باحة المفوضية . فأجبر الديموقراطيون في النهاية الشاه على منح البلاد دستوراً ينص على تشكيل حكومة برلمانية على الطراز الغربي تخضع لملكية ذات سلطة محدودة .

وقد قوبل نجاح الديموقراطيين بحنق شديد من الروس الذين كانوا يعتقدون ان الحركة كان يدبرها البريطانيون ، ويعتبرونها مهددةً لسطوتهم ونفوذهم في إيران(١) . فاستغلت روسية تقربها من بريطانية سنة ١٩٠٧ وشجعت الشاه محمد علي على تعطيل الدستور بانقلاب ١٩٠٨ . على أن نجاح الشاه كان قصير الأجل ، ففي ١٩٠٩ زحفت المعارضة التي كان يقودها رؤساء قبيلة البختياري الجنوبية على طهران وخلعت الشاه . فالتجأ محمد علي الى المفوضية الروسية بادئ ذي بدء ، ثم فر الى خارج البلاد عندما وجد نفسه في وضع غير محتمل . وفي عهد ابنه سلطان أحمد مرزا شاه أعيدت الحكومة الدستورية ، ثم عاد الحزب الديموقراطي الى الحكم ببطء .

ومن الغريب ان يصبح الديموقراطيون الايرانيون مناوئين لبريطانية بعد كل هذا الاضطراب والقلق . وقد كان سبب هذا التبدل في سلوك الحكومة الأيرانية الجديدة ، الاتفاق الانكليزي الروسي الذي حصل في ١٩٠٧ . فان روسية وبريطانية ، خوفاً من ازدياد قوة ألمانية وبأسها ، قررتا في الأخير ، ان تسويا اختلافاتهما في آسية ، وتوصلتا من أجل هذا الى تسوية شاملة بشأن أيران وافغانستان والتيبت . وقد وعدت روسية باحترام « الوضع الراهن » (Status quo) في افغانستان (الذي كان ينطوي على الاعتراف بالنفوذ البريطاني هناك) ، واتفق الفريقان كذلك على اعتبار التيبت بلداً حيادياً لا يتدخل كلٌ من الفريقين في شؤونه . ثم قسمت أيران بموجب هذه المعاهدة الى مناطق ثلاث : منطقة نفوذ روسية

(١) في وسع القراء ان يقارنوا الشبه بين الاصلاح الدستوري الأيراني في ١٩٠٦ وسن دستور تحرري في المملكة البولندية سنة ١٧٩١ قبيل التقسيم الثاني مباشرة . وكلتا الوثيقتين كان يراد بهما انقاذ البلاد من الفوضى وتقويتها عن طريق الاصلاح الحكومي الذي كانت حاجة البلاد اليه ملحة . وفي كلتا الحالتين تدخلت روسية بالقوة لتمنع إصلاحات مثل هذه من التبلور.

تمتد فتشمل الاقاليم الخمسة الشمالية ، والمنطقة الوسطى التي تضم مدناً مثل قم وكاشان وأصفهان ويزد ، وبذلك تصبح طهران متوغلة في داخل المنطقة الروسية . وتقرر حصر المنطقة البريطانية بالاصقاع الجنوبية الشرقية من أيران (سجستان وبلوجستان) ، اما القسم الجنوبي الغربي فقد تقرر جعله منطقة محايدة(١) .

ومع ان الموقعين على المعاهدة أعلنوا جادين أنهم عازمون على احترام استقلال إيران السياسي فقد سبب نشر الاتفاقية غضباً ملحوظاً بين الايرانيين . فاتجه الان الديموقراطيون الميالون للانكليز في الأصل ، والذين أصابتهم خيبة أمل مريرة ، الى الألمان الذين كانوا يحرصون على استغلال هذا التحول العاطفي بأقصى ما يمكن من المنفعة . فنجحت ألمانية شيئاً فشيئاً لا في التغلغل داخل أيران تجارياً فحسب بل في الحصول أيضاً على نفوذ سياسي عظيم لدى السياسيين الديموقراطيين داخل الحكومة الايرانية وخارجها . على ان الصداقة الجديدة هذه لم تخفف عن إيران ما استمر من ضغط الروس الذين أصبحوا أجرأ فيما يقترفونه من أعمال في القطاع الشمالي بعد اتفاقية ١٩٠٧ . فعندما حاولت الحكومة الايرانية مرة أخرى في ١٩١١ ان تعيد النظام والاستقرار الى نصابهما في جهاز إيران السياسي باستخدام خبير أمريكي في الشؤون المالية ، هو الدكتور موركان شوستر ، قاومت روسية هذا التعيين في الحال وأحبطت اعماله . وتجاه هذا الاحباط أكره الدكتور شوستر على مغادرة إيران قبل التمكن من انهاء مهمته . وفي كتابه « خنق أيران » يجد القارئ وصفاً مسهباً لهذا الوضع .

وبينما كانت إيران تحاول بكل جنون وحماس – دون نجاح – زحزحة التدخل الأجنبي واصلاح شؤونها الداخلية كانت الهوة الفاصلة بين ألمانية و « الحلف الودي » تزداد عمقاً . وفي مثل هذه الظروف اتضح ان الاتفاقيات الثانوية ، التي تفاوضت من أجلها الدول المتنافسة بين ١٩١٠ و١٩١٤ ، لم تكن لها سوى أهمية ضئيلة . وقد جرت أول محاولة للتوفيق بين المصالح الألمانية والروسية في إيران في بوتسدام خلال شهر تشرين الثاني ١٩١٠ ، في المؤتمر الذي عقد بين القيصر نيقولا الثاني والامبراطور غليوم الثاني ،

(١) كانت منطقة امتياز النفط البريطاني واقعة في المنطقة المحايدة .

لكن ذلك لم يؤدِّ الى توقيع اتفاقٍ رسمي يومذاك . على ان ألمانية وروسية وقعتا بعد مرور مدة تقل عن السنة ، في ١٩ آب ١٩١١ ، معاهدة في سان بطرسبورغ اعترفت فيها ألمانية ضمنياً بمنطقة النفوذ الروسية في إيران لقاء منحها الحق في مدّ سكة حديد بغداد الى شمال إيران في ظروف معينة . ولم تمنح المعاهدة لروسية شيئاً له أهمية تذكر بينما منحت ألمانية أشياء مهمة . وعلى هذا فانها يمكن ان تفسر بكونها كانت حركة روسية للترضية من طرف واحد ، فأصبحت والحالة هذه ينظر اليها بشيء غير قليل من القلق في بريطانية العظمى . لكن هذا القلق ثبت كونه مبنياً على أساسٍ واه ، لان عدم التجانس الاساسي الذي كان موجوداً بين الاطماع الروسية والألمانية في أوربة دفعهما بكل عناد الى الحرب ، ولم يكن في وسع اتفاقهما على منطقة تنافس ثانوية تفادي التصادم في النهاية .

وحينما اندلعت نيران الحرب في ١٩١٤ انتُقص استقلال إيران انتقاصاً قاسياً بنتيجة التعاون الروسي البريطاني . فقد رابطت الجيوش الروسية في أماكن عديدة من أقاليم إيران الشمالية ، كما أخذت مفرزات بريطانية هندية تحرس حقول النفط في خوزستان . ولما كانت المؤسستان العسكريتان المشتهرتان بالكفاءة وحدهما في إيران — لواء القوزاق الأيراني وفيلق الدرك — يديرهما ضباط روس وسويديون ، فقد أصبحتا خاضعتين للنفوذ الأجنبي . هذا وقد كانت القبائل البدوية المعروفة بقوة الشكيمة ، والمنتشرة في الولايات ، مسلحة تسليحاً غير يسير فبقيت لدرجة يُعبأ بها مستقلةً عن الحكومة المركزية . يضاف الى ذلك ان الشاه أحمد ، الذي لم يكد يكمل السادسة عشرة من عمره ، كان أصغر وأضعف من ان يكون قادراً على تسيير شؤون الدولة بحكمةٍ وعزم . ففي مثل هذه الأحوال لم يعنِ الحياد الذي أعلنته إيران بصورةٍ رسمية شيئاً كثيراً . ولم يكن يمنع الدول العظمى من استعمال أراضيها وبلادها ميادين للحروب حينما تملي عليها مصالحها ذلك .

الفصل الثاني

الحرب في الشرق الاوسط

كانت الامبراطورية العثمانية ، غداة نشوب الحرب العالمية الاولى في اليوم الثاني من آب ١٩١٤ ، يحكمها السلطان محمد الخامس وقد بلغ من العمر سبعين عاماً واعتلت صحته . وكان السلطان سجين القصر في القسطنطينية مدة اثنتين وثلاثين سنة بتدبير من سلفه عبدالحميد الثاني ، ثم نصبه على العرش رجال تركية الفتاة ، ولذلك لم يكن سوى عاهل إسمي فقط . فقد كانت السلطة الحقيقية في أيدي الثالوث من قادة تركية الفتاة : أنورباشا ، وطلعت باشا ، وجمال باشا . ولم يكن حتّى الصدر الأعظم ، الأمير سعيد حليم المصري ، شيئاً أكثر من جبهة ظاهرية يعمل من ورائها هؤلاء القادة الثلاثة . وكان أنور وهو في الثانية والثلاثين من عمره وزيراً للحربية ورئيساً للأركان العامة ، لكن نفوذه كان يتجاوز هاتين الوظيفتين بمراحل حتى أصبح في النهاية سيد تركية الفعلي أثناء الحرب .

وكان النفوذ الألماني في الامبراطورية العثمانية قد توسع ونما نمواً مطرداً لا يتناسب ونفوذ الدول الأخرى قبل نشوب الحرب . وكان واضحاً في الناحية العسكرية على الأخص ، لان الجيش العثماني كانت تدربه في ١٩١٤ وتعلمه شؤونه بعثة مكونة من اثنين واربعين ضابطاً ألمانياً يقودهم الجنرال ليمان فون ساندرز .

وفي اليوم الثاني من آب ١٩١٤ عقدت تركية وألمانية معاهدةً للتحالف وميثاقاً عسكرياً ، وكان كلاهما سرياً . وعلى الرغم من هذين الاتفاقين بقيت تركية محافظةً على الحياد مدةً غير يسيرة ، لكن هذا الحياد لم يكن

الا شيئاً ظاهرياً لا غير . وفي ١١ تموز سمح الباب العالي لبارجتين ألمانيتين ، غوبن Goeben وبريسلاو Breslau ، بدخول الدردنيل والالتجاء الى المياه الاقليمية التركية هرباً من الاسطول البريطاني الذي كان يطاردهما . وكانت تشكيلة بحرية بريطانية يقودها الأميرال تروبريدج Trubridge قد رفض السماح لها بالتمتع بالامتياز نفسه من قبل . وحينما احتجت بريطانية على ذلك إتهم الباب العالي البريطانيين بامتناعهم عن تزويد تركية ببارجتين كانت قد أوصت بصنعهما من قبل في المسافن البريطانية ودفعت ثمنهما . (وضعت السلطات البريطانية يدها على البارجتين المشار اليهما في آخر لحظة) يضاف الى ذلك ان الباب العالي « اشترى » البارجتين الألمانيتين رسمياً واستخدم بحارتهما لخدمة الأسطول العثماني . فقلد قائدهما الأميرال سوتشون Souchon قيادة القوات العثمانية البحرية عوضاً عن الأميرال البريطاني الذي أُنهيت خدماته . وبذلك قطعت آخر صلة بالبريطانيين وأصبحت قبضة الألمان على منشآت الدفاع العثمانية شيئاً تاماً . وهكذا كانت تركية بتذرعها بنصوص معاهدتها مع ألمانية ، وبنتيجة خرقها لقواعد الحياد ، تنجرف بكل عناد الى الحرب . على ان الوزارة التركية لم تؤيد بالاجماع هذا الموقف ، فقد كان بعض أعضائها إما ميالين للغرب او يبدون ميولاً حيادية . وكان من بين هؤلاء جمال باشا (أحد الثلاثة الذين يتكوّن منهم الثالوث المعروف) وجاويد وزير المالية وثلاثة آخرون . وقد كان سعيد حليم الصدر الاعظم يلعب دوراً مزدوجاً ، مع كونه كان ميالاً الى الفريق الذي يجنح الى السلم ، ويتردد في معارضة الفريق الميال للحرب برئاسة أنور . لكن تأثير أنور بالذات هو الذي أمال الكفة في النهاية الى جهة الدخول في الحرب .

ومهما كان مقدار التردد الذي كان موجوداً في الباب العالي فقد انتهى أمره بحادثة البارجتين غوبن وبريسلاو . وبأوامر صدرت من أنور ، الذي كان متواطئاً مع الألمان ، أقلعت من استانبول هاتان البارجتان ، اللتان سميتا من جديد بالأسمين « السلطان سليم » و « ميدلي » وبقيتا بعهدة البحارة الألمان ، فهاجمتا الاسطول الروسي في البحر الأسود يوم ٢٩ تشرين الأول . فأعلنت روسية الحرب على الامبراطورية العثمانية

في ٤ تشرين الثاني ، وتلى ذلك إعلان حرب مشابه من جانب بريطانية وفرنسة بعد يومٍ واحد .

أهداف ألمانية الحربية وستراتيجيتها السياسية

لقد وقعت المعارك الحربية الحاسمة في أوروبة ، ولذلك تكون للمشاكل الأوروبية الاسبقية في البحث عن الدول المتحاربة . فمع ان الحركات الحربية التي وقعت في الشرق الأوسط كانت ذات أهمية ثانوية الا انها كانت شيئاً حيوياً للطرفين من ناحية الستراتيجية العامة . وكان من الممكن ان يكون لمصائر الحرب الواقعة في الشرق الأوسط تأثير عميق على ما تؤول اليه الحرب في أوروبة. وقد خلق قرار الحكومة العثمانية في الانحياز الى الدول المركزية جبهةً جديدة لروسية وأثر على سلامة خط الحياة الامبراطوري البريطاني — فكان بهذا المعنى مفيداً لألمانية .

وقد كان من رأي ألمانية ان تلعب تركية دوراً مساعداً تحول به شيئاً من المجهود الحربي الروسي والبريطاني عن ميدان الحرب الرئيسي في أوروبة. كما كان تقدم الأتراك في الشرق يقصد به تمهيد الطريق لامتداد النفوذ الألماني ، والتأثير على مصير الهند اذا ما اقترن بالنجاح . وكانت هيئة الاركان الألمانية العامة قد وضعت ما يسمى بمشروع تزمّرمان للهند ، وهو ينطوي على تأييد الهنود في حركتهم الوطنية وبث الدعاية الفعالة بين المسلمين والشعوب الهندوسية في شبه الجزيرة الهندية .

ولأجل ان تستفيد ألمانية الى أقصى حد ممكن من التحالف مع تركية طلبت اليها ان تقوم بواجبات عدة دون تأخير . وكانت هذه تتضمن سد المضايق في وجه الدول الأخرى ، وقطع الطريق الحربي المار بقناة السويس وعدن ، واحتلال القفقاس لتشغل عدداً لا يستهان به من الجنود الروس ، واعلان الجهاد ضد الدول الحليفة .

ولتضمن ألمانية تحقيق هذه الأهداف كان يمثلها في تركية عدد من الديبلوماسيين المقتدرين (١) . وقد ضمنت كذلك سيطرةً بعيدة المدى

(١) لقد اشتغل خلال الحرب العالمية الأولى هناك كل من البارون فون فانغنهايم Wangenheim والكونت مترنيـــخ والهر فون كوولمان Kuehlmann والكونت فون بيرنشتورف Bernstorff بالتتالي. وفي تشرين الاول ١٩١٧ زار الامبراطور غليوم الثاني نفسه القسطنطينية.

على الجهاز العسكري العثماني . فكان الضباط الألمان يشغلون الوظائف الكبيرة التالية في الجيش التركي : فكان الجنرال ليمان فون ساندرز يرأس بعثة لتنظيم الجيش وتدريبه ، والجنرال فون فالكنهاين Falkenhayn يقود الجيش التركي في فلسطين ، والفيلد مارشال فون درغولتز Von der Goltz يقود الجيش في ما بين النهرين(١) . وكان يمثل هيئة الأركان الألمانية العامة الجنرال فون لوسو Lossow ، اما الاميرال هومان الملحق البحري في السفارة الألمانية فقد كان يقوم بدور ضابط ارتباط بين برلين والأسطول العثماني.

مناورات ديبلوماسية وعسكرية في إيران

لم تكن ستراتيجية ألمانية في الشرق الأوسط مقتصرة على تركية فقط ، فقد حاولت اقناع ايران وافغانستان أيضاً بدخول الحرب الى جانبها .

وكان يمثل ألمانية في إيران الأمير فون روس Ruess . وقد تمكن من المحافظة على علاقات ودية جداً مع قادة الحزب الديموقراطي الايراني . وكان هذا الحزب في بداية الحرب شديد المناوأة للروس والبريطانيين ، وكثير الميل للتحالف مع ألمانية . ولما كان لأعضاء هذا الحزب نفوذ قوي جداً في الوزارة والبرلمان أثمرت ديبلوماسية الفون روس ثمراً شهياً . إذ عقد رئيس وزراء إيران (مستوفي الملك) حلفاً سرياً في ١٩١٥ مع الألمان لقاء بعض الوعود السياسية . وكانت هذه الوعود تشتمل على ضمان استقلال إيران ووحدتها ، ومدها بالمال والسلاح والعتاد ، وتأمين الالتجاء السياسي في ألمانية للشاه حينما يضطر للفرار من بلاده . وعند ذلك بادر الفون روس الى ضمان التعاون مع اثنين من أهم العناصر القوية في إيران : قوة الدرك التي يقودها الضباط السويديون ، والقبائل البدوية . وكانت قوة الدرك الوحدة العسكرية المستقلة الوحيدة المتصفة بالكفاءة نسبياً . (وكان يدير لواء القوزاق الايراني ضباط من الروس ولذلك لم يمكن اعتباره من الوحدات العسكرية التي تعتمد الحكومة الأيرانية عليها) . وقد أبدى الضباط السويديون في الدرك ميولاً ألمانية أكيدة ، فقرروا في النهاية

(١) ويعرفه العراقيون باسم قليج باشا .

الانحياز الى جانب ألمانية علناً . اما القبائل التي كانت تؤلف خمس سكان أيران تقريباً فقد كانت مسلحة ومنظمة تنظيماً يصلح لحرب العصابات . ولاجل تأمين التعاون التام مع القبائل البدوية والحكام المحليين كان الملحق العسكري في طهران الكونت كانتز Kanitz يتجول كثيراً في البلاد ويعطي وعوداً سخية بالمساعدة الألمانية . وقد انتدبت هيئة الأركان الألمانية العامة لمساعدته في إيران عدداً من البعثات العسكرية . فكانت بعثة كلاين تعمل في كرمنشاه وما يحيط بها من المناطق الكردية ولورستان ، وأوصلت بعثة تزوغماير Zugmeyer نشاطها الى أصفهان وكرمان . ووصلت بعثة بياخ Biach الى يزد وبلوجستان ، كما كان فاسموس Wassmus القنصل السابق يدير ثورةً بين قبائل القاشقاي والبختياري والتانجستاني في القسم الجنوبي الغربي من إيران . وقد هاجمت هذه البعثات وحلفاؤها من الدرك والقبائل عدداً من فروع المصرف الشاهي في أيران الذي كان يديره البريطانيون واستولت على أموالها ، كما قبضت على عددٍ من المواطنين البريطانيين ومن بينهم بعض القناصل العاملين في مراكز الاقاليم الايرانية .

وقد كان هدف النشاط الألماني هذا بأجمعه إثارة شعور مناوئ للانكليز والروس بين الناس ، وبهذه الطريقة يتم التوفيق بينهم وبين الموقف الميال للألمان الذي كانت تقفه السلطات الحكومية في طهران . ومع ان الحكومة الايرانية كانت مصرة على الظهور بمظهر الحياد في سياستها فانها كانت ستضطر الى ان تعلن انحيازها الصريح الى جانب الألمان بضغط من السكان المستثارين بهذه الطريقة . وكان من جملة الخطط الألمانية ان يصحب مثل هذا الاعلان من جانب الحكومة هياج الناس بالاجماع ضد الروس والبريطانيين. ولا بد ان تؤدي التخريبات التي كانت ستنجم عن ذلك، في ممتلكات شركة النفط الانكليزية الايرانية في خوزستان ، الى عرقلة المجهود الحربي البريطاني طالما كان الاسطول البريطاني يستمد الكثير من وقوده من هذا المورد .

وما حل تشرين الثاني ١٩١٥ حتى كان الجو المعادي للحلفاء في البلاد مهيأً بحيث كان الأمر لا يتطلب سوى إشارة بسيطة يبدأ بعدها الجبل الجليدي بالمسير . وقد كان وزيرا بريطانية وروسية في طهران على علم تام بواقع الحال في إيران ، فقررا العمل بسرعة لقطع خط الرجعة على

الانقلاب المنتظر . إذ وجهت انذارات شديدة اللهجة الى الحكومة الايرانية تحذرها من العواقب الوخيمة التي سيؤدي اليها العمل المنتظر وقوعه في صالح ألمانية . وزحف في الوقت نفسه الجيش الروسي المرابط في قزوين (الكائنة على بعد ثلاثين ميلاً من شمال طهران فقط) في اتجاه العاصمة وهدد باحتلالها . وحينما جوبهت الوزارة الايرانية بهذا العارض المفاجئ قررت نقل مقر الحكومة الى أصفهان في وسط البلاد ، متحديةً بذلك ضغط الحلفاء عليها . فبدأ إخلاء الدوائر الحكومية بسرعة . كما عجلت المفوضيات الألمانية والنمساوية والعثمانية بالانتقال الى الجنوب واستقرت موقتاً في قم . وقد كان إخلاء العاصمة هذا ، برغم الضرورة التي كانت تحتم ترك الحكومة لها ، ملائماً تمام الملاءمة للخطط الألمانية لأنه كان يعني حرق الجسور بين إيران والدول الحليفة . ومع هذا لم تنجح العملية تمام النجاح لان الشاه الشاب ، الضعيف الارادة ، أذعن في اللحظة الأخيرة لضغط الروس والبريطانيين القوي بالبقاء في العاصمة . وحينما جوبهت الوزارة بهذا التحول في الحوادث اضطرت الى البقاء هي أيضاً . ولم يغادر طهران في النتيجة سوى قادة الحزب الديموقراطي الميالين لألمانية بصراحة .

ولم يكن هذا ما أراده الألمان بالذات . فبذل الأمير روس أقصى جهده وبادر فوراً الى تشكيل حكومة إيرانية معادية في قم . على انه كان من الخطر البقاء فيها لقربها من الجيوش الروسية . ولم تحتل هذه الجيوش طهران لكنها كانت على قرب كافٍ منها بحيث تسبب عدم الاطمئنان . وفي الأخير ، انتقلت الحكومة الانفصالية الى كرمنشاه لتكون على مقربة من الحدود التركية حيث يمكن ان تعتمد على حماية القوات العثمانية الموجودة في ما بين النهرين . فأعيد في كرمنشاه تنظيم الحكومة المعادية برئاسة نظام السلطنة حاكم لورستان . وفي كانون الاول ١٩١٥ عقد نظام السلطنة هذا معاهدة تحالف مع ألمانية وعدها فيها بتجنيد أربعين ألف جندي من المنطقة الواقعة تحت سيطرته . وفي لقاء ذلك وعد بالسلاح والعتاد ، وبالمدربين الألمان وإعانة مالية شهرية مع ضمان خزانته المالية . ثم فتحت مفوضية ألمانية قدمت أوراق اعتمادها رسمياً الى حكومة النظام وارسلت بعثة

عسكرية ألمانية لتدريب قواته(١) . وقد أصبحت منذ ذلك الحين مصائر حكومة نظام السلطنة السياسية مرتبطة بمصائر الجيش العثماني في ما بين النهرين . وقد أفردنا للبحث عن ميدان الحرب في ما بين النهرين قسماً خاصاً ، غير انه يمكن ان يذكر هنا ان ما قدمه نظام السلطنة للمجهود الحربي التركي الألماني كان شيئاً لا يُعبأ به بالمرة .

ومن بين المشاريع الألمانية التي تم التشبث بها في أيران أثناء الحرب كان مشروع فاسموس(٢) ، اكثرها نجاحاً لانه توفق فعلاً في إثارة القبائل الجنوبية وتهديد مركز البريطانيين هناك . فقد كان الدس الألماني في ايران شيئاً محرجاً تمام الاحراج لبريطانية . لان قسماً من الجنود البريطانيين الموجودين في ما بين النهرين كان لابد من إرساله الى جنوب إيران لحماية حقول النفط ، وكان مثل هذا التوسع في الالتزامات العسكرية أشد ما يكون ازعاجاً . وقد كانت إيران الجنوبية المنطقة التقليدية التي يتحتم على بريطانية المحافظة عليها ، وهناك بالذات قررت السلطات البريطانية ان تقوم بحركة جريئة لايقاف الألمان عند حدهم وإعادة السلم والنظام .

وبعد الاتفاق مع الحكومة الايرانية اوفدت بعثة عسكرية بريطانية يرأسها الزعيم السر بيرسي سايكس الى ميناء بندر عباس في الخليج الفارسي في مارس ١٩١٦ . وكانت الغاية من هذه البعثة تشكيل قوة إيرانية تسخر لاعادة المياه الى مجاريها الطبيعية في البلاد . فجندت القوة المذكورة على عجل ثم عززت ببعض الجند من الهند . وقبل ان تمضي مدة طويلة كان سايكس في وضع بدأ فيه بعددٍ من الزحوف القوية الى داخل البلاد . وفي ظرف ستة أشهر ضمن السيطرةَ على كرمان ويزد وأصفهان (حيث التقى بالقوزاق الروس المرسلين من الشمال) وشيراز وقسم كبير من فارس . وتحتم عليه ان يشن حرباً شعواء على القبائل المتأثرة بالنفوذ الألماني ، وبعض قطعات الدرك وغيرها من العناصر الميالة للألمان . ولم تبد الوزارة

(١) تجد وصفاً مسهباً لعلاقات ألمانية بحكومة النظام في كتاب فيبرت فون بلوشر بعنوان : Zeitenwende in Iran ص ٢٧–١٢٧ .

(٢) تجد أجمل قصة عن دسه ومؤامراته فيما كتبه كريستوفر سايكس بعنوان : Wassmuss « the German Lawrence » (لندن ١٩٣٦) .

في طهران أية مساعدة للبعثة ، كما انها كانت تتذبذب بين الاعتراف بالقوة الجنوبية والدس عليها . وبالرغم من جميع الصعوبات تمكن سايكس في ١٩١٧ من إعادة النظام والأمان للبريطانيين في جنوب إيران . وفي ١٩١٧ — ١٩١٨ وقع معظم الوكلاء الألمان العاملين في هذه المنطقة في قبضة يده . وحتى فاسموس ألقي القبض عليه في النهاية بالرغم من عبقريته وذكائه (١) .

وتعد قصة إيران في أيام الحرب قصةً مبتورة اذا لم نذكر شيئاً عن انتهاكين آخرين للحياد قامت بهما القوات المتحاربة . فقد احتلت (أذربيجان) الاقليم الشمالي الغربي ، الجيوش التركية والروسية في أوائل الحرب . وقد تحتم على هذا الاقليم ان يتحمل جميع تقلبات الحرب في جبهة الأنضول الشرقية ويتأثر تأثراً عميقاً بالحركات التركية عبر القفقاس في أواخر أيام الحرب .

ولم تكن إيران الشرقية كذلك منيعة ضد تغلغل الجيوش الأجنبية . فقد شكلت القوات الروسية والبريطانية ما كان يعرف باسم « نطاق إيران الشرقية » على طول الحدود الافغانية . وينطوي سبب هذه الحركة في الخوف من ان تتوفق بعض القطعات العسكرية الألمانية او التركية في اختراق إيران والتغلغل في داخل أفغانستان . ولم يخل هذا الخوف من مبرر .

الحملة الألمانية الى أفغانستان

كان أنور باشا في بداية الحرب قد أقنع هيئة الاركان الالمانية العامة بان الدول المركزية ستجني فوائد جمة لو دخلت افغانستان الحرب الى جانبها . ونظراً للمعلومات المتوفرة في برلين كان لافغانستان جيش مدرب قوامه عشرون ألف جندي نظامي ، ومجهز بثلاث مئة وخمسين مدفعاً . وكان قرب افغانستان من أشد جهات الهند تعرضاً وانكشافاً — الولايات المسلمة في الشمال الغربي — هو العامل الذي يجعل ألمانية حريصة

(١) راجع ماكتبه السر بيرسي م. سايكس بعنوان A History of Persia (لندن ١٩٣٠)، القسم الثاني عن نشاط البعثات الالمانية ص ٤٤٢ وما بعدها .

على الاستفادة منها لصالحها هي نفسها . وعلى هذا الأساس تقرر تأليف بعثة ألمانية تركية تذهب الى افغانستان ، وهناك تقنع الأمير بامتشاق الحسام ضد الامبراطورية البريطانية .

وكان يرأس البعثة في شكلها النهائي الملازم أوسكار نيدرماير والهر فون هنتيغ Hentig سكرتير قسم المفوضيات في وزارة الخارجية الألمانية . وكان الفون هنتيغ يحمل رسالة شخصية من القيصر الى الأمير حبيب الله . اما القسم التركي من البعثة فقد كان يضم عبيد الله أفندي من نواب البرلمان وكاظم بك وعدداً من المرافقين . وكان يرافق البعثة كذلك كومار ماهندرا براتاب وبركة الله ، من قادة الحركة الوطنية في الهند المقيمين في برلين . وقد كانت الخطة باديءَ ذي بدء ، ان نرسل الى افغانستان مفرزة تركية نظامية ، فأرسل رؤوف بك أحد القادة السابقين للفيلق الحميدي الخاص الى بغداد ليعد التحضيرات اللازمة . وبنتيجة تشاحنه مع أعضاء البعثة الألمان أهمل المشروع .

وقد تحتم على بعثة نيدرماير — هنتيغ ان تخترق البلاد الايرانية التي كان قسم منها خاضعاً للاحتلال الروسي ، وان تمرّ في عدة بلدان كوّن فيها الممثلون البريطانيون المحليون نفوذاً لا يستهان به . وترتب عليها علاوةً على ذلك ان تخترق « نطاق إيران الشرقية » لتصل حدود الافغان . فكان تقدم البعثة بطيئاً حذراً ولكنها نجحت بعد ان تخلف عدد من اعضائها تفادياً لاحتمال الوقوع في الاسر الروسي او البريطاني ، فوصلت افغانستان في آب ١٩١٥ . وعند وصولهم كابل نزل أعضاء البعثة ضيوفاً على الأمير حبيب الله . وكان عليهم ان ينتظروا شهرين ليحظوا بمقابلة الأمير . وحينما أذن لهم عرض الألمان عروضهم بالتحالف ، فرد الأمير بتحفظ وحذر وأخّر جوابه . فقد كانت افغانستان محايدة من الوجهة الرسمية ، لكن جزباً ميالاً للأتراك يرأسه اثنان من القادة المتنفذين ، نصرالله خان وعناية الله خان ، كان يثير الحركات ويعمل على الانحياز الى الدول المركزية . وكان (الملالي) المتأثرون بنداء الخليفة ودعوته للجهاد يضغطون على الأمير أيضاً لينحاز الى المعسكر التركي الألماني . وكانت المماطلة التي يبديها الأمير يمليها عليه تخوفه من بريطانية ورغبته في التأكد من الفريق الذي سيربح

الحرب . على انه شخصياً كان ميالاً الى الدول المركزية . وفي كانون الثاني ١٩١٦ ذهب بعيداً بحيث وقّع لائحة معاهدة للتحالف مع ألمانية . غير انه أصر على قيام ألمانية بتنفيذ شرطين من الشروط : تجريد قوة فعالة وارسالها الى افغانستان ، وتقديم إعانة مالية كبيرة بالذهب . فاتضح لنيدرماير وهنتيغ انه ما لم ينفذ هذان الشرطان فليس هناك أمل بنيل المساعدة من الأمير . وفي الأخير غادرت البعثة البلاد . وبعد التغلب على مصاعب خيالية تمكن نيدرماير من اختراق ايران والوصول الى بر السلامة في ما بين النهرين . كما ذهب الفون هنتيغ عن طريق افغانستان الشرقية فوصل سن كيانغ ، ومن هناك عبر الصين الى أمريكة حتى عاد الى ألمانية (١) .

أهداف تركية الحربية وستراتيجيتها السياسية

يمكن تلخيص الأهداف التي توختها الحكومة العثمانية من الحرب كالآتي : (١) تتريك الامبراطورية العثمانية وتحريرها من الوصاية الغربية عليها (٢) استعادة البلاد التي خرجت من يدها مثل مصر وقبرص (وربما ليبية وتونس والجزائر) (٣) تحرير المناطق التي يقطنها الاتراك في روسية (القفقاس وتركستان) وتوحيدها (٤) إعادة ترسيخ سلطة الخلافة على جميع العالم الاسلامي . وقد كان هذا المنهج الحربي للحزب الذي كان يرأسه أنور وطلعت ، فأقرته الوزارة بأجمعها بالحاح منهما (٢) . وكان من رأي أنور ورفقائه ان هذه الأهداف يمكن تحقيقها بالتعاون مع ألمانية . ولتنفيذ هذا المنهج كانت تركية تحتاج الى جمع الستراتيجية والعسكرية معاً . يضاف الى ذلك ان مثل هذه الستراتيجية كان لابد أن تتأثر بها علاقات تركية الخارجية ووضعها الداخلي في الوقت نفسه . فقد كانت الامبراطورية

(١) يمكن الحصول على تفصيلات الحملة الالمانية هذه فيما كتبه أوسكار فون نيدرماير بعنوان : Unter der Glutsonne Iran ، (دخاو ١٩٢٥) ؛ وفيما كتبه بلوشر ص ٨٣ – ٩٤ من المصدر الذي اشرنا اليه في حاشية ص٧٤ ؛ والسير بيرسي سايكس A History of Afghanistan ، لندن ١٩٤٠ ، ص ٢٤٦ وما بعدها .

(٢) يراجع ما كتبه أحمد أمين في : Turkey in the World War ، نيو هيفن ١٩٣٠ ، عن التحليل المسهب للسياسة التركية اثناء الحرب العالمية الأولى .

العثمانية حينما نشبت الحرب تضم عدداً من القوميات . ومن بين مجموع السكان البالغ عددهم خمسة وعشرين مليوناً ، كان الأتراك يكوّنون أقل من النصف ، أي حوالي العشرة ملايين . كما ان رعايا الامبراطورية من العرب كانوا يقدرون بعشرة ملايين ايضاً . وكان هناك علاوةً على ذلك ما يقرب من مليون ونصف مليون كردي ، وحوالي مليوني أرمني ، وما يقرب من مليون ونصف كانوا خليطاً من مختلف القوميات . وهكذا كانت الامبراطورية بعيدة عن التجانس ، وكان نجاح سياستها يتوقف لدرجة كبيرة على ولاء رعاياها . يضاف الى ذلك ان تركية كانت تعاني من القيود الثقيلة المفروضة على سيادتها بوجود نظام الامتيازات الأجنبية والحقوق الخاصة الممنوحة للدول الاجنبية . فقد كان لا يسمح للحكومة العثمانية مثلاً ان تزيد في التعريفة الكمركية فوق مستوىً تعينه الاتفاقيات الدولية ، كما ان بعض مصادر الواردات العامة كانت تكاد تكون محجوزة من قبل الدول الاجنبية ضماناً لدفع الديون العمومية . وقد أُجبر الباب العالي على التقيد ببعض القواعد المفروضة عليه فرضاً بالنسبة للأقليات الدينية والعنصرية ، فضلاً عن ان سيادة تركية على المضايق كانت سيادة مقيدة .

ولذلك كانت تركية وهي تنجرف الى الحرب في خريف ١٩١٤ في وضع يمكن ان تطمئن فيه فورياً على الأقل إلى أول نقطة في منهجها الحربي ، أي تحررها من الوصاية الاجنبية . وقد وضع دخولها الحرب في تشرين الأول حداً للتدخل الاجنبي طيلة أيام الحرب على الأقل .

مشكلة الولاء : العرب والأكراد

لقد ثبت ان مشكلة الولاء هي أكثر تعقيداً مما يبدو في الظاهر . فقد كان العرب أخواناً في العقيدة لكنهم كانت لهم ظلامات كثيرة ضد الادارة العثمانية . وكان رجال تركية الفتاة يظهرون بمظهر حسن النية تجاه العرب على اثر نجاح ثورتهم ، فتشكلت جمعية تعرف باسم « جمعية الأخاء العربي العثماني » وشنت حملة للعثمانية من أجل ضمان الولاء للامبراطورية

على أساس المساواة . لكن هذا كله لم يدم سوى فترة وجيزة فقط أعقبتها خيبة أمل كلية . فقد أخذ العرب المثقفون ينقمون على سياسة تركية الفتاة المتصفة بالمركزية ، ويعترضون على سياسة التمثيل غير المتساوي في « مجلس المبعوثان » العثماني الذي تشكل بنتيجة ثورة ١٩٠٨ . فمن مجموع (٢٤٥) كان (١٥٠) مبعوثاً من الأتراك و(٦٠) من العرب فقط بالرغم من التساوي في العدد واحتمال وجود الأكثرية بجانب العرب في الامبراطورية . ولم يخف العرب سخطهم ، ولذلك عطلت السلطات التركية جمعية الأخاء العربي العثماني . فكان هذا التصدع مؤذناً للعرب بتأسيس شتى الجمعيات الوطنية . وأخذ المنتدى العربي المتشكل في القسطنطينية سنة ١٩٠٩ ، والحزب اللامركزي العثماني المؤسس سنة ١٩١٢ في القاهرة ، يقوم بحملة دعاية علنية للحكم الوطني العربي . وشكلت العناصر العربية المتطرفة في الوقت نفسه جمعيتين سريتين . وكان يرأس الأولى منهما ، الجمعية القحطانية المؤسسة في ١٩٠٦ ، الرئيس الأول عزيز علي المصري وكان ينتمي اليها في الغالب الضباط العرب في الجيش العثماني . وقد كانت تعمل في القسطنطينية وخمسة مراكز أخرى في انحاء الامبراطورية ، داعيةً الى تأسيس ملكية عربية – تركية مزدوجة . اما الثانية ، جمعية الفتاة ، التي تشكلت في الاساس سنة ١٩١١ من شبان العرب المثقفين فقد انتقلت فيما بعد الى بيروت ثم الى دمشق الشام . وكانت جمعية الفتاة هي التي ادخلت الأمير فيصلاً سنة ١٩١٦ في عضويتها وجعلته يعتنق مبدأ تحرير العرب . وقد شهدت السنتان ١٩١٢ – ١٩١٣ تشكيل « لجنة الأصلاح » الفعالة في بيروت . وكانت هذه اللجنة تطالب باستقلال العرب الذاتي ضمن الامبراطورية العثمانية . ومما تجدر الاشارة اليه هنا أيضاً ان مؤتمراً عربياً عقد في باريس سنة ١٩١٣ فحضره أربعة وعشرون من الوطنيين العرب ونظموا مطاليب بعيدة المدى لتحرير العرب (١) .

وحينما نشبت الحرب على هذا الوضع كان يصعب جداً اعتبار الواعين في السياسة من العرب عنصراً يعتمد عليه في الامبراطورية . ومع هذا ،

(١) يحتوي كتاب يقظة العرب The Arab Awakening (لندن ١٩٣٨) الذي كتبه جورج انطونيوس على أحسن بحث مسهب عن القضية العربية .

وبالرغم من هذه الاختلافات كان الجيش العثماني يضم عدداً من الوحدات العربية البحتة ، كما كان عدد من الضباط ذوي الرتب العالية والصغيرة من العرب أيضاً . وفي مثل هذه الظروف لم تكن الحكومة العثمانية تحاذر حصول أي تقصير اجماعي من جانبهم . ولذلك كانت ثورة العرب في الحجاز سنة ١٩١٦ هزةً عنيفة للقيادة التركية . اما بالنسبة لمشكلة الولاء العامة في الامبراطورية العثمانية فيمكن ان يقال ان ثورة الحجاز لم تلاق اجماعاً في العالم العربي ، إذ بقيت بعض الأجزاء مخلصةً لتركية كاليمن وعرب ليبية وآل الرشيد في اواسط الجزيرة العربية .

وبينما كان العرب في سورية والعراق يؤيدون الثورة ، ارهبتهم السلطات التركية وأرغمتهم على الخضوع . وكان هذا ينطبق على سورية على الأخص ، حيث تولى جمال باشا (من الثالوث الحاكم) واجبات الحاكم العسكري في بداية الحرب . فقد عامل المتآمرين من الوطنيين العرب معاملة فظة في بيروت ودمشق ، وبذلك قضى على أي نوع من التظاهر الفعال المناوئ للأتراك .

وكان الأكراد يؤلفون أقلية مسلمة أخرى من أقليات الامبراطورية . وقد كانوا ، وهم عنصر جبلي شجاع ما يزال في حالة نصف بداوة من ناحية التنظيم الاجتماعي ، يكوّنون مشكلةً للامبراطوريتين العثمانية والأيرانية اللتين كانوا يعيشون ضمن حدودهما . إذ كان من أمانيهم ان يحصلوا على قسط أوفر من الحرية ، وقد عرف تاريخهم بثورات عديدة ضد حكامهم . ولما كانوا وهم في وضعهم البدائي لم يكوّنوا شعوراً متبلوراً بالقومية فانه لم يكن ينتظر منهم على وجه التأكيد ان يتحلوا بالولاء للفكرة العثمانية الغامضة . وعلى الرغم من هذا كله فقد كان الأكراد بأجمعهم موالين لتركية في اثناء الحرب . وينطوي سر هذا السلوك « الصحيح » في ان الأتراك وجهوا بكل حذق ومهارة ميول الأكراد الفوضوية[1] الى محاربة المسيحيين ، وخاصةً ضد جيرانهم القريبين من الأرمن والآثوريين . فطمنت الأقلية الكردية بهذه الطريقة شعورها الاسلامي وغرائزها الافتراسية كذلك . ولذلك لم يخلق الأكراد للامبراطورية العثمانية اثناء الحرب أية

(١) هذا رأي المؤلف الخاص (المؤسسة) .

مشكلة ، بل أثبتوا انهم مفيدون نسبياً في اداء بعض الواجبات المقوتة في الولايات الشرقية . ولم يكشفوا عن ميولهم الاستقلالية بشكل عنيف الا بعد ان وضعت الحرب أوزارها .

مشكلة الولاء : الأرمن والآثوريون

كانت الحرب قد أثرت تأثيراً خاصاً في جماعات ثلاث من بين الاقليات المسيحية الموجودة في الامبراطورية كلها ، وهم الأرمن والآثوريون واليونان . ولم تكوّن الأقلية اليونانية مشكلةً خاصة بين ١٩١٤ و١٩١٨ . كما ظلت الدولة اليونانية نفسها مدة من الزمن وهي موشكة على الانضمام الى الدول المركزية ، ولذلك كان الرعايا اليونان في الامبراطورية يحذرون من الاساءة الى الشعور الوطني عند الاتراك . على ان موعد المأساة اليونانية أزف بعد الحرب حينما تجندلت الامبراطورية وخرت صريعة ، وعلى هذا سوف نبحث عنها في بحث متأخر ، أي ضمن البحث عن تسوية الصلح .

وكانت مشكلة الأرمن تختلف تمام الاختلاف . فقد قابلوا ، وهم ضحايا المذابح المتكررة خلال العقود الثلاثة التي سبقت قيام الحرب العالمية الاولى ، دخول تركية الحرب بشعور يمتزج فيه الخوف بالأمل — الخوف من انتقام محتمل ينزله الأتراك بهم من دون ان يخشوا أي ضغط خارجي ، والأمل في اندحار الامبراطورية وانتصار الحلفاء روسية على الأخص . وكان الروس قد تولوا دور الحامي التقليدي للأرمن ، وهو الدور الذي كان سلاحاً آخر من الأسلحة التي عجلت بانقراض تركية وتفكك اجزائها . ومن المحتمل ان لا تستأنف مطلقاً المشادة حول الأرمن وسلوكهم غير الموالي للامبراطورية . لكن الأتراك يذهبون الى ان الأرمن ابدوا منتهى الخيانة وعدم الولاء منذ أول نشوب الحرب ، ويزعم الأرمن أنفسهم أن سلوكهم كان سليماً لا غبار عليه بالمرة . اما الحقيقة فهي ان أغنى عناصر الجالية الأرمنية وأرقاها كانت تخشى العواقب الوخيمة فيما لو صدر أي نوع من عدم الولاء ، فأصرت على الانصياع التام لتعليمات الحرب التركية وترتيباتها من دون ان تشجع اي تظاهر مناوئ للأتراك . غير ان الطبقة

العامة لم تتبع قادتها لان الالتجاء الى العاطفة أقوى من الاعتصام بالعقل ، وكانت الجماهير الأرمنية متهيئة عاطفياً لاستقبال الجيش الروسي الذي كان يتقدم لتحريرها .

وقد شجعت الجماهير على اتخاذ هذا الموقف التصريحات الرسمية الصادرة عن كنيسة الأرمن الأورثودوكس ، التي كان لها تأثير تقليدي عظيم على أتباعها . ففي آب ١٩١٤ صرح الجاثليق أو رئيس الكنيسة الأرمنية المقيم في أكميادزين Echmiadzin في أرمينية الروسية ، بان القيصر الروسي هو حامي الأرمن جميعاً . ثم نشر هذا التصريح في جريدة الجاثليق الرسمية « أرارات » فجعل من الواجب الديني على جميع الأرمن تقديم المعونة الشخصية والمادية للجيش الروسي . وقد أعقب هذا النداء المنشور في تشرين الثاني صدور تصريح رسمي من الروس يناشد الأرمن النهوض في وجه « الطغاة » الأتراك ويعدهم بالتحرر[1] . فاستجاب الكثيرون منهم لهذه النداءات بالفرار من الجيش التركي والتطوع في الجيش الروسي ومساعدة الاندفاع الروسي . ولا ريب ان الأقليات الأرمنية في القرى التركية كانت بوجه عام معادية للأتراك ، وان ولاءها كان مشكوكاً فيه للغاية .

وقد كانت استجابة الحكومة خالية من الرحمة . فقررت في حزيران ١٩١٥ ترحيل السكان الأرمن من منطقة الحرب الشرقية ونقلهم الى داخلية الأناضول او الى البادية الشمالية في سورية . فتم هذا الترحيل الجماعي في ١٩١٥ و١٩١٦ ، وأصبح يعرف باسم المذابح الأرمنية . ولم يكن هذا المصطلح اسماً على غير مسمى لان عمليات الترحيل كانت تقترن بمظاهر للقسوة لا توصف وتدمير طائش للحياة والملك . وقد أدت هذه العمليات الى اجتثاث أرمن الولايات الشرقية ، الذين كانوا يعيشون هناك منذ القدم ، ولم يتأثر بها الذين كان يشك في ولاءهم فقط بل النساء والأطفال أيضاً فضلاً عن الأبرياء الآخرين . وقد كانت عملية الترحيل قاسية لدرجة لا تختلف وسائله عن وسائل نقل الحيوانات ، يضاف اليها فظاعات معسكرات

(١) أحمد أمين المشار اليه سابقاً ، ص ٢١٥ . راجع أيضاً عن موقف الأرمن ماكتبه موريس لارشه La Guerre Turque dans La Guerre Mondiale باريس ١٩٢٦ .

الاعتقال ، والتسويات المفروضة بالقوة . ولقد قدر بان مليوني نسمة من الناس تأثروا بهذه الأعمال ، وكان عدد الذين ازهقت أرواحهم (٦٠٠,٠٠٠) نسمة [١] .

ولم تجد نفعاً لتخفيف حدة الأتراك محاولات البابا بيوس العاشر ، والسفير الأمريكي في القسطنطينية هنري مورغنتاو Morgenthau ، ولا محاولات السلطات الألمانية . فقد كان طلعت باشا ، وزير الداخلية المسؤول عن الترحيل في الدرجة الأولى ، عازماً على السير في تنفيذ خطته من دون تردد ، وآزرته الوزارة تمام المؤازرة . فحلت هذه السياسة القضية الأرمنية في داخل تركية نفسها . لكنها ولدت بين جميع الأرمن الباقين كرهاً لا يزول نحو تركية بحيث لم يكن حتى تبدل شكل الدولة التركية في أوائل ١٩٢٠ قادراً على التخفيف من حدته . ويعزى الكثير من الأعمال الانتقامية المرتكبة ضد الترك (الروس او العثمانيين) ، في المناسبات التي كان الأرمن فيها في وضع يمكنهم من الانتقام ، الى هذا الكره نفسه . وقد تهيأت مثل هذه الفرص حينما وصلت الجيوش الروسية الى البلاد التركية الشرقية أثناء الحرب ، وفي ١٩١٨ مدينة باكو . وتعزى لهذا كذلك رغبة الأرمن في التوافق والتعاون مع روسية الشيوعية كلما اصطدمت سياستها بسياسة تركية [٢] .

---

(١) سيمون فارتزيان Armenia and the Armenian Qucstion بوسطن ١٩٤٣ ، ص ٢٧ .

(٢) لا شك ان مذابح الأرمن تؤلف صفحة من أشد الصفحات سواداً في التاريخ التركي . فحتى لو فرض ان الشعب الأرمني كان غير موال بأسره بحيث يكون من الصعب التفريق عملياً بين غير الموالين فعلياً والموالين في الظاهر ضمن القرى الأرمنية المحتشدة ، فلا يمكن التفكير بأي عذر الوحشية التي اقترنت بها عمليات الترحيل . كما لا يمكن ان يمر عليها المرء مراً خفيفاً مثلما حاول ان يفعل الاستاذ ارنست جاخ Jackh في كتابه The Rising Crescent ، (نيويورك ١٩٤٤ ص ٤٢) بقوله ان المذابح هي وسيلة عريقة في القدم لتسوية القضايا السياسية في بلاد المشرق . على ان هذا القول يعد محاولة للاشارة بان الاتراك لم يكونوا الوحيدين الذين اقترفوا فظاعات جماعية اثناء الحرب العالمية الاولى . فان الارمن عندما انتقموا لأنفسهم أولا لم يفرقوا بين البريء والمسيء من المسلمين ، وثانياً بينما كان التفات العالم مركزاً في الحوادث المفجعة في تركية كانت روسية تقوم باستئصال شأفة رعاياها المسلمين في التركستان . وهاك ما يقوله الاستاذ توينبي Toynbee في الموضوع في كتابه =

وقد تأثرت الأقلية الآثورية تأثيراً مماثلاً بتطورات الحوادث في الشرق الأوسط أثناء الحرب . وكانت هذه الجماعة ، الملتفة حول كنيستها الكلدانية — النسطورية ، تحتشد في منطقتين — منطقة بحيرة وان في تركية ومنطقة بحيرة أورمية في ايران . ولم يعاملها الأتراك بمثل المعاملة السيئة التي عاملوا بها الأرمن ، لكنها كانت عرضة للاعمال العدوانية والريبة من جانب السلطات العثمانية . وكان الآثوريون من رعايا تركية قد شجعهم تقدم الروس في الأناضول الشرقية سنة ١٩١٥ فثاروا ضد الأتراك وتعاونوا مع الروس . وقد خلف انسحاب الروس في ١٩١٧ — ١٩١٨ الآثوريين وهم في وضع حرج جداً ، ولأجل ان يتفادوا انتقام الأتراك هاجر عشرون ألف منهم مخترقين طريقهم بالقوة الى شمال العراق . اما مصير الآثوريين الذين كانوا في ايران فهو على جانب أكثر من مأساة . فحينما تقدم الأتراك في ١٩١٨ الى أذربايجان الأيرانية تهدد بقاء آثوريي أيران الى حد خطير . إذ اصبحوا معرضين لهجمات الأتراك المباشرة ، ونهب الأكراد وسلبهم مع معاداة الايرانيين بوجه عام ، لكنهم تمكنوا من صد أعدائهم عدة أشهر بينما كانوا ينشدون حماية الانكليز وهم على أحر من الجمر . وفي صيف ١٩١٨ أصاب الآثوريين القاطنين في منطقة أورمية جميعهم ذعر مفاجئ ، ففروا يقودهم أغا بطرس الى منطقة كرمنشاه — قزوين التي كانت خاضعة حينذاك للاحتلال البريطاني الموقت . ولم يبق منهم على قيد الحياة بعدما صادفوه من مشاق الهجرة الا نصف عددهم الأصلي البالغ مئة ألف نسمة . فشملتهم السلطات البريطانية بحمايتها ثم نقلتهم الى ما بين النهرين فيما بعد . وهناك بقي معظم الآثوريين في مخيمات اللاجئين

= The Western Question in Greece and Turkey (لندن ١٩٢٢) :
«بينما كان الناس في انكلترة يشيرون أثنـــاء الحرب الأوروبية الى طبيعة أسلاف الأتراك العثمانيين البدوية ليفسروا قيامهم بتقتيل ستمائة ألف أرمني كان (٥٠٠،٠٠٠) من بدو آسية الوسطى الذين يتكلمون التركية في بلاد القرغيز — القازاق يستأصلون — بأوامر عليا أيضاً — من قبل الفلاحين الروس « أعدل البشر » ، وبذلك قتل النساء والرجال والأطفال او قضي عليهم بطريقة أفظع اي بسلبهم حيواناتهم وأثاثهم وعدتهم وسوقهم بعد ذلك وقت الشتاء ليهلكوا في الجبال والصحارى. ولم ينج منهم إلا أقلية محظوظة هربت فعبرت الحدود الصينية . وقد أعلن هذه الفظاعات وندد بها بشجاعة المستر كرنسكي في مجلس الدوما قبل نشوب الثورة الأولى ، ولكن من سمع ومن أهتم ؟ » ، (ص ٣٤٢) .

مع ان بعضهم استخدموا في وظائف مساعدة في الجيش البريطاني . ولم يسمح لا لآثوريي تركية ولا لآثوريي أيران بالعودة الى مواطنهم حتى بعد ان وضعت الحرب العالمية أوزارها [1] .

الوحدة الاسلامية والوحدة الطورانية اثناء الحرب

يمكن تلخيص ستراتيجية العثمانيين السياسية في أيام الحرب بالمصطلحين الآتيين : الوحدة الاسلامية ، والوحدة الطورانية . إذ يتذكر القارئ ان السلطان كان حينما دخلت تركية الحرب قد أصدر بصفته خليفة المسلمين فتوى بالجهاد موجهة الى المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها . وكانت هذه الفتوى الصادرة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩١٤ قد وقع عليها أكبر رجال الدين في الامبراطورية ، بما فيهم شيخ الاسلام الموجود في القسطنطينية . ويعتبر اعلان الجهاد ذروة ما وصلت اليه سياسة الوحدة الاسلامية التي كان السلطان عبد الحميد الثاني قد بدأ بها من قبل . ولم يثن السلطان عن اعلان الجهاد انحياز ألمانية ، الدولة المسيحية ، الى جانب تركية . إذ كان الأمبراطور الألماني ، وهو يتبع سياسته التقليدية بالتودد للاسلام ، قد أصدر (٩ أيلول ١٩١٤) بياناً يعلن فيه ان المسلمين الذين يحاربون في جيوش الحلفاء يجب ان لا يعتبروا محاربين ، وان يرسلوا حينما يقعون أسرى في أيدي الألمان الى تركية ليوضعوا تحت تصرف الخليفة .

وقد كان من المؤمل في القسطنطينية ان يقابل إعلان الجهاد باستجابة شديدة في الوطن والخارج . إذ كان الأمل في الوطن ، أي في داخل الامبراطورية ان يضمن ذلك ولاء العرب ، اما في الخارج فقد كان الأتراك ينتظرون أن يثور المسلمون في مستعمرات الحلفاء وممتلكاتهم . غير انه ثبت ان الآمال المعسولة هذه كانت في الغالب هواءً في شبك . فلم يجتمع العرب للدفاع عن « الدين والدولة » بل قرر فريق كبير منهم برئاسة الحسين شريف مكة ان يتبعوا طريقاً مستقلة واختاروا الانحياز الى أعداء تركية . وقد كانت هذه الخطوة على جانب عظيم من الأهمية ، كما كانت تفوق

(١) اما عن مصير الآثوريين بعد ذلك فيراجع الفصل السابع من هذا الكتاب .

في أهميتها الولاء الذي أبداه الأمام يحيى في اليمن ، وبعض القبائل البدوية في أواسط جزيرة العرب .

وكذلك كان الأمر خارج الامبراطورية ، فان إعلان الجهاد لم يأت بالنتائج التي كانت منتظرة . حيث استجاب في الممتلكات الخاضعة للحلفاء السنوسيون في ليبية وأتباع المهدي في السودان . فثار السنوسيون في آب ١٩١٥ ضد الحكم الايطالي ، وبمساعدة الاعانات المالية من ألمانية والمدربين الأتراك أجبروا الأيطاليين على إخلاء معظم الاصقاع الليبية في الداخل وحصر سيطرتهم بالنطاق الساحلي فقط . وكذلك استولى السنوسيون على الأطراف الغربية من مصر وشنوا بضع هجمات على بعض المراكز الفرنسية الواقعة على الحدود التونسية . اما اتباع المهدي فقد حصل شيءٌ غير يسير من القلاقل والاضطرابات في منطقتهم واشتدت وطأتها بالموقف المناوئ للبريطانيين الذي كان يقفه علي دينار سلطان مقاطعة دارفور في السودان الغربي . وفي كلتا الحالتين كان سلوك المسلمين ضد الحلفاء من الظواهر المنفردة التي لا يجمعها جامع ، ولم يؤد الا الى القيام بحركات عسكرية ثانوية لم يكن لها تأثير مهم على سير الحرب في الشرق الأوسط بصورة عامة .

وكانت أكبر طبقة من الناس تأثرت باعلان الجهاد في الممتلكات الآسيوية ، التابعة للحلفاء ، طبقة مسلمي الهند الذين يسكنون ما يعرف اليوم باسم باكستان ، وكان يبلغ عددهم زهاء سبعين مليون نسمة . ومع ذلك فانهم بالرغم مما كانوا يبدونه من التقدير للخليفة لم يقوموا بعمل عسكري صريح ضد بريطانية العظمى . على ان بعض المتطرفين منهم اشتركوا فعلاً في مؤامرات خاصة وحاولوا اقامة اتصال بالدول المركزية ، لكن هذا النشاط لم يكن مقتصراً على المسلمين وحدهم لان عدداً من الهنود كانوا يسهمون فيه أيضاً . وعلى الرغم من فشل هذه الجهود اهتمت الطبقة البريطانية الحاكمة في الهند وأفزعتها فكرة الجهاد فبذلت قصارى جهدها لتحاشي كل ما من شأنه ان يستفز العناصر المسلمة من السكان .

ويفسر لنا هذا الاتجاه الموقف السياسي الذي وقفته في ما بين النهرين الحملة البريطانية التي سوف نأتي على مآثرها العسكرية فيما بعد . فقد كانت القيادة العسكرية والسياسية المدربة تدريباً هندياً ، والموجهة توجيهاً

هندياً ، غير راغبة في الاستعانة بعصابات العرب في هذه الحملة لأنها كانت تخشى ان تستثير هذه الاستعانة تعقيدات خطرة في الهند . إذ كان الهنود المسلمون ساخطين أشد السخط على تعاون بريطانية مع الحسين شريف مكة الذي كانوا يعتقدونه خائناً لمبدأ الوحدة الاسلامية . لكن الحكومة الهندية لم تكن هي المسؤولة عن هذا التعاون مع الحسين على الأقل (لقد كان على اتصال بوزارة الخارجية عن طريق المكتب العربي في القاهرة) على ان الحكومة الهندية لو كانت استخدمت « الخونة » من العرب لمحاربة الخليفة في ما بين النهرين فربما كان قد نتج عن ذلك حصول رد فعل عنيف في الهند . وهذا بالذات ما تمكنت من تحاشيه حكومة الهند بكل حذق ومهارة ، فكانت النتيجة ان شغب المسلمين لم يخرج عن اليد مطلقاً .

وقد كانت تأثيرات إعلان الجهاد شيئاً مخيباً للأمل تماماً من وجهة النظر التركية . والحقيقة ان تمرد الشريف حسين في هذا الشأن كان يعني فشل ستراتيجية الوحدة الاسلامية كما كان يفكر بها . ولا غرو ، فقد كانت القومية في هذه الأزمة أشد قوةً من الدين .

كما ان استخدام الوحدة الاسلامية سلاحاً في الحرب لم يلاق إجماعاً بين الأتراك أنفسهم . فقد كان القادة الذين يفكرون تفكيراً ديموقراطياً في الاوساط العليا لحزب الاتحاد والترقي ، مثل الاستاذ ضياء كوك ألب ، يستهجنون التأثير الرجعي المؤخر الذي كانت تمارسه الديانة الاسلامية على الامبراطورية العثمانية ويودون لو يروا حصول حركة علمانية كاسحة في البلاد . كما كانوا ينظرون باشمئزاز الى أي مسعى يؤدي الى تشديد قبضة رجال الدين على تركية كما يعبر عنه الالتجاء الى التعصب الديني . ولا غرو ، فقد كان ضياء كوك ورفقاؤه أتراكاً وطنيين قبل أي شيء آخر . ومعنى هذا انهم كانوا يرفضون فكرة العثمانية التي كان يبشر بها في الأصل رجال تركية الفتاة ، وفكرة الوحدة الاسلامية أيضاً . فان العثمانية ، على حد قول ضياء كوك ألب لم تمنع روسية من تمزيق ولاء الرعايا البلقانيين التابعين للامبراطورية العثمانية حينما ناشدتهم بالوحدة السلافية . وكان هذا في نظر الأتراك القوميين دليلاً آخر على ان الرابطة المتينة الوحيدة التي يمكن للدولة ان تعتمد عليها هي الشعور بالدم المشترك ،

أي الانتماء الى قومية واحدة . وعلى هذا يعد خلاص تركية منوطاً بتأكيد الشعور القومي الذي تختلج فيه نفوس رعاياها الأتراك ، وفي العمل على تشجيع وحدة الشعوب التركية اينما وجدت . وكانت هذه هي الفلسفة المثالية التي تستند عليها فكرة الوحدة الطورانية ، وهي فلسفة نشأت بين الجماعات التركية الموجودة في روسية فاعتنقها الآن ضياء كوك ألب ورفقاؤه من الصميم .

اما سياسة الحكومة نفسها فقد كانت تتأرجح بين الفكرتين ، إذ كانت من جهة غير راغبة في التخلي عن سياسة الوحدة الاسلامية لأنها كانت ما تزال تأمل بكل إخلاص ان تكون تلك السياسة مفيدة في تسيير دفة الحرب . كما كانت من جهة أخرى تستند أكثر فأكثر كلما تقدم الزمن (وخاصة بعد ١٩١٧) على الوحدة الطورانية . اما ان السياستين كانتا غير متمازجتين تمازجاً مشتركاً فذلك ما كان يتجاهله أنور والمشتغلون معه من أجل المصلحة . فقد كان التنافر بينهما شيئاً واضحاً ، اذ كان مما يجافي المنطق مثلاً ان نناشد الايرانيين كأخوان في الدين الاسلامي الحرب بجانب تركية (الوحدة الاسلامية) وان نهدد وحدة دولتهم وبلادهم بالدعوة في الوقت نفسه الى الوحدة التركية (التي تؤدي الى انفصال اذربايجان الناطقة بالتركية وتشربها في ضمن الامبراطورية التركية) ، كما كان يجافي المنطق ايضاً ان ينتظر الولاء على أسس دينية من جانب العرب ويبشر في الوقت نفسه بمبدأ قومي تحتم نتائجه المنطقية نفسها إجراء ما يلزم لاستقلال العرب لانهم يكونون أمة من الأمم[1] .

وقد كانت هناك أيضاً ، عدا الفوضى المتفشية في الأوساط التركية الحاكمة ، اختلافات بين تركية وألمانية في هذا الشأن . وكانت هذه الاختلافات تتعلق بمضمون دعاية الدول المركزية في الشرق الاوسط ، وطرق تنفيذ سياستها . اما بالنسبة لمضمون الدعاية فان الحكومة الألمانية كانت تؤيد بادئ ذي بدءٍ دعاية الوحدة الاسلامية ، حتى أنها أسهمت فيه إسهاماً

(١) راجع عن الوحدة الطورانية أحمد أمين المشار اليه من قبل ، الفصل ١٤ ، وت. لوثروب ستودارد في « الوحـدة الطورانية » وهو مقـال كتبه في عدد شباط ١٩١٧ من مجلـة American Political Science Review ، ص ١٢-٢٣ ، وكذلك لارشيه المشار اليه قبلا ص ١٤٢ وما بعدها .

فعلياً . فقد كان الوكلاء الألمان ينشرون الدعاية عن الامبراطور غليوم الثاني بكونه صديقاً للاسلام ، كما روجت اشاعات عن اعتناقه الدين الاسلامي . وكانت البعثات الألمانية في ايران وافغانستان ، والمطبوعات التي طبعت للدعاية في الهند وغيرها ، تستعمل جملاً اسلامية معروفة . على ان الفشل الذي منيت به دعاية الوحدة الاسلامية جعل وزارة الخارجية الألمانية تعتقد بان تأكيداً أكثر يجب ان يوضع على فكرة الكفاح الوطني ضد السيطرتين البريطانية والفرنسية بشكلهما يومذاك. حيث كان يؤمل على هذا الأساس ان تحصل استجابة اشد للدعاية من جانب الأيرانيين والمصريين والهنود . وكان الألمان ينظرون بتخوف الى دعاية الوحدة الطورانية التي كانت تبث في تركية . لان مثل هذه السياسة ربما كانت ستثبت فائدتها بالنسبة للأقوام التركية الموجودة في داخل الحدود الروسية ، لكنها في الوقت نفسه كانت لا بد ان تولد تعقيدات في مناطق كانت تهتم بها ألمانية اهتماماً مباشراً مثل ايران والبلاد العربية . فقد كانت تجري بالفعل حركات حربية في هذه المناطق ، وكان نجاحها يتوقف على الموقف الذي سيتخذه السكان تجاه الجيوش المحاربة في الميدان .

وكانت نقطة الاختلاف الأخرى طريقة العمل نفسها . فقد كانت الحكومة التركية تصر على ان قضايا السياسة والدعاية في الشرق الاسلامي يجب ان يترك أكثرها لحصافة تركية وحسن تقديرها ، وان الأتراك ينبغي ان يتحملوا المسؤولية اللازمة عنها . ولهذا السبب كابدت البعثات الألمانية الموفدة الى ايران جميع أنواع المماحكة والتلاعب الادارية خلال تنقلها في انحاء الامبراطورية العثمانية فتأخر دخولها الى ايران في بعض المناسبات تأخراً مشؤوماً . وللسبب نفسه أدخلت هيئة تركية يرأسها عبيد الله أفندي في ضمن البعثة التي أرسلت الى أفغانستان برآسة نيدرماير والفون هنتيغ . وكانت وزارة الخارجية الألمانية ، وهيئة الأركان العامة ، تنظران الى المطاليب التركية هذه نظرة تكتنفها الخشية والارتياب ، لان استخدام الوكلاء الترك لم يكن يعتبر أحسن طريقة لاستثارة الثقة والصداقة عند العرب أو الايرانيين . ولذلك كان الفشل في استثارة الحماسة عند الناس في التعاون مع حكومة نظام السلطنة الانفصالية المشكلة في كرمنشاه ناشئاً

لدرجة كبيرة عن وجود أفواج تركية في بلاد ايرانية . وبالنظر لشعور الايرانيين المعادي للروس والبريطانيين فقد كان من الممكن ان يقفوا موقفاً ودياً من الألمان ، لكنهم كان يصعب عليهم ان يقفوا الموقف نفسه من خصمهم التقليدي تركية[1] .

وقد وسع شقة الخلافات هذه بين الحليفتين ميل الحكومة التركية المتزايد الى الوحدة الطورانية ، الذي اتضح على الأخص بعد نشوب الثورة الروسية سنة ١٩١٧ . فقد أنعشت هذه الثورة في الأتراك الأمل في تحقيق هدف واحد على الأقل من أهدافهم الرئيسية في الحرب ، وهو تحرير الأقوام التركية الموجودة في روسية وتوحيدها . ولهذا حشدت تركية في القفقاس كل قوة كانت تستطيع جمعها في سنة الحرب الرابعة تلك . فأدى هذا الموقف الى عاقبتين كانت كلتاهما مزعجتين للقيادة الألمانية العليا. لان ذلك كان يعني أولاً اهمال ميادين الحرب الأخرى في الشرق الأوسط حيث كانت المانية عازمة على ايقاف التقدم البريطاني عند حده ، وثانيتهما ان التغلغل التركي الفعال في بلاد القفقاس كان ربما سيؤدي الى حرمان ألمانية من خيرات كثيرة فيها كالمواد الغذائية والمواد الخام مثل المنغنيز والنفط . ولهذا السبب كان العمل الذي أقدمت عليه تركية بتهور وعدم تعاون ، في هذا القطاع من قطاعات الحرب ، شيئاً ممقوتاً في ألمانية . والحق ان برلين في ١٩١٨ كان يُخيل لها ان الأتراك قد تخلوا عن الحرب التي خاضوا غمارها بصورة مشتركة، وانصرفوا الى حربهم الخاصة التي كانت تستهدف منفعة تركية لا غير .

العمليات الحربية في الشرق الأوسط

كانت تركية خلال الدور الأول من الحرب قد أخذت المبادأة باحتلال القفقاس . ولأجل ان يحقق الأتراك أهدافهم العسكرية لم يترددوا في انتهاك حرمة الحياد الايراني فدخلت جيوشهم أذربايجان الايرانية . وقد أوصلهم

(١) هناك وصف واضح لهذه التعقيدات في كتاب بلوخر المشار اليه من قبل : ص ٧٢ — ٧٣ و٩٢ — ٩٤ .

هجومهم الأول الى أبواب باطوم في روسية وتبريز في أيران . وأخذ الأتراك في الوقت نفسه يجذبون العناصر المسلمة في الجهات التي أحتلوها ، وخاصةً الأجارين (الكرج المسلمون) والآذريين (سكان أذربايجان الذين يتكلمون التركية) . على ان باطوم وتبريز لم يمكن احتلالهما ، وفي منتصف شتاء ١٩١٤ — ١٩١٥ استعاد الروس المبادأة فنجحوا في دفع الأتراك الى الوراء حيث الحدود التركية الروسية . فكانت هذه الجبهة طوال أيام الحرب جبهة متحركة بالمعنى المحدود . وقد تفوق الروس بالفعل في توغلهم في الأراضي التركية الى ما يقرب من طرابزون وأرضروم وأرزنجان وموش ووان . وكان هذا الخط العسكري يمتد مخترقاً بحيرة أورمية الى كرمنشاه وهمدان في ايران . وبذلك تبددت أحلام أنور في الحصول على نجاح سريع في بلاد القفقاس وتحرير سكانها المسلمين . على ان هذه الحركة حققت أهدافها من وجهة النظر الالمانية باشغالها عدداً من الفرق الروسية المهمة . وقد اتخذت الحوادث في هذه الجبهة شكلاً مؤسفاً في نهاية الحرب بنشوب الثورة الروسية . وسوف نستطيع البحث فيها في القسم الذي سنبحث فيه عن ما وراء القفقاس .

حملة الدردنيل

في مارت ١٩١٥ حاول الاسطول البريطاني عبور مضايق الدردنيل عنوةً لكن محاولته باءت بالفشل . فأعقبها إنزال في غاليبولي قامت به في ٢٥ نيسان حملة من قوات الحلفاء كانت مؤلفة من جنود بريطانيين وأوستراليين ونيوزيلانديين وفرنسيين . وقد أمرت هذه القوة التي كان يقودها السر أيان هاملتون بأنزال ضربة موجهة الى قلب الأمبراطورية ، استانبول . وكانت هذه من بنات أفكار ونستون تشرشل الذي كان وزيراً للبحرية يومذاك في الوزارة البريطانية . ولو قدر لهذه الحملة ان تنجح لأدت الى القضاء على تركية وتركها الحرب غير ان المحاولة باءت بالفشل . فقد أبدى الأتراك الذين كان يقودهم الجنرال ليمان فون ساندرس مقاومةً عنيدة ، وانزلوا بالحلفاء خسائر فادحة تقدر بخمسة وعشرين ألف جندي .

في كانون الثاني ١٩١٦ أجبر الحلفاء على إخلاء غاليبولي .

جبهة سيناء

لقد جربت القيادة التركية العليا في شباط ١٩١٥ ان تخترق قناة السويس . غير ان الهجوم الذي شن بقيادة جمال باشا باء بالفشل بالنظر لتفوق القوات البريطانية . فقد كان البريطانيون ، الذين احتلوا مصر منذ ١٨٨٢ ، شكلوا جيشاً قوياً في دلتا النيل . وتكونت بعد ذلك معظم الحملة التي جردت على غاليبولي من هذا الجيش نفسه ، الذي أصبح واجبه الآن الدفاع عن مصر وقناة السويس والضغط على التحشدات التركية في فلسطين وسورية .

وقد كانت الجبهة طيلة ١٩١٥ تنتقل الى الأمام والخلف على طول منطقة شبه جزيرة سينا الساحلية . وما حل عام ١٩١٦ حتى تكوّن جيش بريطاني قوي يعرف باسم « الحملة المصرية » التي كان يقودها السر أرتشيبالد موري أولاً ، والجنرال السر أدموند اللنبي فيما بعد . وقد شن هذا الجيش هجوماً على فلسطين مستهدفاً احتلال سورية .

فأحدث تقدم البريطانيين البطيء المطرد ، المصحوب بانتصاراتهم في العراق ، أزمة وقتية في القسطنطينية . إذ استقال في كانون الثاني ١٩١٧ الصدر الأعظم الأمير سعيد حليم وخلفه في منصبه طلعت باشا الذي كان يعتزم إدارة شؤون الدولة بنشاط أكثر . وقرر الأتراك ، بالتعاون مع حلفائهم الألمان ، ان يشنوا هجوماً سريعاً حاسماً في إحدى ساحات الحرب في الشرق الأوسط ليدمروا على الأقل قوة واحدة من قوات الحملات البريطانية . وكان هذا المشروع المعروف باسم « الصاعقة » (يلدرم) قد وضع بادئ ذي بدء في العراق ، لكنه طبق في الحملة السورية الفلسطينية نظراً للحاجة الملحة التي كانت موجودة على طول شواطئ البحر الأبيض المتوسط . وفي ١٩١٧ وصل الجنرال فون فالكنهاين من ألمانية على رأس بعثة مؤلفة من خمسة وستين ضابطاً وتولى قيادة الجيش التركي في فلسطين . ثم أرسل لواء ألماني لتعزيز الحملة . وكان من ضباط أركان الفون فالكنهاين الميجر فرانز فون بابن سفير ألمانية في تركية بعد ذلك ، كما كان الجنرال

مصطفى كمال باشا يقود فيلقاً من الفيالق معه بعد ان اثبت مكانته في الدفاع عن غاليبولي . وعلى الرغم من القتال العنيف الذي وقع باءت « الصاعقة » بالفشل . فدخل الجنرال اللنبي القدس يوم ٩ كانون الأول ١٩١٧ . وكان الأتراك في هذه المرحلة قد اتخذوا موقف المدافع من دون ان يستطيعوا عمل شيء لايقاف تقهقره عند حده . ولم يتم إنقاذ الموقف حتى تخلى بعض الضباط عن المناصب العليا في القيادة وغيرها للألمان أنفسهم . فوقعت الموقعة الحاسمة في مجيدّو بجبهة فلسطين يوم ١٨ أيلول ١٩١٨ . وأعقبها احتلال الجيوش انبريطانية سورية ، ولم يتوقف تقدمها الا بتوقف الأعمال الحربية جميعها في تشرين الأول ١٩١٨ .

جبهة الجزيرة العربية

كانت الجزيرة العربية معظمها ، عدا عدن وامارات الخليج الفارسي خاضعةً للتابعية العثمانية غداة نشوب الحرب . على ان السيطرة التركية كانت سيطرة اسمية فقط في قسم كبير من أواسط الجزيرة . وكانت نجد والأحساء على الأخص حرة بالفعل ، كما كان أميراهما يسيران شؤونهما الداخلية والخارجية بصورة مستقلة عن إرادة الحكومة العثمانية . لكن الوضع السياسي في غربي الجزيرة – الحجاز – كان أقل وضوحاً . حيث كانت الحاميات التركية ترابط في بعض الأماكن المهمة من الحجاز وعلى طول سكة الحديد التي كانت تربط سورية بالمدينة . وكانت الحجاز من الوجهة السياسية ذات ولاء مشكوك فيه بالنظر للمسلك المستقل الذي كان يسلكه الشريف حسين . والى أبعد من ذلك جنوباً ، كانت توجد قوات تركية في اليمن التي ظل عاهلها الامام يحيى موالياً للحكومة العثمانية .

ولم يؤد الجهاد المعلن ، كما سبق وعلمنا ، الى التعاون الذي كان ينتظر من العرب . فقد تحالف في النتيجة أميران من أمراء الجزيرة مع البريطانيين ، وهما ابن سعود أمير نجد والشريف حسين أمير الحجاز . وإذ لم يشترك ابن سعود اشتراكاً فعلياً في الحرب ضد تركية (لم ترغب الهند في ذلك) قدم الحسين مساعدة فعالة للجيش البريطاني . وكان قرار الحسين هذا

نتيجة اتفاق كان عقده مع الحكومة البريطانية ، سوف نشير اليه في قسم متأخر من الكتاب .

ففي الخامس من حزيران ١٩١٦ أعلن الحسين الحرب على تركية ، وباعلانه هذا بدأ ما صار يسمى منذ ذلك الوقت بالثورة العربية . فنُظمت القبائل المحبة للحرب في جيش صحراوي كان هدفه الرئيسي طرد الاتراك من الجزيرة العربية والتعاون مع الجنرال اللنبي وقواته من جناحه الأيمن . وكان على رأس الجيش العربي الأمير فيصل الابن الثالث للشريف حسين . وقد قام بتقديم المشورة الفنية والقيادية لهذا الجيش عدد من الضباط البريطانيين الذين كان أبرزهم الكولونيل تي. إي. لورانس[١] .

فأربك نشوب الثورة الخطط التركية الألمانية وأفسدها لانها وقعت في وقتٍ كانت فيه بعثة عسكرية ألمانية يرأسها البارون فون شتوتزينجن Stotzingen في طريقها عبر الحجاز الى اليمن لتنشىء فيها مركزاً للاستعلامات والمواصلات يختص بالمنطقة الجنوبية من البحر الأحمر . ففوجئ ستوتزنجن ورجاله بذلك وانقطع اتصالهم بمقرهم . وبعد ان أعلن الأميران فيصل وعلي الثورة رسمياً يوم ٥ حزيران في ضواحي المدينة هاجمت القوات العربية الجيش التركي الذي كان مرابطاً في مكة ، وبعد حربٍ ضارية دامت ثلاثة أيام أجبر ذلك الجيش على الاستسلام . وكانت المدينة الثانية التي حررت هي جدة ، الميناء المعروف على البحر الأحمر . وما حل ايلول ١٩١٦ حتى كانت أهم البلدان الحجازية ، عدا المدينة ، تحت سيطرة العرب . ومن ثم انقسمت القوات العربية الى قسمين : بقي القسم الأول وعلى رأسه علي وعبدالله وزيد في الأراضي الحجازية لفرض الحصار على المدينة ، وتقدم الثاني بقيادة فيصل الى الشمال مكوناً قوةً مساعدة لحملة الجنرال اللنبي الرئيسية . وقد كانت مآثر القوة العربية شيئاً رائعاً

(١) كان بين الضباط البريطانيين المقدم سي. سي. ويلسون الذي اشتغل وكيلا بريطانياً معتمداً لدى الشريف حسين ، والسر ريجنالد وينغيت Wingate الذي كان قائداً للحركات في الحجاز منذ البداية ، والمقدم ألن داوني Dawnay، والكولونيل س.ف. نيوكومب ، والميجر بي.سي. جويس. وكان الكولونيل بريموند Brémond بالأضافة الى ذلك يرأس البعثة الفرنسية في جدة . وقد أعارت هذه البعثة للقوات العربية عدداً من المدربين كان كثير منهم من الضباط المراكشيين والجزائريين .

ذات قيمة كبيرة لنجاح العملية الرئيسية[1] . وكان العرب يحاربون في الضفة الشرقية من نهر الأردن ، فاحتلوا الوجه والعقبة ومعان ودرعة ثم تقدموا الى هدفهم الأخير دمشق . وقد أدى تقدم القوات الشريفية الى قيام القبائل السورية والأردنية ضد الأتراك كما سبب فرار الكثير من العرب من الجيش العثماني . وفي اليوم الأول من تشرين الثاني ١٩١٨ دخلت دمشق في وقت واحد القوات العربية والبريطانية . فقد دخل فيصل على صهوة جواده الذي أرخى له العنان ومن ورائه ثلة من خيالة العرب المحاربة . وبذلك أسلمت مدينة الأمويين القديمة نفسها الى لجة من الهياج والتحمس لما كان يُعتقد بانه ساعة الخلاص من حكم تركي استدام عدة قرون . ثم حرّر ما تبقى من سورية بحركتين : فقد حارب رتل بريطاني شاقاً طريقه على طول المنطقة الساحلية ومارّاً بصور وصيدا وبيروت وطرابلس ، كما تحركت قوة بريطانية عربية مشتركة باتجاه موازٍ واحتلت بالتعاقد حمص وحماة وحلب في داخلية سورية . وقد جوبهت هذه القوات في أواخر أيام الحرب بمقاومة عنيفة في حلب حيث كانت بقايا الجيش التركي السابع تحاول بقيادة مصطفى كمال باشا الحيلولة دون دخول الحلفاء الى الأراضي التركية . وبعد أيام قليلة أوقفت الهدنة الأعمال العدوانية . ويقدر البريطانيون ان الثورة العربية كانت مسؤولة عن إشغال وخسران ما يقرب من (٦٥,٠٠٠) جندي من الأتراك[2] .

الجبهة في بلاد ما بين النهرين

كانت حركات الحلفاء العسكرية ضد الامبراطورية العثمانية غير كاملة من دون هجوم يشنونه في ما بين النهرين عليها . ففي اوائل أيام الحرب ، أي في ٦ تشرين الثاني ١٩١٤ ، نزلت الجيوش البريطانية في الفاو حيث

(١) راجع عن الحركات العسكرية العربية ما كتبه تي. أي. لورانس في Revolt in the Desert (لندن ١٩٢٧) و Seven Pillars of Wisdom (لندن ١٩٣٥) .

(٢) هذا ما ذكره أرنولد توينبي في The Islamic World Since The Peace Settlement (Survey of International Affairs 1925, Vol.I, London 1927), Page 283.

يصب شط العرب في الخليج الفارسي . فأعقب ذلك وصول حملة من الهند الى البلاد . وكانت الأهداف الخاصة لهذه الحركة آبار النفط التي يسيطر عليها البريطانيون والمصافي الموجودة في جنوب شرقي ايران ، والقيام بحركة سياسية مقابلة ضد إعلان الجهاد ، ثم إظهار القوة أمام الشيوخ العرب في منطقة الخليج الفارسي (وخاصة شيخي المحمرة والكويت) . وكان على هذه الحملة ، فيما عدا الأهمية العسكرية البحتة في ساحة الحرب الشرقية ، ان تؤدي واجباً سياسياً معيناً بالنسبة للعرب والعالم الاسلامي . فقد أُشير من قبل الى الأهمية المعطاة لهذه الاعتبارات بتعيين السر بيرسي كوكس ، المقيم البريطاني في الخليج الفارسي منذ مدة طويلة ، رئيساً للحكام السياسيين الملحقين بالحملة . فاحتلت القوة ، التي قادها بالتعاقب الجنرالية ديلامين Delamain وباريت ومود ، البصرة في تشرين الثاني ١٩١٤ ثم اضطلعت بحملة هجومية على بغداد[1] . وكان الهدف النهائي لذلك تحقيق إتصالٍ ما بالقوات الروسية النازلة من القفقاس ، وبذلك يتم سد طوقٍ حديدي يحيط باطراف الامبراطورية العثمانية الشرقية . اما الجيش التركي المقابل فقد كان يقوده ضابط ألماني ذو خبرة هو الجنرال فون درغولتز باشا الذي نفخ كثيراً من الروح المعنوية في جيوشه وحقق كفاءةً عالية فيها .

واذا ما قورنت حملة ما بين النهرين العسكرية بحملة اللنبي على فلسطين نجد انها كانت تعتمد بصورة كلية على قوتها هي نفسها لان العرب غير النظاميين لم يُقبلوا حلفاء فيها . وقد جوبهت الحملة بواجب شاقٍ مضنٍ في جو غير ملائم ، وامتدت خطوط مواصلاتها امتداداً طويلاً اذا ما أخذت بنظر الاعتبار المسافة بينها وبين قاعدتها الاصلية في الهند . كما تعقدت حركات هذه الحملة بكونها كان يتحتم عليها ان تلاحظ بعينٍ رقيبة التطورات الحاصلة في البلاد الايرانية القريبة منها . لان احتمال انحياز ايران الى الدول المركزية لم يستبعد تماماً كما لوحظ من البحث في القسم المتقدم من الكتاب . وكانت ثورة القبائل التي أضرم نارها الألمان

(١) كما يقول آرنولد توينبي في ص ٢٨٣ من The Islamic World Since the Peace Settlement.

في خوزستان الغنية بالنفط تؤلف إشغالاً لا بد ان يضعف الحملة العسكرية في ما بين النهرين كما حدث بالفعل مرةً من المرات فكانت لها عواقب كادت ان تكون وخيمة .

وبسبب هذه الأحوال والظروف كان تقدم الحملة بطيئاً . وفي ٢٥ نيسان ١٩١٦ مني البريطانيون باندحار شنيع حينما استسلم ثلاثة عشر ألف جندي بقيادة الجنرال طاونزند للأتراك بعد حصار طويل لمدينة كوت الامارة استدام خمسة أشهر . على ان موت فون در غولتز الذي وقع في نفس الوقت تقريباً حرم الجيش العثماني من قائدٍ مقتدر ، فحل في محله خليل باشا ، عم أنور ، الذي كان أقل جدارة من سلفه . وقد سقطت بغداد بيد الجنرال مود في ١١ آذار (مارت) ١٩١٧ ، ثم شن هجوم بريطاني آخر على الشمال . وفي خلال الشهر التالي تم الاتصال بالجيش الروسي المتقدم الى حدود ما بين النهرين من ايران على ان هذا الجيش سرعان ما بدأ بالتفكك بنتيجة نشوب الثورة الروسية ولم يعد ينتظر منه شيءٌ ما من قبيل التعاون العسكري . وعلى الرغم من خيبة الأمل هذه تقدمت القوات البريطانية الى الشمال بنجاح فوصلت أرباض الموصل في تشرين الأول ١٩١٨ . وحينما أعلنت الهدنة كانت الموصل لا تزال بيد الأتراك . على ان البريطانيين سرعان ما دخلوها بعد انسحاب الجيوش التركية عنها ، فأدى عملهم هذا الى مشادة دولية عنيفة ظهر فيما بعد انها كانت مدبرة .

الحركات في جنوب غربي الجزيرة العربية

كانت في اليمن حامية تركية في معزلٍ عن ساحات الحرب الرئيسية . وفي ١٩١٥ احتل الاتراك واتباعهم من اليمانيين منطقة محمية عدن . فبعد ان احتلت هذه القوات قرية الشيخ سعيد تقدمت الى ضواحي عدن فحاصرتها ولكنها عجزت عن احتلالها . وكانت الحركة التركية هذه تؤلف خطراً حقيقياً على حكم البريطانيين للقاعدة العسكرية ومحطة الفحم المهمة تلك . كما كان من المحتمل أيضاً ان يستولي الأتراك على جزيرة بريم الصغيرة

ذات الموقع الستراتيجي المهم الذي يقع في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر . اذ كانت بريم محطة حيوية لشبكة المواصلات السلكية البريطانية . ولم تكن الحركة التركية اليمانية هذه منسجمة مطلقاً مع العمليات الحربية الرئيسية الأخرى التي قامت بها الدول المركزية ، وعلى هذا لم يكن من المنتظر ان تؤثر على سير الحرب بصورة عامة .

الحركات في ما وراء القفقاس

كانت للثورة الروسية ورغبة السوفيات في عقد صلح منفرد مع الدول المركزية نتائج مهمة كثيرة أثرت على طبيعة العلاقات التركية الألمانية . فقد بادرت الحكومة التركية الى ايفاد سفيرها في برلين وزكي باشا ملحقها العسكري هناك الى بريست ليتوفسك بصفة وفد رسمي . وفي الأخير حضر طلعت باشا الصدر الأعظم نفسه لدعم المطاليب التركية . وكانت المطاليب تشتمل على (١) استرجاع قارص وأردهان وباطوم و(٢) تأمين حرية العمل للترك في بلاد القفقاس وايران و(٣) ضمان حق الحصول على المواد الخام . وكانت المطاليب التي وضعت في هذا الشكل تمثل منهجاً يتناسب والخطة الموضوعة للوحدة الطورانية . وقد أيدت ألمانية هذه المطاليب ولكن بشيءٍ من الاحجام لانها كانت لا بد ان تؤدي الى تعقيد مستقبل العلاقات الألمانية السوفياتية ، ولانها كانت كما ذكرنا آنفاً ستشغل الأتراك وتحول التفاتهم عن تسيير دفة الحرب في جبهات الشرق الأوسط الأخرى . وعلى كلٍ فان قيمة تركية كحليف لألمانية أصبحت شيئاً مشكوكاً فيه . وغدت الأوساط المعنية في برلين تشعر بان الأتراك أصبحوا عبئاً ثقيلاً بدلاً من ان يكونوا عوناً للألمان . هذا وقد أضاعت تركية التي كانت تسد المضايق في وجه الاساطيل الحليفة — وهي أهم خدمة كانت تقوم بها من وجهة نظر الألمان — كثيراً من الأهمية التي كانت لها في بداية الأمر . لان الحلفاء لم تعد لهم أية مصلحة عسكرية في البحر الأسود بعد ان اندحرت رومانية وأصبحت روسية عاجزة عن العمل .

وكانت نتيجة المفاوضات الألمانية السوفياتية ان عقدت معاهدة بريست

ليتوفسك في ٣ آذار (مارت) ١٩١٨ ، وتعهدت روسية بموجبها ان تتنازل لتركية عن مقاطعات قارص وأردهان وباطوم ، ولم تكن لهذا التنازل سوى قيمة أسمية وتاريخية فقط . لان الحكومة السوفياتية كانت في الواقع قد فقدت السيطرة على بلاد القفقاس بنتيجة الحركة الوطنية التي قامت هناك . ففي كانون الأول ١٩١٧ شكلت ثلاثة أقوام قفقاسية – الأرمن والكرج والأذربيجانيون – « سيماً » أي برلماناً قفقاسياً أعلن استقلال المنطقة كلها . وقد تم ذلك في وقت انحلال الحكم الروسي في قفقاسية وتفرق الجيوش القفقاسية التي كانت ترابط على الحدود التركية . على ان الجيوش الروسية لم تغادر مواقعها كلها ، فقد بقيت الوحدات الأرمنية والكرجية التابعة للجيش القيصري السابق مثلاً ، مرابطة في الحدود وبذلت قصارى جهدها في ايقاف تقدم الأتراك . وحينما أعلن « السيم » القفقاسي استقلال المنطقة ، اضطلع بالمسؤولية وقيادة هذه الوحدات ، ثم أضاف اليها وحدات وطنية مجندة حديثاً من الأرمن والكرج . وفي ٥ كانون الأول ١٩١٧ دبر السيم عقد هدنة كتب لها ان تنتهك على الفور ، بتقدم جديد حققه الأتراك . ولم يتمتع الأتراك في هذا الهجوم بالتفوق العددي فحسب ، بل استفادوا أيضاً من الاختلافات الداخلية التي كانت متفشية في معسكر العدو . وكان سبب هذه الاختلافات إحجام الآذريين (الأذربيجانيين) عن التعاون مع الأرمن والكرج . والحقيقة ان الآذريين كانوا برغم كونهم أعضاء في الاتحاد القفقاسي ، يرحبون بتقدم الأتراك . وبالنظر لتأثير فكرة الوحدة الطورانية فيهم كانوا يتوقعون ان تحمي تركية استقلالهم المنتزع حديثاً من روسية مضطهدتهم التقليدية . ولذلك رفضوا حالاً سوق جيوش تقف في وجه الاحتلال التركي ، والتعاون مع عضوي الاتحاد الآخرين .

فأدت نقاط ضعف الاتحاد هذه الى ان يطالب رؤساؤه بالصلح . وفيما بين أول آذار (مارت) وأول نيسان ١٩١٨ جرت مفاوضات مع الأتراك في طرابزون ، لكنهم لم يتنازلوا عن شيء ايجابي . وبعد ان حصل الأتراك على الوثيقة القانونية التي تؤيد الاستيلاء على قارص وباطوم وأردهان (مناطق أرمنية وكرجية) يوم ٣ آذار في بريست ليتوفسك طالبوا بان

يعترف الاتحاد القفقاسي بهذا الاستيلاء تمهيداً للدخول في مفاوضات أخرى . ولما عجزوا عن الحصول على هذا الاعتراف استأنفوا الأعمال العدوانية ، وبتقدم خاطف احتلوا باطوم في أول نيسان وقارص في ١٢ منه . وعلى هذا الأساس جدد السيم طلبه في الصلح ، استناداً إلى معاهدة بريست ليتوفسك في هذه المرة[1] .

وقد صحب انعقاد المؤتمر الجديد الذي افتتح في باطوم يوم ١١ آيار اعمال عدوانية مستمرة ، وخاصةً بين الوحدات التركية والوحدات الأرمنية . وقد عرض الأتراك شروطاً للصلح أكثر قساوةً من شروط طرابزون . فقد طالبوا بمناطق ساحلية مهمة من بلاد الكرج ومناطق مهمة من أرمنية . وكانت أرمنية بموجب هذه الشروط ستتقلص بحيث تصبح مساحتها (١١,٠٠٠) ميل مربع حول أريفان ، اما المساحة الباقية فكانت ستخصص إما لتركية او للدولة الأذربيجانية المستقلة التي كان ينتظر تشكيلها . وفيما عدا هذه الامتيازات الاقليمية كانت الشروط التركية تنص على سيطرة الاتراك الفعلية على بلاد القفقاس من النواحي السياسية والستراتيجية والاقتصادية . وقد سببت قساوة الشروط التركية تجاه الكرج والأرمن ، والعروض الودية التي عرضت على الآذريين ، توسع شقة الخلاف في ضمن الاتحاد القفقاسي نفسه فأدت الى حصول الأزمة التي كان لا مفر من حصولها . ولأجل ان ينقذوا أكثر ما يمكن انقاذه من الكارثة استغاث الكرج بالألمان طالبين المساعدة . وكان الجنرال فون لوسّو Lossow المندوب الألماني فوق العادة في مؤتمر باطوم ينظر بعطف الى مطاليب الكرج ، وكذلك كانت الحكومة الالمانية . وفي جلسة ٢٦ تموز ١٩١٨ التي عقدها السيم في تفليس تقرر ، بناءً على عدم إمكان استئناف التعاون ، حل الاتحاد القفقاسي . واعلنت كرجستان في اليوم نفسه استقلالها ، ثم وضعت نفسها تحت الحماية الألمانية التي كانت تعني من الناحية العملية ضمان حدودها من خطر الأتراك وتجاوزهم عليها . ولما كانت إذربيجان غير مستاءة مما جرى ، سارت في أثرها وأعلنت الاستقلال في ٢٦ آيار .

(١) للحصول على معلومات أوفى عن المفاوضات القفقاسية يراجع Larcher (المشار اليه من قبل) ، ص ١٤٠ وما بعدها و Vratzian (المشار اليه قبلا) ، ص ٣٢ وما بعدها ، .

وحينما بقيت أرمينية وحيدة في الميدان قررت الشئ نفسه يوم ٢٨ أيار ١٩١٨ ، مع انها كانت تفضل استمرار التعاون القفقاسي .

وحينما جوبه الوفد التركي بهذه التطورات عرض في هذه المرة شروط الصلح على الجمهوريات الجديدة الثلاث بشكل إنذار . فأثر الانذار في أرمينية على الأخص لان كرجستان كانت تتمتع بالحماية الألمانية ، واذربيجان كان يتودد لها الأتراك . وفي ٤ حزيران ١٩١٨ عقدت معاهدة باطوم بين تركية من جهة والكرج والأرمن والاذربيجانيين من جهة أخرى . فاحتفظت كرجستان بباطوم ، لكن أرمينية اضطرت الى الموافقة على إجراء تقليص غير يسير في أراضيها . وتعهدت أرمينية علاوةً على ذلك باجلاء جيشها الذي كان قد بقي في باكو بنتيجة التطورات التي حصلت اثناء الحرب .

وهكذا تحققت تقريباً الخطط التركية التي وضعت لبلاد القفقاس . ولاشك ان الأتراك كانوا لا بد ان يستأنفوا العمل على تحقيق أغراضهم في كرجستان . الا ان الكرج سرعان ما تشجعوا بوصول فرقة ألمانية يقودها الكولونيل كريس فون كريسنشتاين Kressenstein ، وقد إحتلت باطوم ووقفت تحمي النقاط الستراتيجية الأخرى في البلاد . ثم أتم اعتماد كرجستان على برلين عقد معاهدة اقتصادية وسياسية مع ألمانية منحت لها — اي لألمانية — السيطرة الفعلية على موارد البلاد . اما أرمينية فقد اكتفى الأتراك بتقليص رقعتها وإذلالها إذلالاً سياسياً . فأسس اتصال مباشر بأذربيجان واستبان بأن الطريق باتت مفتوحةً لتحقيق أجرأ حلم من إحلام الوحدة الطورانية . فقد بدا ان هذه الأحلام أصبحت على قاب قوسين او أدنى من الحقيقة ، لان الخطوات اللازمة أخذت تتخذ في الوقت نفسه لتحرير الجماعات التركية الاخرى في روسية . فبنتيجة ثورتي آذار وتشرين الثاني ١٩١٧ ، اللتين نشبتا في روسية ، حاولت الأقوام المسلمة التالية التحرر من نير الحكم الروسي :

التتر في منطقة القرم (اعلنوا الجمهورية في ٢٦ كانون الاول ١٩١٧) .

الجبليون في قفقاسية الشمالية (شكلوا اتحاد شمال قفقاسية في ٢٠ أيلول ١٩١٧) .

تتر قازان (أعلنوا الجمهورية في تشرين الأول ١٩١٧) .

قيرغيز أورنبورغ (اعلنوا الاستقلال في ٢٠ كانون الاول ١٩١٧) .

مسلمو التركستان (اعلنوا الاستقلال في خوكند في شهر كانون الأول١٩١٧) .

والى هذه يجب ان تضاف الحركات التحررية الوطنية القوية التي ظهرت بين الباشكيريين في اوفا ، وقبائل التركمان في منطقة بحر قزوين وامارتي بخارى وخيوة .

وقد كان الهدف النهائي للوحدة الطورانية الوصول الى قلب القفقاس وعبور بحر قزوين الى أواسط آسية . وكانت أول خطوة في هذا السبيل عقد حلف مع حكومة أذربيجان في كنجه . فتم ذلك في صيف ١٩١٨ ، وكان من ثماره ان جند في الحال جيش مساعد كله من المسلمين ، مؤلف من الآذريين والأجاريين ومسلمي القفقاس الآخرين لموازرة الجيش التركي الرئيسي . وكان نوري باشا شقيق أنور باشا المعروف بآرائه الطورانية قد وصل من تركية مؤخراً فأنيطت به قيادة القوة الجديدة . فكان أول واجب وقع على عاتقه ، بصفته القائد الجديد ، تحرير باكو أهم المراكز في الجمهورية الأذربيجانية . إذ كانت باكو المدينة القفقاسية الوحيدة التي ظلت خاضعةً للسيطرة الروسية بعد الثورة . وقد كان تاريخها تاريخاً عاصفاً ، حيث انها اصبحت على أثر تشكيل السيم القفقاسي جزءاً لا يتجزأ من الاتحاد القفقاسي فلم يكتب لها البقاء طويلاً على تلك الحال . **إذ دبر الحزب الشيوعي المحلي انقلاباً ناجحاً في آذار ١٩١٨ وأسس وحدة سوفياتية بزعامة شخص يدعي اسطيفان شوميان ، من أصدقاء لينين الأرمن . ولم يكن هذا الانقلاب شيئاً شكلياً ، بل أثر تأثيراً عميقاً في الجماهير المسلمة في المدينة الذين اقترف البولشفيك—ومعظمهم من الأرمن – بحقهم فظاعات مفجعة . فقد قتل عشرة آلاف مسلم على وجه التقدير في الايام القليلة التي سفكت فيها الدماء .** ولذلك كان انفصال باكو عن الجمهورية الاذربيجانية بهذه الطريقة يعني ان مجرد الاتفاق السياسي بين الجمهورية المذكورة وتركية لم يكن يكفي لضمان امتلاكها . فكان لابد من احتلالها بالقوة ، ولهذا الهدف كرست جهود الجيشين التركي والاسلامي المتكون حديثاً .

ولو كان الأمر يتطلب احتلال المدينة وانتزاعها من أيدي البولشفيك لكانت المشكلة سهلة ويسيرة على الاتراك . لان القوات التركية كانت متفوقة في العدد والتنظيم ومتمتعة بصداقة السكان في الريف الأذربيجاني ، وفي حالة إبداء المقاومة العنيفة كان يمكنها ان تضرب الحصار على المدينة فتجبرها على الخضوع جوعاً . غير ان الأمر لم يكن يتوقف على الحركات العسكرية وحدها كما تبين بالفعل. فقد نشأ أمران معقدان كانا لا بد ان يجعلا المهمة اكثر صعوبة على الاتراك وكان أولهما موقف الألمان أنفسهم . فقد كانت ألمانية تنظر شرراً الى العمل المنفرد الذي كانت تقوم به تركية وحدها في هذه المنطقة ، كما كانت على استعداد لأن تقوم من جانبها بالعمل الذي تراه مناسباً لاحباط الخطط التركية . وقد ثبت هذا من قبل ، بتولي ألمانية المفاجئ الحماية على كرجستان واحتلال فرقة كريس لباطوم . وبعد ان نجح الألمان في إبعاد الاتراك عن باطوم حاولوا فرض السيطرة على باكو قبل ان يتمكن الأتراك من ترسيخ أقدامهم فيها . ومن أجل هذا عقدت الحكومة الألمانية ، التي كانت على اتصال وثيق بالزعماء السوفييت منذ معاهدة بريست ليتوفسك ، اتفاقية في موسكو خولت روسية السوفياتية بموجبها ألمانية بالاستفادة من آبار النفط في باكو ، وتنظيم أمر الدفاع عنها ضد هجمات أي فريق ثالث آخر . ولتحقيق ما ورد في هذه الاتفاقية ، التي وضعت فيما بعد بشكل ملحق اضيف لمعاهدة بريست ليتوفسك ، ارسلت بعثة عسكرية ألمانية الى باكو عن طريق استراخان في نهاية تموز ١٩١٨ . وكانت الاتفاقية الألمانية السوفياتية تنص على انه في حالة تقدم الأتراك من باكو يتحتم على ألمانية ان تشتبك بأعمال عدوانية ضد حليفتها بالذات . وتعد هذه الاتفاقية خير شاهد على المدى الذي تدنت اليه العلاقات التركية الألمانية في صيف ١٩١٨ . على ان الحليفتين لم يقع بينهما أي اصطدام علني مطلقاً لان البعثة الألمانية الى باكو لم يسمح لها بالبدء بعملها الحقيقي . وكان سبب ذلك ان الحكومة السوفياتية في باكو نُحيت عن الحكم من قبل جماعة معادية من الثوار الاشتراكيين بينما كانت البعثة الألمانية في طريقها الى المدينة (٢٦ تموز) . فتشكلت هناك بنتيجة ذلك ما سميت بديكتاتورية منطقة قزوين الوسطى . وكان أسياد

المدينة الجدد ضد الألمان ، ولذلك اعتقلت البعثة الألمانية فور وصولها بالباخرة من استراخان يوم ٤ آب .

وقد خلق تبدل الحكومة المفاجئ في باكو تعقيدات جديدة للقيادة التركية . فقد طلب الثوار الاشتراكيون الديكتاتوريون من بريطانية ان تمد لهم يد المساعدة ففعلت ذلك في الحال . وكان البريطانيون ينظرون بقلق شديد الى التقدم الألماني التركي الذي حصل في القفقاس بعد انحلال الجيش الروسي ، وكانوا حريصين على سد الثغرة الحاصلة في الجبهة الشرقية . كما كانت خطة البريطانيين الأصلية تستهدف تأسيس اتصال بجمهوريات القفقاس الثلاث ومساعدتها في تشكيل جيوشها وتدريبها باستغلال رغبتها في الاستقلال . فأوفد الممثلون البريطانيون الى تفليس للتعامل مع الوطنيين القفقاسيين ، غير ان عروضهم لم تجد استجابة صادقة الا عند الأرمن . إذ فضل الكرج الحصول على حماية الألمان التي كانت متيسرة لهم بكل سهولة كما اشير اليه من قبل . وكان الأذربيجانيون ميالين الى الأتراك ، كما كانت مدينة باكو منذ آذار ١٩١٨ خاضعة لسيادة البولشفيك الذين لم يكونوا ، حتى حينما كان يجابههم خطر التقدم التركي ، مستعدين لطلب المعونة من البريطانيين « الاستعماريين » . على ان اتصال البريطانيين بالمدينة المذكورة اصبح ميسوراً بعد ان قضي على حكم البولشفيك فيها ، واتخاذ الخطوة الأولى للدفاع عن القفقاس . فانتدب أمير اللواء أيل سي دنسترفيل Dunsterville مع لواء من الجيش وسار مخترقاً ايران ، ثم عبر بحر قزوين فوصل الى باكو في منتصف آب . ورغم الجهود القصوى التي بذلها فقد فشلت محاولاته في تنظيم دفاع ناجح عن المدينة ، نظراً لعجز الديكتاتوريين عن الوفاء بعهودهم في الدرجة الاولى . ولما اقتنع دنسترفيل بان البقاء في باكو في ظروف مثل هذه يعتبر ضرباً من الانتحار ، سحب جيشه بعد عدة اشتباكات تمهيدية مع الأتراك ، وقفل راجعاً الى ايران (١) . وقد ترك المدينة تدافع عن نفسها بطرقها الخاصة ، وسرعان ما سقطت في أيدي الأتراك والجيش الاسلامي في ١٤ أيلول . وإذ كان المسلمون يشعرون بالمرارة لما أصاب أخوانهم في الدين من مذابح

١) أيل سي دنسترفيل The Adventures of Dunsterforce, (لندن ١٩٢٠).

الربيع بادروا الآن الى التنفيس عن شعورهم وأرخوا العنان لغضبهم فانقضوا على سكان باكو الأرمن وقتلوا منهم الآلاف .

وقد فتح احتلال باكو أمام الأتراك آفاقاً مغرية من أحلامهم الطورانية . إذ لم يبق لهم سوى أن يعبروا بحر قزوين من أضيق نقاطه فيصلوا الى قزل صو (كراسنوفودسك) ، ومن هناك يندفعون بقوة الى السهوب التركمانية التي يستطيعون الوصول منها الى سهول تركستان الواسعة .

فأثار هذا الاحتمال مخاوف البريطانيين لان تقدماً مثل هذا تحرزه الدول المركزية قد يؤدي بها الى أفغانستان ، ومن ثم الى أبواب الهند . وربما كان ذلك سيؤدي حينذاك الى حصول ثورة في المقاطعات المسلمة التابعة للامبراطورية الهندية . ولا بد ان يتذكر القارئ هنا ان البريطانيين ، لاجل ان يقطعوا خط الرجعة على حركة مثل هذه ، أقاموا خلال الحرب ما سمي بنطاق ايران الشرقية ، وكان عبارة عن خط من الجنود المرابطين على طول الحدود الأفغانية التي كانت تتصل في نقطة معينة بخط من جنود روسية القيصرية . وكان تفرق الجيش الروسي وانحلاله في ١٩١٨ قد أدى بهم الى مد هذا النطاق الى الحدود الروسية ، وحتى الى منطقة بحر قزوين حينما دعوا لمساعدة المركز الروسي الذي كان قد تشكل في عشق آباد لمقاومة الثورة . وقد تطور العمل البريطاني هذا فيما بعد فأصبح يشمل حركات عسكرية واسعة النطاق موجهة ضد البولشفيك في ما وراء بحر قزوين .

على ان ما وقع هو ان الأتراك لم يعبروا بحر قزوين مطلقاً ، لان الحكومة العثمانية طلبت الصلح بعد احتلال باكو بشهرين . فوضعت هدنة مودروز ، المنعقدة يوم ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ ، حداً للأعمال العدوانية بين تركية والحلفاء . وأعقب ذلك عقد الهدنة مع ألمانية في ١١ تشرين الثاني .

أهداف الحلفاء الحربية وستراتيجيتهم السياسية

كان دخول تركية الحرب من الناحية العسكرية المجردة شيئاً مكدراً لبلاد الدول الحليفة جميعها ، وكان الجميع يفضلون ان يروا تركية باقية على الحياد . لكنها حينما دخلت الحرب انتهى أمر الاجماع المذكور

وتشعبت الآراء والرغبات . فقد كانت روسية تعتقد ان الحرب ضد تركية تعني سنوح الفرصة لتحقيق مآربها التقليدية في السيطرة على المضايق ، وربما تقطيع أوصال الامبراطورية أيضاً . ولم يكن هناك ، بالنسبة للسياسة الطويلة الأمد ، اختلاف بين أطماع روسية الأساسية وكفاحها ضد تركية . على ان الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لانكلترة . فقد كانت الحرب مع الامبراطورية العثمانية بالنسبة للبريطانيين مشكلة من المشكلات ومأساة ديبلوماسية . ذلك لانها كانت تعني انتهاء سياستها التي كانت تتبعها منذ مدة طويلة في تأييد تركية ومساندتها ، وانتهاء أمر البديهية الرامية الى وجوب المحافظة على وحدة الامبراطورية العثمانية وسيادتها لتبقى حصناً حصيناً يدرأ الاخطار عن خط الحياة الامبراطوري البريطاني . وقد ترتب على بريطانية الآن ان تقود حلفاءها لدحر صديقتها التقليدية . ومما يعقد الأمور ان هذا الأندحار ، الذي وضع الحلفاء خططه ، ما كان ينبغي ان يكون عسكرياً فقط بل سياسياً أيضاً . أي انه كان يجب ان يؤدي الى انقراض الامبراطورية العثمانية .

فقد كانت روسية عازمة على نيل السيطرة على القسطنطينية والمضايق والحصول على مغانم اقليمية في الاناضول الشرقية . وقد ترتب على الحلفاء رشوة ايطالية وجرها الى الحرب بقطع وعود معينة لها ومنحها امتيازات سياسية واقليمية ، كان بعضها على حساب تركية . كما وجب التملق لليونان لتنحاز الى جانب الحلفاء بشتى المناورات الغامضة والوعود التي كانت من بينها مكاسب اقليمية على ضفاف بحر ايجة التركية . وكان من الضروري في النهاية ان يتم بين بريطانية وفرنسة التوصل الى تسوية ملائمة لمطاليب كل منهما . واذ كانت بريطانية مدركة بان الامبراطورية العثمانية مقضي عليها لا محالة ، لم تتردد في المطالبة لنفسها بالأجزاء الرئيسية منها — أي من الامبراطورية العثمانية — كما كانت ترغب في تطمين رغبات فرنسة على الشاكلة نفسها . وقد أجبرتها ضرورات الحرب بالاضافة الى ذلك على التوصل الى تفاهم ما ، مع جماعتين أخريين ، هما جماعة العرب وجماعة الصهيونيين فانتج ذلك كله شبكة من الاتفاقيات ، بعضها يناقض البعض الآخر ، لكنها كان يراد بها جميعاً القضاء على الامبراطورية

العثمانية وتقطيع أوصالها[1] .

اتفاقيات التقسيم السرية

اتفاقية القسطنطينية

عقدت في ١٨ آذار ١٩١٥ اتفاقية سرية بين روسية من جهة وفرنسة وبريطانية العظمى من جهة أخرى بتبادل المذكرات بين سان بطرسبورغ وباريس ولندن . فجرى الاتفاق على ان تضم روسية اليها « القسطنطينية ، وساحل البوسفور الغربي ، وبحر مرمرة ، ومضايق الدردنيل ، وتراقية الجنوبية الى خط اينوس – ميدية ، وساحل آسية الصغرى بين البوسفور ونهر سقارية ونقطة تقع على خليج أزمير تعين فيما بعد ، ثم الجزر الكائنة في بحر مرمرة وجزيرتي أمروز وتنيدوس » .

وفي مقابل ذلك اعترفت روسية بعدد من المطاليب التي تقدمت بها بريطانية وفرنسة :

١) ما يختص بتركية

ا – جعل القسطنطينية ميناءً حراً للحلفاء وضمان الملاحة التجارية في المضايق .

ب – موافقة روسية على الاعتراف بحقوق بريطانية وفرنسة الخاصة في آسية التركية بعقد اتفاقية منفصلة .

ج – اقتطاع البلاد الاسلامية المقدسة من تركية ووضعها ، بعد اضافة بلاد العرب اليها ، تحت حكم اسلامي مستقل .

٢) ما يختص بايران

ا – وافقت روسية على إدخال المنطقة المحايدة ، المنصوص عليها في اتفاقية ١٩٠٧ الانكليزية الروسية ، في ضمن منطقة

---

(١) يراجع عن هذا الموضوع كتاب : H. W. V. Temperley, ed., A History of the Peace. Conference of Paris. (لندن ١٩٢٤) ، الجزء السادس ، ص١-٢٢ . وكذلك كتـاب : F. Seymour Cocks, ed., The Secret Treaties and Understandings. (لندن ، لا تاريخ)

النفوذ البريطانية .

ب – على ان هذه الاتفاقية كانت فيها تحفظات ثلاثة : أولها ان المناطق المصاقبة لمدينتي أصفهان ويزد يجب ان تدخل ضمن منطقة النفوذ الروسية ، وثانيها ان جزءاً من الطرف الشرقي للمنطقة المحايدة ، الذي يجاور بلاد الافغان ، يجب ان يدخل ضمن المنطقة الروسية ، وثالثها ان تكون لروسية الحرية التامة في العمل ضمن منطقة نفوذها هي نفسها . (وكان التحفظ الأخير هذا يعني من الناحية العملية إلحاق المنطقة المذكورة بها في المدى الطويل .)

وقد تعهدت روسية ، علاوةً على الترتيبات الاقليمية هذه ، بمساعدة الحلفاء في حالة مهاجمتهم الدردنيل . وحينما أعلنت ايطالية الحرب أبدت موافقتها على هذه الاتفاقية الروسية الانكليزية الفرنسية .

وتدل اتفاقية القسطنطينية رسمياً على انتهاء أمد السياسة البريطانية التي كانت قد اتبعت منذ قرن مضى . وقد تقرر ان تخضع عاصمة الامبراطورية التي كانت عظيمة وجبارة في يوم من الأيام لسيطرة روسية التي تقرر السماح لها بان تتمتع بنعمة الاتصال بالمياه الدافئة ، بشرط ان يتم الانتصار على تركية في الحرب بلا شك .

معاهدة لندن

في ٢٦ نيسان ١٩١٥ عقدت في لندن معاهدة سرية وقعت عليها بريطانية وفرنسة وروسية وايطالية . وكانت هذه المعاهدة ثمناً دفعه الحلفاء لايطالية لقاء انضمامها لمعسكر الحلفاء .

ومن بين الامتيازات الاقليمية التي وعد بها الايطاليون ، هي الامتيازات التالية في الشرق الأوسط :

١ – اعطيت ايطالية سيادة تامة على جزر الدوديكانيز الستراتيجية الواقعة بالقرب من الساحل التركي ، والتي كانت تحتلها ايطالية منذ ١٩١٢ (المادة ٨) .

٢ – نقلت الى ايطالية جميع الحقوق والامتيازات العائدة للسلطان في ليبية بمقتضى معاهدة لوزان ١٩١٢ (المادة ١٠) .

٣ – نصت المادة التاسعة ، وهي أهم مادة ، على ما يأتي :

تعترف فرنسة وبريطانية العظمى وروسية بان ايطالية لها مصالح في البحر الابيض المتوسط بوجه عام ، وفي حالة تقسيم القسم الآسيوي من تركية جزئياً أو كلياً لا بد ان تحصل – اي أيطالية – على حصة عادلة من منطقة البحر الابيض المتوسط المتاخمة لولاية أداليا حيث كانت ايطالية قد حصلت من قبل على حقوق ومصالح تكوّن عنها موضوع الميثاق الايطالي البريطاني . وينبغي ان تخطط المنطقة التي ستخصص لايطالية نهائياً في الوقت المناسب على ان تؤخذ بنظر الاعتبار مصالح فرنسة وبريطانية العظمى الموجودة حالياً .

كما يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار ايضاً مصالح ايطالية في حالة الاحتفاظ بوحدة الامبراطورية التركية ، او عند إجراء تغييرات في مناطق نفوذ الدول .

واذا ما احتلت فرنسة وبريطانية العظمى وروسية أية اراض في القسم الآسيوي من تركية خلال الحرب فان منطقة البحر الابيض المتوسط المتاخمة لولاية أداليا ضمن الحدود المشار اليها أعلاه يجب ان تحجز لايطالية التي يجب ان يكون لها الحق في احتلالها(١) .

ويلاحظ من هذا النص ان مطاليب ايطالية الاقليمية في الاناضول قد وصفت وصفاً مبهماً يمكن ان يفسر بتفسيرات مختلفة . على اننا نجد من جهة أخرى ان ايطالية اتخذت الاحتياطات اللازمة ، كما يشير اليه المقطع الثاني ، للمحافظة على مصالحها في حالة وقوع تبدلات غير منتظرة . وقد استفادت ايطالية فيما بعد من هذه الجملة واعتبرتها مبرراً قانونياً لها في عدم قبولها بتسوية الصلح ، بقدر ما يتعلق بالشرق الأوسط .

وبعد ان تسلحت ايطالية بهذه الضمانات اعلنت الحرب على تركية يوم ٢٠ آب ١٩١٥ .

(١) راجع كتاب Temperley المشار اليه من قبل ، ص ١٩ و ٢٠ .

اتفاقية سايكس – بيكو

عندما ضمنت الحكومتان البريطانية والفرنسية مطاليب روسية وايطالية الرئيسة أقدمتا في ١٩١٥ على اتخاذ ما يلزم من التدابير لوضع مطاليبهما في الأقسام الآسيوية من الامبراطورية العثمانية على أسس متينة . فعين السر مارك سايكس وجورج بيكو لاجراء المفاوضات . ولا بد من الاشارة هنا الى ان بريطانية كانت في الوقت نفسه قد دخلت في مفاوضات مع الشريف حسين في الحجاز لتضمن مساعدته في الحرب ضد تركية . وقد اشترط ان تكون هذه المساعدة متوقفة على اعتراف بريطانية باماني العرب القومية . واذ كانت الحكومة الفرنسية شاعرة باحتمال عقد صفقة عربية – بريطانية لا غير ، وتواقة الى الحصول على جزء من الامبراطورية العثمانية لنفسها ، ألحت على الاعتراف بمطاليبها . وكان مثل هذا التفاهم قد أشير الى إمكان حصوله في اتفاقية القسطنطينية . ولما أقدمت بريطانية وفرنسة على تحديد حقوقهما على هذه الشاكلة رغبتا في استحصال مصادقة روسية عليها ، ومن أجل هذا أرسل سايكس وبيكو الى سان بطرسبورغ في أوائل ربيع ١٩١٦ . وهناك عرضا لائحة اتفاقيتهما وحصلا على مصادقة روسية عليها ، ولكن بعد ان كان الثمن ، الاعتراف بمطاليب روسية أخرى . وقد اتخذت هذه الصفقة فيما بعد شكلاً رسمياً في ٢٦ نيسان ١٩١٦ باسم « اتفاقية سازونوف – باليولوغ »(١) . واصبحت بعد ذلك جزءاً لا يتجزأ من التسوية العامة التي تمت بين روسية وفرنسة وبريطانية ، والتي يشار اليها عادةً باسم « اتفاقية سايكس – بيكو » . وقد عقدت اتفاقية سايكس – بيكو رسمياً في ١٦ أيار ١٩١٦ ، فكانت تحتوي على الشروط الآتية :

١ – ان تحصل روسية على ولايات أرضروم وطرابزون ووان وبتليس (المعروفة بارمينية التركية) ، وعلى منطقة تقع في القسم الشمالي من كردستان على الخط الممتد من موش وزعرت وجزيرة ابن عمر والعمادية الى الحدود الايرانية . وكانت هذه المنطقة تبلغ

(١) كان سازونوف Sazonov وزير خارجية روسية ، كما كان باليولوغ Paléologue سفير فرنسة في روسية .

في مساحتها (٦٠,٠٠٠) ميل مربع ممتدة بين البحر الأسود ومنطقة الموصل – أورمية ، وتحتوي على ثروات غنية بالنحاس والفضة والملح .

٢ – ان تحصل فرنسة على القطاع الساحلي المشتمل على سورية ، وولاية أطنة والمنطقة التي يحدها جنوباً الخط الممتد من عينتاب وماردين الى الحدود الروسية المقبلة ، وشمالاً الخط الممتد من ألا داغ والمار بقيسرية وآق داغ ويلدز داغ وزارة الى إجين خربوط (وهي المنطقة المعروفة اعتيادياً باسم كيليكية) .

٣ – ان تحصل بريطانية على القسم الجنوبي من بين النهرين مع بغداد ، وعلى مينائي حيفا وعكا في فلسطين .

٤ – أن يتألف من المنطقة الكائنة بين الممتلكات الفرنسية والبريطانية اتحاد لدول عربية صغيرة او دولة عربية واحدة . وان تقسم هذه المنطقة من جديد الى منطقتي نفوذ فرنسية وبريطانية . وتتألف المنطقة الفرنسية من داخلية سورية وولاية الموصل من بلاد ما بين النهرين ، اما المنطقة البريطانية فتمتد ما بين فلسطين والحدود الايرانية .

٥ – ان تعلن الاسكندرونة ميناءً حراً .

٦ – ان تدوّل فلسطين .

ولما كان الاتفاق قد تم بينهم على التمسك بسرية هذه الاتفاقية كجزء مهم منها ، فان شروطها لم تبلغ الى ايطالية ولا الى الشريف حسين .

اتفاقية سان جان دي مورين St. Jean de Maurienne

علمت الحكومة الايطالية بشروط اتفاقية سايكس – بيكو في أوائل ١٩١٧ على الرغم من سريتها في الأصل . وعلى أثر ذلك ضغطت ايطالية على الدول الثلاث الأخرى لتعين بالضبط المطاليب الايطالية في آسية الصغرى التي أشير اليها إشارة مبهمة بكونها « المنطقة المتاخمة لولاية أداليا » في معاهدة لندن سنة ١٩١٥ . وفي ١٧ نيسان ١٩١٧ اجتمع رؤساء وزارات بريطانية العظمى وفرنسة وايطالية في سان جان دي مورين

ووضعوا هناك اتفاقية تخول أيطالية الحق باقتطاع رقعة واسعة من البلاد التركية الاصلية الواقعة في الجنوب الغربي من الأنضول (مدينة ازمير وولايتها وسناجق منتشه وأداليا وإيجيلي ، والقسم الاعظم من ولاية قونية) . وحصلت أيطالية بالاضافة الى ذلك على منطقة نفوذ في شمال ازمير .

وكانت اتفاقية سان جان دي مورين آخر وثيقة تم التفاهم بموجبها بين الحلفاء على تقسيم البلاد العثمانية . وكان لا بد أن يؤيدها الروس الذين لم يحضروا المؤتمر . ولكن لم يتم هذا التفاهم مطلقاً بسبب التبدل الثوري الذي طرأ على الحكومة في روسية .

اتفاقية كليمانصو – لويد جورج

احتل البريطانيون منطقة الموصل اثر الحملة الحربية المظفرة التي شنوها على بلاد ما بين النهرين . ولما كان معظم القتال الذي حصل في الشرق الأوسط قد خاض غماره البريطانيون وحدهم فقد كانوا يعتقدون بان شيئاً من التعديل لا بد ان يُدخل على معاهدة سايكس – بيكو تعويضاً لما فعلوه . وفي اثناء زيارة كليمانصو للندن في كانون الأول ١٩١٨ ، توصل رئيس الوزارة الفرنسية ورئيس الوزارة البريطانية الى اتفاقٍ وافقت فيه فرنسة على إدخال منطقة الموصل (الداخلة في المنطقة الفرنسية من قبل) في دائرة نفوذ بريطانية . ووعدت فرنسة لقاء ذلك بحصة من ثروات النفط الموجودة في شمال ما بين النهرين .

المفاوضات والاتفاقات البريطانية العربية

كنا قد ذكرنا من قبل ان حركةً قومية قوية كانت موجودة بين عرب الامبراطورية العثمانية . وقد أعربت الروح الاستقلالية هذه عن نفسها بـ (١) الحركات الوطنية واعمال التآمر التي كان يقوم بها العرب المثقفون في سورية و (٢) مجاهرة أمراء القسم الشرقي والأوسط من الجزيرة العربية بالاستقلال و (٣) المسلك المستقل الذي سلكه شريف مكة .

ولما كان البريطانيون على علم بما كان يجري من هذا القبيل فقد اعتزموا منذ أيام الحرب الأولى استغلال القومية العربية لمصلحتهم الخاصة . وكان

الهدف المباشر من ذلك ضمان مساعدة العرب العسكرية في الحرب ضد تركية . اما الهدف البعيد المدى فقد كان ينطوي على خلق دولة عربية مستقلة او اتحاد يتألف من عدة دول ليقوم مقام الامبراطورية العثمانية . ولقد تخيل المعنيون بالأمر ان اتحاداً مثل هذا سيتسلم الدور التقليدي الذي كانت تتولاه الدولة الصديقة المسلمة لتكون حصناً حصيناً يدرأ الأخطار عن خط الحياة البريطاني الى الهند . وتمتاز هذه الخطة بكونها تحل معضلةً خطيرة كانت السياسة الخارجية البريطانية قد تورطت فيها منذ ان وجدت بريطانية نفسها مجبرةً على منازلة تركية . فترتب على البريطانيين ان يقرروا أية جماعة من العرب في الامبراطورية العثمانية كانت حرية بتمثيل أمتها بحيث تستحق فتح باب المفاوضات معها . وقد كان القوميون من السوريين المثقفين أبرزهم ، وأشدهم اهتماماً بالشؤون السياسية ، بالمعنى الحديث . على انه كان يصعب الاتصال بهم جغرافياً لان دمشق وبيروت كانتا تقعان بعيداً في داخل الممتلكات العثمانية ، وخاضعتان لسيطرة السلطات التركية القوية . وكانت المنطقة الوحيدة المتحررة نسبياً من السيطرة التركية هي الجزيرة العربية . وهنا بالذات ركز البريطانيون جهودهم التي كانت تنشطر الى شطرين . فقد كانت هناك اتفاقيات معقودة مع ابن سعود عاهل نجد وتوابعها ، ومفاوضات واتفاقيات مع الحسين أمير مكة .

وهناك شيئان يستحقان الذكر بالنسبة لما كان يصنعه البريطانيون تجاه ابن سعود . أولهما ، ان هذه المفاوضات كانت مسؤولة عنها حكومة الهند ، ومن أجل هذا نجدها مطبوعة بطابع المدرسة الهندية في الدبلوماسية . وثانيهما ، انها كانت قد تمت لغرض قصير المدى يستهدف تأمين صداقة عاهل نجد خلال الحركات العسكرية التي كانت تجري في ما بين النهرين ، او ضمان موقفه الحيادي على الأقل . ويتذكر القارئ هنا ان حكومة الهند كانت تعارض في نشوب ثورة عربية على مقياس واسع ضد الخليفة ، وغير راغبة في اشتراك العرب الفعال في الحملة ضد تركية ، كما انها لم تعر فكرة تشكيل مملكة عربية تحل محل الامبراطورية العثمانية في النهاية الا اهتماماً قليلاً . ولا غرو ، فان السياسة الهندية كانت تفرضها اعتبارات محلية ، وخاصةً الخوف من تعقد العلاقات مع الهنود المسلمين حينما

تكون السياسة البريطانية شديدة العداء للخليفة . فأوفدت حكومة الهند قنصلها في الكويت ، الكابتن جي آر شكسبير ، بمهمة خاصة لدى ابن سعود فكانت ناجحة . وجاءت على اثر ذلك زيارة السر بيرسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج الفارسي له ، وعقده معاهدة صداقة في ٢٦ كانون الأول ١٩١٥ . وقد عقدت هذه المعاهدة بالنمط الذي عقدت على منواله المعاهدات من قبل مع مختلف الشيوخ والرؤساء في الخليج . إذ اعترفت حكومة الهند بابن سعود حاكماً على نجد وتوابعها ، ووعدته بالدفاع عنه ضد أي اعتداء قد يقع عليه ، ثم منحته إعانة مالية سنوية . وقد تعهد ابن سعود في مقابل ذلك بان لا يضع أي جزءٍ من ممتلكاته تحت تصرف أية دولة أخرى ، ويمتنع عن مهاجمة الشيوخ المحتمين بالحماية البريطانية على طول سواحل الخليج ، ويحافظ على العلاقات الودية مع بريطانية العظمى .

ولم تؤد هذه المعاهدة الى ان يمتشق ابن سعود الحسام في وجه تركية ، لكنها ساعدت لدرجةٍ ما على تكوين وضع موات في الجزيرة العربية . فقد حارب آل الرشيد الميالين للأتراك ، ولم يستجب لدعوة السلطان للجهاد ، كما حال دون قيام الاتراك بالتزود من البحر عن طريق سواحل الخليج الفارسي . وامتنع كذلك عن مهاجمة الشريف حسين الذي كان من المحتمل ان يدخل معه بسهولة في نزاع حول بعض الحدود الواقعة في أواسط الجزيرة العربية . ولذلك كانت المعونة التي أداها للمجهود الحربي معونة سلبية ، لكنها ليست تافهة . وقد عملت بعثة مشتركة مؤلفة من السنت جون فيلبي واللورد بلهيفن Belhaven على تعزيز حسن النية المشترك الذي كان موجوداً بين الطرفين[١] .

أما المفاوضات البريطانية مع الحسين أمير مكة فقد سلكت مسلكاً آخر فأدت الى حصول تبدلات جذرية للغاية في وضع العرب داخل الامبراطورية العثمانية . إذ كان الحسين قد قضى عدة سنين من النفي الأجباري في القسطنطينية ، ثم تعين أميراً على مكة في ١٩٠٨ ، وفي ١٩١٤ كان قد رسخ أقدامه وغدا صاحب النفوذ الأكبر في العالم العربي . واذ كانت

(١) يراجع عن المفاوضات النجدية البريطانية كتاب فيلبي Arabia (لندن ١٩٣٠).

تراود مخيلته منذ مدة طويلة فكرة تشكيل مملكة عربية مستقلة ، من دون ان يخلو ذلك من الطموح الشخصي بطبيعة الحال ، فقد أخذ يشعر بان الحرب العالمية الأولى تعد فرصة ممتازة لتحقيق أحلامه . وهو لو تمسك تمسكاً أكيداً بالجهاد لساعد تركية مساعدة لا تثمن ، غير انه آثر المماطلة ومسايرة الظروف مبدياً للباب العالي شتى الأعذار العملية عن تلكوءه .

وكان عبدالله الابن الثاني للحسين قد جس نبض البريطانيين في شباط ١٩١٤ خلال زيارته للقاهرة وخبر مقدار تهيوءهم للدخول في اتفاق مع العرب . فقابل عبدالله في هذه المناسبة اللورد كتشنر ، المندوب السامي البريطاني في مصر يومذاك ، وبيّن له ان العرب كانوا على استعداد للثورة اذا كان في وسع البريطانيين ان يقدموا الضمانات بالمساعدة . غير ان هذه المقترحات قوبلت بالشك والريبة بادئ ذي بدء ، وحينما اندلعت نيران الحرب أخذت لندن والقاهرة تفكران بها وتعيرانها اهتماماً أكثر . وبمشورة من كتشنر (كان قد أصبح وزيراً للحرب في الوقت نفسه) أخذ السر ريجنالد وينغيت حاكم السودان العام والسر هنري ماكماهون المندوب السامي في مصر يتصلان بالشريف حسين ، ولم تمض مدة طويلة حتى تطور هذا الاتصال الى مفاوضات على مقياس واسع[1] .

وبينما كانت هذه المفاوضات سائرة في طريقها ، بعث الشريف حسين في ربيع ١٩١٥ ابنه الثالث ، فيصل ، الى دمشق ببعثة يؤكد فيها للسلطات التركية ولاءه ويسبر غور الرأي العام العربي في هذا المركز المهم من مراكز الدعاية . ومن الجدير بالذكر ان فيصلاً كان ميالاً للترك في الأصل ، ولم يشارك والده تحمسه في محالفة البريطانيين . على ان زيارته لدمشق غيرت موقفه تغييراً تاماً . فقد وقف هناك على الحكم الجائر الذي كان يحكم به جمال باشا البلاد ، وعلى الاستياء العميق الذي كان يخالج السكان العرب . يضاف الى ذلك انه انتسب الى جمعيات العرب السرية . وكان ممثلو هذه الجمعيات ينادون بالثورة ومحالفة البريطانيين المبنية على قبولهم مجموعة من شروط معينة . وقد سلمت هذه الشروط ، الموسومة ببروتوكول

(١) يراجع كتاب جورج انطونيوس المشار اليه من قبل عن المفاوضات ، الفصول السابع والثامن والتاسع ، وكذلك كتاب رونالد ستورز Orientations الفصل الثامن .

دمشق ، الى فيصل ليوصلها الى أبيه . فتكونت منها في الأخير أسس مطاليب حسين الاقليمية التي قدمها اثناء مفاوضاته مع بريطانية العظمى .

وقد اتخذت الاتفاقية الناجمة عن المفاوضات شكل سلسلة من الرسائل تبودلت بين المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، السر هنري مكماهون ، والشريف حسين . ووعد الشريف حسين ان يعلن الحرب على تركية ويجند جيشاً عربياً يساعد البريطانيين في حركاتهم العسكرية . وبتعليمات من الحكومة البريطانية تعهد السر هنري مكماهون نيابة عن انكلترة بتأييد « استقلال العرب » في الرقعة الواسعة التي يحدها من الشمال خط عرض ٣٧ ، ومن الشرق الحدود الأيرانية حتى الخليج الفارسي جنوباً ، ومن الجنوب إمارات الخليج العربية . اما الحدود الغربية فقد طلب الحسين ان تنتهي بالبحر الأحمر والبحر الابيض المتوسط . غير ان مكماهون بينما كان من السهل عليه ان يعترف بحدود البحر الأحمر استثنى من تعهده الساحل السوري بكامله « الواقع في غرب دمشق وحمص وحماة وحلب » . وكان معنى هذا استثناء لبنان وبلاد العلويين في الشمال ، وابقاء غموض غير يسير بالنسبة لفلسطين .

وقد ضمنت بريطانية العظمى ، علاوة على هذا الاعتراف الاساسي بمطاليب العرب القومية ، حماية الأماكن المقدسة ضد الاعتداء الخارجي ثم تعهدت بتقديم المشورة والمساعدة في تأسيس حكومة عربية جديدة . وأمنت لنفسها في مقابل ذلك الحق المطلق في تقديم مثل هذه المشورة كما احتجزت لنفسها امتيازات ادارية خاصة في ولايتي بغداد والبصرة . ومن نتائج هذه الاتفاقية منح الشريف حسين إعانات مالية جسيمة بالذهب (تبلغ ٢٠٠,٠٠٠ باون في الشهر)[1] .

واستناداً على قوة الاتفاقية هذه أعطى الشريف حسين الاشارة باعلان الثورة العربية يوم ٥ حزيران ١٩١٦ . وفي ٢ تشرين الثاني ١٩١٦ أعلن الحسين نفسه « ملكاً على البلاد العربية » . وقد ثبت ان هذا كان عملاً متسرعاً جداً سبب للبريطانيين كثيراً من الحيرة والارتباك ، وخاصة في علاقاتهم بفرنسة . وأخيراً ابتدعت قاعدة للتوفيق بين وجهتي النظر

(١) تويبني المشار اليه من قبل ، ص ٢٨٣ .

واخذ الحلفاء يخاطبون الحسين بموجبها « ملك الحجاز » .

وكان تعهد مكماهون للحسين قد سبق اتفاقية سايكس – بيكو بستة أشهر . وحينما عقدت الأخيرة كانت تتعارض بكل وضوح مع تعهدات مكماهون وتؤلف نقضاً للعهد الذي قطع للعرب . ولذلك لم يُخبر الشريف حسين بها ، اللهم الا بعض الاشارات الغامضة الى الحاجة لتنسيق الجهود مع فرنسة وكانت قد ابديت خلال زيارة السر مارك سايكس وجورج بيكو للشريف في جدة خلال شهر مايس ١٩١٧ .

ولم يطلع الحسين على حقيقة اتفاقية سايكس – بيكو الا في كانون الاول . فقد عجلت الحكومة السوفييتية حينما تسلمت الحكم في روسية بنشر اتفاقيات الحرب السرية التي عُثر عليها بين سجلات وزارة الخارجية القيصرية ، وكان من جملتها معاهدة سايكس – بيكو . فأوصلتها السلطات التركية بيد رسل سريين الى الشريف حسين ، وعرضت عليه بعد ان ذكرته بخيانة بريطانية للعهود ، ان يقطع علاقته ببريطانية ويعود « لأحضان الخليفة والأسلام »[1] .

فثارت ثائرة الحسين وطالب حلفاءه البريطانيين بابداء التوضيحات اللازمة ، لكنه لم يحصل الا على أجوبة غامضة كان يمكن ان تعتبر نصف اعتراف ونصف إنكار . على انه اعتبر « ليس في الامكان أحسن مما كان » وقرر ان يظل وفياً لحليفته .

تعهد بريطانية للصهيونيين

كانت الاتفاقيات السرية المعقودة اثناء الحرب ، من وجهة النظر البريطانية ، قد أملتها الضرورة القاهرة للحصول على حلفاء من أجل كسب الحرب . فان روسية وايطالية وفرنسة والعرب كانوا كلهم حلفاء من هذا القبيل . وقد كان من المعتقد في بريطانية كذلك بان حصول تفاهم

(١) ان القصة المفصلة للدبلوماسية البريطانية العربية توجد في كتاب انطونيوس المشار اليه من قبل.

مع الصهيونيين سوف يؤول الى ايجاد حليف جديد ، هو اليهودية العالمية .

وكان الصهيونيون ، وعلى رأسهم الدكتور حييم وايزمن أحد أساتذة الكيمياء في جامعة مانشستر ، قد نشطوا للعمل في انكلترة خلال الحرب . فكان الدكتور المذكور ، الذي أسهم في المجهود الحربي كثيراً باكتشافه طريقة جديدة لاستخراج الأسيتون ، قد لفت أنظار الموظفين البريطانيين لآمال الصهيونية وأمانيها منذ ١٩١٤ . وقد عقد نشوب الحرب مهمة الصهيونيين في بداية الأمر ، لان الصهيونية كانت حركة عالمية ولا يمكن ان يؤدي انقسام العالم الى معسكرين متعادين ، الى سير العمل في شؤونها بانتظام وسهولة . فقد كانت الجهود الصهيونية قبل الحرب منصبةً على التوصل الى تفاهم ما مع الامبراطورية العثمانية لانها الدولة التي كانت مسيطرة على فلسطين . وكان المقر العالمي للمنظمة الصهيونية يقع في برلين حيث كانت الحكومة الألمانية تحتضنه وتحميه ، كما كانت الصهيونية قد رسخت أقدامها في روسية وصار أشد الصهيونيين تطرفاً ، اليهود الروس . وقد جعل سجل روسية الحافل بالاضطهاد والمذابح قادة الصهيونية يناوئون الروس أشد المناوءة . وحينما سنحت الفرصة فتيسر لهم أن يختاروا ، سياسياً وعاطفياً ، بين المبدأ الذي كانت تحارب من أجله الدول المركزية ومبدأ الحلفاء (ومن بينهم روسية) كان هؤلاء القادة يأملون من الصميم ان تندحر روسية . وكان مثل هذا الاندحار الذي كانوا يودون لو تُمنى به روسية على يد الالمان سيعني زج الحلفاء في مأزق حرج ، ان لم يكن يعني كارثة مفجعة تحل بهم . ولذلك كان من الصعب التوفيق بين ميول الصهيونيين السياسية ومصالح الحلفاء الحيوية .

على انه لما كان من المجازفة بمكان ، ومن المضر بمستقبل الحركة الصهيونية ، ان تنحاز انحيازاً صريحاً لألمانية فقد أسست « لجنة العمل الداخلية » (اللجنة التي تضع الخطط للمنظمة الصهيونية) مكتباً لها في كوبنهاغن لتؤكد على موقفها الحيادي في الخارج . وإذ كانت هذه اللجنة على علم بالنشاط الذي كان يبديه الدكتور وايزمن في بريطانية العظمى أخذت تعمل على عدم تشجيع اتصاله بالساسة البريطانيين .

غير ان هذه الخطوات لم تثن وايزمن عن عزمه . ولأجل ان يحصل

على الحرية في العمل قطع اتصاله بمكتب كوبنهاغن[١] . وقد كان يؤازره
في سياسته الميالة للحلفاء اثنان من صهيونيي أوروبة البارزين ، سوكولوف
Sokolow وتشيلينوف Tschlenow ، اللذين وصلا الى لندن في تشرين
الثاني ١٩١٤ وكانا على اتصال كذلك بالصهيونيين في أمريكة . وحينما
نشبت الحرب في أوروبة عقد هؤلاء مؤتمراً فوق العادة قرروا فيه انتهاج
سياسة صهيونية مستقلة بالنظر لانحلال مقر برلين عملياً . وكانت اللجنة
الادارية الموقتة للشؤون الصهيونية العامة التي تشكلت حينئذ تضم عضو
المحكمة العليا في الولايات المتحدة القاضي لويس ديمبتز برانديس Brandeis
رئيساً ، والحاخام ستيفن وايز نائباً للرئيس ، وجاكوب دي هاس سكرتيراً .
كما كان من بين أعضائها ناثان شتراوس Strauss ، والاستاذ فيليب
فرانكفورتر Frankfurter ، والقاضي جوليان دبليو ماك ، ويوجين
ماير ، وعدد آخر غيرهم من اليهود الأمريكان البارزين .

ولقد كان هدف الصهيونيين في بريطانية العظمى والولايات المتحدة
ان يحصلوا على ضمان يعترف فيه الحلفاء بفلسطين « كومنويلثاً » يهودية
تفتح الباب فيها للهجرة غير المحدودة فيما اذا تم انحدار تركية . ومن
أجل هذا الهدف حصل وايزمن على عطف عدد من الشخصيات البارزة
في بريطانية العظمى ومؤازرتها . وكان من بين هؤلاء سي.بي. سكوت ،
وهربرت سايدبوتم Sidebotham صاحب جريدة المانشستر غارديان
الذي ساعد في تأليف اللجنة الفلسطينية البريطانية ، وشخصيات يهودية
بريطانية مثل السر هربرت صموئيل وآل روتشايلد Rothschilds ،
وأخيراً اللورد أي.جي. بلفور وزير خارجية بريطانية . وما حل عام
١٩١٦ حتى كانت المذاكرات التي أجراها وايزمن مع الاوساط الحكومية
قد قطعت شوطاً في طريق التقدم . إذ صدرت في أوائل ١٩١٧ التعليمات
اللازمة الى السر مارك سايكس بفتح مفاوضات رسمية نيابة عن الحلفاء
مع ناحوم سوكولوف بالنيابة عن المنظمة الصهيونية العالمية . وقد جاء
ربيع ١٩١٧ بتطورين ثبت انهما كانا شيئين حاسمين في نجاح القضية
الصهيونية : اولهما نشوب الثورة في روسية ، وثانيهما دخول أمريكة

(١) حييم وايزمن Trial and Error (فيلادلفية ١٩٤٩) .

الحرب . وكان الحلفاء الغربيون يهمهم جداً ان تبقى روسية مستمرة في
الحرب ، وان يحولوا دون عقد صلح منفرد مع ألمانية . إذ كان لويد
جورج رئيس الوزارة البريطانية ، واللورد بلفور كذلك ، يعتقدان انه
نظراً لبروز اليهود في الحركة الثورية في روسية يكون من الضروري جداً
كسب حسن النية عندهم بالاستجابة للأماني الصهيونية استجابةً مفيدة .
كما كان من المهم كذلك الحصول على أتم التعاون وأقصى الجهود من
حليفة بريطانية الجديدة ، الولايات المتحدة . وهنا أيضاً كان من المعتقد
بان اليهود يمكنهم ان يقدموا خدمات لا تقدر بثمن . اضف الى ذلك
ان تصريحاً يصدره الحلفاء في صالح الصهيونية قد يؤدي الى انحياز اليهودية
الألمانية الى جانب الحلفاء ، ويساعد بصورة غير مباشرة على حصول
تذمر داخلي في الدول المركزية . ومع ان الأدلة المتوفرة تشير الى ان هذه
العوامل كانت هي الأسباب الحقيقية للقرار الذي اتخذته بريطانية لترضية
الصهيونيين فان الدوافع العاطفية التي كانت تهيمن على بعض الساسة وطبقات
معينة من الرأي العام الحليف يجب ان لا ينتقص من شأنها . فقد أضاف
عطف المسيحيين على العنصر المضطهد ، وميراث « العهد القديم » الذي
كانت له أهميته في تكوين الوجدان التاريخي لبعض الطوائف البروتستانية ،
والليبرالية الديموقراطية — لقد أضاف كل ذلك وهج الفضيلة الى حسبانات
عملية بحتة ، او استهوت اولئك الذين لم تكن العوامل السياسية وحدها تعتبر
قناعة كافية عندهم . وفي الولايات المتحدة ، حيث كان عدد اليهود من
السكان ليس بالقليل ، كانت الاعتبارات السياسية في الداخل تؤلف حافزاً
آخر لتأييد الصهيونية .

وقد أصر الصهيونيون في مفاوضاتهم مع بريطانية العظمى على فرض
الحماية البريطانية على فلسطين واعتبار ذلك أحسن ضمان لنجاح مشروعهم .
وكان هذا ينطوي على الاخلال بذلك القسم من اتفاقية سايكس — بيكو
الذي ينص على تدويل الأراضي المقدسة . فكان ذلك عبارة عن تعهد
متناقض آخر . ولم تكن الحكومة البريطانية تعارض في قبول الاقتراح
الصهيوني هذا[١] .

(١) جي ايم اين جفريز Palestine : The Reality (لندن ١٩٣٩) ، ص ١٤١ ، ١٤٤ .

فزار اللورد بلفور وزير الخارجية البريطانية الولايات المتحدة في مايس ١٩١٧ . وهناك تذاكر مع القاضي برانديس ، الصهيوني المرموق والمستشار الوثيق للرئيس ويلسن . وكانت الوزارة البريطانية ترغب ، قبل ان تلزم نفسها بشيء ، في إجراء ترتيب تستحصل بموجبه مصادقة الرئيس ويلسن الرسمية على تصريح يصدر في صالح الصهيونية . وقد قام الصهيونيون الأمريكان في الوقت نفسه بنشاط فعّال في الدعاية والاستغاثة . ولم تصادف تلك الاستغاثة أذناً صماء ، فقد صار في مقدور الصهيونيين ان يعتمدوا في الأخير على موآزرة أناس ذوي مكانة في الأوساط الرسمية الأمريكية . فان ويليام جي براين وزير الخارجية ، وروبرت لانسنغ Lansing ، ونيوتن بيكر وزير الحربية ، وجوزيفوس دانيلز وزير البحرية ، والكولونيل ادوارد هاوس ونورمان هابغود Hapgood كانوا كلهم يعطفون على الأماني الصهيونية ويحبذونها . ولم يؤازر الرئيس ويلسن الصهيونية فحسب بل كان يعتبر نفسه صهيونياً أيضاً كما يفهم من مذاكراته مع برانديس وفرانكفورتر وايز[1] .

وقد كان هدف الصهيونيين ان يحصلوا من الرئيس على تصريح علني في تأييد الصهيونية . وهذا ما لم يكن ويلسن راغباً فيه حينذاك ، لان الولايات المتحدة لم تكن في حالة حرب مع تركية . غير ان الكولونيل هاوس صدرت له التعليمات من ويلسن في ١٦ تشرين الأول ١٩١٧ ، على اثر سؤال بريطاني رسمي وجه اليه ، بان يصادق على مسودة التصريح المؤيد للصهيونية التي اقترحتها الوزارة البريطانية . وتعليقاً على هذا العمل المشهود يقول الدكتور وايزمن في مذكراته ما يأتي : « وكان هذا من أهم العوامل التي زحزحت التوقف الذي سببه اليهود البريطانيون الذين كانوا يناوئون الصهيونية ، وشجعت الحكومة البريطانية على إصدار تصريحها[2] . »

وقد جابه وايزمن وزملاوه في بريطانية العظمى صعوبات أكثر مما كان يجابهه أقرانهم في الولايات المتحدة . فقد كانت هناك جماعتان متنفذتان من اليهود الانكليز تجاهران بالمعارضة الصريحة للصهيونية (راجع

---

(١) روبين فينك Reuben Fink, America and Palestine (نيويورك ١٩٤٥) ، ص ٣٠ .

(٢) كتاب وايزمن المشار اليه قبلا ، القسم الاول ، ص ٢٠٨ .

الفصل التاسع) . وفي الوزارة البريطانية كان أدوين مونتاغيو Montagu وزير الدولة لشؤون الهند الذي ينتمي لاسرة يهودية مرموقة يعارض في إصدار أي تصريح في صالح الصهيونية معارضةً فعالة . على ان صوته كان من أصوات الأقلية ، لان لويد جورج وبلفور وملنر والجنرال سمطس وسيسيل كانوا كلهم ميالين الى العطف على الصهيونية ، ومعتقدين بعدالة مثل هذه السياسة وصلاحها .

وكان نشاط الدكتور وايزمن يعضده في الميدان العسكري فلاديمير زابوتنسكي Zhabotinsky ونيكس روتنبرغ اللذان كانا يدعوان الى تأليف قوة يهودية في اثناء الحرب العالمية الأولى ، تنضوي تحت قيادة الحلفاء ، فأثمرت جهودهما . فقد تشكل فيلق بغالة يهودي واعتبر قوةً مساعدة في جيش اللنبي . وإذ كان هذا الفيلق يتألف من يهود مبعدين عن سورية وفلسطين ، ويضم كثيراً من الصهيونيين الأمريكان والاوروبيين ، فقد اشترك بقيادة الكولونيل باترسن في حملتي غاليبولي والشرق الاوسط فيما بعد .

وبعد قبول الوزارة البريطانية النقاط الرئيسية في المسودة التي قدمها الصهاينة ارسل اللورد بلفور في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ الكتاب التالي الى اللورد روتشيلد :

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جداً ان أنقل لكم بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة تصريح العطف الآتي على الأماني اليهودية الصهيونية الذي عرض على الوزارة فأقرته.

ان حكومة جلالته تنظر بعين الارتياح الى انشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي ، وستبذل أحسن مساعيها لتسهيل بلوغ هذه الغاية . وليكن معلوماً بجلاء انه لن يعمل شيءٌ من شأنه ان يجحف الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين ، او الحقوق التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر والمركز السياسي الذي هم فيه .

وسأكون ممتناً إذا عرضتم هذا التصريح على الاتحاد الصهيوني ليطلع عليه.

المخلص : آرثر جيمس بلفور

وقد وُقت التصريح توقيتاً حسناً لان تركية وألمانية حاولتا بعد ذلك بمدة قصيرة كسب ود اليهود بعرضهما على الصهاينة الألمان شركة مؤيدة

بالبراءة الرسمية تمارس عملها في فلسطين[١] . على ان الوقت كان متأخراً بحيث لم يمكن تبديل الشعور الصهيوني العام الميال للحلفاء .

وبعد ان انتهت مهمة الصهيونيين في بريطانية التفتوا الى الحكومات الحليفة الأخرى ليضمنوا مصادقتها على التصريح ، فكان التوفيق حليفهم . إذ صادقت فرنسة عليه يوم ١١ شباط ١٩١٨ ، وأعقبتها ايطالية في ٢٣ شباط ١٩١٨ . وقبل ان تعلن هدنة مودروز بيومين أعطى الرئيس ويلسن تأييده العلني للتصريح بكتاب خاطب فيه الحاخام ستيفن وايز في ٢٩ تشرين الأول ١٩١٨ .

وهكذا أصبحت مصالح الصهيونية متصلة اتصالاً وثيقاً بقضية الحلفاء . اذ حصل الصهيونيون على مركز الحليف غير الرسمي . وقد ذهبت وزارة الخارجية البريطانية الى أبعد من ذلك فمنحتهم امتياز الحقيبة الدبلوماسية البريطانية . وكان ينتظر من الصهيونية في مقابل هذا ان يقدموا خدمات قيمة تساعد على تسيير دفة الحرب . ومن الواضح ان مدى المساعدات التي قدموها من أجل انتصار الحلفاء يصعب تعينه ، إلا انه قد يكون من المفيد ان تقتبس مما قاله ديفيد لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية في أيام الحرب الذي أدلى بالافادة الآتية أمام « لجنة فلسطين الملكية » في ١٩٣٦ ، حيث قال : « كان الزعماء الصهاينة قد وعدونا وعداً جازماً بانهم سيبذلوا قصارى جهدهم في تأليب شعور اليهود ومؤازرتهم في أنحاء العالم أجمع لتأييد قضية الحلفاء فيما لو ألزم الحلفاء أنفسهم بتسهيل مهمة تأسيس الوطن القومي لليهود في فلسطين . وقد بروا بوعدهم »[٢] . وفي معرض توسعه بهذه الافادة في مجلس العموم البريطاني سنة ١٩٣٧ أعلن لويد جورج قوله أن الصهيونيين « ساعدونا في أمريكة ، وفي روسية التي كانت في تلك اللحظة تهم بمغادرة الميدان وتركتنا لوحدنا[٣] » .

وحينما بلغت الملك حسين اخبار التصريح طالب السلطات البريطانية

---

(١) Royal Institute of International Affairs, Great Britain and Palestine, 1915—1945 (London, 1946), p. 10.

(٢) اقتبسها جوزيف دونر Joseph Dunner في : The Republic of Israel (نيويورك ١٩٥٠) ، ص ٣٢ .

(٣) Jeffries الذي أشير اليه سابقاً ، ص ١٩٠ . يراجع ايضاً : R. I. I. A., Great Britain and Palestine ، ص ٩ .

بتقديم الايضاحات اللازمة . فبعث البريطانيون الى الجزيرة العربية رداً على ذلك القائد دي.جي. هوغارث Hogarth من المكتب العربي في القاهرة . وفي ٤ كانون الثاني ١٩١٨ قدم للحسين رسالةً أكد فيها أن عزم البريطانيين على مساعدة اليهود في العودة الى فلسطين لا يذهب الى أبعد « من كونه متفقاً مع حرية السكان الموجودين فيها » ولم يذكر شيئاً عن تأسيس دولة يهودية . فقبل الحسين الرسالة لكنه « تكلم مبتسماً عن حسابات سوف يصفيها بعد الحرب » .[١]

وما احتل الجنرال اللنبي القسم الأكبر من فلسطين ، اي قبل ان تضع الحرب أوزارها بقليل ، حتى قرر الدكتور وايزمن زيارة البلاد المقدسة . فرحل في مارت ١٩١٨ الى القدس مصحوباً بعدد من الزعماء الصهيونيين والميجر اورمبسي غور بصفة ضابط ارتباط بريطاني ، وهناك وضع الحجر الاساسي للجامعة العبرية فوق جبل المكبّر باحتفال رائع . وقد أثار وجود الوفد الصهيوني هذا تعليقات تدل على السخط والتشاؤم من عرب فلسطين والضباط البريطانيين في هيئة أركان اللنبي فكان ذلك مؤذناً بصعوبات المستقبل .

ومن الضروري عند تلخيص وقائع الحرب العامة في الشرق الأوسط ان يؤكد ان العوامل السياسية والأيديولوجية كانت تساوي في أهميتها العوامل العسكرية ، وان العوامل السياسية والأيديولوجية قد تحجب بتعقيدها العوامل العسكرية . فقد كانت هناك من جهة ، أهداف الحرب الطموحة التي وضعها نصب أعينهم رجال تركية الفتاة الذين كانوا يحكمون الامبراطورية العثمانية ، والتفاعل الناتج عن الوحدة الطورانية والوحدة الاسلامية واطماع ألمانية الاستعمارية . كما كان هناك من جهة أخرى ، الحلفاء بأهدافهم الحربية المتعارضة أحياناً ، والعهود المتناقضة ، مع التأييد الصادر في الوقت نفسه لمطالب القومية العربية والصهيونية التي يصعب التوفيق بينها . وقد كانت الحرب من الوجهة السياسية شاخصاً في طريق السياسة الخارجية البريطانية انقلبت عنده البديهيات التقليدية فخلقت مشاكل جديدة

---

(١) R. I. I. A., Great Britain and Palestine, 1915—1945. ، ص ١٤٨

لبريطانية العظمى في الشرق الأوسط .

أما من الناحية العسكرية فقد كانت الحرب تفهم بكونها محاولة من تركية وألمانية للتوسع الى الجنوب والشرق بحركات جريئة لم تعد العدة لها مما أدى الى توقف هجومهما بسرعة . وقد كانت ستراتيجية الحلفاء ان يضربوا ضربةً حاسمة توجه الى قلب تركية – حملة غاليبولي – فباءت بفشل ذريع ولم تتكرر مطلقاً . فقام الحلفاء عوضاً عن ذلك بحركة بطيئة موجهة من أطراف الامبراطورية العثمانية الى المركز ، مثل الحملتين الفلسطينية والعراقية والحملة الروسية في شرقي الأناضول . وبعد ان نجحت الحملة الروسية باديء ذي بدء انتهت بالفشل بسبب الثورة فسمحت للأتراك قبيل انتهاء الحرب بتحقيق نجاح رائع في القفقاس . وكان هذا النجاح قد جاء متأخراً بحيث لم يستطع تبديل الوضع العسكري العام ولم يستدم الا مدة قصيرة ، لم يمكن خلالها إحداث تطورات سياسية كثيرة . ومع هذا فقد كان يدل على إمكانيات معينة طويلة الأمد في السياسة التركية لو انها التفتت الى الوحدة الطورانية في يوم من الأيام . وقد كان انتصار الوحدات البريطانية ، ومن ورائه انتصار الحلفاء في أوروبة بوجه عام ، هو الذي ثبت في النهاية كونه العامل الحاسم نهائياً في الشرق الاوسط .

ففي ٣١ تشرين الأول ١٩١٨ وقع المندوب التركي فوق العادة والبريطاني الذي كان ينوب عن الحلفاء هدنة مودروز التي أنهت الأعمال العدوانية رسمياً في الشرق الأوسط . وقد خولت الهدنة الجيوش الحليفة دخول الأجزاء التي لم تكن محتلة حتى ذلك الوقت من تركية . وظهرت في القسطنطينية « لجنة السيطرة الحليفة » ، ثم احتلت الجيوش البريطانية والفرنسية والايطالية اجزاءً كبيرة من الأناضول . وقد عقدت الهدنة بالنيابة عن تركية الحكومة الجديدة التي ألفها عزت باشا ، الرجل الذي لم يكن منتمياً الى حزب ما ، وكانت قد تولت الحكم مكان وزارة حزب الاتحاد والترقي منذ أوائل تشرين الأول . وفي يوم الهدنة فر أنور وطلعت ، وبعض الساسة الأتراك من الشبان ، الى ألمانية من تركية . وبذلك تقوضت الامبراطورية العثمانية وعم فيها الخراب ، فجابه الحلفاء المنتصرون مهمة شاقة في الانعاش السياسي والاقتصادي لهذه المنطقة .

الفصل الثالث

تسويـــة الصلح

جوبه ساسة الحلفاء حينما اجتمعوا للبحث في معاهدات الصلح في باريس ، في كانون الثاني ١٩١٩ ، بنوعين من المشاكل في الشرق الأوسط . فقد كان نوع منها يتعلق بالاحتلال العسكري الفعلي للمنطقة ، بينما كان الآخر وهو لا يقل أهميةً عن الأول يختص بالاتفاقات السرية المعقودة زمن الحرب .

أما بالنسبة للاحتلال العسكري ، فان المنطقة بأجمعها يمكن ان تقسم الى ثلاثة أقسام على وجه التقريب : البلاد العربية ، وتركية الأصلية ، وايران . وكانت ايران في نهاية الحرب تخضع لسيطرة بريطانية العسكرية بوجه عام ، لكنها لم تثر مشكلةً رئيسية في مؤتمر الصلح بباريس لانها لم تشترك في المؤتمر باعتبارها بلداً غير محارب . وقد كانت بلاد ما بين النهرين وسورية وفلسطين ، من بين سائر البلاد العربية ، تخضع للاحتلال البريطاني . وكان البريطانيون يشتركون في المسؤولية عن هذه البلاد مع حلفائهم العرب وعلى رأسهم الأمير فيصل . كما كان الأمير فيصل قد ثبّت أقدامه في دمشق ومارس السلطة المفوضة اليه من الجنرال اللنّبي . وكانت المنطقة التابعة لامرة فيصل تعرف رسمياً باسم « إدارة أراضي العدو المحتلة الشرقية » ، بينما كانت بيروت وبلاد الساحل السوري تخضع للإشراف البريطاني المباشر . اما تركية الأصلية فان أجزاءً معينة منها كانت تحتلها القوات الحليفة كما هو معروف . وقد دخل البريطانيون أولاً الى كيليكية وأدنه لكنهم تنازلوا عن السيطرة على هاتين الولايتين بعد ذلك الى فرنسة . ثم أنزلت ايطالية جنودها في أداليا اما استانبول فقد

كانت خاضعة لاحتلال حليف مشترك . وقد احتل البريطانيون الأجزاء الرئيسية من الامبراطورية العثمانية لأنهم كانوا قد اضطلعوا بالقسم الأعظم من الحركات العسكرية هناك ، فوضعهم ذلك في مركزٍ قوي للمساومة في مؤتمر الصلح .

وكانت المشكلة الثانية تختص بالاتفاقات التي تمت في أثناء الحرب . فقد كانت هذه الاتفاقات كما لاحظنا في الفصل السابق يتعارض بعضها مع بعض ، ولذلك نشأت صعوبة كبرى عن التناقض الذي كان موجوداً بين الخطط الاستعمارية هذه والأماني القومية لسكان البلاد . وحينما عقدت المؤتمرات في باريس اتضح في الحال ان ستة مطالب ، او مواقف ، مختلفة ومتناقضة كانت لابد ان تجابه المؤتمرين . ويمكن تلخيصها كالآتي :

١ — بريطانية ضد فرنسة . كانت بريطانية مهتمة بتعديل معاهدة سايكس — بيكو ليتسنى لها ان تبر بوعودها للعرب وتؤمن مصالحها في المنطقة فاستجابت فرنسة استجابة سلبية لمثل هذه المقترحات وأخذت تصر على « حصتها من اللحم » وتتمسك تمسكاً شديداً بنصوص سايكس — بيكو ومصالحها التقليدية في سورية . فقد كانت الحكومة الفرنسية تعارض في أي نوع من الامتيازات عدا تلك التي تعطي الموصل للبريطانيين وهو ما تم قبل ان يدعى مؤتمر الصلح الى الانعقاد[1] .

٢ — مطالب العرب . حضر الأمير فيصل مؤتمر الصلح مندوباً عن المملكة الحجازية وناطقاً اولاً باسم القضية العربية . وفي جلسة عقدها « مجلس العشرة » أصر على حق العرب في الحكم الذاتي ، وعلى البر بالوعود التي قطعها الحلفاء لهم[2] . وقد سبق حضوره الرسمي في المؤتمر قيامه بزيارة انكلترة وفرنسة زيارة رسمية . فعلم حينما كان في فرنسة بموقف الفرنسيين العنيد بشأن سورية ، كما أشير عليه في انكلترة بصورة

---

(١) راجع اتفاقية كليمانصو — لويد جورج ، ص ١١٣.

(٢) كانت بريطانية العظمى وفرنسة قد اصدرتا في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ تصريحاً مشتركاً وجهتاه الى العرب وأعلنتا فيه ان هدفهما هو « التحرير التام الأكيد للسكان الذين كان الأتراك يضطهدونهم منذ مدة طويلة ، وتأسيس حكومات وطنية وادارات تستمد سلطتها من رغبات السكان الاصليين وممن ينتخبونه بمطلق الحرية » . النص الكامل في : Royal Institute of International Affairs, Great Britain and Palestine, 1915 — 1945 (London, 1946), pp. 149—150.

جازمة بان يتوصل الى اتفاقٍ ما مع الفرنسيين والصهيونيين . وإذ تعرض لأنواع شتى من الضغط دون ان تكون له خبرة في فنون الدبلوماسية وأساليبها فقد وقف موقفاً متصلباً في قضية استقلال العرب ، لكنه أقنع بالتوقيع على اتفاق ما مع الدكتور وايزمن . وقد رحب في هذا الاتفاق المؤرخ في ٣ كانون الثاني ١٩١٩ ، بالهجرة اليهودية الى فلسطين غير انه في التعليق الذي أدرجه في ذيل الاتفاقية ، جعل موقفه المحسن الى الصهيونية منوطاً بتحقيق الوعود التي وعدت فيها بريطانية العرب بالاستقلال اثناء الحرب .

٣ — المطاليب الصهيونية . كان الصهيونيون ، على الرغم من كونهم لا يمثلون دولة لها وجود في العالم ، قد أرسلوا وفداً قوبل بمقابلةٍ ودية في باريس . وكان الوفد الصهيوني يضم عدا الدكتور وايزمن البروفسور فرانكفورتر وجاكوب دي هاس من الولايات المتحدة ، وسوكولوف واوسشكين Ussischkin وشبيره Spiré مع عدد من ممثلي الصهيونية الأوروبية الآخرين .

وكانت معضلة الصهيونيين الرئيسية الحصول على تأييد دولي لوعد بلفور ، وضمان إدخاله بين نصوص معاهدات الصلح . وقد كانوا يعارضون في إدماج فلسطين بالدولة العربية كما كانوا يناوئون مبدأ الحكم الذاتي الوطني ، الذي يجعل من فلسطين اذا طبق عليها دولة عربية ، ويعارضون في تدويلها . ولما كانوا يفضلون ان تتولى بريطانية حكم المنطقة والسيطرة عليها فقد كانت مصالحهم تتفق مع مصالح بريطانية العظمى . فقدم الوفد الصهيوني مذكرةً لمؤتمر الصلح أُفسح المجال لسماع وجهة نظره على إثرها . وقد حظيت المذكرة والسماع بالتفات مفعم بالعطف ، ثم تكللت مساعي الوفد بالنجاح . اذ تضمنت المعاهدات الدولية ، مثل معاهدة سيفر وصكوك الانتداب (التي سيأتي البحث فيها بعد هذا) ، اعترافاً صريحاً بالأماني الصهيونية .

٤ — مطاليب اليونان . كانت اليونان قد دخلت الحرب متأخرةً في جانب الحلفاء بعد ان اذعنت لضغطهم ووسائل اقناعهم. وكان أكثر من

اشتغل في ربط اليونان بعجلة الحلفاء ايلوثيريوس فنزيلوس Venizelos الذي كان يتمتع في باريس بنفوذ واعتبار لا يتناسبان مع قوة بلاده الصغيرة والدور الذي لعبته . وقد كان من وسائل اقناع الحلفاء لليونان التلويح لها بالتعويض على حساب تركية ، لكن ذلك لم يوضع مطلقاً بشكل رسمي يشابه الاتفاقات السرية الأخرى . ومع هذا فقد طالب فنزيلوس لبلاده بالحق في احتلال أزمير والمنطقة المجاورة لها من تركية الغربية . وكانت الحجج التي تذرع بها تاريخية وعنصرية . اذ ادعى ان أزمير كان فيها عدد كبير من السكان اليونان الذين زعم أنهم يؤلفون الأكثرية فيها ، وأشار الى الرابطة التاريخية التي تربط بين ضفاف بحر ايجة الغربية والشرقية علاوةً على الوحدة الاقتصادية الموجودة بينها . فسانده في توسلاته رئيس الوزارة البريطانية لويد جورج ، والوفد البريطاني . وقد كانت الدوافع التي دفعت بريطانية الى تأييد فنزيلوس خليطاً من العواطف الميالة للمسيحية والهللينية ، والمناوئة للأتراك[1] ، يضاف اليها الحساب السياسي : (١) بان اليونان تعتبر معقلاً ستراتيجياً في شرقي البحر الأبيض المتوسط ولذلك يجب ان تبقى صديقة ومرفهة (٢) وانه لما كانت المضايق قد تصبح في يوم من الأيام خاضعة للسيطرة الروسية فمن المعقول الاحتفاظ بخط احتياطي يمتد من بيره الى بحر أزمير ليمنع عند الضرورة أي تقدم روسي آخر قد يحدث[2] . وقد أدى تأييد بريطانية لليونان الى ان يخولها « مجلس الحلفاء الأعلى » احتلال أزمير وما جاورها . فكان نصر فنزيلوس بذلك نصراً مبيناً ، وصار في وسعه ان يستغرق في أحلام طويلة عريضة تستهدف إعادة إنشاء شيء يشبه الامبراطورية الهللينية — وريثة بيزنطة — في آسية الصغرى . ونزلت الجيوش اليونانية في أزمير يوم ١٥ مايس ١٩١٩ ، ثم تقدمت بالتدريج الى داخلية البلاد .

---

(١) كان هذا الشعور المناوىء للأتراك منحصراً بطبقة واحدة من الساسة والدبلوماسيين البريطانيين ، ولم يكن شيئاً عاماً مطلقاً . لكن هذه الطبقة كانت متنفذة في ايام رئاسة لويد جورج . يراجع كتاب هارولد نيكلسن : Harold Nicolson, Curzon : The Last Phase, 1919—1925: A Study in Post-War Diplomacy (London 1934), P. 94.

(٢) المرجع الأخير ، ص ٩٧ .

٥ — مطاليب الأرمن . أصبحت الجمهورية الأرمنية المشكلة حديثاً ، بعد ان مرت عليها تقلبات الحرب وأحداث الاحتلال التركي ، حريصةً على تأمين اعتراف الدول وتوسع رقعتها . فطالب الوفد الأرمني في باريس برئاسة بوغوز نوبار باشا بما كان يسمى أرمينية التركية ، اي بالولايات الشرقية الست من تركية . ولم يكن يدعم هذا الطلب سوى المبرر التاريخي لا غير . ففي الوقت الذي قدم فيه الطلب كان معظم الأرمن في هذه الولايات قد استؤصلت شأفتهم ، لكنهم حتى اذا كان ذلك لم يتم ، لم يكن من الممكن لهم ان يكوّنوا الا أقلية بين السكان ، اما الأكثرية فقد كانت تركية على وجه التأكيد[1] . وقد قوبلت مطاليب الأرمن بفتور فعلى الرغم من الود الذي كان يقابل به الأرمن كان هناك شعور بعدم الارتياح في مؤتمر الصلح مفاده ان مطاليبهم مبالغ فيها .

٦ — مواقف أمريكة . لم تكن الولايات المتحدة مشتركةً في الاتفاقيات المعقودة بين الدول الحليفة نفسها ، ولذلك لم تكن مقيدة بها رسمياً . أضف الى ذلك ان أهداف الحرب الأمريكية كما حددتها بنود الرئيس ويلسن الأربعة عشر المعلنة في ٨ كانون الثاني ١٩١٨ كانت تختلف اختلافاً كبيراً عن مضمون المعاهدات السرية . فقد كان البند الأول يدعو الى مبدأ « المواثيق العلنية التي تعقد علناً » ، وذلك يناقض سرية الصفقات التي عقدت اثناء الحرب . وكان البند الثاني عشر يتعلق بتركية على الأخص :

ان الأقسام التركية من الامبراطورية العثمانية الحالية يجب ان تضمن لها سيادة مضمونة ، لكن الأقوام الأخرى التي تخضع للحكم التركي الآن يجب ان يضمن لها في الحياة اطمئنان لاريب فيه وفرصة للتقدم لا تشوبها شائبة ، كما ان مضايق الدردنيل يجب ان تفتح بصورة دائمة باعتبارها ممراً حراً للسفن والتجارة العائدة لجميع الامم بضمانات دولية[2] .

وقد كان التناقض بين المنهج الأمريكي هذا وخطط الدول الحليفة الأخرى بادي الوضوح . إذ رفض الرئيس ويلسن في باريس حتى النظر

---

(١) كما يقول تمبرلي في A History of the Peace Conference of Paris. (لندن ١٩٢٤) ، ج٦ ، ص ٨٢ .

(٢) يراجع المرجع الأخير (ج١ ،ص ٤٣٣) عن النص الكامل للبنود الاربعة عشر .

في الاتفاقيات المعقودة زمن الحرب . وقد أبدى الحلفاء ، على حد قول الرئيس ، تأييدهم الصريح للبنود الأربعة عشر وبذلك أبطلوا اتفاقياتهم السرية بصورة اوتوماتيكية . ولذلك يترتب عليهم ان ينصاعوا للمبدأين الجديدين : نبذ الاستعمار ، والحكم الذاتي الوطني .

ولو قدر لمنهج الرئيس ويلسن ان يلاقي التأييد ويدعم حتى يصل الى نتيجته المنطقية لتعارض مع كل بند من بنود الاتفاقيات السرية تقريباً ، باستثناء الوفاق البريطاني العربي ، على الأرجح . فقد كان هذا المنهج يناقض الخطط الفرنسية والايطالية واليونانية والصهيونية . فوجدت الوسيلة التي يمكن التوفيق بواسطتها بين هذه المصالح والمبادئ المتضاربة منطوية في نظام الانتداب . إذ تم الاتفاق على ان يعهد الى الدول الكبرى بالانتداب على بعض البلاد باسم عصبة الأمم التي كان العمل جارياً في وضع مواثيقها في باريس . وقد بقيت مشكلة تعيين الدول التي ستمارس واجبات الانتداب في مناطق معينة بالذات قائمة دون حل حتى بعد ان أقرّ نظام الانتداب . ولذلك كانت هناك لحظات بلغ فيها التوتر أقصاه خلال المؤتمر ، وخاصة بين الوفد الفرنسي والرئيس الأمريكي . ولزحزحة التوقف وحل المشكلة اقترح ويلسن ان توفد الى الشرق الأوسط لجنة حليفة مشتركة تكون مهمتها التأكد من رغبة « الذين يهمهم الأمر مباشرة » . فرفضت فرنسة الاشتراك في هذه اللجنة ، كما قررت بريطانية بعد شيء من التردد ان تبقى في معزل عنها . وعلى الرغم من هذه المقاطعة واحتجاجات الصهيونيين الشديدة ، على لسان البروفسور فرانكفورتر ، عيّن ويلسن لجنة أمريكية خالصة كانت مؤلفة من الدكتور هنري سي . كينغ King رئيس كلية أوبرلين وتشارلز كراين Crane أحد رجال الأعمال البارزين المعنيين بالشؤون الدولية . وبين شهري مايس وتموز ١٩١٩ قام كينغ وكراين بجولة في سورية وفلسطين استغرقت ستة أسابيع واستمعوا فيها لأقوال الكثيرين من الناس ، ثم قدما تقريرهما في ٢٨ آب .

وقد وجد كينغ وكراين خلال جولتهما في المدن العربية ان هناك رغبة إجماعية تقريباً في الاستقلال التام . إذ أصر سكان سورية ، ومن بينهم عرب فلسطين ، على تشكيل دولة سورية مستقلة متحدة لا تضم بلاد

سورية الداخلية فحسب بل لبنان وفلسطين ايضاً . وكان السوريون على استعداد لقبول الولايات المتحدة او بريطانية العظمى ، اختيارهم الأول والثاني على التوالي ، دولة منتدبة عليهم في حالة اخفاقهم في الحصول على الاستقلال التام . كما كانت هناك معارضة شاملة لفرنسة ، باستثناء العدد القليل من العرائض التي كان يطالب أصحابها اللبنانيون بالفرنسيين . وكذلك عبر المسيحيون والمسلمون من العرب على السواء عن معارضة شاملة مماثلة للصهيونية .

وفي خلال زيارة كينغ وكراين لحلب استجوبا وفداً عربياً كان يمثل بلاد ما بين النهرين . وقد طالب سكان هذه البلاد أيضاً بالاستقلال ، وبخلاف السوريين لم يذكروا رسمياً أي شيء عن الدولة المنتدبة التي يفضلونها . وكانت الحقيقة ان الوفد المذكور احتج على المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم التي جاءت بمبدأ الانتداب . كما أصر على وجوب تشكيل عراق أكبر يضم في داخل حدوده مناطق دياربكر ودير الزور والموصل من الشمال الغربي والمحمرة (مشيخة عربية تابعة لايران) من الجنوب الشرقي . وقد عبر الوفد كذلك عن تفضيله لزيد أو عبدالله من أبناء الحسين شريف مكة وتعيين أحدهما ملكاً عليهم ، ثم طالب علاوة على ذلك باستقلال سورية التام . وقد ذكر الوفد أيضاً ان البلاد حينما تحصل على استقلالها سترحب بالمساعدات الفنية والاقتصادية من أمريكة[1] .

وقد أوصى كينغ وكراين ، استناداً الى التحقيقات المارّ ذكرها ، بتخصيص الانتداب على سورية لأمريكة ، او لبريطانية كاختيار ثان ، وبالانتداب على ما بين النهرين الى بريطانية . وكان عضوا اللجنة المذكورة يفضلان تشكيل ممالك عربية دستورية في ظل النظام الانتدابي ، ويؤيدان تأييداً تاماً ترشيح فيصل للملكية سورية . وقد أبديا بالاضافة الى ذلك معارضة شديدة لتأسيس دولة يهودية في فلسطين . إذ أوصيا « بان لا يحاول مؤتمر الصلح سوى تطبيق منهج صهيوني مختصر جداً ، وحتى هذا يجب ان لا يبدأ به الا بالتدريج »، وان تصبح فلسطين جزءً من ولايات سورية

(١) هنري ا. فوستر : The Making of Modern Iraq . (نورمن، اوكلا ١٩٣٥)، ص ٩٠ .

متحدة ، وتدوّل الاماكن المقدسة[1] .

تسوية الصلح في المناطق العربية

لم يناقش مؤتمر الصلح في باريس تقرير كينغ – كراين ولم ينظر فيه ؛ ولم يرفض كذلك إلا انه بقي مطموراً بين سجلات الوفد الأمريكي ، وتجاهله المؤتمرون . ولم ينشر حتى سنة ١٩٢٢ ، أي بعد ان تمت تسوية الصلح بمدة طويلة . ويمكن ان يُعزى إهمال هذا التقرير الى شيئين : أولهما ان ويلسن كان قد ترك باريس وعاد الى الولايات المتحدة في منتصف

---

(١) لقد اثار تقرير كينغ كراين فيما بعد تعليقات مؤيدة ومعارضة . فيقول راي ستانارد بيكر في كتابه Woodrow Wilson and World Settlement (نيويورك ١٩٢٢) « لقد كان العمل من وجوه عديدة من أشد المغامرات التي قام بها الامريكيون اثارة للاهتمام واكثرها تميزاً في السياسة الدولية ، كما كانت اللجنة الوحيدة من بين اللجان التي عينها مؤتمر الصلح في باريس التي نفذت مبدأ الرئيس ويلسن وطريقته في التحقيق عن الرغبات الحقيقية للسكان الذين تقرر مصائرهم . اما بالنسبة للديبلوماسية القديمة فقد كان مشروع اللجنة في الحقيقـــة عبارة عن مشروع ساذج لا يشبه الطرق الاوروبية التقليدية في العمل ، وهو جل ما يمكن ان يصنعه الامريكان ذوو الأردان القصيرة » . (ج٢ ، ص ٢٠٧) .

ويذكر البروفسور هنري فوستر صاحب كتاب Henry A. Foster, The Making of Modern Iraq ما يأتي : « ان الدراسة الاصيلة التي قامت بها لجنة كينغ – كراين تعتبر مطمأنة تماماً بالنسبة للامريكان ، وخاصة الرئيس ويلسن وأصحاب التفكير الحر في كل مكان . فقد كان عملها متمشياً مع الطريقة التي يتطلبها مبدأ الحكم الذاتي المقبول ، كما كانت معارضة البريطانيين والفرنسيين لها تدل على انهم كانوا يخشون النتائج » (ص ٩٠) .

ويبدو ان فرانك مانويل Frank E. Manuel يلخص في كتاب : The Realities of American – Palestine Relations (واشنطن ١٩٤٩) وجهة النظر الصهيونية تلخيصاً حسناً حينما يتهم لجنة كينغ – كراين بخضوعها لتأثير المبشرين البروتستانت من الأمريكان الموجودين في الشرق الأوسط (ص ٢٣٩) ، الذين كانوا كلهم ميالين الى العرب ومناوئين للصهاينة . حيث يقول « ان تقرير كينغ – كراين النهائي المقدم في ٢٨ آب ١٩١٩ كان يحمل نفس الروح التي كانت تنم عنها البرقيات السخيفة » المرسلة من كينغ – كراين الى الرئيس ويلسن من فلسطين ، والتي كانت تشير الى شعور العرب المناوىء للصهيونية (ص٢٤٩) . ويعبر الدكتور مانويل عن رأيه بـ « سخافة » مثل هذه الاعتراضات مرة أخرى بقوله « ان صهيونية ويلسن صارت ترتطم بجدار الحكم الذاتي للشعوب والتي كانت تعنى عد الرؤوس » . (ص ٢٢٣) .

صيف ١٩١٩ ، وتحت ضغط الأعمال المهمة في بلاده لم يسنح له الوقت او تتكون عنده الرغبة في ان يتفرغ الى ما كان يعتبره شيئاً ثانوياً على كل حال . والواقع انه تحتم على الرئيس ابتداءً من تموز ان يناضل تجاه معارضة داخلية قوية لميثاق عصبة الأمم ، ومعاهدة فرساي بوجه عام . وكانت هذه في الحقيقة هي النقطة الأساسية ، لانها كانت تؤثر على موقف أمريكة العام تجاه الشؤون العالمية وتورطها فيها . ولذلك كانت رغباتها ومصالحها بالنسبة للتسوية في الشرق الأوسط متوقفة على حل هذه المشكلة الأساسية بالذات .

والشيءُ الثاني هو ان التقرير كانت تتخلل سطوره الجفوة ، كما كان صريحاً أكثر مما كانت تستسيغه فرنسة او انكلترة . وفي غياب ويلسن نفسه لم تعد روحية الاندفاع لتحقيق الحكم الذاتي للشعوب شيئاً بارزاً بين أعمال الوفد الأمريكي . ذلك لان الوفد المذكور لم يكن راغباً في الدخول في نقاش او نزاع مع الفرنسيين او البريطانيين من أجل قضية كان يبدو أنها قضية ثانوية . وعلى هذا فان تغيب ويلسن ، والصعوبات الداخلية التي صار يجابهها ، وما نتج عن ذلك من عدم مبالاة لدى الوفد الأمريكي ترك الميدان خالياً تصول فيه وتجول وفود فرنسة وانكلترة والصهاينة ، وكل منها تواق لدرجة تصغر أو تكبر بحسب ما يرى الاتفاقات التي عقدت زمن الحرب توضع موضع التنفيذ . وقد ترتب على بريطانية بطبيعة الحال ان تختار بين العهود التي تعهدت بها للعرب من جهة والوعود التي قطعتها على نفسها لفرنسه والصهيونية من جهة أخرى . وعلى الرغم من الشحناء التي كانت مستحكمة بين فرنسة والبريطانيين واختلافاتهم معها فانهم كانوا يتوقون للمحافظة على الصداقة الفرنسية وغير راغبين في ان يضحوا بمصلحتهم الكبرى المنطوية على الوفاق الانكليزي الفرنسي في سبيل مصلحة ثانوية ، هي مصلحتهم في الاحتفاظ بحسن نية العرب تجاههم . وبعد ان تم لهم ما أرادوا واختاروا الأصلح لم تعد هناك عقبة خطيرة تحول دون ترضية الصهاينة الذين لم تفتر همتهم في العمل للحصول على حلٍ مرضٍ لقضاياهم .

ولم يكن لحضور فيصل مرةً ثانية ، امام مجلس الحلفاء الاعلى في

خريف ١٩١٩ ، أي تأثير مهم على أي أحد . لكنه بالنظر لعدم التأكد من مقدار اشتراك أمريكة النهائي في الشؤون العالمية لم تضغط الدول الأوروبية على تعيين الدول المنتدبة عاجلاً ، فتأخر الأمر الى ربيع ١٩٢٠ . وكان ميثاق عصبة الأمم حينذاك قد صودق عليه وأصبح وثيقةً يمكن ان تتخذ مبدأ رسمياً . وحينذاك أيضاً كان المجلس قد نقض جميع الترتيبات التي كان قد أجراها ويلسن فادى ذلك الى انسحاب الولايات المتحدة من ان تلعب دوراً فعالاً في تسوية الصلح .

مؤتمر سان ريمو

في ٢٤ نيسان ١٩٢٠ اجتمع مؤتمر الصلح في سان ريمو . وهناك وقّع الساسة الأوروبيون على اتفاقية تنظم شؤون الانتداب ، فأعطيت فرنسة حق الانتداب على سورية وخصص لبريطانية العظمى الانتداب على العراق وفلسطين . وكان هذا النوع من الانتداب من صنف (ا) الذي يقصد به ان لا يكون إشراف الدولة المنتدبة الا شيئاً موقتاً ، وان يؤدي في النهاية الى استقلال المناطق التي يهمها الأمر . اما الانتداب على فلسطين (الذي اكتسب صفةً رسمية باتفاقية عقدت بين بريطانية العظمى وعصبة الأمم يوم ٢٣ أيلول ١٩٢٢) فقد ضُمّن فيه تصريح بلفور . وعلى هذه الشاكلة رفض مبدأ ويلسن في الحكم الذاتي . ولم يكن بين الحاضرين أحد من الأمريكيين ، غير ان سفير أمريكة في روما روبرت أندروود جونسون (وهو في حياته الخاصة شاعر وهو الذي نظم القصة الشعرية : ما أحلى ان نكون في باريس ، فقد حل برشينغ فيها) حضر الى سان ريمو . ولكنه ظهر انه لم يكن ملماً بقضايا الساعة وكان مقيداً بشدة نظراً لعدم وصول التعليمات اللازمة له من واشنطن في الوقت المطلوب . « فقد ظل ممثل الولايات المتحدة مدة يومين وهو جالس في احدى حدائق الفندق يقرأ الصحف بينما كان البريطانيون والفرنسيون يجرون تسوية أهم القضايا التي تؤثر على الوضع في الشرق الأوسط » .(١)

(١) ايدجار ماورر Edgar A. Mowrer, The Nightmare of American Foreign Policy (نيويورك ١٩٤٨) ، ص ٥١ .

هذا وقد حل مؤتمر سان ريمو مشكلة أخرى من المشاكل المهمة أيضاً ، وهي مشكلة اقتسام موارد النفط في بلاد ما بين النهرين . ففي كانون الأول ١٩١٨ كان كليمانصو ولويد جورج قد اتفقا قبل انعقاد مؤتمر الصلح على نقل الموصل من دائرة نفوذ الفرنسيين الى دائرة نفوذ البريطانيين . وقد وعدت بريطانية فرنسة في مقابل ذلك بحصة من ثروات نفط الموصل . وكانت الحكومة العثمانية قد منحت قبل الحرب امتيازاً باستثمار هذه الثروة لشركة النفط التركية . وكانت الشركة تتكون من ٧٥ ٪ بريطانية و٢٥ ٪ ألمانية . وفي ١٨ نيسان ١٩١٩ وقع مسيو بيرانجيه Berenger عن فرنسة والمستر والتر (اللورد فيما بعد) لونغ عن بريطانية العظمى اتفاقية تأخذ بموجبها فرنسة حصة ألمانية السابقة في الشركة على ان تسمح بانشاء خط أنابيب عبر المنطقة الخاضعة للانتداب الفرنسي من الموصل الى البحر الأبيض المتوسط . على ان هذه الاتفاقية لم يمكن اعتبارها نافذة المفعول يومذاك ، لان الانتداب لم يكن قد خصص رسمياً بعد لمختلف الدول . وكانت اتفاقية بيرانجيه – لونغ تشتمل ايضاً على فقرات تختص بتقسيم موارد النفط في جهات أخرى من العالم ، لكنها تقع خارج نطاق بحثنا هذا . وفي ٢٥ نيسان أيدت فرنسة وبريطانية العظمى في سان ريمو القسم المختص بالشرق الأوسط من اتفاقية بيرانجيه – لونغ . فتقرر ان تأخذ فرنسة ٢٥ ٪ من حصص شركة النفط التركية ، وان تسمح بنقل النفط بالسكة الحديد او بأنابيب النفط من بلاد ما بين النهرين وايران عبر سورية .

وبذلك أنهت اتفاقيات سان ريمو الدور الذي كان مؤتمر الصلح قد حسم فيه قضايا الأجزاء العربية من الامبراطورية التي نشأت على أثر انتهاء الحرب ، وكانت معاهدة سيفر المعقودة على اثر ذلك مع تركية أول وثيقة عامة تعلن رسمياً بالاعتراف الموقت بان سورية وما بين النهرين أصبحتا « دولة مستقلة ، ولكنهما تخضعان لتلقي المشورة الادارية والعون من إحدى الدول المنتدبة حتى يحين الوقت الذي تتمكن فيه من الوقوف لوحدها » .

فكانت هذه هي التسوية الرسمية . وقد تمّ وضعها موضع التنفيذ ،

وهنا بالذات تعقدت الأمور . إذ احتج عرب سورية وما بين النهرين وفلسطين على فرض الحكم الأجنبي عليهم ، معتقدين بان الترتيبات المتخذة بأجمعها كانت تنطوي على التنكر لمبادئ ويلسن . وقد أبدوا استياءهم من ذلك بعنف في البلاد الثلاثة . على ان الاستياء في كل واحدة منها سار في طريق مختلف .

التسوية في سورية

علمنا مما مر ان الأمير فيصل في سورية كان قد تولى منصب الحاكم العسكري في دمشق خلال فترة الانتقال التي أعقبت الحرب . وكانت زعامته لحركة العرب القومية شيئاً تعترف به الطبقات جميعها في سورية . فقد كان السوريون يعتبرونه عاهلهم المقبل ، وأوضحوا ذلك للجنة كينغ – كراين . وحينما كانت اللجنة تتجول في سورية كان يجتمع في دمشق مؤتمر سوري وطني ، صوت على المطالبة بالاستقلال التام . وكان السوريون ينتظرون من فيصل ان يقف موقفاً حازماً في باريس ، وضغطوا عليه ضغطاً غير يسير بعدم التساهل . فوجد نفسه في وضع يتصف بالدقة المتناهية ، لان الساسة في أوروبة كانوا يضغطون عليه بلزوم التوصل الى نوع من التفاهم مع الفرنسيين والصهيونيين من جهة كما كان الرأي العام في دمشق يضغط عليه من جهة اخرى باتخاذ موقف معاكس لذلك . ومن المحتمل انه كان يدرك بان تصلب السوريين لم يكن شيئاً واقعياً ، ومع ذلك فانه كان يعلم حق العلم أيضاً بان الرضوخ للضغط الغربي كان يعني خسرانه الزعامة وفقدانه الشهرة والتقدير بين العرب . ولذلك قرر ، عند عودته من زيارته الثانية لمؤتمر الصلح (في خريف ١٩١٩) ، الانحياز الى جانب الحزب الوطني بصرف النظر عن التفاهم الرسمي الذي تم التوصل اليه مع الفرنسيين والصهاينة في باريس . وما وقف هذا الموقف حتى ذاع صيته وازداد حب الشعب له ، وفي مارت ١٩٢٠ نودي به ملكاً على سورية في المؤتمر السوري الوطني الذي اجتمع في دمشق . وقد ادعى المؤتمر لنفسه ، بالاضافة الى ذلك ، انه يمثل سورية الكبرى جميعها

اي انه أدخل فيها فلسطين وشرقي الأردن أيضاً[1] .

وكان هذا المسلك الجريء يقارن مقارنة دقيقة بحقيقة الوضع العسكري في سورية الذي كان يتدهور ليصبح في غير صالح العرب . فقد كان البريطانيون في تشرين الثاني ١٩١٩ قد بدأوا ، براً بالوعود التي قطعوها على انفسهم للفرنسيين خلال الحرب ، بالجلاء عن القسم الساحلي من سورية فحلت محلهم القوات الفرنسية التي كان على رأسها الجنرال غورو . فخيّم على سورية لعدة أشهر جو متوتر بين قوات فيصل العربية في دمشق وحكومة غورو في بيروت . وأخيراً توصل الطرفان الى فترة سلام وقتية اعترف فيها الفرنسيون اعترافاً ضمنياً بحكم فيصل في داخلية البلاد وكفوا عن التقدم الى ما وراء بعلبك . ويتكهن البعض ان فيصل لو كان اظهر المزيد من ضبط النفس والتروي لساعده ذلك على الاحتفاظ بحكم مباشر على داخلية البلاد السورية في ظل التابعية الفرنسية : غير انه لم يفعل ذلك ، وبدا للفرنسيين ان قبول فيصل التاج السوري في ربيع ١٩٢٠ يعتبر تهديداً مباشراً لحقوقهم في سورية . وقد زاد في الطين بلة وقوع عدد من الاصطدامات المسلحة بين المخافر العربية والفرنسية الكائنة في منطقة الحدود وتردّت العلاقات ، فقرر غورو في تموز ان يقوم بعمل عسكري ضد فيصل . وبحركة خاطفة دحر الفرنسيون العرب الذين حاولوا سد الطريق الموصلة الى دمشق عليهم . وفي ٧ آب ١٩٢٠ دخل الجنرال غورو العاصمة السورية وخلع الملك . فالتجأ فيصل الى فلسطين الخاضعة للحكم البريطاني . وبذلك أصبحت فرنسة سيدةً في سورية .

التسوية في ما بين النهرين

لقد ثبت ان الوضع في بلاد ما بين النهرين كان يهدد بالانفجار أيضاً . فقد دبّ الوعي في هذه البلاد وانتعش فيها الوعي القومي كما انتعش في سورية ، ولعب عدد من الأسر العراقية المرموقة[2] ، مثل آل الكيلاني

(١) يراجع عن هذه المرحلة من تاريخ سورية كتاب فيليب ديفيد : Un Gouvernement Arabe à Damas : Le Congrés Syrien (Paris 1923). ص ٦٣ .

(٢) وعلى الاخص عبد الرحمن الكيلاني نقيب بغداد وابنه السيد محمود الكيلاني ، ورشيد العمري الموصلي ، والسيد طالب باشا نجل نقيب البصرة ، وتوفيق السويدي .

والعمري والسويدي ، دوراً مهماً في الحركة القومية العربية قبل الحرب العالمية الأولى واثناءها .

ولما اندلعت نيران الحرب أيد كثير من العراقيين بصورة فعالة البريطانيين بأمل تحصيل الاستقلال لبلادهم . فوقعت انتفاضات ضد الترك في النجف وكربلاء والحلة والكوفة وطويريج في ١٩١٥ و١٩١٦ . وقدم بعض الضباط العراقيين في الجيش التركي ، مثل نوري السعيد ، خدماتهم للبريطانيين فدخل كثير منهم فيما بعد الجيش الحجازي ليخدموا في هيئة اركان فيصل او ليكونوا قادةً في الميدان . والحقيقة ان عدد العراقيين في الخدمة الشريفية كان عدداً غير يسير . وكانت هذه الخدمة مدرسةً للقومية العربية الفعالة ، فلعبت دوراً هاماً في يقظة العرب السياسية . وقد تميز عام ١٩١٩ بتكوّن خميرة الشعور المناوئ للبريطانيين وتعاظمه في جيش فيصل . فان إماطة اللثام عن الصفقات السرية المعقودة بين الحلفاء في أيام الحرب ، والوعود التي قطعت للصهيونيين ، وفوق ذلك كله احتمال خسران سورية ووقوعها ضحية بيد الفرنسيين اجتمعت كلها لتولد الجموح والتطرف السياسي بين الضباط العرب في الشام . وكانت المعارضة في بغداد تديرها جمعية وطنية مؤلفة من عراقيين متعاهدين على العمل (العهد العراقية) كثيراً ما كان يلعب فيها الضباط العراقيون الموجودون في جيش فيصل دوراً رئيسياً . ولما اجتمع في ٨ مارت ١٩٢٠ المؤتمر السوري الوطني في دمشق ليضع التاج على مفرق فيصل كان للاعضاء العراقيين في حزب العهد تأثير كبير في استحصال قرار خاص بتقديم الحكم في العراق لشقيق فيصل الأكبر الأمير عبدالله .

ولقد تردد الصدى المدوي للقومية التي كان يجاهر بها ضباط فيصل العراقيون في نفس الوقت الذي أخذ يزداد فيه التذمر من الحكم البريطاني في ما بين النهرين . اذ كانت السياسة البريطانية في هذه البلاد سياسة غير معقولة . حيث انها كانت سياسة استعمارية اولاً ، وكان الحكام السياسيون الملحقون بحملة ما بين النهرين العسكرية اعضاء في سلك الخدمة السياسية الهندية ، ويريدون ان تكون هذه البلاد امتداداً للامبراطورية البريطانية في الهند ولذلك كانوا يرتابون بكل مظهر من مظاهر القومية العربية يلاحظونه

في البلاد . كما كانوا يعتبرون « سياسة القاهرة البريطانية » في تأييد أطماع الحسين وأمانيه لعباً بالنار يكمن فيه الخطر . فأخروا نشر بنود الرئيس ويلسن الأربعة عشر أكثر من عشرة أشهر ، وكانوا ينظرون بفزع ورعب للتأثير الذي كان ضباط فيصل العراقيون يحدثونه في موقف الناس في البلاد . اما من جهة أخرى ، فقد كان يتحتم عليهم ضد رغباتهم في كثير من الأحيان ان ينفذوا ما تصدره اليهم لندن من التعليمات ذات التفكير الحر التي كانت تنعكس فيها الاتجاهات الأمريكية . ومن ذلك مثلاً ما صدر لآرنولد ويلسن (وكيل الحاكم الملكي العام خلال تغيب كوكس وذهابه الى طهران) من التعليمات في ١٩١٨ — ١٩١٩ باجراء استفتاء عام يتأكد بواسطته من رغبة الناس في تشكيل دولة عراقية واحدة في ظل الاشراف البريطاني ، ومن هو الزعيم العربي المعروف الذي يمكنه ان يكون عاهلاً فيها فيما لو حصلت تلك الرغبة . ومن الواضح ان استفتاءً مثل هذا كان ينطوي على الرجوع الى رغبة الشعب ، ويشحذ الشعور الوطني فيزيده حدةً ، فضلاً عن مخالفة الاتجاه الاستعماري المعاكس الذي كانت تسير فيه الادارة المدنية البريطانية في بغداد . إذ كانت هذه الادارة ، بخلاف البعثة البريطانية التي كانت تشتغل في معية فيصل ، تعمل بصلاحية حكمية مباشرة وليس بصفة استشارية . فجاء أعضاؤها بأسرهم الى ما بين النهرين وهم يعتقدون انهم جاءوا ليقيموا فيها الى الأبد . وكانت الحركة الوطنية في الوقت نفسه تتقوى ويعظم شأنها ، وقد شجع ضباط فيصل العراقيين المثل الذي ضرب في دمشق بتأسيس حكومة عربية مستقلة وطالبوا بان توسس في الحال حكومة على غرارها في بغداد . وتنوسيت لأجلٍ ما ، حتى الاختلافات التقليدية التي كانت موجودة بين الشيعة والسنة ، فظهرت للوجود جبهة مشتركة في ١٩١٩ — ١٩٢٠ .

وكان تعيين الانتداب للدول المنتدبة هو الشرارة التي أضرمت لهيب الثورة . فقد قتل في ٣ مايس ١٩٢٠ ضابطان بريطانيان في إحدى البلدان العراقية ، وما حل اليوم الاول من تموز حتى كانت البلاد قد زجت جميعها في أتون الثورة . وكان للبريطانيين (١٣٠,٠٠٠) جندي في البلاد

غير ان هذا العدد لم يكن كافياً لاعادة الأمن والنظام اليها . فاستقدمت نجدات عسكرية من الخارج ، ولم يتم قمع الثورة الا في اوائل شهر تشرين الأول ١٩٢٠ . ولقد قدّرت خسائر بريطانية بما يقرب من (٢٥٠٠) أصابة علاوةً على ما استنزفته من الخزانة البريطانية التي كانت قد أرهقتها الحرب . ولم تبدل من حقيقة الحال شيئاً عودةُ السر بيرسي كوكس في تشرين الأول ١٩٢٠ وتدشينه سياسةً تتصف بالحذر وتجعل الاداريين البريطانيين مستشارين في دولة عراقية ينتقى رجالها انتقاءً خاصاً .

التسوية في فلسطين

وأخيراً ، لا بد من إضافة كلمة هنا عن تنفيذ قرارات الدول الكبرى في فلسطين . فقد تعرضت فلسطين لدعاية وطنية عنيفة ، كانت تشع عليها من دمشق ، فاستجاب لها الناس بحمية وحماسة . وكان الفلسطينيون راغبين في الوحدة العربية وفي الاتحاد مع سورية على الأخص . وعلى هذا فقد كان تسليم سورية لقمةً سائغة لسيطرة الفرنسيين العسكرية يعني ان رغباتهم سيضرب بها عرض الحائط وان البلاد العربية ستتجزأ وتفرق على حكام مختلفين . وكان لابد لفلسطين علاوةً على ذلك ان تجابه الصهيونية . وبفعل هذه الظروف بدأت المعارضة لخطط الحلفاء ، فحصلت في نيسان ١٩٢٠ اضطرابات معادية لليهود في القدس ويافا ذهب ضحيتها خمسون يهودياً. فكان هذا إيذاناً لسلسلة طويلة من القلاقل والاضطرابات التي تكوّن منها تاريخ فلسطين العاصف للثلاثين السنة المقبلة . على ان هذه الاضطرابات لم تثن بريطانية عن عزمها على انتهاج السياسة الخاصة بها . وفي ٢٤ نيسان عهد الى بريطانية بالانتداب على فلسطين وشرقي الأردن ، وفسحت الحكومة العسكرية المجال لتشكيل إدارة مدنية في أول تموز ١٩٢٠ . فأصبح السر هربرت صموئيل أول مندوب سام بريطاني هناك . وبادر في الحال الى تنفيذ وعد بلفور لليهود ، ثم وضع في أيلول أول نسبة للهجرة اليهودية وهي (١٦,٥٠٠) مهاجر .

وهكذا نجحت بريطانية العظمى وفرنسة في التغلب على المعارضة بالقوة

القاهرة ، وفي تنفيذ قرارات مؤتمر الصلح وفرضها على البلاد العربية . وكانت مهمة بريطانية من بين الدولتين الكبريين مهمة أشق . فقد كانت تحكم الى جانب مصر ثلاثة أقطار مختلفة — العراق وفلسطين وشرقي الأردن . ولذلك فقد شعرت بالحاجة الى سياسة طويلة الأمد لهذه الأقطار ، سياسة أقل كلفةً لها وأكثر خبثاً ومراوغة من الاحتلال العسكري ، مما قد يعتبر خلال المدى الطويل شيئاً يعادل تحقيق الحاجات الحيوية التي تتطلبها ستراتيجية السياسة البريطانية في الشرق الأوسط .

الاتفاقيات النهائية : صفقات مع الهاشميين

كانت لندن ، لأجل ان تضع سياسة موحدة للمنطقة بأجمعها ، قد استحدثت في كانون الأول ١٩٢٠ دائرة خاصة أُلحقت بوزارة المستعمرات التي كان يرأسها في ذلك الحين ونستون تشرشل . فعقد وزير المستعمرات مؤتمراً بريطانياً عاماً لشؤون الشرق الأوسط في القاهرة يوم ١٢ — ٢٤ آذار ١٩٢١ . وقد ترأس المؤتمر تشرشل نفسه وحضره السر بيرسي كوكس والسر هربرت صموئيل المندوبان الساميان في العراق وفلسطين ، وجماعة من البريطانيين البارزين المختصين بالشؤون العربية مثل لورانس وكلايتون وكورنوالس وغيرترود بيل وغيرهم .

وقد أقر مؤتمر القاهرة القرارات الآتية : ان تقدم ملكية العراق الى فيصل ، ملك سورية المخلوع ، وان تقدم إمارة شرقي الاردن الى عبد الله شقيق فيصل الأكبر . وللتخفيف من حدة الوطنية العراقية تقرر ان يستبدل الانتداب بمعاهدة تحالف ، تعقد مع فيصل عند تسنمه العرش .

وكانت هذه المقررات ، مع ما كان يبدو فيها من بساطة ، تتطلب استحصال موافقة فيصل وعبد الله عليها . وكانت الحكومة البريطانية قد فاتحت فيصل بالأمر منذ كانون الأول ١٩٢٠ خلال زيارته للندن ، فاستجاب استجابة سلبية حينما عرض عرش العراق عليه في بداية الأمر بسبب حق عبد الله فيه . وأخيراً ، كلف الكولونيل لورنس باقناع عبد الله بالتنازل عن حقه لفيصل . وكان عبد الله يومذاك في معان على الضفة الشرقية من الأردن ، حيث كان قد وصل على رأس ثلة من الجيش الحجازي

على أثر إخراج فيصل من الشام . وهناك كان يعد العدة لمهاجمة سورية انتقاماً لأخيه ، وليعيده الى الحكم إن أمكن . وعلى الرغم من الموقف المخاصم الذي كان فيه لم يبد اعتراضاً مهماً على ترشيح فيصل لعرش العراق . ففوتح فيصل من جديد ، فقبل ما عرض عليه هذه المرة . وبعد ان انتهى مؤتمر القاهرة قصد تشرشل القدس وهناك توصل الى اتفاق مع عبد الله تعهدت بريطانية فيه ان تبذل جهدها في اقناع فرنسة بتحرير سياستها في سورية لكي يمكن تأسيس حكومة عربية يرأسها الأمير عبد الله في الشام . والى ان تنتهي هذه المفاوضات تقرر ان يحكم عبد الله المنطقة الواقعة في شرقي الأردن بمساعدة بريطانية وعونها المالي . على ان ما حدث هو ان فرنسة لم تكن في وضع يجعلها تبدل سياستها في سورية ، فاكتسب ، ما كان قد تقرر في الأصل ان يكون ترتيباً موقتاً ، صفات الاستدامة والبقاء لهذه المنطقة بشكل إمارة شرق الأردن .

وبعد ان أُزيلت العراقيل من الطريق على هذه الشاكلة لم يبق سوى الاتيان بفيصل الى ما بين النهرين وجعل الناس يقبلونه ملكاً عليهم هناك . فتم ذلك في يوم ١١ تموز ١٩٢١ حين نادى به « مجلس الدولة »[١] (هيئة عربية في بغداد) ملكاً على العراق .

وهكذا ، فما حل عام ١٩٢١ حتى كانت أسس العهد الجديد قد وضعت في الشرق الأوسط العربي . وبالرغم من المبادئ الويلسونية العليا أي الحكم الذاتي للشعوب ، والتدخل الأمريكي في باريس ، فقد كان الصلح الجديد استعمارياً في صبغته، ولا يختلف كثيراً عن معظم ما جاء في الاتفاقيات التي عقدت زمن الحرب . ومع هذا فلم يكن التبدل الذي طرأ على العرب عبارة عن استبدال أسياد قدماء بأسياد جدد فقط ليس إلا . فمن الصحيح ان التسوية الجديدة لم تحقق منهج العرب السياسي كما كان مفهوماً في ١٩١٥ ، إلا انها كانت مع ذلك تدل على حصول تقدم مهم نحو التحرر النهائي . ذلك لان الدول الكبرى تحتم عليها حينما

(١) هذا ما يذكره المؤلف ، لكن الواقع هو ان مجلس وزراء الوزارة النقيبية الأولى هو الذي نادى بفيصل ملكاً على العراق في جلسته المنعقدة يوم ٤ ذي القعدة ١٣٣٩ هـ (١ تموز ١٩٢١) - المترجم .

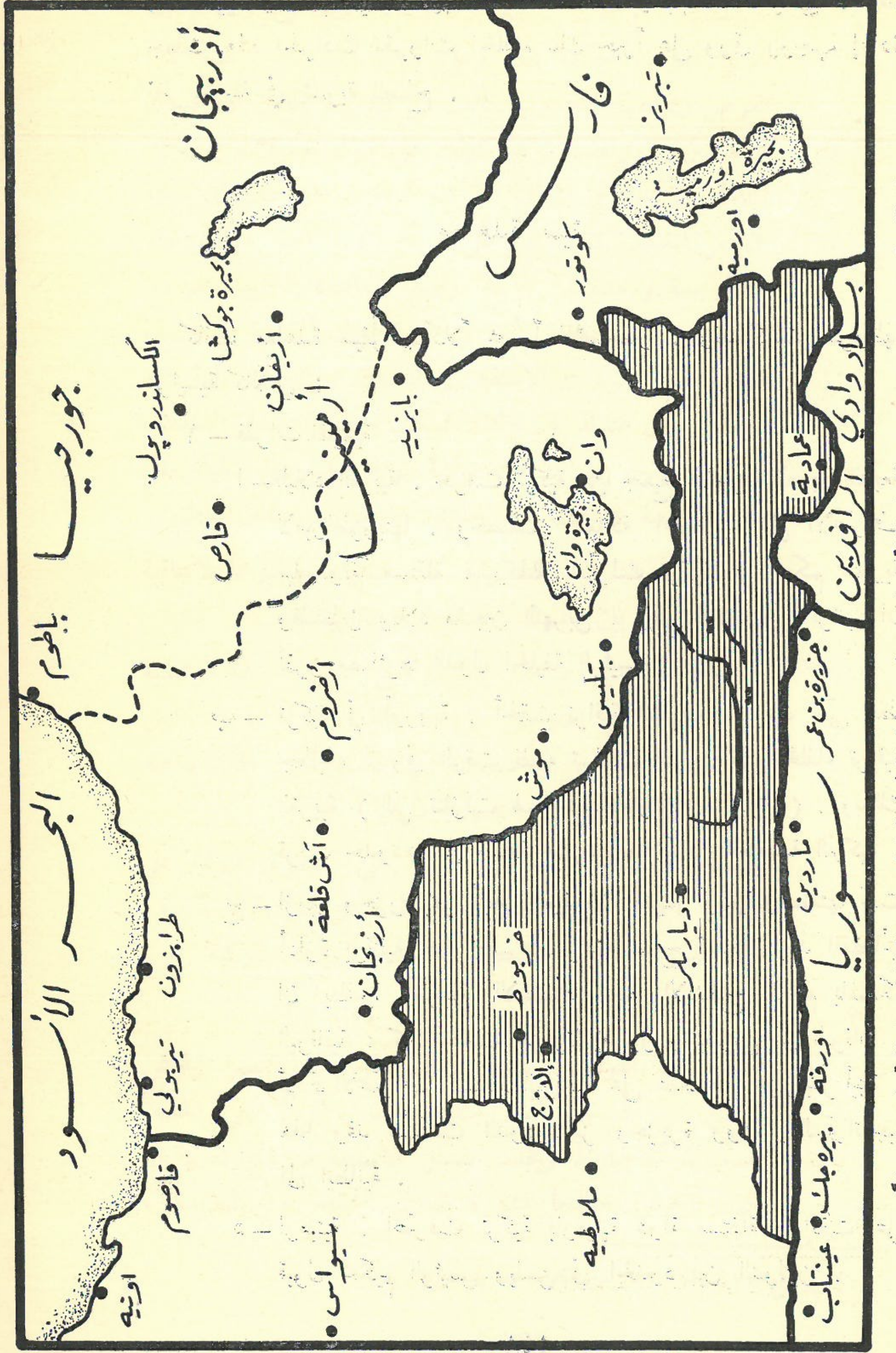
قبلت بمبدأ الانتداب ان تحترم مبدأ الحكم الذاتي والمسؤولية الدولية بالكلام على الأقل . أضف الى ذلك ان المعارضة العنيفة الفعالة للنظام الجديد ، التي ظهرت في سورية والعراق وفلسطين ، أماطت اللثام عن قوى وطنية جديدة بعيدة الغور سوف لا يكون في وسع الغرب تجاهلها كما سيكون مضطراً الى ان يوفق نفسه معها ، كما حصل في العراق .

تسوية الصلح في تركية

كان في نية الحلفاء المنتصرين ان يفرضوا تسويةً جديدة على تركية دون استشارتها ، لأنها كانت عدواً مندحراً كما كانت بلادها خاضعة للتقسيم الذي تم بموجب الاتفاقيات المعقودة زمن الحرب . وبخلاف ما حصل مع العرب ، لم تكن هناك التزامات أدبية أو سياسية مباشرة توجب احترام وحدة بلادها . فمن الصحيح ان البند الثاني عشر من بنود ويلسن الأربعة عشر كان ينص على « ان الأجزاء التركية من الامبراطورية العثمانية الحالية يجب ان تضمن لها سيادة آمنة » ، وان لويد جورج كان قد صرح في الخطاب الذي ألقاه يوم ٥ كانون الثاني ١٩١٨ بالنيابة عن بريطانية العظمى بانها لم تكن تحارب « لتحرم تركية عاصمتها ، او بلادها الغنية المشهورة في تراقية التي تعتبر أكثريتها تركية العنصر »[١] . وقد أصر السياسيان المذكوران على تأمين حرية الملاحة في المضايق في ظل السيطرة الدولية . غير ان هذه كانت تنقصها الدقة ، وكان من الصعب تأويلها بان الأنضول ، أي تركية الأصلية ، ستظل سالمةً من دون ان يمسّها أحد بسوء . فقد اتضح منذ ان بدأ مؤتمر الصلح أعماله بان الأرمن ، الذين كانوا يتمتعون بعطف الحلفاء يومذاك ، سوف يصرون على إدخال أجزاء الأنضول الشرقية ضمن جمهوريتهم التي نودي بها مؤخراً .

ولدرس القضية الأرمنية عين الرئيس ويلسن لجنة يرأسها أمير اللواء جيمس جي هاربورد Harbord . فزارت أسية الصغرى ، وأوصت في

(١) تمبرلي المشار اليه من قبل ، القسم الاول ، ص ١٩٠ .



خارطة رقم ٣ تبين حدود ارمينية وفق مقترحات ويلسن . ان الخط الغامق يشير الى الحدود المعترف بها دولياً اما الخط المتقطع فيشير الى الحدود الملغاة . والمناطق المظللة هي مناطق الهدنة .

تشرين الأول ١٩١٩ بان تشرف دولة منتدبة واحدة على تركية وقفقاسية لوجود اعتبارات اقتصادية وعنصرية خاصة . كما تقرر اقتراح الساسة البريطانيين وغيرهم في اثناء المؤتمر بأن تتولى الولايات المتحدة الانتداب على المضايق والقسطنطينية والأنضول وأرمينية ، ولكن دون نتيجة . إذ تردد الرئيس ويلسن في الاضطلاع بأية مسؤولية عسكرية تجاه الأتراك الذين لم تكن الولايات المتحدة في حالة حرب معهم . فرفضت فكرة الانتداب .

وكان تغيب روسية عن موائد المؤتمر (وكذلك استنكارها[١] الاتفاقات السرية) قد عقّد المهمة على الحلفاء . كما لم تكن تركية ، برغم اندحارها في الجنوب على يد البريطانيين ، محاطةً بطوق حديدي من الاعداء المنتصرين . فكان في وسع الحلفاء ان يفرضوا ارادتهم في استانبول والمضايق وفي الأجزاء العربية والأنضولية من الامبراطورية ، لكن أواسط الانضول وأطرافها الشمالية الشرقية بقيت خاليةً من الضغط الاجنبي ، وبدلاً من ان تواجه تركية روسية القيصرية المعادية الطامعة في اختطاف البلاد وانتزاعها أصبحت تواجه السوفييت الثوار المعادين للغرب الذين تفصلهم عن الأنضول جمهوريات قفقاسية ضعيفة ثلاث .

وفي مثل هذه الظروف ربما كان من الممكن للدول الغربية ان تضع خططاً تكاد تكون مزوقة ومحكمة عن كيفية تنفيذ التقسيم ، لكنه كان يترتب عليها ان تواجه الحقيقة بان سيطرتها على تركية لم تكن سيطرة تامة . فأدى هذا التناقض في الموقف الى حصول تطورات مؤسفة . إذ توصل الحلفاء من جهة الى قرارات تخص التصرف بالأنضول . وقد تمخضت هذه القرارات ، التي أقرّ قسم منها في باريس وقسم آخر في سان ريمو خلال ١٩١٩ — ١٩٢٠ ، عن معاهدة سيفر المنعقدة يوم ١٠ آب ١٩٢٠ بين الحلفاء والحكومة العثمانية[٢] . غير ان عدداً من الحوادث السياسية

---

(١) الذي أعلنته الحكومة الموقتة في نيسان ١٩١٧ ، وأعادت تأكيده بلهجة أشد الحكومة البولشفية عند تسلمها الحكم .

(٢) يوجد النص في: The Treaties of Peace, 1919—1923 (نيويورك ١٩٢٤) القسم الثاني ، ٧٨٩ وما بعدها .

والعسكرية وقع في تركية فأربك خطط الحلفاء وسبب لها الفوضى . وقد جعلت هذه الحوادث مقررات الحلفاء تلك حبراً على ورق ووجب إعادة نظر شاملة في تسوية الصلح .

معاهدة سيڤر

كانت معاهدة سيفر هيكلاً مجسماً للاستعمار . وقد كانت شروطها الرئيسية كالآتي :

١ – فقرات اقليمية

ا – البلاد العربية . حرمت تركية من جميع الاجزاء العربية التابعة لامبراطوريتها . وحصلت المملكة الحجازية على الاعتراف بها دولةً مستقلة ، وكذلك تنازلت تركية عن حكم سورية وفلسطين وبلاد ما بين النهرين ، وهي البلاد التي ترتب ان تقرر مصائرها الدول الحليفة الرئيسية .

ب – تركية في أوروبة . ألحقت تراقية الشرقية باليونان حتّى خط جطالجه ، وفي الوقت نفسه تسلمت اليونان من الحلفاء تراقية الغربية (التي تنازلت لهم عنها بلغارية في السابق) . وبذلك قربت حدودها الى مسافة عشرين ميلاً عن العاصمة التركية .

ج – ازمير وجزر بحر أيجه . وضعت مدينة أزمير ومنطقتها تحت أدارة يونانية لمدة خمس سنوات يسمح للسكان بعد انقضائها ان يطلبوا بطريقة الاستفتاء العام الاندماج الدائم بالمملكة اليونانية ، كما سلمت جزيرتا إمروز وتنيدوس الى اليونان ، ثم تم الاعتراف بالسيادة اليونانية على عدد من جزر بحر أيجة . هذا وقد سُلّمت الدودوكانيز وجزيرة رودس الستراتيجية الى ايطالية .

د – ارمينية . اعترفت تركية بارمينية دولة مستقلة ووافقت على قبول تحكيم الرئيس ويلسن في الحدود بين الدولتين .

هـ – كردستان . وافقت تركية على منح المنطقة الكردية الواقعة شرقي الفرات حكماً محلياً وعلى قبول أية خطة توضع لهذا الغرض وتقدمها لجنة دولية تتألف من ممثلين بريطانين وفرنسيين وايطاليين . ووافقت تركية كذلك على قبول تعديلات بحدودها المتاخمة لايران في المنطقة الكردية . أضف الى ذلك ان المادة ٦٤ من المعاهدة كانت تنص على ما يأتي : « اذا اتصل الأكراد ، خلال سنة واحدة من تاريخ وضع المعاهدة الحالية موضع التنفيذ، بمجلس عصبة الأمم وبرهنوا على ان أكثرية السكان في هذه المناطق ترغب في الاستقلال والانفصال عن تركية، واذا كان المجلس يرى عندئذ ان اولئك السكان جديرون بهذا الاستقلال ويوصي بمنحه لهم ، فان تركية توافق هنا على تنفيذ مثل هذه التوصية وتتنازل عن جميع حقوقها في هذه المناطق .

وتؤلف الشروط التفصيلية لهذا التنازل موضوعاً لاتفاقية منفصلة تعقد بين الدول الحليفة الرئيسية وتركية .

واذا أو متى تم هذا التنازل فعلى الدول الحليفة الرئيسية ان لا تبدي أي اعتراض على انضمام الأكراد ، الساكنين في تلك المنطقة من كردستان التي كانت حتّى الآن داخلة ضمن ولاية الموصل ، انضماماً طوعياً .

ز – مضايق القسطنطينية . وافقت تركية على السيطرة الدولية على المضايق ، وعلى تجريد المناطق المجاورة لها عن صبغتها العسكرية . كما تقرر أن تبقى القسطنطينية تحت السيادة التركية[1] .

٢ – تقييد السيادة التركية

ا – تحديد عدد القوات المسلحة . لقد تقرر ان يقتصر الجيش التركي على خمسين ألف جندي فقط ، وان تلغى الخدمة العسكرية الاجبارية ويحدد مقدار الاسلحة . كما تقرر ان يكون الجيش خاضعاً لمشورة الدول الحليفة او المحايدة ،

(١) يراجع الفصل الخامس عشر من الكتاب هذا لتفصيلات أوفى .

وأن لا تزيد قطع الأسطول على حد أقصى معين . وقد خولت لجان الرقابة الحليفة بالاشراف على تنفيذ هذه الفقرات .

ب ـ الفقرات المالية . وافقت تركية على قبول رقابة بعيدة المدى تقوم بها لجنة مالية تمثل بريطانية وفرنسة وايطالية . وقد كان من المقرر أن تكون لهذه اللجنة سلطات واسعة في الرقابة والاشراف على الديون العثمانية العمومية وميزانية الدولة التركية وعملتها وقروضها العمومية وامتيازاتها وجماركها والضرائب غير المباشرة . وكانت صلاحيات اللجنة بالنسبة للفقرة الاخيرة صلاحيات تنفيذية في صبغتها .

ج ـ الامتيازات الأجنبية . أبقيت الامتيازات الاجنبية نافذة المفعول وأضيفت شروط جديدة مهينة من وجهة نظر الاتراك .

د ـ الأقليات . قبلت تركية ، بفقرات شتى تجبرها ، على احترام حقوق الاقليات الدينية والعنصرية وامتيازاتها ، وعلى الأخص الاقلية الأرمنية واليونانية والآثورية والكلدانية والكردية والمسيحية بوجه عام .

وفي الوقت الذي عقدت فيه معاهدة سيفر عقدت معاهدة ثلاثية بين بريطانية العظمى وفرنسة وايطالية . فكانت شروطها تنص على تقسيم البلاد التركية الى مناطق نفوذ فرنسية وايطالية . وكانت منطقة النفوذ الفرنسية تساوي بالضبط المنطقة التي خصصت لفرنسة في اتفاقية سايكس ـ بيكو . اما المنطقة الايطالية فتشمل المناطق المخصصة لايطالية في جنوب غربي الأنضول بموجب الاتفاقيتين المعقودتين زمن الحرب (اتفاقيتي لندن وسان جان دي مورين) باستثناء منطقة أزمير . وكانت تمتد كذلك بعض الشيء الى ما وراء الحدود التي رسمت زمن الحرب في القطاع الشمالي الغربي . ولم تكن تركية فريقاً متعاقداً في هذه الاتفاقية ، ولذلك لم تكن مقيدة بها من الوجهة القانونية . على ان الاتفاقية من الناحية السياسية كانت تؤثر عليها تأثيراً مباشراً لانها كانت تمثل محاولةً لتنفيذ خطط التقسيم الموضوعة

أيام الحرب . وعلى هذا لم يمكن تفريقها عن معاهدة سيفر وكان لا بد من اعتبارها جزءاً من كل أعظم .

وقد أذلت معاهدة سيفر تركية إذلالاً كلياً وأنزلتها الى دولة ثانوية ذات رقعة صغيرة وسيادة مقيدة بحيث أصبحت في الحقيقة عبارة عن محمية من المحميات لا غير . فليس من العجب اذن ان تكون المعاهدة المذكورة قد أدت الى الاستياء والحنق . ويعتقد بعض المتتبعين[1] ان الأتراك كانوا بالرغم من هذه الاهانات على استعداد لتقبل اية تسوية تفرض عليهم فرضاً ، لولم تضف القطرة الأخيرة الى كأس المرارة التي تجرعوها ، وهو الاحتلال اليوناني .

الاحتلال اليوناني وحرب الاستقلال

كنا قد أشرنا من قبل الى الترتيبات التي اتخذها مجلس الحلفاء الأعلى وخوّل اليونان فيها احتلال ازمير والمنطقة المجاورة لها . وكانت هذه الحركة ، كما مر ذكره ، جزءاً من الصفقة التي تمت بين اليونان والحلفاء واعتبرت تعويضاً عن الخدمات التي قدمتها اثناء الحرب وصيانةً أضافية للطرق البحرية التابعة لبريطانية العظمى أيضاً . ويمكن ان يضاف هنا انه كان يعتقد في باريس ، علاوةً على هذه الاعتبارات ، ان القطعات اليونانية التي سترابط في تركية ستسد بمقدار جزئي الثغرة التي نجمت عن اختفاء روسية من الميدان .

غير ان نزول اليونان في أزمير (١٥ مايس ١٩١٩) كان له مفعول منعش للغاية اذ حفز الأتراك على القيام بعمل حاسم . فقد كان من الممكن للأتراك ان يذعنوا لما كانت تمليه الدول الغربية عليهم ويتحملوه تحملاً غير يسير ، لكن فكرة استيلاء اليونان على بلادهم كانت فكرة مثيرة . ذلك لأنهم كانوا يعتبرون اليونان من الناحية التقليدية عنصراً تابعاً ولا يستسيغون مطلقاً انعكاس الآية وتبادل الأدوار . وسرعان ما ظهرت بوادر الاستياء منهم بعد نزول قواتهم مباشرةً ، أي قبل ان تعقد معاهدة

(١) مثل تمبرلي المشار اليه من قبل ، السادس ، ٤٥ — ٤٦ .

سيفر بمدة غير يسيرة . لكن المعاهدة التي اعترفت رسمياً بمطاليب اليونان الاقليمية أضافت الى الطين بلة وزادت في خيبة الأمل وقوت العزم على الثورة .

وفي لحظة الأزمة هذه كان من حسن حظ الأمة التركية ان وجدت زعيماً ذا قابلية خارقة وقوة ارادة فائقة في شخص الجنرال مصطفى كمال باشا . ففي أعقاب المراحل الأخيرة من الحملة السورية كان مصطفى كمال في استانبول وقد حزت في نفسه المرارة والانتقاد من جراء عبث الحلفاء ببلاده وخور سياسة الحكومة العثمانية العقيمة . وفي مجموعة من الظروف تكاد تقارب المعجزة عين في مايس ١٩١٩ مفتشاً عاماً للجيش الثالث في الأنضول الشرقية . فاستقل زورقاً أنزله في صمصون . يوم ١٩ مايس ، وهو التاريخ الذي يعتبر في تركية اليوم عيداً وطنياً . وبعد ان ترك العاصمة مباشرةً أصدرت الحكومة ، التي رضخت لشكوك الحلفاء وارتيابهم ، أوامرها باستدعائه للعاصمة . على ان ذلك جاء بعد فوات الأوان وسبق السيف العذل . فقد ظهر مصطفى كمال في شرق الأنضول وهو عازم على انقاذ الأمة من عبودية الاجنبي . حيث رفض ان يطيع أوامر الاستدعاء ، وبادر في الحال الى ممارسة سلطته التي لا ينازعه فيها أحد هناك على ما بقي من الجيش التركي في منطقة عمله . وراح يشن حملةً من الدعاية القوية التي كان يناشد فيها الأتراك عزتهم القومية ، وبنشاطه ودهائه نجح في استثارة الأمة . فعقد مؤتمران وطنيان برئآسته ، كان أحدهما في أرضروم (تموز) والآخر في سيواس (أيلول ١٩١٩) . وقد أسفر مؤتمر أرضروم عن تشكيل « عصبة الدفاع عن الحقوق في الأنضول الشرقية » . وقد أعقب هذين المؤتمرين انعقاد أول « مجلس وطني كبير » يوم ٢٣ نيسان ١٩٢٠ في انقرة التي كانت آنذاك بلدة صغيرة تقع في القسم القاحل من الأنضول . وقد حضر المجلس عدد من مبعوثي البرلمان العثماني وغيرهم من الوفود ، وهناك تحدى سلطة حكومة السلطان في استانبول وأعلن ان الحكومة كانت في الواقع أسيرة في أيدي الحلفاء ولا يمكنها ان تقرر قرارات ملزمة لتركية . وكانت فئة من المبعوثين الوطنيين في البرلمان العثماني قد وضعت في القسطنطينية من قبل منهجاً مؤلفاً من ست نقاط ، فتبناها المجلس في أنقرة واعتبرها ميثاقاً وطنياً . وكانت الشروط الستة تحتوي على الآتي :

١ — الاعتراف بالحكم الذاتي للعرب مع طلب مماثل بالحرية والوحدة لأجزاء الامبراطورية « التي تسكنها اكثرية عثمانية مسلمة » (اي اكثرية تركية او كردية) .

٢ — التسليم باجراء استفتاء عام في السناجق الثلاث : باطوم وقارص وأردهان .

٣ — التسليم باجراء استفتاء عام في تراقية الغربية .

٤ — المطالبة بسلامة القسطنطينية بوصفها مركزاً للخلافة والسلطنة ، وعند الاعتراف بهذا الطلب الموافقة على إقامة نظام دولي في المضايق .

٥ — قبول حماية دولية للاقليات بشرط ان تمنح الحماية بالمثل « للأقليات المسلمة في البلاد المجاورة » .

٦ — المطالبة بالاستقلال التام : السياسي والاقتصادي ، مع الرفض الضمني للامتيازات الأجنبية [١] .

وكانت هذه المواد تمثل منهجاً سياسياً رسمياً . ولأجل ان يضعه مصطفى كمال موضع التنفيذ اضطر للاستعانة بالدبلوماسية والعمل العسكري . وقد كان في مركز ضعيف من الناحية العسكرية لكنه لم يكن في وضع يائس . . اذ كان يهيمن على قوات شرقي الأنضول التي كانت تتكون من الجيش التاسع أيضاً ، وهو الجيش المعروف الذي كان في جبهة القفقاس . ولم يكن هذا الجيش قد دحر من قبل مطلقاً ، بل ادركته الهدنة وهو في أوج انتصاره بعد ان كان قد وصل بنجاح الى بحر قزوين . ولذلك كانت معنوياته عالية . وقد عززت هذه القوات بنحو (١٣٠,٠٠٠) أسير حرب من الأتراك أطلق الحلفاء سراحهم بعد معاهدة سيفر . وقد نجح مصطفى كمال بقوة شخصيته وعبقريته المنظّمة في صهر هذه العناصر سويةً وتشكيل حزب جديد منها مشبع بالروح الوطنية وتواق بالرغم من سني الحرب التسع الى القتال من أجل الاستقلال . فتحتم عليه والحالة هذه ان يواجه اعداءً خمسة : الأرمن في الشرق ، والفرنسيين في كليكيا ، والايطاليين في أداليا ، واليونان في ازمير ، والبريطانيين في

(١) النص الكامل في تمبرلي المشار اليه قبلا ، السادس ، ٦٠٥ .

استانبول . وقد وقعت أول معركة هجومية في كليكيا ، حيث هاجمت جيوشه الفرنسيين في أوائل ١٩٢٠ فنجح في الربيع في طردهم من المناطق التي تسكنها العناصر التركية في أنحاء حلب . ولما كان الفرنسيون قد أخذوا يواجهون مسؤوليات جديدة في سورية ، وعزموا على وضع حد لنفوذ فيصل فيها ارتضوا بعقد هدنة مع مصطفى كمال في انقرة يوم ٣٠ مايس ١٩٢٠ . فتسنى له بذلك حشد قواته في الجبهة الأرمنية .

وهنا يستدعي الوضع في أرمينية شيئاً من التوضيح . اذ يتذكر القارئ ان الجمهورية الأرمنية (المؤسسة بادئ ذي بدء في ولاية أريفان الروسية السابقة) كانت قد وسعت رقعتها على حساب تركية بمقتضى ما جاء في معاهدة سيفر . وبعد ان خولت المعاهدة الرئيس ويلسن تعيين الحدود ، أهدى أرمينية في ١٩٢٠ جزءاً كبيراً من البلاد التركية يشتمل على طرابزون وأرضروم وموش ووان . وكانت الاصقاع الجديدة هذه تشتمل في الحقيقة على المنطقة التي خصصتها المعاهدات السرية في اوائل الحرب لروسية . وكانت الأغلبية الساحقة من سكانها من الأتراك ، فوطد مصطفى كمال العزم على انتزاعها من سيطرة أرمينية التي كانت تكاد تكون أسمية . وإذ أمن الأتراك جانب الفرنسيين بعد طردهم من كليكيا تقدموا يرأسهم كاظم قره بكر فهاجموا الأرمن ، واحتلوا قارص في تشرين الأول ١٩٢٠ . وكان البولشفيك قد هاجموا في الوقت نفسه أرمينية أيضاً واحتلوا أريفان ثم أقاموا فيها حكومة شيوعية . وقد تنازلت هذه الحكومة للأتراك بمعاهدة اليكساندروبول[1] ، المنعقدة في ٣ كانون الأول ١٩٢٠ ، عن القسم الأعظم من أراضيها الغربية التي كانت تشتمل على قارص وأردهان .

وهكذا ، فما حلت نهاية ١٩٢٠ حتى كان مصطفى كمال قد تخلص من الخطرين الفرنسي والارمني في الشرق ، وصار في وسعه ان يكرس جهوده للمهمة الرئيسية في غربي الأنضول — وهي مهمة طرد اليونان . وقبل ان يشتبك مصطفى كمال في هذه الحركات الحاسمة تمكن من حسم ثلاث من قضايا السياسة الخارجية . فقد عقد في ١٣ آذار ١٩٢١ اتفاقة

(١) تسمى في التركية « غومرو » ويطلق عليها الآن « لينيناكان » .

مع ايطالية ، وافقت فيها على الجلاء عن الأنضول لقاء امتيازات اقتصادية واسعة النطاق . ولم يبق في حزيران فوق الاراضي التركية أي جندي من الايطاليين .

اما القضية الثانية فهي ان مصطفى كمال عقد في ١٦ آذار معاهدة صداقة وتعاون مع روسية السوفييتية . فحسمت هذه المعاهدة مشكلة الحدود العويصة ، إذ وافقت تركية على التنازل عن باطوم الى روسية ووافقت روسية بان تأخذ تركية لقاء ذلك قارص وأردهان ، وبذلك تأيد ما كان منصوصاً عليه في معاهدة اليكساندروبول . وكان الأهم من ذلك التعهد الذي تعهد به الطرفان بالتعاون السياسي بينهما ضد الغرب المستعمر . وقد صادقت المعاهدة مصادقة رسمية على التعاون العسكري القائم بين البلدين . وكانت روسية السوفييتية ، على اثر انتصارها على قوات الجنرال دنيكين البيضاء في نيسان ١٩٢٠ ، تجهز الكماليين باطراد ، بالاسلحة والعتاد . ولذلك جرت حركات الأتراك والروس العسكرية ضد أرمينية في وقت واحد . يضاف الى ذلك ان محو الجمهورية الأرمنية المستقلة من الوجود أفسح المجال للطرفين لتأسيس اتصال بري بينهما ، فسهل ذلك كثيراً تدفق المؤن الوفيرة من روسية .

والقضية الثالثة هي ان مصطفى كمال عقد في ٢٠ تشرين الأول صفقة مع فرنسة . وقد كانت وثيقة هذه الصفقة ، التي عرفت باتفاقية فرانكلين — بويون Franklin — Bouillon وسميت باسم الوزير الفرنسي المفوض فوق العادة الذي كان يفاوض في انقرة ، وتنص على جلاء الفرنسيين عن كليكيا نهائياً لقاء امتيازات اقتصادية مفيدة . ولم يكن من الصعب تفسير هذا العمل السخي من جانب فرنسة . فان الجيش الفرنسي لما كان قد سبق ومني بالاندحار على يد الأتراك ، لم يكن من الممكن ان تأتي الاتفاقية التي عقدت على اثر اندحاره بتبدل جوهري في الوضع العسكري . أضف الى ذلك ان فرنسة لم تكن تتردد يومذاك في توريط بريطانية العظمى . فقد كانت الشقة تزداد اتساعاً بينهما وخاصةً في السياسة التي كانا يتبعانها في الشرق الأوسط ، وكانت فرنسة منفعلة بشدة من مساعدة البريطانيين لليونان لما كان يبدو في نظرها مغامرةً غير مجدية . لان انتصار اليونان في غربي

الأنضول كان سيؤدي الى سيادة بريطانية على بحر أيجة وسيطرة البريطانيين
على المضايق التركية في النهاية . وقد حصل هذا العمل بخلاف ما كان يرتأيه
الفرنسيون . فكانت فرنسة في هذه الظروف تود من الصميم ان تقلل
من التزاماتها العسكرية المتعبة في كليكيا ، وبذلك تجعل من السهل أكثر
على مصطفى كمال ان يستمر في حربه ضد المحتلين اليونان .

وبعد ان ضمن مصطفى كمال بهذه الطريقة مساعدة السوفييت وايقاف
فرنسة وايطالية على الحياد حشد قواه جميعها للحرب مع اليونان . ولم
تكن مهمته مهمةً يسيرة . فبعد ان نزل اليونان في ازمير بثلاثة عشر شهراً
شنوا في حزيران ١٩٢٠ هجوماً موجهاً الى قلب الأنضول . وقبل مضي
مدة طويلة على ذلك سيطروا على منطقة ازمير واندفعوا من هناك نحو
الشرق . وقد استغلوا انشغال مصطفى كمال في الجبهة الأرمنية فأصابوا
عدداً من الانتصارات ، كان من بينها احتلال بروسة . غير ان الشتاء
جاء بتوقف موقت في الحركات أعقبه وقوع هجوم يوناني مجدد في آذار
١٩٢١ . وبعد ان أخذ اليونان أفيون قره حصار وأسكيشهر استولوا على
كوتاهية واقتربوا من انقرة فباتوا يهددونها . على ان موقعة سقارية الدامية ،
التي وقعت في ٢٤ آب وامتدت الى ١٦ أيلول ، قلبت المد الطاغي في
صالح الأتراك . ولكن الطريق ما زال طويلاً أمامهم ، ولم يكن من
الممكن للاتراك ان يشنوا هجوماً حاسماً إلا في آب ١٩٢٢ . وما ان بدأ
الهجوم حتى تكلل بالنجاح الباهر . فقد ساق الأتراك خلال اسبوعين
الجيش اليوناني برمته الى البحر الابيض المتوسط . وفي ١١ ايلول استردوا
أزمير ونفسّوا لانفسهم بالانتقام من سكانها اليونان ، ثم أجبروا ذلك
الجيش على الفرار بالبواخر والسفن المتيسرة في الميناء . وبعد ان أصبح
مصطفى كمال سيد القسم الاعظم من الأنضول يمم وجهه شطر القسطنطينية
ليطهر البلاد التركية ويحررها تحريراً تاماً .

معاهدة لوزان

كان اندحار اليونان وتهديد الكماليين الجديد قد أرعب لويد جورج
وأفزعه فوجه نداءً للحلفاء في ١٥ أيلول ناشدهم فيه الدفاع عن المضايق .

فكانت استجابة فرنسة وايطالية استجابةً سلبية . وفي اليوم الثاني نزلت
قطعة من الجيش البريطاني ، يقودها الجنرال هارينغتون Harington ، في
جناق قلعة على الساحل الآسيوي من الدردنيل . ودنت القوات الكمالية
منها فخيّل للناس لمدة وجيزة من الزمن بلغ فيها التوتر أقصاه ان بريطانية
وتركية ستبدآن الحرب من جديد . على ان الفريقين أبديا من ضبط النفس
ما كان يدهش . وانتهت حالة الحرب غير المعلنة هذه بالتوقيع على اتفاق
مدانية Mudania المنعقد في ١١ تشرين الأول بين مصطفى كمال والحلفاء.
وقد اشترط في الاتفاق ان تعاد تراقية الشرقية وأدرنه الى الأتراك ، بينما
قبل مصطفى كمال اقتراحاً بالسيطرة الدولية على المضايق . فتمهد الطريق
بذلك للبحث بحثاً شاملاً في قضايا الصلح جميعها . وفي ٢٠ تشرين الأول
١٩٢٢ افتتح مؤتمر الصلح في لوزان . وقد جرت بين ممثلي الدولتين
الرئيسيين ، اللورد كرزن والجنرال عصمت باشا ، مناقشات حادة عديدة
حول المشكلات التي كان يبدو فيها التناقض . إذ أصر عصمت بعناد على
إدخال الموصل ضمن الحدود التركية وإلغاء الامتيازات الأجنبية ، وهما
نقطتان لم يقبل بهما كرزن . وتوقفت أعمال المؤتمر لمدة شهرين لكنها
استؤنفت في نيسان ، وفي ٢٤ تموز ١٩٢٣ وقع الفريقان على معاهدة
لوزان[1] . ويطلق هذا الاسم على المعاهدة نفسها ، وعلى وثائق أخرى
مثل ميثاق المضايق والاتفاقية التركية اليونانية حول تبادل السكان مع ملاحق
شتى واتفاقيات ثانوية أخرى .

ومن شروط المعاهدة ما يأتي :

١ — فقرات أقليمية . لقد تم الاعتراف بوحدة تركية العنصرية ،
وصودق على انفصال البلاد العربية . واستردت تركية تراقية الشرقية
حتى نهر مارتيزا وبلدة قره أغاج الواقعة على ضفته الغربية . كما أعيدت
لها جزيرتا امبروز وتنيدوس لكن جزر بحر أيجة الأخرى اعطيت لليونان .
ثم صودق على امتلاك ايطالية جزر الدوديكانيز وامتلاك بريطانية لقبرص .
ولم يرد ذكر لأرمينية ، فدل ذلك على الاعتراف الضمني بالمعاهدات

(١) يوجد نصها في : The Treaties of Peace, 1919—1923 ، القسم الثاني ، ٩٥٩
وما بعدها .

التركية الروسية حول الحدود القفقاسية . كما أعيدت أزمير الى تركية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأنضول . وتقرر ان تتبع حدود سورية الخط الذي عينته اتفاقية فرانكلين – بويّون في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١ ، وكان ذلك يعني إخراج سنجق الاسكندرونة من ضمن البلاد التركية . وقد ترك أمر الحدود مع العراق الى اتفاق مقبل يتم بين تركية وبريطانية العظمى بوصفها الدولة المنتدبة . وفي حالة إخفاق الطرفين في التوصل الى اتفاق مثل هذا وعد الفريقان بقبول تحكيم تصدره عصبة الأمم . وتقرر في الوقت نفسه ان تبقى الحالة الراهنة على ما هي عليه ، أي ان تبقى منطقة الموصل خاضعة للحكم البريطاني العراقي . ولم يذكر شيْ عن قضية استقلال الأكراد او الحكم الذاتي لهم .

٢ – تقييد السيادة . اذا قورنت معاهدة لوزان بهذا القسم المذل من معاهدة سيفر فانها تعد نصراً لتركية . فقد الغيت الامتيازات الاجنبية ، ووافقت تركية لقاء ذلك على قبول مراقبين محايدين في نظامها التشريعي بصلاحيات اسمية بحتة . وتحررت البلاد من السيطرة الاقتصادية والمالية ومن أية مطاليب حليفة بالتعويضات . ولم يفرض أي تحديد على استيعاب مؤسساتها العسكرية والبحرية ، غير انه تقرر ان تقوم تركية بتجريد منطقة عرضها ثلاثون كيلومتراً على طول حدود تراقية من الصبغة العسكرية . وقد قبلت تركية بالمعاهدات المعروفة لحماية الأقليات التي عقدت على غرار المعاهدات المعقودة مع بعض الأمم الأوروبية في مؤتمر الصلح بباريس . ولم يرد ذكر خاص لليونان ولا للأرمن في هذا الشأن ، فنبذ نظام الأقليات البالي القديم نبذاً ضمنياً .

٣ – المضايق . كان القيد الكبير الوحيد الذي فرض على السيادة التركية ينطوي في السيطرة على المضايق التي تم تدويلها . ولكن تركية حسنت مركزها كثيراً حتى في الصدد هذا . فقد نص ميثاق المضايق الجديد على تشكيل لجنة دولية يرأسها مواطن تركي باشراف عصبة الأمم . وقد اعلنت حرية الملاحة المقيدة في المضايق[1] ، وعينت مناطق خاصة على ضفتي البوسفور والدردنيل الأوروبية والآسيوية فجردت من الصبغة العسكرية .

(١) يراجع الفصل الخامس عشر من الكتاب عن التفصيلات في هذا الشأن .

كما جردت بالطريقة نفسها الجزر الموجودة في بحر مرمرة . على ان تركية سمح لها بابقاء حامية تتألف من (١٢,٠٠٠) جندي في القسطنطينية وتركت لها الحرية بنقل جيوشها عبر المناطق الحيادية المعينة .

٤ – تبادل السكان . عُقدت على حدة ، اتفاقية يونانية تركية تنص على اجراء تبادل اجباري بين الاقلية اليونانية التي تعيش في تركية والاقلية التركية التي تعيش في اليونان . وقد استثني من هذا التبادل يونان القسطنطينية وأتراك تراقية الغربية[1] .

وهكذا كانت معاهدة لوزان نصراً مبيناً للوطنيين الاتراك . فقد حصلت حكومة مصطفى كمال على اعتراف دولي بها ، ودفنت البقية الباقية من آثار العهد العثماني وحكمه التقليدي الى الأبد . إذ حققت في الدرجة الأولى المنهج الذي احتواه ميثاق انقرة الوطني ، وبذلك استردت تركية استقلالها وضمنت وحدة بلادها العنصرية . وخلعت عن نفسها نير السيطرة الاجنبية في الشؤون التشريعية والعسكرية والاقتصادية . وخرجت من

(١) كانت هذه الاتفاقية موضع انتقاد شديد اثناء انعقاد المؤتمر وبعده لخلوها من الروح الانسانية ، غير اننا يجب ان نضع في أذهاننا ان المرارة المتأتية من احتلال اليونان للانضول جعلت أي حل آخر غير عملي بالمرة . أضف الى ذلك ان هجرة الألوف من المدنيين اليونان اثر الجلاء العسكري اليوناني عن أزمير كان قد أصبح حقيقة واقعة ، فعقدت على اثرها الاتفاقية المذكورة من دون ان تكون سبباً للهجرة نفسها . وقد شمل التبادل ما يقرب من مليون ونصف مليون يوناني وخمسمائة الف تركي . وقد ثبت ان هذه العملية كانت نعمة بالنسبة لتركية لانها أزالت من بلادها أقلية ذات ولاء مشكوك فيه وخلفت مهناً وحرفاً لتمتهنها الطبقة المثقفة من الشبان الأتراك . ولا شك ان خسارة اقتصادية مباشرة كانت قد حلت بالبلاد بسبب اختفاء عنصر من السكان كان يتقن الشؤون التجارية بحذق ، لكن لم يكن خسارة لا يمكن ان تعوضها القوى المحلية على مر الايام . يضاف الى ذلك ان تركية تحتم عليها ان تملأ بعض المناطق التي نزح عنها اليونان بالاتراك النازحين من اليونان – وهي عملية لم تكن تخلو من فوائد معينة . اما اليونان فقد كان التبادل الجبري مأساة مفجعة لها لأن اللاجئين والنازحين الجدد كانوا يؤلفون ما يقرب من خمس مجموع السكان في اليونان ، فثبت انه عبء اقتصادي ومعين لا ينضب للقلاقل في السياسة اليونانية القلقة التي كانت سائدة في الفترة الواقعة بين الحربين . اما من الناحية الانسانية فقد كانت التعاسة ومكابدة الآلام شيئاً لا يمكن حصره ، كما ان القضاء على الجالية اليونانية التي كانت مرفهة في يوم من الايام في آسية الصغرى كان قضاء مبرماً . وهكذا كان الحصاد المؤلم الذي سببته مغامرة فنزيلوس في ١٩١٩ .

هذه المحنة وقد استردت كرامتها القومية ، وأصبحت تمتلك قيادة ناجحة تقدمية جديدة ، وبالرغم من الافقار الذي حل بها فقد اضحت واثقة بالمستقبل وامسى سكانها متجانسون . وقد كانت معاهدة لوزان معاهدة يصعب وضعها وتسويدها ، غير انها وضعت أسساً للصلح أمتن من الأسس التي وضعتها سابقتها ذات المآل المشؤوم من قبل ، لأنها عقدت بنتيجة مفاوضات حرة ، ولم تفرض فرضاً .

ولقد افتديت ميزة التفاوض الحر هذه بثمن غالٍ من سفك الدماء ومكابدة الآلام البشرية ، لكنه استبان ان تسوية الصلح كانت بالنسبة للأتراك تختلف اختلافاً تاماً عن التسوية التي أصابت الاجزاء العربية من الامبراطورية العثمانية الراحلة . ففي كلتا الحالتين كانت نية الدول الأوروبية في الأصل ان تفرض على هذه المناطق صلحاً استعمارياً يخضعها لحكم شبه استعماري يتفق مع اتفاقيات التقسيم التي عقدت زمن الحرب . على ان ثورات وطنية وقعت ضد هذه الخطط في كلتا الحالتين . وحيث لم يقدّر للعرب ، وهم منقسمون وغير مستعدين ، ان ينجحوا في مسعاهم الوطني فقد نجح الأتراك الى ابعد حد بخلاف جميع التكهنات . حيث فرض الغرب ارادته على العرب بشكل نظام انتدابي ، بينما وجد خططه قد احبطها عزم الأتراك القوي فطاشت أحلامه . وقد قدر لهذا التحول في الحوادث ان يخدم مصالح الغرب على مرّ الأيام . إذ أصبحت تركية في عقدين من السنين دولةً عظيمة قوية ، وباتت وهي الحصن الحصين الذي يحمي السلم العالمي ويرد عنه عادية الغارات التي تشنها الدول الجماعية الحديثة .

عقابيل الحرب في قفقاسية وأواسط آسية

ظلت القلاقل والاضطرابات قائمة على قدم وساق مدة من الزمن برغم توقف الأعمال العدوانية بين الخلفاء والدول المركزية في تشرين الأول — تشرين الثاني . وكان هناك سببان لعدم الاستقرار واستمرار الحركات العسكرية : (١) الحركة التحررية التي قامت بها الأقوام غير الروسية الموجودة في داخل الامبراطورية الروسية و (٢) تدخل الحلفاء

ضد البولشفيك في روسية . فأدى هذان السببان الى تعقيد عملية انهاء الحرب بصورة سلمية .

فقد كشفت الثورة الروسية عن ضعف بارز في قوة الامبراطورية ، كان قد أوقفها على شفا الهاوية والانحلال التام . وانتهزت الأقوام الخاضعة لروسية ، التي كانت تتوق للحرية منذ مدة طويلة ، فرصة الحرب لتحقق استقلالها . فظهرت للوجود كرجستان وأرمينية واذربيجان دولاً مستقلة في أيار ١٩١٨ ، كما ظهرت حركة مماثلة تنشد الانعتاق والتحرر في أواسط آسية في الوقت نفسه . فأُعلن تأسيس حكومة حرة للتركستان في خوكند في كانون الأول ١٩١٧ ، وعزز أميرا بخارى وخيوه استقلالهما ، كما أظهر أهالي القرغيز ميولاً تحررية . وقامت في روسية جماعات عديدة أخرى تتكلم التركية ، بمحاولات للتحرر كذلك . لكننا سنقتصر في بحثنا هنا على الجماعات المقيمة في المناطق الجغرافية الأوسع من الشرق الأوسط . اما الحركات الأخرى فقد كانت ، مع كونها مهمةً ودالة على استياء الشعوب التترية وامتعاضها من الحكم الروسي ، إما منعزلة من الناحية الجغرافية أو بعيدة بعداً غير يسير عن ميدان الحركات في الشرق الأوسط بحيث لم يمكن اعتبارها من بين العوامل المؤدية الى حصول التطورات المؤسفة في أعقاب الهدنة .

وكانت مقتضيات الحرب مع الدول المركزية قد جاءت بالجيوش الانكليزية الى أراضي الامبراطورية الروسية . وكان الغرض من مجيئها اما مقاومة التغلغل التركي الألماني المتجه الى الشرق مقاومةً مباشرة (مثل ما حدث في باكو) او للوقوف في وجهه بصورة غير مباشرة (بمحاربة البولشفيك) . على ان أمر المقاومة غير المباشرة هذه يحتاج الى شيءٍ من التوضيح . فقد بدأت الدول الغربية في ١٩١٨ بالتدخل العام في شؤون روسية ، وكان هدفها مساعدة العناصر المناوئة للشيوعية في روسية على ترسيخ أقدامها من جديد ابقاءً لروسية في الحرب الى جانب الحلفاء . وعلى هذا فان وجود أية حملة بريطانية في أواسط آسية او في بلاد القفقاس كان يمكن ان يفسر على هذا الضوء . لكن المناطق التابعة للامبراطورية الروسية في أواسط آسية ظهرت فيها أسباب أخرى تستدعي التدخل .

فحينما تسلمت السلطة الحكومة السوفييتية في طشقند ، صارت تشن حملة عنيفة معادية للبريطانيين وموجهة الى الهند ومستعمرات الامبراطورية البريطانية . وبعد ان أطلق بولشفيك طشقند سراح ما يقرب من مئتي ألف الماني ونمساوي — هنغاري من أسرى الحرب الذين كانوا معتقلين في تركستان ، أخذوا يؤلفون منهم وحدات عسكرية تخدم الحكومة الشيوعية الجديدة . وقد كان التعاون الاقتصادي الذي تم بين روسية السوفييتية وألمانية بعد معاهدة بريست ليتوفسك يعني ان حكومة طشقند السوفييتية عندما تطلق يدها ستكون في وضع يمكنها من تجهيز ألمانية بملايين البالات من القطن — المادة الأولية التي كانت تحتاجها برلين احتياجاً ماساً لتصنع منها النترات . ولذلك فان تعاون السوفييت مع المانية ، ووجود جنود ألمان ونمساويين يقودهم الشيوعيون في تركستان ، والدعاية الشيوعية التي كانت تبثها طشقند في الهند ، واحتمال اتصال العناصر الألمانية التركية في القفقاس والقوات الأخرى المناوئة للبريطانيين في تركستان كانت قد ولدت كلها شيئاً لا يستهان به من الذعر في الأوساط البريطانية ، فحملت تلك الأوساط على تجريد حملة على التركستان[1] . وقد قام البريطانيون فعلاً بعملين مختلفين : كان أولهما إيفاد بعثة عسكرية صغيرة يرأسها الكولونيل السر جورج ماكارتني Macartney بطريق ملتف الى طشقند لتقف هناك على نوايا البولشفيك النهائية . فأجبرت هذه البعثة على مغادرة طشقند بعد مكث قصير فيها ، تحاشياً من إقدام الحكومة السوفييتية المحلية على اعتقالها . وتخلف عضو من أعضاء البعثة وهو الكولونيل ف.م. بيلي ، وبقي متخفياً في تركستان ليحاول الاتصال بالمسلمين الوطنيين المعادين للسوفييت[2] . اما العمل الثاني فهو سوق قوة بريطانية الى عشق آباد في منطقة بحر قزوين استجابةً للنداء الذي ناشدت به البريطانيين الحكومة الروسية المناوئة للثورة هناك . وقد قاتلت هذه القوة ، التي كان يقودها

(١) يراجع عن الحملات البريطانية التي سيقت الى أواسط آسية ما كتبه جورج لينشوفسكي : Russia and the West in Iran, 1918— 1948 (Ithaca, N.Y. 1949) ص ٣١ - ٤١ .

(٢) هناك وصف ممتع للحملة الخارقة للعادة هذه فيما كتبه بيلي نفسه : Mission to Tashkent (لندن ١٩٤٦) .

الجنرال السر ويلفرد مللسون Malleson ، القوات البلشفية وجيشها الأجير الذي كان مكوناً من الألمان — الهنغاريين على طول خط سكة الحديد الممتد بين عشق آباد وطشقند . وكانت أقصى نقطة بلغها البريطانيون هي واحة مرو .

وحينما عقدت الهدنة في تشرين الاول وتشرين الثاني مع الدول المركزية فقد الهدف الأصلي من الحملات البريطانية ، التي سيقت الى القفقاس وأواسط آسية ، أهميته . ومنذ ذلك الحين أصبح الدافع للبقاء في تلك الجهات الشعور المناوئ للسوفييت لدى الحكومة البريطانية ، ورغبتها في اتخاذ تدابير دفاعية لحماية الهند . ولذلك كانت مؤازرة القوات الروسية المناوئة للثورة ، مثل تلك التي كانت توجد في عشق آباد ، او مساعدة القوات الموجودة في مراكز الحركات الوطنية المعادية للسوفييت ، مثل القفقاس او تركستان ، تتفق تمام الاتفاق مع السياسة العامة هذه . ولهذا السبب لم تسحب قوة ملليسون التي كانت مرابطة في منطقة بحر قزوين على اثر اعلان الهدنة مع الدول المركزية ، وانما بقيت هناك وقاتلت شيوعيي طشقند حتى سنة ١٩٢٠ . وعلى الشاكلة نفسها ظهرت الجيوش البريطانية من جديد في باكو بعد الهدنة وانتشرت في انحاء اخرى من بلاد القفقاس . وكان يصحبها عدد من القطعات الفرنسية والايطالية . وقد كان وجودها هناك ضماناً ضد اندفاع السوفييت المحتمل الى المنطقة عدا كونه باعثاً على التأكد من انسحاب الجيوش التركية والألمانية . فغدا بقاؤها وسيلةً للمحافظة على استقلال كرجستان وأرمينية وأذربيجان . وفي نهاية ١٩١٩ قررت الوزارة البريطانية ، ومعها حكومات الدول الحليفة البارزة الأخرى ، ان تضع حداً للتدخل في شؤون روسية . فصدرت الأوامر الى الجيوش باخلاء المناطق التي كانت تسيطر عليها ، وما حل ربيع ١٩٢٠ حتى كانت الجيوش البريطانية قد انسحبت من القفقاس ومنطقة بحر قزوين . فأفسح الفراغ الحاصل على هذه الشاكلة المجال للحكومة السوفييتية للتغلغل في هذه الأصقاع . وسقطت مراكز المقاومة المحلية ضد الشيوعية واحدة بعد أخرى . وتم الاستيلاء في أواسط آسية على خيوه في حزيران ١٩١٩ ، وعشق آباد في تشرين الأول من السنة

نفسها ، وبخارى في أيلول ١٩٢٠ . وقد فر أميرا بخارى وخيوه الى أفغانستان .
اما في جهات القفقاس ، فقد حصل انقلاب شيوعي في أذربيجان وخضعت للاحتلال السوفييتي في نيسان ١٩٢٠ . وتلتها أرمينية في تشرين الثاني ١٩٢٠ ، وكرجستان في آذار ١٩٢١ . فنودي بالاقطار الثلاثة بعد ذلك جمهوريات سوفييتية اشتراكية . وكانت المحاولات التي بذلت لتحرير المناطق غير الروسية هذه من ربقة الحكم الروسي قد باءت بالفشل ، ونجحت الحكومة السوفييتية في توطيد حكمها من جديد ونشر رواق سيطرتها على جميع البلاد الآسيوية التي كانت تخضع للحكم القيصري من قبل .
وقد تركت هذه الحوادث المتسلسلة بأسرها تراثاً مريراً . فقد نجم عنها عند الأمم الاسلامية المجاورة شعور بالريبة والعداء نحو أسياد روسية الجدد ، كما اوجدت عند انكلترة قلقاً مستديماً من خطط السوفييت بالنسبة للهند ومركز البريطانيين في الشرق الأوسط . اما بالنسبة لروسية السوفييتية نفسها فقد ولدت فيها عزماً أكيداً على محو آثار الفكرة القومية الاستقلالية لدى الأقوام الاسلامية التي وقعت في قبضتها . ولذلك أعيد لدرجة ما الطابع الذي كان موجوداً قبل الحرب الى سابق عهده — أي قيام روسية ضد بريطانية وضد القوميات المحلية في الشرق الأوسط . على ان روسية في هذه المرة كانت مسلحة بسلاح الفلسفة الشيوعية القوي الذي سوف لا يكون معناه في حالة انتصار روسية عبودية استعمارية فقط بل تبدلاً جوهرياً في طراز الحياة لدى شعوب الشرق الأوسط .

القسم الثاني

النطـــاق الشمالي

الفصل الرابع

تركية

حدثت تبدلات بعيدة الغور في سياسة تركية الداخلية حتى قبل ان تستبدل معاهدة سيفر المهينة بمعاهدة لوزان الأكثر شرفاً وكرامة . فقد أعلن المجلس الوطني الكبير إلغاء السلطنة في اليوم الأول من تشرين الثاني ١٩٢٢ ، أي بعد مضي ثلاثة أسابيع على هدنة مدانية . وحضر الى استانبول برخصة من الحلفاء زعيم كمالي يدعى رفعت باشا ، تولى فيما بعد القيادة في تراقية ، فدبر بسرعة فائقة انقلاباً خلع فيه السلطان ووزارته ونشر ظل الوطنيين على العاصمة . ففر السلطان الى إحدى سفن الاسطول البريطاني . وفي ١٨ تشرين الثاني أعلن المجلس الوطني تعيين عبد المجيد ابن عم السلطان السابق خليفةً للمسلمين ، على ان تنحصر واجباته بالشؤون الدينية فقط . فقبل الحلفاء هذه التبدلات بطيبة خاطر (والحقيقة انهم تنفسوا الصعداء لان هذه العملية انهت الوضع الشاذ الذي كان ينطوي على التعامل مع حكومتين تركيتين في آن واحد) . وقد تمت المفاوضات التي بدأت في لوزان فوراً بعد ذلك مع حكومة أنقره التي كانت تمثل تركية بمقتضى « الأمر الواقع » والحق الطبيعي . وكانت سمعة مصطفى كمال في وقت انعقاد المؤتمر قد طبقت الخافقين ، وخلع عليه المجلس لقب « الغازي » كما منحه رتبة مشير (فيلدمارشال) بعد النصر الذي انتزعه في موقعة شعاريه الحاسمة . فترأس صديقه الحميم ورئيس هيئة أركانه الجنرال عصمت باشا ، بطل موقعة اينونو الكبرى ، الوفد التركي الى ذلك المؤتمر بكل قابلية واقتدار .

تأسيس الجمهورية

كان المؤتمر قد صادف انعقاده في نفس الوقت الذي حلت فيه فترة الانتقال التي يتطلبها الوضع الدستوري . وما حل خريف ١٩٢٣ حتى كانت قد اتخذت مقررات أساسية . فقد أعلن المجلس الوطني الكبير في ٢٩ تشرين الأول مولد الجمهورية في تركية ، وانتخب مصطفى كمال أول رئيس لها . وسرعان ما اتضح بان مجرد وجود الخليفة في منصبه لا يأتلف — بالرغم من تقييد واجباته وحصرها في الشؤون الدينية — مع الروح الاصلاحية التي كانت تتميز بها الجمهورية الجديدة . وفي ٣ آذار ١٩٢٤ انفصمت آخر عروة كانت تربط تركية بالماضي ، حيث الغى المجلس الخلافة بصورة رسمية . فذهب الخليفة بهدوء وسكينة الى عزلته في الخارج ، ثم تم تشريع قانون يمنع الى الابد أعضاء الأسرة العثمانية المالكة من دخول الأراضي التركية .

وعلى أثر ذلك أقر المجلس في ٢٠ نيسان دستوراً يتبع بالرغم من بعض المزايا الخاصة فيه انماط الدساتير التي تسير على نهجها دول أوروبة الغربية . فقد كان الدستور ينص على ان المجلس الوطني له « السلطة التشريعية والسلطات التنفيذية » ، وان السلطات التنفيذية يمارسها رئيس الجمهورية ومجلس للوزراء . وبذلك أقر مسؤولية الوزارة تجاه البرلمان . ثم أنيطت السلطة القضائية بالمحاكم التي أعلن استقلالها . كما وضع حق الانتخاب على أساس معرفة القراءة والكتابة . وقد حددت مدة العضوية بأربع سنوات ، وحصر انتخاب رئيس الجمهورية بالمجلس الوطني ، ولقد عنون الفصل الخامس من القانون الأساسي بعنوان « الحقوق العامة للمواطنين الأتراك » فتم التأكيد فيه على الحريات المدنية والميزات التي يتميز بها التراث الغربي في هذا الشأن. فنص الدستور، على الأخص، على ضمان الحرية الشخصية ، وإلغاء الامتيازات الشخصية والجماعية ، وإعلان حرية الضمير والفكر والكلام والنشر ، وحرية العمل ، وحق الملكية الشخصية ، والاجتماع ، والحصانة ضد التوقيف العرفي ، وتحريم التعذيب والعمل الاجباري، وحرمة السكن الشخصي ، وحرمة البريد ،

وحق التعليم الابتدائي الالزامي والحر ، والحصانة ضد التمييز الديني والعنصري[١] .

وهكذا أعد الدستور على الورق شكلاً قانونياً للدولة التركية الجديدة . فكان يمتاز بالاتجاهات التركية الحديثة المنطوية على اتباع النمط الديموقراطي الغربي، لا الطراز السوفييتي، بالرغم من الحلف السياسي المعقود مع روسية الجديدة . ومع ذلك فان ما يعتمد عليه بالفعل هو روحية الدستور لا شكله الحرفي . فمما تمتاز به أمم القرن العشرين انها تضع دساتير رقيقة الجرس ، وتعد جهازاً ديموقراطياً مبنياً على أحسن وجه ومحتوياً على لوائح ممتازة لحقوق الانسان لكنها لا تنعكس فيها الحياة الحقيقية لهذه الأمم من حيث التأثير . ولهذا السبب لم يستطع الدستور التركي ، مثل أية وثيقة مماثلة أخرى ، أن يحدث تبديلاً بمجرد إقراره رسمياً . ولا يمكن لاي شخص معقول ان ينتظر إدخال الديموقراطية الغربية الحقة فوراً في بلاد لم تعرف منذ قرون خلت غير الحكم المطلق .

ومع كل هذا فلا ينكر ان تركية حدث فيها تحول أساسي في عهد مصطفى كمال ، او تبدل ثوري أخرجها في الحقيقة من ظلمات العهد القديم الى نور عهد جديد . وان أشد ما يدهش في الثورة التركية انها سارت في الغالب ، ولو بالتدريج ، مهتدية بالمثل العليا التي وضعت لها . فتحاشت مزالق الثورتين النازية والسوفييتية اللتين استبدلتا النظام القديم باستبدادية جديدة . وبالرغم من جميع المغريات المنطوية في المبدأين الفاشستي والشيوعي ، وكذلك بالرغم من الإغراء الناجم عن تسلم الحكم نفسه ، فقد كان مصطفى كمال وتركية الحديثة يمثلان اتجاهاً يختلف اختلافاً جوهرياً عن أجهزة الحكم الديكتاتورية المعاصرة . فبدلاً من ان تزدري الجمهورية التركية الجديدة التراث الغربي وتنبذه (كما يفعل الديكتاتوريون بتلذذ) أخذت تعتبره مثلاً أعلى لها حرياً بالكفاح من أجله .

وقد مرت تركية الحديثة في نشدانها مستقبلاً أشد ازدهاراً وأكثر

(١) يوجد النص الكامل للدستور في كتاب هلن م. ديفيس: Constitutions, Electoral Laws, Treaties of States in the Near and Middle East (Durham, N. C., 1947), ص ٣٤١ .

انسانية ، خلال الفترة الواقعة بين حربين عالميتين ، في مرحلة انتقال كان يطلق عليها سن يات سن في الصين مرحلة « التعلم » . وكانت هذه مرحلة إعادة تهذيب استعملت فيها أساليب قسرية في بعض الأحيان بارشاد زعيم وطني قوي الشكيمة . لان تركية ما ان يعاد تهذيبها على هذه الشاكلة حتى يكون في وسعها ان تؤمل تحقيق مثلها الديموقراطية .

ومن الصعب ان ينكر المرء ان مصطفى كمال أصبح ديكتاتوراً فعلياً بعد إلغاء السلطنة والخلافة . على ان هذه الديكتاتورية كانت تلطف حدتها عوامل ثلاثة : (١) ميول مصطفى كمال الغربية وافكاره الحرة (٢) اريحيته وعدم أنانيته (٣) مشاركة حزب الشعب له في الحكم ، وهو الحزب الذي كان مصدراً حقيقياً لقوته السياسية ولا يستطيع تجاهل مركزه في البلاد .

وكان حزب الشعب (خلق فرقه سي ، الذي سمي فيما بعد حزب الشعب الجمهوري او جمهوريت خلق بارتي سي) قد نشأ عن « جمعية الدفاع عن الانضول والروميلي » (التي تشكلت خلال انعقاد مؤتمري أرضروم وسيواس) ، ثم أسس رسمياً في ٩ أيلول ١٩٢٣ . وقد أوقف جهوده على خلق تركية من جديد خلقاً كلياً ، فأظهر حمية حقة تضاهي حمية المبشرين في ملاحقة الهدف الذي كان يسعى له واتخذ الحيطة والحذر لئلا يعيد ارتكاب الاخطاء التي ارتكبتها في السابق لجنة الاتحاد والترقي . وقد أقر حزب الشعب فلسفة قومية خاصة وكان راغباً في الالتزام بما ينجم عن هذا الاقرار على الدوام . ولذلك طالب بحق الحكم الذاتي لتركية الأصلية ، واعترف بدوره بالحق نفسه للعرب . ونبذ فكرة الاستعمار و « الامبريالية » ، وقد كانت حجته في ذلك ان توسع الامبراطورية العثمانية أنزل بالأمة التركية من المصائب والبلايا أكثر مما جاء اليها بالمنافع . ثم حرم فكرة الوحدة الاسلامية واعتبرها حركة شريرة لم تؤخر تقدم تركية الدنيوي الحديث فحسب وانما ورطتها أيضاً بمغامرات ومسؤوليات لم تكن تهم الشعب التركي بشيء . وهو يذهب الى ان مبدأ الوحدة الاسلامية كان أيضاً مصدراً مزمناً للاحتكاك بالدول الاجنبية . وبالرغم من تأكيد حزب الشعب على الروابط القومية فانه كان يرغب كذلك في التخلي عن

فكرة الوحدة الطورانية ، الأمر الذي كان يعني من الناحية العملية حرمان عشرين مليوناً من المسلمين الذين يتكلمون التركية في الاتحاد السوفييتي من تأييد الميول الانفصالية الموجودة عندهم . ولا ريب في ان سياسة مثل هذه كانت تسهل حصول علاقات حسن الجوار بروسية الجديدة . والحقيقة ان الحركة الوطنية التركية كانت ، بخلاف جميع الحركات الوطنية التي حصلت في عالم القرن العشرين ، تتميز بكونها رزينة التفكير ، كاظمة للعواطف ، وغير مجازفة .

وقد أقر حزب الشعب في مؤتمر أنقرة الثالث « ستة مبادىء للفلسفة الكمالية » تعبر عن الفلسفة السياسية الاساسية للجمهورية التركية الجديدة . فأدمجت هذه المبادئ فيما بعد (١٩٣٧) بالدستور بصفة رسمية . وكانت تحتوي على : (١) الفكرة الجمهورية (٢) الوطنية التي لا تبنى على الدين او العنصر بل على المواطنة المشتركة والاخلاص للمثل الوطني الأعلى (٣) الشعبية ، وتعني المساواة أمام القانون ونبذ الامتيازات الطبقية والتناحر الطبقي فضلاً عن سوء تصرف الرأسمالية (٤) الدولية Etatisme ، وتعني تدخل الدولة الانشائي في الاقتصاد الوطني (٥) العلمانية Secularism ، أي فصل الدولة التام عن الدين (٦) الثورية Revolutionism ، وتعني العزم على الانصراف انصرافاً جوهرياً عن التقاليد والاعتبارات القديمة اذا لم تكن فيها منفعة للمصالح الوطنية .

الاصلاحات الكمالية

لقد هيأ ميثاق أنقرة الوطني ، والدستور ، والمبادئ الستة الأسس القانونية والأيديولوجية لحياة الأمة الجديدة . وكانت في البلاد حاجة الى العمل ، فجاء هذا العمل — القوي الحازم — بسلسلة من الاصلاحات بعيدة المدى التي قلبت تركية فحولتها من شكل الى آخر . ويمكن ان تقسم الاصلاحات التي تمت في تركية الحديثة من حيث الترتيب التاريخي الى (١) الاصلاحات التي وقعت في منتصف العقد الثالث من القرن و (٢) الاصلاحات التي انجزت في منتصف العقد الرابع . على انه من

المفيد عملياً على ما يبدو ان نقسمها بحسب مواضيعها .

وكان الهدف الرئيسي للاصلاحات التركية بالمعنى العام عزل تركية عن دائرة الحضارة الآسيوية — العربية القديمة وتقاليدها ، وقلبها الى أمة حديثة آخذة بأسباب الغرب [1] . وعلى هذا فقد كان الهجوم الرئيسي موجهاً ضد المؤسسات التي كان ينتظر منها العمل على ابقاء النظام القديم . فاقتنع الجميع بان إلغاء الخلافة يمكن ان يعتبر نقطة تحول مناسبة في هذا الشأن ، حيث انها لم تفسح المجال لتأسيس نوع جديد من الحكومة وتحرر تركية من تعقيدات محرجة في العلاقات الخارجية فقط ، بل انها فتحت ايضاً الطريق لعلمنة السياسة التركية علمنةً جذرية . وبعد مضي شهر واحد على الغاء الخلافة في نيسان ١٩٢٤ ألغى المجلس الوطني سلطة المحاكم الشرعية في الشؤون المدنية ، واستغنى عن وزارة الأوقاف والمدارس الدينية . ثم حلت طبقات الدراويش وأغلقت تكاياهم ، كما حرمت الطوائف السرية . (كان المنصب الديني الأعلى وهو منصب شيخ الاسلام قد ألغي بالغاء السلطنة في ١٩٢٢). وقد اسست لتصريف الشؤون الدينية هيئتان مدنيتان : لجنة الشؤون الدينية ولجنة المؤسسات الدينية .

ومما كان يرتبط بالاصلاح الديني ارتباطاً غير يسير ، ويرمز الى الروحية الجديدة ، إلغاء الطربوش والحجاب . فصدرت على اثر ذلك تعليمات بشان اللباس الذي يجب ان يرتديه رجال الدين والموظفون العموميون ، وفي ١٩٢٦ حل التقويم الأوروبي محل التقويم الاسلامي القديم .

---

(١) هناك بحث شامل عن الاصلاحات الكمالية فيما كتبه اوغست فون كرال August von Kral, Kamal Atatùrk's Land : The Evolution of Modern Turkey (London 1938).
وفيما كتبه دونالد أي ويبستر : Donald E. Webster, The Turkey of Ataturk : Social Progress in the Turkish Reformation (Phil., 1939)
ويراجع أيضاً ما كتبه ارنولد توينبي : Arnold J. Toynbee, ed., Survey of International Affairs, 1928 .
وما كتبه هنري ألن : : Henry E. Allen, The Turkish Transformation A Study in Social and Religious Development (Chicago, 1935).

وكان انتقال العاصمة الوطنية من القسطنطينية ، مقر الخلفاء القديم ، الى مدينة انقرة الجديدة يعد حركةً رئيسية أخرى نحو العلمنة . فقد اكتسبت العاصمة الجديدة مظهراً حديثاً للغاية ، ولم تنشأ مساجد في حاراتها الجديدة . ثم استبدلت في ١٩٣٥ الجمعة بالأحد كعطلة اسبوعية ، وعُدّل الدستور في ١٩٢٨ بحيث حذفت منه المادة التي كانت تنص على ان الاسلام هو دين الدولة الرسمي ، وعُدّل مرةً أخرى في ١٩٣٧ فجعلت فيه حرية الضمير وحرية الاعتقاد حرية تامة .

ولا ريب فيان سجل تجريد الدولة من الصبغة الدينية هذا يعتبر شيئاً رائعاً . على ان ما يجدر ذكره هنا هو ان الجمهورية التركية لم تحارب الدين في وقت من الاوقات لمجرد العداء للدين . ولم تكن السياسة الكمالية لتحتوي على أية مبادئ عقائدية مادية . ومع ان مصطفى كمال نفسه كان قليل الإكتراث بالدين فقد كان أصدقاؤه الخلص مثل عصمت وفوزي جقماق متدينين أشد التدين .

ومع ان كثيراً من الاصلاحات الأخرى لم تكن تختص بالدين مباشرة فانها كانت قد انبثقت عن سياسة العلمنة الاساسية . وكانت من هذا القبيل الاصلاحات القضائية التي أُدخلت في ١٩٢٦ . فقد نبذت الجمهورية التركية بحركة كاسحة القوانين العثمانية القديمة ، الدينية والمدنية معاً ، وألغت نظام الملل والطوائف ، ثم أقرت القانون المدني السويسري وقانون العقوبات الايطالي والقانون التجاري الألماني فأصبحت من قوانين البلاد . وكان قانون أصول المحاكمات المدنية الجديد يتبع كذلك الاسلوب السويسري . وقد أقرت هذه القوانين المساواة التامة بين المواطنين أمام القانون ، وكانت الناحية المهمة في هذه المساواة ناحية تحرير المرأة . فأُلغي تعدد الزوجات ، وجعلت النساء صالحات للاستخدام في الدوائر العمومية والمهن والمراكز المهمة في حياة البلاد الاقتصادية والثقافية . وفي ١٩٣٤ منح تعديلٌ من التعديلات المدخلة على الدستور المرأة حق الانتخاب ، وبعد ذلك بمدة قصيرة ظهر عدد من النساء النائبات في المجلس الوطني الكبير .

وكان الاصلاح الآخر الذي يرتبط بسياسة العلمنة العامة اصلاح

الألفباء . فبدعوة من الحكومة السوفييتية بعثت تركية وفداً الى مؤتمر
اللغات التركية الذي عقد في باكو بين ٢٦ شباط و ٦ آذار ١٩٢٦ . وقد
أوصى المؤتمر بنبذ الحروف العربية لأنها غير علمية ومضرة باللغات ذات
الأصل التركي . فأقرت تركية توصياته في ١٩٢٨ ، ثم ادخلت الحروف
اللاتينية وأشرفت الحكومة على دراسات متواصلة كان هدفها العمل على
إحياء اللغة التركية وتنقيتها من شوائب التراكيب الاجنبية .

وعلى اثر هذا الاصلاح فسحت الاسماء الجغرافية ذات الأصل الأجنبي
في تركية المجال للأسماء التركية الخالصة في ١٩٣٠ . فحلت محل « القسطنطينية »
البيزنطية كلمة استانبول التركية ، ومحل « أدريانوبل » كلمة أدرنة ،
ومحل « سميرنا » أزمير وهكذا .

وكان نشوء نظام حديث للتربية والتعليم نتيجةً أخرى من نتائج السياسة
العلمانية ، فقد حرر التعليم العام من التأثيرات الدينية ، ووضعت في
موضع التنفيذ مادة دستورية تختص بالتعليم الاجباري والمجاني في مستوى
الدراسة الابتدائية . وقد صحب ذلك توسع مقابل في المدارس الثانوية
ومعاهد التعليم العالي . وشيدت مدارس للتجارة والزراعة والتحريج والحرف ،
ولم تتردد الحكومة في استقدام مدرسين أجانب لتضمن مستويات تعليمية
عالية . وبطلب من الحكومة قدم البروفسور السويسري الدكتور مالكه
Malche لاصلاح الدراسات الجامعية . فأسست في استانبول كلية للطب
استُخدم فيها عشرون استاذاً من الأجانب ، ومدرسة للعلوم السياسية
والاجتماعية تخرج فيها موظفون أكفاء في الخدمة المدنية ، ودبلوماسيون
وسياسيون في أنقرة . وشجعت الألعاب الرياضية فازدهرت نواديها
في طول البلاد وعرضها ، ولاقت المؤسسات الكشفية اقبالاً من الفتيان .
وفي ١٩٣٥ دُعي الاختصاصيون الروس لتعليم أهل الرياضة من الأتراك
فنون التزلج والهبوط بالمظلات .

ويمكن ان يُعزى السر في نجاح مصطفى كمال في الغالب الى التشدد
في تنفيذ الاصلاحات التعليمية . فقد كان الجيل الجديد من معلمي القرى
ومدرسي المدارس الثانوية يؤلف – مع أعضاء حزب الشعب – فريقاً
متحمساً نشر المثل الكمالية العليا وهذب افكار الشباب التركي . وقد

أصبح المعلمون من دعاة مصطفى كمال المتفانين فكوفئوا – بالمقارنة
مع كثير من البلاد الغربية – مكافأةً حقة على خدماتهم .

وقد خضع جهاز الدولة العثمانية القديم الى إصلاح شامل كذلك .
فنفخ الأصلاح – الذي كان يحتاجه الجهاز الأداري احتياجاً ماساً – روحاً
وكفاءةً جديدتين في الجمهورية الفتية . إذ قسمت البلاد الى (٦٢) ولاية ،
وقسمت الولايات الى (٤٣٠) قضاءً ، وهذه قسمت بدورها الى عدد
من النواحي . ثم استحدثت في بعض المناطق الخاصة مثل كردستان مفتشيات
عامة توحدت فيها بعض الولايات فكونت وحدات إدارية أوسع .

وقد وازنت الحكومة الكمالية ميزانية الدولة بنجاح ، وبدأت باصلاح
الضرائب فأوجدت النظام والترتيب فيما كان يعتبر نقطة ضعف في تركية
من الناحية التقليدية ، اي في شؤون المالية العامة . ففي خلال العقد الثالث
من القرن استخدم خبير مالي فرنسي لتقديم المشورة في شؤون الانتعاش
المالي ، وفي ١٩٣٣ عقدت تركية بنجاح اتفاقية جديدة تختص بديون
الامبراطورية القديمة . فقد أنقص الدين من (١٠٧,٠٠٠,٠٠٠) الى
(٨,٠٠٠,٠٠٠) ليرة تركية .

وكان مما يتصل اتصالاً وثيقاً بالاصلاح المالي تدشين التقدم الاقتصادي
العام في البلاد . فقد تولت الحكومة ، جرياً على مبدئها في « الدولية » ،
السيطرة المباشرة على مشاريع عدة وتكفلت بالشيء الكثير من التخطيط
العام . وكان مصطفى كمال يعمل بموجب القاعدة المنطقية التي مفادها
ان تركية التي دمرتها الحرب واستغلها الأجانب تعد فقيرةً من حيث
رأس المال الأهلي ، وان الحكومة يترتب عليها ان تتدخل حيثما كانت
المشاريع الأهلية غير قادرة على العمل . فأسست احتكارات حكومية
في صناعات مثل صناعة الدخان والملح والمشروبات وأعواد الثقاب وورق اللعب
والاسلحة والعتاد . وكذلك استملكت وأسست عدداً من المصالح في
مجالات العمل الأخرى . ودون ان تتوخى التطرف في التأميم الاجباري
اشترت بالتدريج معظم سكك الحديد التي كان يملكها الأجانب ، ووحدت
مصالحها ودوائرها ، ثم أقدمت على تحقيق منهج واسع النطاق في تطويرها
وتحسينها . فبرهن هذا المنهج على أهميته الفائقة في رفع مستوى الحياة

الاقتصادية والحضارية في تركية ، وخدم أغراض الوحدة الوطنية ، والتصنيع ، والدفاع .

وقد كانت الخطة الاقتصادية العامة لتركية الجديدة تصطبغ بطابع التصنيع المطلق . فكانت هذه الخطة – التي تعتبر نتاجاً طبيعياً لمبدأ « الدولية » – تتطلب تضحيات معينة من الشعب التركي ، لكنها تضمن له على مر الأيام استقلالاً اقتصادياً . وقد لعب المثل الذي ضربه السوفييت في هذا الشأن دوراً مهماً في رسم هذه الخطة . وفي الوقت الذي نبذت فيه تركية الكمالية النواحي العقائدية والمتطرفة من التجربة السوفييتية أقرت بارادتها مبدأ التخطيط الاقتصادي . فقد وضع ونفذ في فترة ما بين الحربين مشروع السنوات الأربع للزراعة ، ومشروع السنوات الخمس للصناعة[1] ، ومشروع السنوات الثلاث للتعدين ، ومشروع السنوات العشر لبناء الطرق . وكان لابد لتركية من ان تستعين بخدمات شتى الخبراء الأجانب والشركات الانشائية الى الحد الذي تخدم فيه المصلحة الوطنية ولا يهدد من جرائه الاستقلال الوطني وسلامة البلاد بأي خطر . فاستخدمت الخبراء السوفييت والألمان والنمساويين والمجريين والأمريكان والبريطانيين وغيرهم من سائر الأوروبيين في تخطيط مختلف المشاريع الاقتصادية ونمائها . وقد سبب إقصاء العناصر الأرمنية واليونانية البارعة في الشؤون التجارية عن نواحٍ كثيرة من مجالات المسعى الاقتصادي بعض الصعوبات ، وخاصة حينما استبدلت خدماتهم بالجهاز البيروقراطي التابع للمشاريع الجديدة الخاضعة للسيطرة الحكومية . على ان تركية اكتسبت من جهة أخرى تدريباً في المهن والمطالب الاقتصادية ، واستخدمت مواطنيها أنفسهم . ولهذا فقد استبدل شكل تركية القديم ، وهي منقسمة الى طبقة الأقليات والأجانب « الماهرين » وطبقة الأتراك « الخُشُن » من الجنود والفلاحين ، بالشكل الجديد الذي ظهرت فيه الجمهورية الموحدة بمجتمع تركي متناسق ومتوازن موازنة صحيحة .

ومما كانت له أهمية عظمى في تقدم البلاد الاقتصادي تأسيس عدد من المصارف التي تسيرها الحكومة . فقد أخذ المصرف المركزي يصدر

(١) بدىء فيه سنة ١٩٣٤ ، وأعيد في ١٩٣٨ و ١٩٤٦.

العملة الورقية ويشرف على جميع الخطط المالية . كما أخذ مصرف سومر يمول الصناعات الجديدة التي تملكها الدولة ، ومصرف أيتي يرعى شؤون التعدين ، ومصرف أيشن يتعاطى الاعمال التجارية ، والمصرف الزراعي الأقدم منها كلها يساعد الانتاج الزراعي . ومما كان يدل على الثقة التي تولدت في الخارج بسلامة الجهاز الجديد وصحته سلسلة القروض الأجنبية التي منحت لتركية في فترة ما بين الحربين .

ولم تدخر الدولة وسعاً في تشجيع التجارة الخارجية بعقد اتفاقيات للتبادل التجاري ، وإقـامة المعارض[1] والمباريات ، وتأسيس الغرف التجارية . وقد بذلت العناية لموازنة التجارة الخارجية موازنةً صالحة فتم ذلك بنجاح خلال فترة ما بين الحربين كلها . وبالنظر لشيوع « الدولية » في تركية والجنوح الى الحكم الفردي في أوروبة كانت ٨٠ الى ٩٠ ٪ من تجارة تركية الخارجية في ١٩٣٩ تجري على أساس اتفاقيات التصفية .

وقد فصم إصلاح آخر تناول أسماء الأسر عروةً أخرى من العرى التي كانت تربط تركية بالماضي . فلا ريب ان اسماء الأسر يعتبر وجودها شيئاً عاماً في البلاد الاسلامية ، وكثيراً ما كان يؤدي عدم وجودها مع الاسماء الاعتيادية الى الفوضى والارتباك . ومن أجل هذا أمر الأتراك قاطبة ، بقانون خاص صدر في ١٩٣٤ ، بان يختاروا لقباً قانونياً لهم . وألغيت في الوقت نفسه الألقاب والأوسمة العثمانية القديمة . وقد لقب المجلس الوطني الكبير مصطفى كمال بلقب « أتاتورك » أي « أبي الأتراك » ، وأبدل عصمت باشا اسمه الى عصمت اينونو تخليداً لانتصاره على اليونان فاضطر زعماء الأتراك الآخرون الى ان يحذوا حذوهما .

وقد اتبعت تركية خطة معقولة في إحصاء النفوس . فقد كان الزعماء الكماليون يشعرون بان دولتهم الجديدة تنقصها اليد العاملة ، حيث كانت الحروب التي امتدت اثنتي عشرة سنة قد كلفتهم شيئاً باهظاً في الرجال . وكانت حملة سورية وما بين النهرين في اثناء الحرب العامة الأولى باهظة التكليف على الأخص . ولو كانت جميع الخطط الطموحة التي وضعتها القيادة الالمانية العليا من أجل حركة « الصاعقة » العسكرية قد نفذت

(١) ومن جملتها معارض أزمير التي صارت لها سمعة عالمية .

فان الخسارة في الأرواح التركية ربما كانت ستكون أعظم بكثير . والحقيقة انه لولا حوادث الفرار[1] التي وقعت بأعداد كبيرة من الجيش التركي في أدوار الحرب الأخيرة لكان بقاء الأمة من الناحية الاحيائية (البايولوجية) سيصبح شيئاً مشكوكاً فيه . ولقد كان من الأمور الأساسية والحالة هذه ، من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية ، ان تملأ الثغرات، فشرّع المجلس الوطني الكبير في ١٩٣٤ قانوناً للهجرة يشجع الأتراك المقيمين في الخارج على العودة الى تركية والاقامة فيها . فاقتيد الواصلون مجدداً منهم ، وأكثرهم من البلقان (رومانية وبلغارية) مع قسم آخر من روسية ، الى ولايات الأناضول الوسطى والغربية . وقد سكن قسم منهم في تراقية الشرقية .

ولابد ان يذكر شيء في الأخير عن التشريع الاجتماعي . فقد سار هذا التشريع جنباً الى جنب مع تصنيع البلاد المتنامي . إذ أسس مكتب مركزي للعمال في انقرة وأخذ يطبق مع فروعه في الولايات قانون العمال المشرع سنة ١٩٣٦ . وكانت وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ترعيان شؤون الصحة العامة والضمان الاجتماعي . وعلى الرغم من ان الخشخاش كان يزرع في البلاد فان تعاطي الافيون والادمان عليه لم يكن منتشراً بنطاق واسع بين الأتراك (كما هي الحالة في ايران) ، كما أنقص احتكار الحكومة للافيون خطر استعمال السكان للمخدرات استعمالاً متصنعاً بعدم التبصر .

المعارضة السياسية والثورات الكردية

لقد قوبلت هذه الاصلاحات بالانتقاد الشديد والاستياء المرّ من بعض الزمر والجماعات في تركية . فقد عارضت « الدولية » وخططها

(١) مما يجب ان يذكر في هذه المناسبة ان هذه الحوادث يجب ان لا تؤثر تأثيراً سيئاً على بسالة الجندي التركي التي تعد من أعلى طبقة . فان ما شهد به تي. اي. لورنس والجنرال ويفل وغيرهما يؤيد هذا القول . وقد كان سبب الفرار بالجملة في نهاية الحرب ناشئاً عن الانقطاع التام في كثير من التجهيزات الاساسية والخدمات المهمة ، الأمر الذي جعل الفرار في كثير من الحالات الطريقة العملية الوحيدة للبقاء على قيد الحياة .

الاقتصادية الأوساط التجارية (ومعظمها غير تركي) في استانبول التي كانت تنفر من الضرائب والتعريفات العالمية ، وتعاف الميول الفردية العامة في الحكم . على ان علمنة الحياة العامة هي التي لقيت معارضةً شديدة ، وخاصةً من القبائل الكردية المتأخرة في الجهات الشرقية .

وقد نشبت أول ثورة كردية كبيرة في شباط ١٩٢٥ بقيادة الشيخ سعيد في غنج (غربي بحيرة وان) ، واستولى فيها الأكراد على عدد من الولايات الجنوبية الشرقية طالبين إعادة الاسلام الى وضعه السابق ، ومنحهم الحكم الذاتي المحلي . فاتّهمت الحكومة الشيخ سعيد بالتآمر مع الأمير سليم المطالب بالعرش العثماني ، والأوساط الميالة للخلافة ، ثم جهزت جيشها وقمعت الثورة بحزم وشدة . وقد شكلت الحكومة علاوةً على ذلك ما سمي بـ « محاكم الاستقلال » للنظر في قضايا الخيانة والعصيان والحكم فيها بصورة مستعجلة . ثم تكرر نشوب الثورات الكردية في ١٩٢٩ و ١٩٣٠ لكنها لم تصل الحد الذي يُخشى منه مطلقاً . إذ نجحت الحكومة في إعادة الأمن الى نصابه والمياه الى مجاريها الاعتيادية في كلتا الحالتين . وجرى ترحيل عدد من الأكراد الى داخلية البلاد او الى تراقية . كما أسست مفتشية عامة للمنطقة ، فأصبحت الولايات الشرقية مسدودة في وجه الأجانب تقريباً .

ولم تقتصر المعارضة لحكم مصطفى كمال على الاوساط التجارية والدينية فقط . فقد استدعت الطريقة الفعالة ، التي أجبر مصطفى كمال تركية بواسطتها على الأخذ باسباب الغرب ، اتخاذ إجراءات صارمة خالية من التساهل ، مما لم يكن يأتلف مع ما تنبأ به الناس من ديموقراطية في الحكم . وقد اتّهم النقاد مصطفى كمال بانه كان ثملاً بخمرة الحكم ، ونددوا بـ « الأوباش » الحقيرين الذين أحاط نفسه بهم ، واستنكروا حلقات السكر التي كانت تعقد في مسكنه الكائن في جنقايا من أرباض أنقره ، كما طالبوا بالحد من سلطته . فقرر مصطفى كمال في ١٩٢٦ القضاء على هذه المعارضة في مهدها . فأعلنت وزارته في صيف تلك السنة اكتشاف مؤامرة لاغتياله ، وبادرت الى اعتقال عدد لا يستهان به من شبان الأتراك السياسيين ، ومؤيدي السلطان المخلوع ، وبعض المارقين من حزب مصطفى

كمال نفسه كذلك . وبنتيجة المحاكمة التي أُجريت على أثر ذلك حكم
على ثمانية عشر من الذين اعتقلوا بالاعدام . وقد عومل المنشقون عن
حزب كمال برفق أكثر ، إذ نفوا[١] عن البـلاد لمدة عشر سنوات .

وبعد أن سحق مصطفى كمال المعارضة على هذه الشاكلة أصبح هو
وحزبه أسياد البلاد بدون منازع . وقد كانت الحكومة في الأساس من
الحكومات ذات الحزب الواحد ، وكان من تقاليدها ان يجمع السكرتير
العام للحزب في نفسه واجباته في الحزب وواجباته بصفته وزيراً للداخلية
معاً . اما الطريقة الديموقراطية التي تتضمن المناقشة الحرة والتصويت بالأكثرية
فقد كانت اكثر بروزاً في داخل الحزب نفسه مما هي في الواجهة الرسمية ،
اي في المجلس الوطني الكبير . فقد كانت معظم القرارات الأساسية ،
ومن بينها التشريعات المهمة ، تناقش في جلسات مقفلة من جلسات الحزب .
وما ان تستقر النية على قرار ما حتى كانت القضية تحال على المجلس الكبير
حيث يقوم الاعضاء أنفسهم — بصفتهم الرسمية كنواب هذه المرة —
بجعله قانوناً بالتصويت الرسمي .

وكان هناك شيء من الشذوذ الموقت والخروج على نظام الحزب الواحد
هذا . فقد كانت في أوائل العشرينات فئة معارضة تعرف باسم الحزب
الجمهوري ، أو الحزب الجمهوري التقدمي فيما بعد . وفي ١٩٢٥ أغلق
هذا الحزب بأمر من إحدى محاكم الاستقلال في أنقرة نظراً لما زعم من
مشاركته الثوار الأكراد في العمل . وفي ١٩٣٠ تأسس حزب صغير آخر
معارض بتشجيع من مصطفى كمال ورخصة منه . وكان هذا هو الحزب
الجمهوري المستقل ، الذي أسندت زعامته لصديق مصطفى كمال القديم
فتحي أوقيار . وكان مصطفى كمال يأمل في حصول انتقادات انشائية ،
ويرى ان حزباً معتدلاً في المعارضة يمكنه ان يقدم مثل هذه الانتقادات .
على ان هذه التجربة اثبتت كونها شيئاً مخيباً للامل فحُل الحزب في الحال .
وفي ١٩٣٥ قرر مصطفى كمال ان يسمح بانتخاب ستة عشر نائباً مستقلاً

(١) فرضت عقوبة النفي على الجنرال كاظم قره‌بكر ورفعت وعلى فؤاد باشا ، وعلى حسين رؤوف والدكتور عدنان بك مع زوجته خالدة أديب الكاتبة الشهيرة ، وعلى عدد من الآخرين غيرهم .

من عدة ولايات . وكان من بينهم يونانيان ويهودي وأرمني واحد .
فاصبحت الجماعة المستقلة الصغيرة هذه منذ ذلك الحين فصاعداً من المعالم
الدائمة في المجلس الوطني الكبير .

وقد كان يوآزر السياسة الحكومية عددٌ من المجلات والجرائد اليومية .
وكانت هذه تخضع للاشراف العام الذي يمارسه قسم الصحافة في وزارة
الداخلية ، كما كانت تخدمها وكالة الأنباء الأناضولية التي تعود ملكيتها
للحكومة نفسها . وكانت الجريدة شبه الرسمية « أولوس » الصادرة
في أنقرة تعبر عادةً عن آراء الحكومة الرسمية . ومن الجرائد الكبرى
الأخرى كانت « جمهوريت » و « طان » و « أقشام » . وكان « بيت الشعب »
في العاصمة يصدر جريدة أسبوعية بالفرنسية تسمى « أنقرة »، وصدرت
بعدها جريدة أخرى شهرية باسم « تركية الكمالية » كانت تنشرها بالفرنسية
دائرة الصحافة . وكانت كلتاهما تعرف المراقبين الأجانب بأحوال تركية .
وقد كان التأثير الحكومي على الصحافة ، وخاصةً في السياسة الخارجية ،
شيئاً لا يستهان به . فكان من الممكن للحكومة ان توحي بنشر مقالات
معينة في جرائد مستقلة في الظاهر لتجس نبض الدول الأجنبية وتقف
على مقدار استجابتها ونوعها . وكثيراً ما كانت تستخدم هذه الوسيلة
في أيام الأزمات الدولية .

السياسة الخارجية التركية

كانت استحالة الامبراطورية العثمانية الى جمهورية قد أنزلتها من
دولة معظمة الى أمة صغيرة . على ان هذا لم يكن غير شيء ظاهري لان
الحقيقة هي ان الامبراطورية الهرمة كان قد أخذ منها الهزال مأخذه فوصلت
دور الاحتضار ، بينما برهنت تركية الكمالية المولودة من جديد على
كونها وحدةً عضوية قوية نسبياً ، محبوكة الأطراف والجوانب متناسقة
القوام السياسي . لكن تركية الجديدة لم تكن الا بلاداً متوسطة الحجم
او الرقعة ، يسكنها ستة عشر مليوناً من السكان وتحدها روسية العملاقة
بسكانها البالغ عددهم مئتي مليون نسمة ، فضلاً عن تعرضها لتأثير الدول

البحرية المسيطرة على البحر الأبيض المتوسط . وعلى هذا فمهما كان جهاز
تركية السياسي والعسكري كاملاً غير منقوص فلا بد ان تكون مقيدة
بقيود واضحة . وربما كان من أعظم مزايا مصطفى كمال وأعوانه ادراكهم
الرشيد لهذه القيود وسياستهم الخارجية الواقعية المعتدلة التي تتناسب مع
قوة بلادهم . ولم يكن في سياسة مصطفى كمال الخارجية شيء خيالي او
ما يتصف بالمجازفة — الا اذا استثنينا بطبيعة الحال ما كانت عليه تلك
السياسة ما بين نزوله في صمصون بادئ ذي بدء ومعاهدة لوزان . فقد
حقق خلال تلك الفترة القصيرة ، هو وصحبه الوطنيون ، تحقيقاً تاماً
جميع الأهداف التي كان أي عقل سليم يرى من المستحيل تحقيقها . إذ
تحدوا — اي الوطنيون — يومذاك سلطة الحلفاء المنتصرين وخاضوا غمار
حرب مظفرة ضد عدد من الخصوم الأقوياء في الحال . لكن المرء حتى
لو اعتبر سلوكهم هذا شيئاً خيالياً فلا بد ان يدرك ان مصطفى وصحبه
كان عندهم قليلٌ مما يخسرونه الا حياتهم . ولا غرو فقد انزلت معاهدة
سيفر تركية الى سوية مستعمرة من المستعمرات الغربية تقريباً ، وكان
من الصعب على المرء أن يدرك وجود معاملة أشد قسوةً يمكن ان تعامل
بها أية أمة من الأمم المندحرة .

وكان النصر الذي أحرزه الوطنيون على اعدائهم قد أكسب مصطفى
كمال وأتباعه ثقةً بالغة بقوتهم ومقدرتهم ، ورفع المعنويات بين جميع
طبقات الأمة . وكان من السهل عليهم ان يسلكوا مسلكاً خطيراً يحدوه
الطموح في التوسع والاستعمار غير الواقعي ، ومع هذا فانهم لم يفعلوا
ذلك . فمنذ ان تم التوقيع على معاهدة لوزان كانت تركية في الدرجة
الأولى دولةٌ بمقتضى « الأمر الواقع » . وقد كانت للاتراك مصلحة عظمى
في المحافظة على السلم بقدر ما كان هناك سلم في اية بلاد أخرى يكونها « الأمر
الواقع » . على ان بعض الخلافات كانت موجودة بين تركية ودول فرساي
مثل فرنسة وبريطانية . وكانت تُعزى على الأكثر الى عاملين رئيسيين :
أولهما ان تركية لم تستطع بين عشية وضحاها ان تطرح جانباً حمل الاستياء
العاطفي ، وعلى الأخص استياءها من البريطانيين ، الذي نجم عن كفاحها
لتعديل المعاهدات . اما العامل الثاني ، فهو ان معاهدة لوزان تركت ثلاث

مشاكل غير محسومة من وجهة النظر التركية على الأقل — اي مشكلة
الموصل (الحدود مع العراق) ، ومشكلة الاسكندرونة (الحدود مع
سورية والحكم الذاتي للسنجق المذكور) ، ومشكلة المضايق . (لاشك
ان ميثاقاً معيناً كان قد تم التوقيع عليه ، لكنه فرض قيوداً مثيرة على السيادة
التركية) . وكانت تركية فقط من بين جميع الدول الأخرى هي التي
تحبذ إجراء اي نوع من التعديل في تسوية الصلح بالنسبة للمشكلات الثلاث
هذه . وقد كانت المشكلات الثلاث هذه ، بالاضافة الى الانحراف العاطفي
المار ذكره ضد انجلترة الاستعمارية ، هي التي حدت بتركية في اوائل
العشرينات الى نشدان الصداقة مع الدول البروليتارية الجديدة. وكانت روسية
السوفييتية ، بحكم منهجها الثوروي ومعارضتها الاساسية لتسوية الصلح
في باريس ولعصبة الأمم ، تحبذ فكرة التعديل كذلك . وحينما ذهب
بكر سامي بك وزير خارجية تركية الى موسكو في ١٩٢١ للمفاوضة
في عقد معاهدة للصداقة كان الفريقان يعتبران نفسيهما من انصار فكرة
التعديل ، ومن المناوئين للحلفاء . على ان ذلك لم يعد صحيحاً بعد ان عقد
مؤتمر لوزان لان تركية أصبحت راضية تمام الرضى بتسويتها الصلحية .
ومع هذا ، فلما كانت روسية قد بقيت متمادية في سياستها المعارضة
للاحتفاظ بالأمر الواقع ، وكانت تركية ما تزال على اختلاف مع بريطانية
العظمى وفرنسة اللتين كانت علاقاتهما متوترة مع روسية ، فقد وجدت
من المفيد لها ان تستمر على تعاونها مع روسية برغم الاختلاف بين مبادئهما
السياسية . وكانت لدى روسية أسباب وجيهة مماثلة تقابل بها تركية بالمثل ،
لان تركية كانت تناوئ الاستعمار وتعادي الحلفاء . وقد كان من الأمور
الأساسية المهمة في سياسة السوفييت الخارجية في تلك الفترة ان تعمل
على تنمية الصداقة وحسن النية لدى تركية لتبرهن للأمم المستغلة في آسية
ان موسكو هي صديقتهم الوحيدة المخلصة . أضف الى ذلك ان الصداقة
التركية كانت تنطوي على وعد باستخدام المضايق والانتفاع بها في حالة
اشتباك روسية في حرب مع الغرب الرأسمالي — وهذا اعتبار لا يمكن
ان تتجاهله أية حكومة روسية . ولذلك آزر الوفد السوفييتي (الذي سمح
له بالاشتراك على مقياس محدود) في مؤتمر لوزان تركية بكل قواه في

قضية المضايق ، لكن إرادة الحلفاء كانت هي السائدة فتكدر الوفدان على السواء .

مشكلة الموصل

كانت قضية الموصل قد ساعدت بصورة غير مباشرة في تقوية أواصر الصداقة بين تركية والسوفييت . فقد نصت معاهدة لوزان على إبقاء الموصل خاضعةً للاحتلال البريطاني الموقت ، حتى يتم التوصل الى اتفاق قطعي بات . وعند عدم التوصل الى اتفاق ما في ظرف سنة واحدة كانت القضية ستحال الى مجلس عصبة الأمم . وقد عرضت بريطانية العظمى مشكلة الموصل على العصبة في ١٩٢٤ . فعينت لجنة دولية ، يرأسها ليدونر Laidoner القائد الاستوني ، للتحقيق في الأمر . وبعد ان تسلم المجلس تقريرها حكم بالموصل للعراق في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ على ان يستمر الانتداب البريطاني على تلك الدولة لمـدة خمس وعشرين سنة [١] . وحينما خاب أمل تركية في ذلك اعترضت على قانونية الحكم مدعيةً بان واجب المجلس هو واجب توفيقي لا تحكيمي . وفي اليوم التالي ، ١٧ كانون الأول ، خف وزير الخارجية التركية مسرعاً الى باريس وهناك عقد معاهدة جديدة للصداقة وعدم الاعتداء ، مع وزراء السوفييت المفوضين فوق العادة . فتقرر فيها ان تدوم المعاهدة ، التي لم تخرج في الحقيقة عن كونها معاهدة تحالف سياسية ، عشر سنوات قابلة للتجديد . وتدل هذه المعاهدة على الأوج الذي بلغته الصلة الودية في العلاقات السوفييتية التركية . ومع ان الصداقة ظلت محافظاً عليها حتى عام ١٩٣٤ ، وبالرغم من ان روسية منحت تركية قرضاً صناعياً ومساعدة في الخبراء لتنفيذ مشروع السنوات الخمس للتصنيع فان فتوراً تدريجياً بدأ بالظهور . ذلك لان روسية السوفييتية

---

(١) للبحث المفصل عن هذه المشكلة راجع : ليون كروتيانسكي : Leon Crutiansky La Question de Mossoul (Paris 1927). اما عن الأسس العامة فيراجع هاري لوك : Harry C, Luke, Mosul and its Minorities (London, 1925).

لم تستطع ان تؤيد قلبياً الاجراءات الحازمة التي اتخذها مصطفى كمال ضد الدعاية الشيوعية في تركية ، كما لم يكن في وسعها ان تتحمس للتوافق التدريجي الذي أخذ يحصل بين تركية والغرب كما استبان من عقد سلسلة من المعاهدات .

وكان أهم ما وقع من أعمال المصالحة والتوفيق ما حصل مع بريطانية العظمى . فقد أشير من قبل الى الاستياء الشديد الذي كان متراكماً في نفوس الأتراك ضد البريطانيين . فان مؤازرة بريطانية لليونان سنة ١٩١٩ ، وتشجيع البريطانيين للأقليات العنصرية والدفاع عنها ، واحتلال بريطانية للقسطنطينية بعد الحرب وما نتج عنه من الاعتقالات التعسفية وحوادث النفي ، وموقف البريطانيين الودي من العرب مع تأييدهم للأكراد ، وموقفهم المعروف من قضية الموصل — كانت كلها أسباباً أدت الى ما نشير اليه من الاستياء . وكانت قضية كردستان على الأخص قضية حساسة ومثيرة على ما يبدو . فقد كان عدد من ضباط الاستخبارات البريطانية العاملين في حكومة الانتداب العراقية يعتقدون بان دولةً كردية تخضع للنفوذ البريطـاني يمكن ان تقتطـع من الأراضي العراقية وايران . وكانت هذه الفكرة قد نشأت قبل عقد معاهدة لوزان بمدة طويلة ، كما كان تأييد الأماني الكردية يعتبر سلاحاً في أيدي البريطانيين يمكنهم تجريده ضد الاتراك الوطنيين عند الحاجة . فقد كان النص على استقلال الأكراد في معاهدة سيفر ، والثورة الكردية التي نشبت في ١٩٢٥ (في الوقت الذي اشتد فيه النقاش حول مشكلة الموصل) ، وإصرار البريطانيين على الاحتفاظ بولاية الموصل التي يسكنها الأكراد — يعتبر في نظر الأتراك بيّنات وقرائن تدل على إعداد مؤامرة دنيئة لنسف الوحدة التركية ، السياسية والاقليمية [١] :

---

(١) كانت هذه المخاوف مبالغاً فيها على ما يبدو . فمن الصحيح ان وكلاء الاستخبارات البريطانية (الميجر صون وجماعته) كثيراً ما كانوا يؤيدون خطة استقلال الأكراد ، لكن آخرين من المختصين بشؤون الشرق الأوسط ، ومن بينهم السير بيرسي كوكس ، كانوا يعارضون فيهـا فتغلب رأيهـم في النهاية . يراجع كتـاب فيليب غريفز : Philip P. Graves, Briton & Turk (لندن ١٩٤١) ص ٢٢١-٢٢٢ .

ولنبذ هذه الريب والشكوك ، والمبادرة الى خطب ود الخصم القديم كان الأمر يتطلب كثيراً من الحكمة والاعتدال . وفي ٥ حزيران ١٩٢٦ عقدت تركية معاهدة مع بريطانية العظمى فحسمت مشكلة الموصل حسماً باتاً . إذ وافقت تركية على التخلي عن مطاليبها في الموصل لقاء وعدها بان يوضع تحت تصرفها عشرة بالمئة من النفط الذي يتم انتاجه في الموصل . وأرضاءً لتركية لم يرد ذكرٌ ما لاستقلال الأكراد او حكمهم الذاتي . يضاف الى ذلك ان البريطانيين قبلوا بقرار تركية في عدم السماح للآشوريين المبعدين من البلاد أثناء الحرب العالمية الأولى بالعودة الى مواطنهم في تركية . فكانت نتيجة المعاهدة حصول تحسن أكيد في العلاقات الانجليزية التركية . وفي ١٩٢٩ قام قسم من الاسطول البريطاني المرابط في البحر الأبيض المتوسط بزيارة استانبول للمجاملة ، وأفسح العداء السابق ، المجال للصداقة المتزايدة باطراد .

تركية وبلاد البلقان

كانت تسوية المشاكل السياسية مع بريطانية قد اعقبها حصول توافق مع اليونان ، ربيبتها التقليدية . وهنا أيضاً تغلب العقل على العاطفة باسلوب سياسي ممتاز . فبعد ان انتهت مغامرة اليونان في آسية الصغرى وجرى تبادل جذري في السكان لم يبق سبب سياسي جوهري لاستمرار الخصومة . وكانت مصالح كلا البلدين تتفق في المحافظة على السلم ، وردع بلغارية عن شن حملة لتبديل الوضع الراهن في تراقية . فأخذ التوافق بينهما شكل معاهدة يونانية تركية عقدت في تشرين الاول ١٩٣٠ في أنقرة . وقد حسمت المعاهدة المطاليب الناجمة عن ممتلكات السكان الذين تم تبادلهم ، كما حسمت عدداً من المشكلات المستعصية الأخرى . ثم أيد الفريقان من جديد تعلقهما بالوضع الراهن من الناحية الاقليمية ، وقبلا بمبدأ التساوي البحري في شرق البحر الأبيض المتوسط .

وقد أيد دخول تركية الى عصبة الأمم في ١٨ تموز ١٩٣٢ نواياها

السلمية وتقاربها من معسكر « الوضع الراهن » في أوروبة .

وتعتبر المعاهدة المعقودة مع اليونان بدايةً لسياسة تركية فعالة في بلاد البلقان ، منطقة المصالح التقليدية لها . إذ كانت تركية تخشى فكرة تعديل « الوضع الراهن » التي كانت تفكر فيها ايطالية . فقد كانت تعليقات موسوليني الطائشة عن البحر الابيض المتوسط وكونه « بحيرة ايطالية » ، وأطماعه غير المقنعة في الشرق الأوسط ، مع امتلاك ايطالية لجزر الدوديكانيز الستراتيجية الكائنة على مقربة من الساحل التركي — كانت هذه كلها تملأ نفوس الزعماء الاتراك قلقاً وخطورة . وكانت للأتراك ، الذين تكوّن البلقان أول خط دفاع عنهم ضد التوسع الايطالي ، مصالح حيوية في استقرار شبه الجزيرة هذه ، وفي حصول تضامن سياسي بين أمم أوروبة الجنوبية الشرقية هذه . ولذلك فانهم كانوا يقابلون الميل الذي كانت تبديه الدول البلقانية الى الوحدة بحماسة بالغة ، ويشجعونه بكل قواهم . وفي ٩ شباط ١٩٣٤ أصبحت تركية من فرقاء « ميثاق حلف البلقان » الذي وحّد اليونان ويوغوسلافية ورومانية وتركية نفسها وجعلها وحدةً مشتركة لضمان السلم والاستقلال والتماسك الاقليمي ، وخلق جهازاً استشارياً بين الموقعين عليه . ولو كان من الممكن تكوين اتحاد بلقاني يضم بلغارية ايضاً لكان ذلك حلاً مثالياً للمشكل . فبالرغم من العروض المختلفة التي عرضت عليها من أجل الانضمام الى الحلف ظلت مبتعدة بعبوس وتجهم ، وبقيت متطرفة في ميولها التعديلية ، فضلاً عن كونها ما فتئت تربة صالحة للدس الارهابي المقدوني . ذلك لان البلغار كانوا يصرون على الحصول على منفذ الى البحر الأبيض المتوسط واستعادة دبروجة (Dobruja) الجنوبية ، ويرفضون توريط أنفسهم بقبول الحدود الحالية . غير ان العزم الصريح الذي بدر من الحلف البلقاني على الاحتفاظ بالوضع الراهن وضع حداً عملياً للتعديل الذي كانت تفكر فيه بلغارية . كما كان من شأن ذلك ان يعمل على تذكير أكبر الدول الاوروبية المؤمنة بالتعديل بانها لا يمكن ان تعتمد على الاختلاف الموجود بين أعضاء الحلف .

ولم تكن مخاوف تركية من ايطالية تخلو من أساس . ففي خطاب مهم ألقاه موسوليني يوم ١٣ آذار ١٩٣٤ أعلن عن مطامعه في أفريقية وآسية .

وفي ١٩٣٥ احتلت ايطالية بلاد الحبشة ، فأيدت تركية باخلاص تدابير العصبة ضد المعتدين . ومن دون ان يعيق ايطالية شيء من قبيل التصديق او الرفض أتمت فتح الحبشة في الربيع فاحدثت تبدلاً خطيراً في وضع افريقية والشرق الأوسط . وقد زاد في الطين بلة وأيد هذا الاتجاه قيام هتلر بمخالفات عديدة لمعاهدة الصلح ، مثل إعادة تسليح المانية الذي أعلن في آذار ١٩٣٥ ، واسباغ الصبغة العسكرية على منطقة الراين بعد سنة . وكان من الواضح ان الديكتاتورين الأوروبيين قد شمرا عن ساعد الجد وهبّا للعمل فافسح التعديل الدبلوماسي المجال للاعمال العسكرية .

وإذ كانت تركية متمرسة بالاصلاح السلمي ومنشغلة في تعمير البلاد لم تستطع الا ان تنظر بخشية الى هذه التظاهرات الاستعمارية . ولذلك انجذبت من دون مقاومة الى تعاون أوثق مع فرنسة وبريطانية ، قطبي الوضع الراهن الأوروبيين . وقد كان الجنوح الى التقارب شيئاً متبادلاً لان هاتين الدولتين كانت بهما حاجة الى التعاون مع تركية . وإذ كانت تركية شاعرة بذلك فقد صارت في مركز تساوم فيه فتحسم امر المشكلتين المعلقتين اللتين كانتا تحولان دون حصول الانسجام التام بينها وبين الغرب وهما مشكلة المضايق ، ومشكلة الاسكندرونة .

فحسمت مشكلة المضايق حسماً يرضي تركية باتفاقية مونترو التي عقدت يوم ٢٠ تموز ١٩٢٦[1] . فقـد قبل الموقعون على معاهدة لوزان بطلب تركية الرئيسي — تحصين المضايق وتأسيس منشآت عسكرية فيها — وكان ذلك باستثناء ايطالية التي قاطعت المؤتمر . وبهذا العمل استعادت تركية السيطرة العسكرية على هذا الممر المائي السّتراتيجي — وعززت مركزها في منطقة البحر الأبيض المتوسط — البحر الأسود .

سنجق الاسكندرونة

لقد ثبت ان مشكلة الاسكندرونة كانت أكثر تعقيداً من غيرها لتدخل

(١) يراجع الفصل الخامس عشر من الكتاب .

فريق ثالث ، وهو سورية ، في النزاع التركي الفرنسي هذا . فقد نصت اتفاقية فرانكلين — بويون المعقودة في ١٩٢١ على تشكيل نظام حكمي خاص لسنجق الاسكندرونة،وظل الأمر على تلك الحالة عدداً من السنين من دون ان يطرأ عليه أي تبديل،وكان الأتراك يؤملون التوصل الى اجراء تعديل فيه مع فرنسة في يوم من الأيام . على ان المعاهدة السورية — الفرنسية المعقودة في أيلول ١٩٣٦ ، والتي وعدت بموجبها سورية ومن ضمنها الاسكندرونة بالاستقلال ، عقّدت المشكلة وزادت في حدتها فأثارت الاحتجاجات من جانب تركية . إذ عرضت تركية الأمر على مجلس عصبة الأمم . وبعد ان حصل هذا المجلس على موافقة فرنسة وتركية بادئ ذي بدء ، وضع في أيار ١٩٣٧ دستوراً خاصاً ينص على استقلال السنجق الذاتي وتجريده من الصبغة العسكرية ، وتقديم ضمانات خاصة للأتراك من سكانه . وعلى الرغم من هذه الترتيبات عمت القلاقل والاضطرابات في انحاء المنطقة . فأدت هذه الى ان تقدم تركية في كانون الأول من تلك السنة على إلغاء معاهدة الصداقة التركية السورية التي كانت قد وقعت في ١٩٢٦ ، والى شن حملة من المهاترة على فرنسة . وبعد إرسال بعثة عسكرية الى أنقرة توصلت فرنسة وتركية في ٣ تموز ١٩٣٨ الى اتفاقية كانت تنص على خضوع السنجق لحكم فرنسي — تركي مشترك . وقد تم الاتفاق بذلك على ضبط الأمور فيه بجيش فرنسي — تركي حتى يتم إجراء انتخاب عام يقرر بنتيجته وضع السنجق المقبل . فدخل الجيش التركي في ٥ تموز الى المنطقة المتنازع عليها ، ثم ذهب السكان الى صناديق الاقتراع في ٣ أيلول وسط عاصفة هائجة من التحريكات الميالة للعرب من جهة والأتراك من جهة أخرى . وكانت نتيجة الانتخاب ان حصل الأتراك على أكثرية (٢٢) من مجموع (٤٠) مقعداً في المجلس الذي بادر بسرعة يوم ٢ أيلول الى إعلان الاستقلال الذاتي باسم « جمهورية هاتاي » . وقد رفعت هذه الجمهورية الأعلام التركية ، وارسلت وفداً الى أنقرة يطلب الاندماج بالبلاد الأم . وكان الجيش الفرنسي لا يزال مرابطاً في المنطقة ، في وضع يكاد يكون شاذاً ، إذ كان مظهره المسالم يقارن مقارنةً تلفت النظر بالكتائب التركية المهندمة التي سيقت الى السنجق وهدفها الواضح

التأثير على السكان . وبذلك كان الوضع من الناحية العملية يدل على ان تركية كان لها القدح المعلى في السنجق ، وكانت اللحظة الحاسمة متوقفة على التأييد الرسمي من الفريقين .

التحالف مع فرنسا وبريطانية ، ١٩٣٩

وقد جاء مثل هذا التأييد في ٢٣ حزيران ١٩٣٩ حينما وقّعت تركية وفرنسة ميثاق عدم اعتداء تمهيداً لعقد حلف تام دفعا اليه دفعا بزحف دول المحور الى الأمام . فقد وافقت فرنسة على إلحاق جمهورية هاتاي بتركية ومنحتهـا قروضاً لشراء الأسلحة ، وبهـذا العمل عُبّد الطريق لتعاون أوثق مع الغرب .

وقد وجد الاتفاق مع فرنسة تطوراً موازياً له بتعزيز الروابط الانجليزية التركية . فمنذ ان أقدم موسوليني على مغامرته في الحبشة كان البلدان يتقاربان يوماً بعد يوم . وفي خلال حكم الملك ادوارد الثامن القصير الأمد زار استانبول على ظهر يخته الخاص اثناء تجواله في البحر الابيض المتوسط . ثم زار الاسطول التركي القاعدة البحرية البريطانية في فاليتّا بمالطة زيارة مجاملة ، كما حضر عصمت اينونو أقرب شريك لمصطفى كمال في الحكم وأبرز سياسي في تركية حفلة تتويج الملك جورج السادس . وفي ٢٧ مايس ١٩٣٨ عقدت بريطانية وتركية ثلاث اتفاقيات للقروض بينهما ، وبعد مرور سنة واحدة (١٢ مايس ١٩٣٩) أصدر البلدان « بياناً بالضمان المشترك » سرعان ما أعقبه الميثاق الفرنسي التركي الوارد ذكره في اعلاه .

وفي خلال أشهر الصيف من سنة ١٩٣٩ سعت بريطانية العظمى وفرنسة الى تكوين جبهة مشتركة مع روسية نظراً لما استبان من تهديدات ألمانية للسلم العالمي . وقد تابعت تركية هذه التطورات بانتباه تام نظراً لما كان يهمها من تعزيز لجبهة السلم ، وحينما تم التوقيع على الميثاق النازي – السوفييتي في ٢٣ آب ١٩٣٩ أصيب قادة تركية وزعماؤها بصدمة عنيفة فقد كانوا منذ ان توفي مصطفى كمال وانتخب عصمت اينونو لرئاسة

الجمهورية (١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨) عقدوا النية على تنمية التراث الكمالي العظيم بالمحافظة على السلم وتجنب المآزق الخطرة . ولذلك كانت خيبة أملهم عظيمة غداة نمي اليهم ان جارتهم السوفييتية الجبارة ، التي كانت تظهر لهم الود حتى الآن وتستصوب علانيةً منذ ١٩٣٤ المحافظة على الوضع الراهن والأمن الجماعي ، قد صافحت النازيين دعاة التعديل بالقوة المسلحة . وكان هذا التطور يعني علاوةً على ذلك ان صداقتهم مع فرنسة وبريطانية العظمى سوف تكون موضع انتقاد في موسكو بدلاً من ان تؤيد فيها . وقد توترت العلاقات التركية السوفييتية بعد ان تم إعلان الميثاق النازي السوفييتي ، كما أضاف شيئاً غير يسير الى التوتر المذكور الهجوم الذي شنته ألمانية على بولندة في أول أيلول واحتلال السوفييت للولايات الشرقية البولندية في ١٧ منه . وكانت الحرب قد أصبحت حقيقة واقعة ، واستدق الوضع بحيث ان أية خطوة خاطئة تخطوها الدبلوماسية التركية كان يمكن ان تلحق الكارثة بسهولة بجميع اسباب البقاء القومي .

مفاوضات موسكو ، ١٩٣٩

وفي أواخر أيلول غادر البلاد شكري سراج أوغلو وزير الخارجية التركية قاصداً موسكو لعقد ميثاق جديد مع روسية [1] . وكانت المذاكرات لعقد ميثاق مثل هذا سائرةً منذ مدة غير قصيرة بين السفير السوفييتي في أنقرة تيرنتييف Terentieff والحكومة التركية . على ان كلا الفريقين كان ينشد اهدافاً مختلفة . فكانت تركية ترغب في عقد ميثاق يؤكد من جديد تأييد السوفييت لابقاء الوضع الراهن في البحر الأسود ، ويضمن كذلك احترام السوفييت للاستقلال التركي والوحدة الاقليمية ، وبذلك

(١) ديفيد ج. دالين David J. Dallin , Soviet Russia's Foreign Policy, 1939 - 1942 » (نيوهيفن ١٩٤٢) ، ص ١١١ . وهناك بحث مسهب معزز بالوثائق المفاوضات السوفييتية التركية في كتاب هاري هوارد Harry N. Howard , Germany, the Soviet Union, and Turkey during World War 11 (Dept. of State Bull. ؛ Washington 1948.) . ص ٦٣

يتمهد الطريق لعقد الحلف التركي الذي كان مزمعاً عقده مع بريطانية العظمى وفرنسة . لكن أهداف روسية كانت تختلف كثيراً عن ذلك . فانها وقد تقربت أكثر من المانية أخذت تمتعض من فكرة التحالف البريطاني الفرنسي التركي . وكانت ألمانية يومذاك مهتمة قبل كـل شيءٍ بالحيلولة دون قيام بريطانية وفرنسة بتكوين سلسلة من الأحلاف تحيط بها في بلاد البلقان والشرق الاوسط . فصارت تنظر بعين القلق الى الضمان الذي كانت لندن وباريس قد قدمتاه في نيسان ١٩٣٩ الى اليونان ورومانية للدفاع عن وحدتهما ، وراحت تسعى لابقاء تركية ودول البلقان على الحياد . ولا غرو فقد كانت تركية تتمتع بمركز حيوي مهم لان المساعدات الفرنسية البريطانية كانت لا بد ان تمر من المضايق الى رومانية . ولذلك أصبح من الأهداف الرئيسية لسياسة ألمانية الخارجية في بداية الحرب إبعاد تركية عن التعاون مع الغرب .

على ان الاغراء الألماني وحده لم يكن كافياً للتطويح بما تقرره تركية . وانما كانت محتاجة الى مساعدة روسية التي كانت وهي الجارة القوية في مركز أقوى يؤهلها للضغط على تركية بقصد إجراء تغيير في سياستها الخارجية . وقد أظهرت الوثائق التي وقعت في أيدي الحلفاء اثناء الحرب ان السفير الألماني في موسكو الكونت فون درشولنبرغ **Schulenburg** ، أحد الأقطاب الذين سعوا في عقد الميثاق الألماني السوفييتي ، كان على اتصال مستمر بالكرملين خلال زيارة سراج أوغلو لموسكو ، وكان يضغط على مولوتوف وزير الخارجية ليعـير رغبات ألمانية ما تستحقه من الاهتمام . وكان الزعماء السوفييت مستعدين لاتباع مشورته . فبعد ان اختارت روسية الحياد في الحرب الألمانية الغربية كانت على استعداد لمساعدة ألمانية بجعل منطقة البحر الأسود منطقة محايدة فتحول بذلك دون فتح جبهة ثانية في بلاد البلقان . لان مثل هذه الجبهة لو فتحت ستنقل الحرب الى ما يقرب من الحدود ، وهو وضع كانت روسية ترغب في تحاشيه . أضف الى ذلك ان وجود الاسطول البريطاني الفرنسي في البحر الأسود — وما قد ينجم عن تحالفهما مع تركية — ربما كان سيخلق معضلات تعرض أمن المنطقة للخطر ولاسيما بالنسبة الى روسيا « المتعاونة » . وعلى هذا فقد

كانت روسية راغبةً في ان تقف تركية على الحياد إرضاءً لألمانية من جهة. وابعاداً للحرب عن حدودها من جهة أخرى .

فليس من الغريب اذاً ان تكون مهمة سراج أوغلو في موسكو قد باءت بالفشل ، اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الاختلاف الاساسي في الأهداف . فقد كانت زيارته تلك زيارة غير اعتيادية في سجل الدبلوماسية العالمية ، لأنه بقي بعيداً عن وطنه مدةً تقرب من شهر واحد ، في وقت كانت تسود العالم فيه أزمة دولية كاسحة . وقد صادف ان اتفقت زيارته مع زيارة وزير الخارجية الألمانية يواقيم فون ريبنتروب **Ribbentrop** للاتحاد السوفييتي . فأُعطيت الأسبقية للوزير النازي الذي كان قد حضر للمداولة في تقسيم أوروبة الشرقية الى منطقتي نفوذ ألمانية وسوفييتية ، وأُبقي سراج أوغلو منتظراً عدة أسابيع .

وقد عرض عليه ستالين ومولوتوف اقتراحين : (١) ان تسد المضايق في وجه البوارج الحربية الفرنسية والبريطانية (٢) ان يعقد ميثاق للمساعدة المشتركة مع الاتحاد السوفييتي ، مما قد يؤدي الى إبعاد تركية عن حلفها المزمع عقده مع بريطانية وفرنسة .

فرفض سراج أوغلو المطلب الأول رفضاً باتاً لانه يعتبر خرقاً من جهة واحدة لميثاق مونترو عن المضايق ، وقد يفضي ذلك الى الخصومة مع الغرب . اما المطلب الثاني فقد أعقبته مفاوضات طويلة الأمد ظل الوزير التركي خلالها يشاور لندن وباريس باستمرار . وكانت المداولات التركية البريطانية الفرنسية في عقد تحالف نهائي قد قطعت شوطاً في طريق التقدم ، وحسمت معظم النقاط الرئيسية في الاتفاق . ولأجل ان توفق تركية بين الأهداف السوفييتية وصداقتها مع الغرب ، كانت تركية تريد صياغة حلفها المقترح مع بريطانية وفرنسة صياغةً تستثني فيه أي عمل مشترك يدل على مناوأة السوفييت . فتم لها ما أرادت في هذا الشأن بموافقة البريطانيين والفرنسيين الذين كانوا يقدرون مركز تركية الصعب حق قدره . وربما كانت هذه الترتيبات قد أرضت روسية ، وصار يبدو في وقت من الأوقات خلال مفاوضات موسكو ان الزعماء السوفييت كانوا متهيئين لعقد ميثاق على هذا الأساس . لكن الضغط الألماني كان ما يزال

متغلباً في الميدان ، فأصرت موسكو على ان تعطي تركية عند عقدها المعاهدة مع الغرب وعداً بالامتناع عن الاشتباك في حرب مع ألمانية . ولا شك في ان هذا لم يصادف قبولاً لدى سراج أوغلو لانه كان سيجعل التحالف التركي البريطاني الفرنسي شيئاً عديم المعنى . وكانت ألمانية تؤثر ان لا ترى في الوجود ميثاقاً روسياً — تركياً على الاطلاق ، ميثاقاً يؤدي الى صيانة مصالح روسية وحدها والمحافظة عليها دون مصالحها هي نفسها . ولما كانت روسية تواقة لأن تمنّ على ألمانية بشيء، فقد بلّغ زعماء السوفييت وزير الخارجية التركية في آخر الأمر انهم لا مصلحة لهم بالميثاق .

وقد كانت النتيجة الوحيدة التي حصل عليها سراج أوغلو من زيارته لموسكو هي انه علم ، بقلق وانزعاج ، بوجود مقدار غير يسير من التعاون النازي السوفييتي ، وأدرك ما سينجم عن ذلك من معارضة السوفييت لارتباطات الأتراك بالغرب . ولا شك في ان هذه الرحلة قد فرضت على الزعماء الأتراك الحاجة الى الحذر المتناهي في علاقاتهم الدولية ، لكنها لم تثنهم عن خطتهم الاساسية في التعاون مع الغرب .

فغادر سراج أوغلو موسكو في ١٧ تشرين الأول ، وقبل ان يصل الى أنقرة وقّع رفيق صايدم رئيس الوزراء معاهدة التحالف مع بريطانية العظمى وفرنسة في ١٩ تشرين الأول . ولم تحتو المعاهدة على التزامات متعادلة تماماً ، فقد وعدت تركية كل من بريطانية العظمى وفرنسة بالعون والمساعدة في حالة وقوع اعتداء عليها من دولة أوروبية ، بينما تعهدت تركية من جهة أخرى بأن تساعد شريكتيها اذا امتدت الحرب الى منطقة البحر الأبيض المتوسط فقط . فكان من الواضح ان مساعدة تركية وتعاونها مع الدولتين الموقعتين على المعاهدة معها لا يمكن ان يتحققا الا حينما تفي الدولتان المذكورتان بتعهداتهما لليونان ورومانية، ولم يسمح لأي من الفرقاء الموقعين بالتوقيع على هدنة او معاهدة صلح منفردة مع الدول المعادية . كما نص البروتوكول رقم ٢ ، المضاف الى المعاهدة والذي كان يكوّن جزءاً لا يتجزأ منها ، على « ان الالتزامات التي تعهدت بها تركية بموجب المعاهدة الوارد ذكرها أعلاه لا يمكنها ان تجبرها على عمل يؤدي الى الاشتباك في اصطدام مسلح مع الاتحاد السوفييتي ، او تؤدي نتائجه الى ذلك».

وقد تقرر ان تبقى المعاهدة نافذة المفعول خمسة عشر عاماً ، وكانت مشفوعة باتفاقية مالية تعهدت بموجبها بريطانية وفرنسة بمنح تركية قرضاً بـ (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) باون لشراء مواد حربية ، وقرضاً بالذهب يعادل (١٥,٠٠٠,٠٠٠) باون ، مع سلفة إضافية بمبلغ (٣,٥٠٠,٠٠٠) باون لتصفية الديون التجارية « المجمدة » العائدة للبريطانيين والفرنسيين .

وقد انتقدت موسكو هذه الاتفاقية انتقاداً شديداً حينما أُعلنت رسمياً ، وأعلن مولوتوف في الخطاب الذي ألقاه يوم ٣١ تشرين الأول استهجانه لعمل تركية في هذا الشأن(١) .

تركية والحرب العالمية الثانية ، ١٩٣٩–١٩٤١

كانت سياسة تركية الخارجية تمليها رغبتها في تحاشي مهاجمة الدول الديكتاتورية لها او احتلالها أياها . فقد كان الأتراك حريصين على تجنب القصف الألماني ، كما كانوا يعتقدون بان ألمانية تفضل التوصل الى اتفاق معهم بدلاً من أن تقوم بسحقهم ، على ان الريبة وعدم الثقة بروسية كانا موجودين على الدوام في فكر الأتراك ومخيلتهم ، كما كانا مستولين على سياسة تركية الخارجية .

والى ان حلّ ربيع ١٩٤٠ كانت الحركة الوحيدة التي تحركتها تركية هي ان تسد (في ١٩٣٩) المضايق في وجه البوارج الأجنبية ، تنفيذاً لما ورد في المادتين العشرين والحادية والعشرين من ميثاق مونترو . وقد خلق اندحار فرنسة وتدخل ايطالية في اللحظة الأخيرة معضلة غير هينة للحكومة التركية . لان الحرب كانت في الحقيقة قد امتدت بمقتضى ذلك الى البحر الابيض المتوسط ، ولو أريد تطبيق المعاهدة الثلاثية تطبيقاً حرفياً لترتب على تركية ان تتحرك ضد ايطالية . على انه اتضح عند استسلام فرنسة في ٢٦ حزيران ١٩٤٠ ان الأحوال قد تبدلت تبدلاً جذرياً بحيث

(١) دالين ، المشار اليه من قبل ، ص ١١١ .

لم يعد من الممكن ان ينتظر في الواقع من تركية ان تندفع بتهور الى وسط المعمعة . وهذا بالضبط هو الموقف الذي اتخذه صايدم رئيس الوزراء حينما أشعر المجلس الوطني الكبير في حزيران ان تركية ستبقى في معزل عن الحرب .

وفي خلال عام ١٩٤٠ كله كانت تركية تخشى ان تتجه ألمانية في حركتها الى الشرق ولذلك نشطت ، بصفتها شريكة لبريطانية ، في الدعوة الى تعزيز الوحدة بين الدول البلقانية . غير ان العائق الرئيسي المعتاد كان فكرة تعديل « الوضع الراهن » التي كانت تعتنقها بلغارية ، وللتغلب على هذه العقبة أشارت تركية على رومانية بوجوب التوصل الى نوع من الاتفاق حول النزاعات الاقليمية المعهودة . لكن مشورتها لم تجد آذاناً صاغية ، فانزلقت كل من رومانية وبلغارية تدريجياً الى فلك ألمانية .

ولقد جلب احتلال موسوليني لليونان في تشرين الأول ١٩٤٠ الاعتداء الفاشيستي قريباً من أبواب تركية . إذ حفزت محنة اليونان وأزمتها أنطوني أيدن وزير خارجية بريطانية على زيارة أنقرة زيارةً مستعجلة في شباط ١٩٤١ لاستعراض الوضع الحربي مع القادة الأتراك، والاستحصال على موافقتهم على استخدام الجيوش البريطانية في الدفاع عن اليونان . وكانت هذه الخطوة تعني تحويل بعض القوات التي ربما دعت الحاجة اليها بعد ذلك الى مساعدة تركية . ولهذا شعر البريطانيون بضرورة التشاور معها في الموضوع . وكان قد سبق هذا حصول محادثات بين ضباط الأركان البريطانيين والأتراك في خريف ١٩٤٠ .

وقد شهد النصف الأول من عام ١٩٤١ الانتصارات الألمانية الساحقة في يوغوسلافية واليونان ، واحتلال كريت مع سوق قوة ألمانية الى ليبية . وازداد الوضع خطورةً بنشوب ثورة ضد البريطانيين في العراق وتغلغل المحور في سورية التي كانت خاضعة لحكومة فيشي . وقد كان الجيش الألماني مستحوذاً على رومانية وبلغارية كذلك ، كما أصبحت الجزر اليونانية في بحر إيجة جميعها ، وحتى القريبة جداً من الساحل التركي ، في قبضة الألمان . وما حل حزيران ١٩٤١ حتى كادت تركية تكون مطوقة ببلاد تسيطر عليها قوة الألمان العسكرية الجبارة ، او نفوذهم السياسي . وكان الشذوذ الوحيد لذلك حدودها مع روسية التي كانت سياستها غامضة وغير مطمئنة .

العلاقات التركية ـ الالمانية

لقد أظهر قرب القوة الألمانية من الحدود التركية العلاقات التركية الألمانية للوجود ووضعها على المحك . فقد كانت هناك خلال العلاقات بين الطرفين صداقة وود ، وكان لا يزال في اذهان الكثيرين من الألمان شيءٌ من الذكريات الطريفة عن النضال المشترك الذي كان الطرفان قد قاما به في الحرب العالمية الأولى . وبينما كان كثير من الأتراك ممتعضين من نوايا المانية في جعل تركية محمية حقيقية ، كان هناك عدد كبير آخر ، وخاصةً من العسكريين ، يكنون شعوراً ودياً للأمة التوتونية العسكرية ذات الكفاءة الممتازة . وبالرغم من الاختلافات السياسية التي كانت قائمة خلال الحرب العالمية الأولى لم يحصل الا القليل جداً من المهاترات بين الطرفين بعد الانحدار الذي وقع في ١٩١٨ . وان أية خصومة عاطفية ، ربما تكون قد بقيت عند الأمتين ، وجهت مباشرة الى دول فرساي المنتصرة التي فرضت شروطاً مذلة للصلح على الفريق المندحر على ما كانت تراه برلين وانقرة . وبتأثير هذه الظروف والاعتبارات لم يكن من الصعب على جمهورية فايمار أن تسترد صداقة الأتراك وثقتهم . فقد كان استخدام الحكومة الكمالية العدد الكبير من الأساتذة والخبراء والشركات الانشائية الألمانية يدل دلالة واضحة على انتعاش روابط الصداقة القديمة بسرعة .

ولم يبعد تركية عن ألمانية تسلم هتلر للحكم بحد ذاته ، يضاف الى ذلك ان بعض الميزات الدالة على الفعالية التي كان يمتاز بها العهد الجديد في برلين كان يملأ نفوسهم بشيءٍ غير يسير من الأعجاب . اما افتقار الحكم الهتلري الى الديموقراطية البرلمانية فلم يكن يهتم به الا عدد قليل من الاتراك . وكان التعاون مع ألمانية من الناحية الاقتصادية شيئاً يبشر بالخير ، فقد أدت اتفاقيات المقايضة ، التي أدار مفاوضاتها ببراعة الدكتور هلمار شاخت في أنقرة في الثلاثينات ، الى توسع تجارة تركية الخارجية ، وأزاحة كابوس الأزمة التجارية ، فتسنى لتركية بذلك بيع بعض البضائع والسلع لألمانية باسعار تزيد بمقدار ٢٠

الى ٤٠ بالمئة على الأسعار العالمية . ففي ١٩٣٩ كان حوالي ٩٠ ٪ من تجارة تركية الخارجية يجري بطريقة اتفاقيات التصفية ، كما كانت ألمانية تستورد حوالي نصف الصادرات التركية بأجمعها .

ولم تكن طبيعة السياسة النازية في الشؤون الخارجية ، المصطبغة أساساً بصبغة تعديل الوضع الراهن ، لتتفق تمام الاتفاق مع تفاني الاتراك في سبيل المحافظة عليه ، لكن المانية طالما كانت ممتنعة عن التدخل في شؤون أوروبة الجنوبية الشرقية فلم يكن لدى تركية سبب خاص للقلق والتخوف . وقد حصل الفتور في العلاقات التركية الألمانية بالتدريج نتيجة لتشكيل محور روما — برلين . وكنا قد اتينا من قبل على شرح مخاوف تركية من سياسة أيطالية التوسعية . ولذلك أصبحت مؤازرة الألمان الضمنية للمطاليب الأيطالية تشير بوضوح الى الاختلاف الموجود بين الأهداف الألمانية والتركية . وكانت تركية ، باشتراكها في مؤتمر نايون Nyon المنعقد في ١٩٣٧ للعمل على حفظ الأمن في البحر الأبيض المتوسط خلال الحرب الأهلية في أسبانية ، قد أكدت على مصلحتها في المحافظة على الوضع الراهن ومبدأ الأمن الجماعي — وهما أمران كانت تنفر منهما ألمانية . وقد أثارت اتفاقية ميونيخ لسنة ١٩٣٨ جزعاً جديداً في تركية لانها برهنت على التعاون الوثيق الذي كان موجوداً بين الديكتاتورين الأوروبيين . فأدى هجوم موسوليني في ٧ نيسان ١٩٣٩ الى قيام مفاوضات تركية مع بريطانية وفرنسة ، كما دل بصورة جازمة على نقطة الانفصال عن معسكر المحور . ولما كان هتلر حريصاً على منع تركية من الانضمام الى المعسكر الغربي ، عيّن في أواخر نيسان ١٩٣٩ فرانز فون بابن مستشار الرايخ السابق سفيراً في أنقرة . وقد كانت برلين تأمل في ان يكون في وسع الفون بابن التأثير على السياسة التي تنتهجها تركية لاسيما وهو ضابط الركن السابق في جيش فالكنهاين الذي كان يحارب في سورية وأنه الرجل الذي يتحلى بالكثير من البراعة الدبلوماسية ويُعرف باتصاله الزائد بالشؤون التركية . على ان الحال لم يكن على مثل ما كان يؤمل منه كما ثبت من عقد الحلف التركي — الفرنسي البريطاني فيما بعد . لكن الفون بابن لم يتوان في الجهود التي بذلها لتحسين العلاقات بين الطرفين . وقد مرت دبلوماسيته في أنقرة بوجه

عام في مراحل واضحة ثلاث . إذ حاول خلال المرحلة الأولى (١٩٣٩ — ١٩٤٠) ان يبقي تركية على الحياد بثنيها عن الحلف الانجليزي الفرنسي . واستعمل في المرحلة الثانية (١٩٤١ — ١٩٤٣) الضغط ليوجد روابط أوثق في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين برلين وأنقرة . اما في المرحلة الثالثة (١٩٤٤) فقد عاد من جديد الى المجهود الذي بذله في بداية الأمر وهو اقناع الأتراك بالوقوف على الحياد .

وبينما كان الاتراك غير محتاجين الى من يحثهم على البقاء على الحياد كان من الصعب أكثر ان يطلب اليهم التعاون مع المحور . وفي ربيع ١٩٤١ أصبح مركز المانية بعد انتصاراتها اللامعة في البلقان على جانب من القوة بحيث وافقت تركية وهي محجمة على البدء بمفاوضات لعقد معاهدة ثنائية . وقد سعى الفون بابن في الحصول على رخصة أنقرة بنقل شيء غير محدود من المواد الحربية ، والسماح لقطعات متنكرة بالمرور عبر الأراضي التركية الى العراق وسورية وأيران . ولقاء ذلك فقد خوّل بان يقطع وعدا بتعديل الحدود التركية في تراقية ، وإعطاء بعض الجزر اليونانية في بحر أيجة ، مع ضمان سلامة تركية وسلامة المضايق[1] .

وفي ١٨ حزيران ١٩٤١ نجح فون بابن في عقد معاهدة عدم اعتداء مع تركية مدتها عشر سنوات . وقد قبلها الاتراك ضماناً لهم ضد أي اعتداء ألماني قد يقع عليهم ، لكنهم بذلوا عناية خاصة في وضع فقرة تنص على ان الالتزامات السابقة التي التزم بها الموقعون على المعاهدة لا تتأثر بما في المعاهدة نفسها . وكان الدافع الذي دفع ألمانية الى عقد مثل هذه المعاهدة واضحاً ، حيث انها كانت تبتغي إبقاء تركية على الحياد وعزل روسية تمهيداً لاحتلالها الذي كان قد تقرر ان يقع في ٢٢ حزيران .

وقد شجع تقدم الجيش الألماني في روسية الألمان على التشدد في علاقاتهم بتركية . إذ أخذت برلين تضغط على أنقرة لاجراء تعاون أوثق ، لان ألمانية كان يهمها ان تحصل على المواد الخام التركية وخاصة مادة الكروم

---

(١) يراجع : La Politique Allemande, 1941-1943. Documents Secrets du Ministère des Affaires Etrangères d'Allemagne (Paris 1946).

التي كانت تعد من المواد الضرورية لصنع اجود انواع الصلب . على أن تركية كانت قد اتفقت مع بريطانية العظمى بشأن الكروم ، فرفضت خرقها .

وكان يمكن ان يسمى ما أعقب ذلك بـ « حرب الكروم » بين ألمانية والحلفاء الغربيين ، وكان ميدانها تركية المحجمة . اما من الناحية الاقتصادية فان جهود الفريقين المتخاصمين ، ومحاولة كل واحد منهما التفوق على الآخر برفع الثمن ، قد أكسبت تركية أرباحاً فاحشة لان الأسعار التي دفعت لها كانت أكثر بكثير من أسعار السوق العالمية . على ان العملية من الناحية السياسية كانت كلها أشد خطراً وتوريطاً .

ففي ٩ تشرين الأول ١٩٤١ رضخت تركية رضوخاً جزئياً للضغط الألماني فعقدت مع الرايخ ميثاقاً تجارياً ينتهي بيوم ٣١ مارس (آذار) ١٩٤٣ . وكان ينص على بيع (٩٠,٠٠٠) طن من مادة الكروم الخام لألمانية في ١٩٤٣ — ١٩٤٤ (أي بعد ان تكون معاهدة الكروم الانجليزية التركية قد انتهت) . وفي مقابل ذلك تعهدت ألمانية بتقديم معدات حربية بقيمة (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ليرة تركية على ان يشحن منها ما قيمته (١٨,٠٠٠,٠٠٠) ليرة قبل انتهاء سنة ١٩٤٢ .

وقد ظل الفون بابن يضغط على تركية لتصبح « أكثر صداقة » لألمانية وتسمح للجيش الألماني بالتسهيلات اللازمة لنقل بعض القطعات الى البلاد العربية وقناة السويس . واستخدمت ألمانية ، بالأضافة الى الأغراءات التي ذكرت بصدد الميثاق التركي الألماني المنعقد في ١٨ حزيران ١٩٤١ ، وسيلتين أخريين لكسب تركية ومؤازرتها . أولاهما ما كان من كشف النقاب عن الأطماع الروسية البعيدة المدى في الحصول على السيطرة العسكرية على المضايق ، التي كان مولوتوف يؤكدها باستمرار لدى الحكومة الألمانية خلال فترة التعاون النازي السوفييتي . وكانت برلين ترى ان تركية ، اذا ما أخذت هذه المطاليب بنظر الاعتبار ، ستدرك بانها سوف تخسر كثيراً ، ولا تربح شيئاً ، حينما يتم النصر للحلفاء . وكانت الوسيلة الثانية ما حاوله الألمان من إحياء نعرة الطورانية وتشجيعها في تركية . فقد سلم تقدم الجيش الألماني ، في المناطق الجنوبية التي يسكنها المسلمون من الامبراطورية

السوفييتية (القرم والقفقاس) ، بيد ألمانية ورقة رابحة لها أهمية رئيسية في علاقتها بتركية . اذ كانت وزارة الخارجية الالمانية عازمةً على منح هذه المناطق التي تتكلم التركية استقلالاً ذاتياً ، فدعت بعض الأتراك لمساعدتها في الحكم بصفة خبراء استشاريين . وقد أظهرت ألمانية ميلاً للتفاوض مع تركية بشأن الوضع المقبل في هذه المناطق ، فكان الفون بابن وفئة متنفذة في وزارة الخارجية الالمانية يؤملون أنهم ، بتخويل تركية الحق في تنظيم المناطق التركية التربة المتحررة من نير الأتحاد السوفييتي وخلق اتحاد خاص منها ، سيمكنهم من الحصول على تعاونها في أثناء الحرب .

ومع ان هذه المغريات كانت قد أثرت تأثيراً عميقاً في معتنقي الطورانية وحظيت باهتمام من بعض القادة العسكريين ، ومن بينهم المارشال جقماق ، فان موقف الأتراك الرسمي لم يكن ملزماً . فقد صرح سراج أوغلو رئيس الوزراء ، في حديث مهم له ، جرى مع الفون بابن يوم ٢٧ آب ، قوله انه بصفته تركياً « يود بحرارة ان يُقضى على روسية » . وان مثل هذا العمل الباهر الذي يوشك ان يحققه الفوهرر لا يحدث أكثر من مرة في القرن الواحد . وكان من عقيدته ان ألمانية بين يديها رسالة مهمة تؤديها لتحرير الأقوام التركية من ربقة الحكم الروسي . على انه بصفته رئيساً للوزارة التركية من ناحية أخرى يجب ان يبذل عناية خاصة في عدم إعطاء الروس أدنى حجة للقضاء على الأقليات التركية — المغولية بدافع الانتقام . ولهذا السبب كان من الضروري له ان يحافظ على الحياد المطلق[1] .

ولم تكن تركية راغبة في تعريض موقفها المحايد للخطر بتبنيها فكرة الوحدة الطورانية . يضاف الى ذلك انه كان من المشكوك فيه ان تؤدي هذه المداولات الى أية ترتيبات عملية مفيدة بالنظر للمعارضة التي كانت تبديها وزارة البلاد الاوروبية الشرقية المحتلة التي كان يتولاها ألفريد روزنبرغ لأية خطط تهدف الى الحكم الذاتي للأقوام التركية . فلم يكن روزنبرغ[2] وعصابته من النازيين القابضين على زمام السلطة يشاركون

(١) المرجع الأخير ، ص ٨٩ .

(٢) عين ألفريد روزنبرغ في سنة ١٩٤٢ وزيراً للبلاد الشرقية الاوروبية التي احتلتها الجيوش=

وزارة الخارجية رأيها في هذا الشأن . وانما كانوا يطمعون بكل أنانية في ان يعينوا لحاكميات المناطق المحتلة ، ويتكهنون مقدماً بالاستيلاء السريع على قفقاسية ، حتى انهم ذهبوا بعيداً بحيث أوفدوا رجلاً الى تركية صار يعلن عن نفسه على رؤوس الأشهاد بانه « متصرف تفليس » برغم ما كان في ذلك من إحراج وفشل للسفير الألماني[1] . وفي ١٩٤٢ أصدر ريبنتروب فجأة تعليماته الى الفون بابن بقطع المداولات التي كانت جارية حول الوحدة الطورانية نظراً لما كان يبدو من حياد تركية المعاند .

ولم يمكن زحزحة هذا الموقف الصلب ببراعة الفون بابن الشخصية ، أو بذله السخي للمال من أجل تعزيز الدعاية الألمانية[2] ، ولا بالفرصة العظيمة التي سنحت له في التوصل خلال الفترة الحرجة الى الوثائق السرية في السفارة البريطانية[3] . غير ان الفائدة القصوى التي حصلت عليها ألمانية كانت توصلها الى عقد اتفاقيتين تجاريتين جديدتين مع تركية : فقد عقدت الأولى في ٢ حزيران ١٩٤٢ ، وأعقبها وعد تركي صدر في أيلول بشحن (٤٥,٠٠٠) طن من مادة الكروم الى ألمانية ، ويعادل ذلك نصف ما تنتجه تركية في السنة . وعقدت الثانية في ٢١ نيسان ١٩٤٣ لتبادل بضائع وسلع قيمتها (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار خلال السنة التالية .

= الالمانية في اعقاب هجومها على روسية في ٢٣ حزيران ١٩٤١ . وقد كانت هذه البلاد الشرقية تشتمل على جمهوريات البلطيق والاقسام المحتلة من روسية .

« المراجع : الدكتور محمود الامين »

(١) ل. سي. مويزيش ، L. C. Moyzisch, Operation Cicero «نيويورك ١٩٥٠» ص ٥ .

(٢) لقد أرسل ريبنتروب الى الفون بابن في كانون الاول ١٩٤٢ ، كما ورد في التقارير ، خمسة ملايين مارك ألماني ذهب لمؤازرة العناصر الميالة للالمان في تركية (La Politique Allemande) ، ص ١١٥ .

(٣) كان الخادم الخاص بالسفير البريطاني السر هيو ناتشبول – هيوجن Sir Hughe Knatchbull - Hugessen ما بين تشرين الأولى ١٩٤٣ ونيسان ١٩٤٤ يفتح صندوق الحديد العائد للسفير بانتظام ويصور الوثائق فيقدمها لوكيل مصلحة الاستخبارات الالمانية مويزيش . وقد دفع له مبلغ « ٥٠٠٠ » باون عن لفيفة من الافلام . توجد تفصيلات هذه القصة الشائقة في كتاب مويزيش المشار اليه من قبل ، وفي المقال الذي كتبه روبرت كمبنر : Robert W. Kempner, The Highest Paid Spy in History في مجلة ساتردي ايفننج بوست ٢٨ كانون ثاني ١٩٥٠ .

ومنذ ان وقعت معركة ستالينغراد ، ونزلت الجيوش الانجليزية والأمريكية في شمال أفريقية في خريف ١٩٤٢ أخذ وضع ألمانية العسكري يتدهور باطراد ، ومركزها الدبلوماسي كذلك . فأوقفت تركية في ٢٠ نيسان ١٩٤٤ شحناتها المتبقية من الكروم الى ألمانية . وفي ١٥ حزيران اوقفت مرور قطعات الأسطول الصغيرة في المضايق ، الذي كان يجري بصورة سرية ، وفي ٢ آب ١٩٤٤ قطعت العلاقات الدبلوماسية مع الرايخ .

تركية والحلفاء الغربيون

لقد كان من الواضح ان مواقف تركية كانت تتأثر بتبدل مصائر الحرب وديبلوماسية الحلفاء البارعة . فقد أثر دخول الولايات المتحدة الحرب على التفكير السياسي التركي تأثيراً بعيد الغور . وكانت تركية قبل ان يقع هذا الحدث قد مُنحت في ٣ كانون الأول ١٩٤١ مساعدةً بموجب قانون الأعارة والتأجير . وقد ثبت ان ذلك كان شيئاً له قيمته بسبب انحطاط شأن التجارة العالمية زمن الحرب ، ونظراً لأن تركية كانت مجبرةً طوال أيام الحرب على الاحتفاظ بجيش عرمرم عدته مليونا رجل سحبوا اليه من اعمالهم المنتجة .

وقد حافظت تركية في اثناء الحرب على اتصالها الوثيق بالبريطانيين الذين لعبوا دوراً رئيسياً في تجهيزها بالمعدات العسكرية . وكانت الوزارة البريطانية قد قررت في كانون الاول ١٩٤٢ « من حيث المبدأ » ان تحاول جر تركية الى الحرب في جانب الحلفاء . فاجتمع في أوائل شباط ١٩٤٣ تشرشل رئيس الوزراء والرئيس أينونو ، يصحبهما عدد من المستشارين العسكريين الكبار ، في أدنه للنظر في وضع تركية بالنسبة للحرب . واتفق الطرفان على ان تركية يجب عليها قبل ان تتحرك بأية حركة ان تتجهز تجهيزاً عسكرياً مناسباً . وعلى هذا الأساس أعقب اجتماع أدنه هذا قيام أكبر القادة البريطانيين في الشرق الأوسط بعدة زيارات لأنقرة[1] .

---

(١) السر شولتو دوغلاس ، والسر هنري ميتلاند ويلسن ، والسر جون كننغهام، وقد =

وقد كان هؤلاء يعولون على دخول تركية الحرب في خريف ١٩٤٣ . وكان من نتيجة هذه المداولات ان أخذ رجال سلاح الطيران الملكي يتسربون متنكرين الى تركية[١] . لكن الحكومة التركية كانت تخشى قيام الألمان بقصف استانبول على سبيل الانتقام ، ومن أجل ذلك رفضت التخلي عن موقفها كدولة غير محاربة . ومع هذا فلم تكن محايدة حياداً مطلقاً . وقد برهنت على موقفها هذا في أيلول ١٩٤٣ بمساعدة الجنود البريطانيين الذين احتلوا جزر الدوديكانيز على أثر انهيار أيطالية ثم أجبرهم الألمان بعد ذلك على الانسحاب منها ، حيث أمدتهم بالمؤن وساعدتهم على الجلاء . وكان الانسحاب هذا يُعزى الى تفوق الألمان في الجو ، وهذا هو الذي نبه الاتراك الى السير بحذر .

ومع ان موقف الأتراك كان يصادف في لندن وواشنطن تفهماً مفعماً بالعطف فقد اتفقت الولايات المتحدة وروسية وبريطانية العظمى ، في مؤتمري موسكو وطهران المنعقدين في تشريني ١٩٤٣ ، على ضرورة دخول تركية الحرب في نهاية ١٩٤٣ . اما ما أعقب ذلك فيؤلف فصلاً آخر من فصول « دبلوماسية الضغط » . ففي طريقه الى لندن عائداً من مؤتمر موسكو اجتمع في القاهرة المستر انطوني أيدن وزير الخارجية البريطانية مع نعمان منمنجي أوغلو وزير الخارجية التركية وضغط عليه طالباً منه إعلان الحرب . وفي كانون الأول أعاد هذا الطلب على الرئيس إينونو ، الرئيس روزفلت وتشرشل رئيس الوزراء ، في القاهرة ايضاً ، عند أول عودتهما من اجتماع طهران ، وقد طلبا ان تكون الخطوة الاولى في ذلك قيام الحلفاء باستعمال القواعد الجوية التركية . فوافق الاتراك « من حيث المبدأ » لكنهم جعلوا موافقتهم منوطةً بتزويدهم مرة أخرى بالسلاح من الغرب . غير ان الوفد العسكري — الجوي البريطاني الذي وصل أنقرة في كانون الأول ١٩٤٤ عاد صفر اليدين . فلم يكظم الحلفاء غيظهم وخيبة أملهم .

على ان تركية ابتداءً من ربيع ١٩٤٤ تحركت عدة حركات ، كما

= كانوا يمثلون سلاح الطيران الملكي والجيش والبحرية .

(١) مويزيش المشار اليه من قبل ص ٥٦ .

مرّ ذكره آنفاً ، وكانت تهدف بها الى قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع ألمانية ، وبلغ هذا الاتجاه ذروته باعلان الحرب على الرايخ في ٢٣ شباط ١٩٤٥ . فلم يثر العمل الأخير هذا كثيراً من التحمس في أنقرة ، لان الأتراك لم يريدوا تقليد موسوليني بدخول الحرب في الساعة الحادية عشرة[١] . وقد تم هذا القرار على الاكثر لكي يسمح لتركية بالأشتراك في مؤتمر الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو .

العلاقات التركية — السوفييتية

كانت علاقات تركية بروسية علاقات متوترة . فقد كانت تركية تخشى من جهة فكرة السوفييت في تعديل الوضع الراهن في المضايق ، وكانت هذه المخاوف يثيرها الفون بابن بحذق وبراعة . كما كانت روسية من جهة أخرى ممتعضة من تحالف تركية مع الدول الغربية أولاً ومن موقف الحياد الذي اتخذته بعد الاحتلال النازي من الناحية الثانية . وقد نشرت الحكومة الألمانية بعد انهيار فرنسة في عام ١٩٤٠ « كتاباً أبيض » كُشف النقاب فيه عن ان فرنسة كانت قد وضعت الخطة ابـان الحرب الروسية — الفنلندية في ١٩٣٩ — ١٩٤١ لاستعمال القواعد التركية في قصف باكو في حالة اشتباكها في حرب مع روسية[٢] ، بموافقة تركية نفسها . وبرغم الأنكارات الشديدة التي صدرت من أنقرة فيما بعد لم يؤد هذا الأفشاء الى تخفيف حدة التوتر .

وكانت روسية بعد الاحتلال الألماني تريد من تركية ان تدخل الحرب

(١) السر هيو ناتشبول — هيوجسن : Diplomat in Peace and War (London 1949) ص١٩٦ . ويحتوي هذا الكتاب على فصول أربعة تبحث عن تركية بين ١٩٣٩ و١٩٤٤ . كانت

(٢) هذه تسمى « خطة غاملان Gamelin Plan » المنطوية على مهاجمة روسية عبر قفقاسية وكانت قد وضعت بطلب من رئيس الوزارة الفرنسية أدوارد ديلاديه ، وهي مبنية على توصيات الجنرال ماكسيم ويغان القائد العام في سورية . وقد كان رينه ماسيغلي Massigli سفير فرنسة في انقرة يخبر حكومته بصراحة زاعماً ان تركية ستتعاون في تنفيذ هذه الخطة . راجع عن التفصيلات كتاب دالين المشار اليه من قبل ، ص ١٦٦ .

في جانب الحلفاء . وقد اتهم تركية مقالٌ نشر على سبيل الدعاية للسوفييت في ٢ أيلول ١٩٤٣ ، بعنوان « الحرب والطبقة العاملة » ، بتطويل الحرب عن طريق حماية الجناح الألماني في البلقان . فاتضح بذلك ان الصداقة القديمة أخذت تفسح المجال بسرعة للعداء العلني . وقد كان ازدياد الشعور بالوحدة الطورانية في تركية عنصراً آخر من عناصر الاحتكاك . والحقيقة ان الحكومة التركية صارت تخشى ان يُستفز السوفييت لعمل شيءٍ ما ضدها فبادرت في منتصف مايس (ايار) ١٩٤٤ الى التملص علناً من فكرة الوحدة الطورانية . وقد اتخذ ذلك التملص شكلاً كان ينطوي على اعتقال عدد من زعماء الطورانية ، ونشر بيانات رسمية مسرحية عن اكتشافات مزعومة لمكيدة كانت تقوم بتدبيرها « جمعية الذئب الأشهب » . ثم فرض على البلاد في ١٨ مايس قانون عرفي ، وأخذ راديو أنقرة يتهم جماعة المتآمرين بحنق مصطنع انهم « جماعة مماثلة للألمان وتستند في أعمالها على المبادىء العنصرية والفاشستية » . وفي ١٣ مايس أعلن الرئيس إينونو في حفلة عامة اقيمت بمناسبة « يوم الشباب الوطني » بان المؤامرة ربما كانت من صنع « الأجانب » ، ثم اعترف بفضل السوفييت الذين كانوا « أصدقاءنا الوحيدين » إبان حرب الاستقلال . وفي حزيران حوكم زعماء الطورانية محاكمةً عرفية ، وكان معظمهم من معلمي المدارس مع بعض الاسماء اللامعة بينهم .

وعلى أثر هذه المسرحية اخذت تظهر في الصحف التركية أكثر من قبل ، مقالات ضد الألمان ، تنتقد الفاشستية والعنصرية . وألغى المجلس الوطني الكبير كذلك القانون الذي كان قد صدر مؤخراً باسم « وارلق ويركوسي » لانه يفرض ضريبة خاصة على رؤوس الأموال فيسبب إزعاجاً خاصاً لليهود وسائر الأقليات العنصرية . فكان من الواضح ان تركية أخذت تعمل على تعزيز مركزها في معسكر الحلفاء . وفي ٢١ آذار ألغت الحكومة السوفييتية الميثاق التركي السوفييتي في الصداقة وعدم الاعتداء ، الذي كان يجدد باستمرار منذ ان عقد لاول مرة في عام ١٩٢٥ . وبذلك دخلت العلاقات التركية السوفييتية في دور جديد مخطر .

ومنذ حزيران ١٩٤٥ فصاعداً أصبح مفهوماً للملأ ان روسية كانت

تصر على شروط أربعة لتجديد معاهدة عدم الاعتداء . وتتضمن هذه الشروط : (١) إعادة قارص وأردهان الى روسية (٢) منحها قواعد عسكرية في البوسفور والدردنيل (٣) تعديل اتفاقية مونترو بشأن المضايق (٤) تعديل حدود تراقية في صالح بلغارية[1] الخاضعة للسيطرة الشيوعية . وقد اتضحت طبيعة هذه المطاليب حينما نشرت في ٢٠ كانون الأول ثلاث من الجرائد السوفييتية المهمة مقالاً كتبه اثنان من الباحثين الكرج طالباً فيه من تركية بان تعيد الى جمهورية كرجستان الأشتراكية السوفييتية منطقة من مناطق البحر الأسود الساحلية ، تقع الى الجنوب الغربي من باطوم ، ويبلغ طولها ١٨٠ ميلاً وعرضها ٧٥ ميلاً . وتضم هذه المنطقة في داخلها مناطق آرتوين وأردهان وأولطو وطورطوم وأيسير وبايبورت وغوموصان وغيرهصون وميناء طرابزون المهم .

وقد استمر ضغط السوفييت على تعديل اتفاقية مونترو طوال عام ١٩٤٦ . فقد كانت روسية تطالب بوجوب إخضاع المضايق لسيطرة تركية وسائر دول البحر الأسود ، وتنظيم الدفاع عنها من جانب تركية وروسية[2] . وكانت تركية ترفض هـذه المطاليب باطراد فينفذ صبر موسكو بازدياد .

ولقد انعكس القلق وانشغال البال الذي كان موجوداً في تركية يومذاك بتمديد أمد الأحكام العرفية على الرغم من انتهاء الحرب . وأذيع من موسكو سيل من الدعاية المناوئة لتركية ، التي اشتدت حينما نشرت روسية الوثائق التي عثرت عليها في بناية وزارة الخارجية الألمانية في صيف ١٩٤٦ المتعلقة بعلاقات النازيين بتركية . وفي كانون الأول أعلنت الحكومة التركية نبأ اعتقال سبعين عضواً من أعضاء حزب العمال والفلاحين الاشتراكي التركي ، والحزب الاشتراكي التركي ، بحجة العمل الشيوعي الهدام . ثم حُلَّ الحزبان وأقفلت جرائدهما الست .

وفي ربيع ١٩٤٧ وصلت العلاقات التركية السوفييتية الى الدرك الأسفل وباتت تركية تخشى التعرض المسلح بخطورة . وفي ١٢ آذار ١٩٤٧ ألقى

(١) هاورد المشار اليه من قبل .

(٢) يراجع الفصل الخامس عشر عن التفصيلات بشأن المضايق .

الرئيس ترومان رسالته الشهيرة الى الكونغرس ، التي اقترح فيها تقديم المساعدة الى تركية واليونان بالنظر لتهديدات السوفييت الخطيرة لبلديهما . وبينما كان هذا العمل من جانب الأمريكيين قد أدخل عاملاً جديداً من عوامل الاستقرار في الشرق الاوسط لا يمكن للسوفييت ان يتجاهلوه ، فانه لم يؤد الى أي تحسين في العلاقات المتوترة بين موسكو وأنقرة . وفي وقت متأخر من السنة قدم الروس احتجاجاً رسمياً على الأعمال التي كانت تقوم بها لجنة التسفير التركية في ألمانية واليونان وأيطالية . إذ كانت هذه اللجنة تعرض الجنسية التركية ، ومغريات أخرى ، على المسلمين النازحين عن أوطانهم (وأغلبهم من اللاجئين الروس) اذا ما وافقوا على الهجرة الى تركية . وفي كانون الأول تظاهر خمسة آلاف من طلاب الجامعة في أنقرة ضد خمسة من الأساتذة المعروفين بميولهم الشيوعية مطالبين باخراجهم . ولا غرو فقد أخذت مناوأة السوفييت تشتد في البلاد ، وبلغ ذلك أقصاه في ٢٧ نيسان ١٩٥٠ حينما صدر بيان رسمي ، تعلن فيه الحكومة ان تركية رفضت « نهائياً وقطعياً » المطاليب السوفييتية في السيطرة المشتركة على المضايق .

الصداقة التركية ـ الامريكية

ان كثيراً من هذا التحدي المتزايد الذي كان يدل عليه الضغط السوفييتي يجب ان يُعزى الى التقارب الحاصل بين تركية والولايات المتحدة . اذ كانت الدبلوماسية الأمريكية في بداية الأمر تحاول إرضاء روسية حينما أثارت قضية اتفاق مونترو . وفي مؤتمر الأقطاب الثلاثة الكبار الذي انعقد في بوتسدام يوم ٥ تموز ١٩٤٥ صادق الوفد الأمريكي ، والوفد البريطاني ، على ما كان يعتقد بانها مطاليب سوفييتية مشروعة تتعلق بحركة المرور البحرية من البحر الأسود واليه . وقد ذهبت الولايات المتحدة يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٤٥ بعيداً بحيث وضعت مقترحاتها الرسمية هي نفسها في صالح روسية تماماً ، الأمر الذي كان في الحقيقة يكاد يذكرنا بالوضع الممتاز الذي كانت

روسية القيصرية تتمتع به بموجب أنقيار اسكله سي (راجع الفصل الخامس عشر) . غير ان الولايات المتحدة تؤيدها بريطانية ، رفضت بحزم قبول الحجة التي تذرع بها السوفييت في المطالبة بقيام دول البحر الأسود بادارة المضايق والدفاع عنها . فقد أوضحت الحكومة الأمريكية ، بمذكرة قدمتها الى موسكو يوم ١٩ آب ١٩٤٦ ، بانها ستعارض أي احتكار للسلطة يمكن ان تقوم به روسية في هذا الممر المائي الستراتيجي .

ولقد أعلن « مبدأ ترومان » المعارض للاستعمار السوفييتي ، كما أشير آنفاً ، حينما كان الضغط السوفييتي على تركية واليونان قد بلغ أشده . إذ كانت العصابات التي يشرف عليها السوفييت في اليونان تحاول إسقاط حكومة أثينة الشرعية ، وكان نجاحها سيؤثر تأثيراً خطيراً على تركية . وكان البريطانيون ، الذين كانوا حتى ذلك الوقت مسؤولين في الدرجة الأولى عن مساندة الدفاع اليوناني وتقديم المعدات الحربية لتركية ، قد أبانوا بأنه لم يعد في وسعهم الاستمرار على تحمل المسؤوليات. وبقرار جريء اتخذته الحكومة الأمريكية اضطلعت بالعبء المذكور وأعلنت ان المحافظة على استقلال تركية واليونان تعتبر شيئاً حيوياً لسلامة الولايات المتحدة في العالم. فكان هذا أول التزام رئيسي له صبغة شبه عسكرية تلتزم به الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، وقضى الكونغرس وهو غير متهيىء تماماً لمواجهة الحقائق عدداً من الأسابيع في مناقشة التخصيصات المالية اللازمة له. وفي منتصف أيار ١٩٤٧ صادق على (٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار لتصرف على المساعدات العسكرية والاقتصادية ، وقد خصص منها مبلغ مئة مليون دولار لتركية. فاستقبلت تركية هذا العمل بارتياح ومنة. وتعتبر رسالة الرئيس ترومان الى الكونغرس بداية عهد أخذ ينمو فيه اهتمام الولايات المتحدة بسلامة تركية ، وقد اتخذ عدد من الاجراءات لمساعدة تلك البلاد وتطمينها . وفي ٢ أيار زارت قطعٌ من اسطول الولايات المتحدة في البحر الأبيض المتوسط استانبول فأدى ذلك الى قيام مظاهرات عنيفة تأييداً للأمريكان. ثم وصلت في حزيران الى أنقرة بعثة عسكرية أمريكية لتلتحق بصورة مستديمة بهيئة التمثيل الدبلوماسي هناك . ووقّعت

تركية في الشهر نفسه على عقد مع شركتين[١] امريكيتين لانشاء المطارات وتجديدها . ثم قام رئيس الأركان العامة التركي بزيارة رسمية الى الولايات المتحدة في خريف السنة نفسها . وبعدها عين الخبراء الأمريكان مستشارين في مؤسسات سكك الحديد والنقل البحري والتلغراف والتلفون . وفي ربيع ١٩٤٨ تسلمت تركية من الولايات المتحدة عدداً من السفن البحرية ، ومن بينها غواصات طويلة المدى ، وسرباً من القاصفات المهاجمة بموجب قانون المساعدة التركية الذي شرّعته الحكومة الأمريكية . وقد اتخذت الترتيبات اللازمة في الوقت نفسه لتدريب بحارة الاسطول التركي في أمريكا .

ولقد ساعد إقرار الكونغرس لمنهج الانعاش الاوروبي على توثيق الروابط بين البلدين ، لان تركية كانت من بين الست عشرة دولة التي تشملها المساعدة الأمريكية . ثم أُضيفت بعثة دائمة ، هي بعثة « ادارة التعاون الاوروبي » E. C. A. الى عدد المؤسسات الأمريكية الرسمية والأهلية المتزايد في أنقرة .

وقد جاءت سنة ١٩٤٩ بمظاهر أخرى للتعاون بين واشنطن وأنقرة في وسط الأزمة المشتدة بين الشرق والغرب . إذ كانت تركية تشعر باهتمام أمريكا المتزايد في الدفاع عن أوروبة فبذلت جهوداً دبلوماسية بارعة لتؤكد صبغتها الأوروبية بالذات ، من النواحي الستراتيجية والسياسية . فاقترحت حكومتها في شباط عقد ميثاق دفاعي لدول البحر الأبيض المتوسط ، وكان ارتياحها بالغاً حينما أُدخلت في آب الى حظيرة المجلس الأوروبي وهو هيئة أوروبية كان قد تم تشكيلها مؤخراً في ستراسبورغ .

وقد أثار ما قامت به الولايات المتحدة من مفاوضات ، أدت الى عقد معاهدة شمال الأطلسي في ٤ نيسان ١٩٤٩ ، اهتماماً شديداً في تركية ورغبةً في انضمامها الى الحلف كما فعلت اليونان من قبل . ولم يكن فرقاء شمال الأطلسي قد تهيأوا بعد لتمديد التزاماتهم الى مثل هذا

(١) شركة ويستنغهاوس Westinghouse الكترك وشركة جي وايت . وكانت هناك مقاولة عقدت من قبل في تشرين الاول ١٩٤٦ مع شركة راديو كوربوريشن Radio Corporation الأمريكية لنصب تأسيسات حديثة للراديو على ظهر ٣١ سفينة من سفن الاسطول التجاري التركي .

الحد . على ان وزير الخارجية الأمريكية ، دين أتشيسون ، أعلن في ٢٣ آذار ١٩٤٩ ، وهو يستهدف تهدئة مخاوف تركية في الغالب ، ان اهتمام الولايات المتحدة المستمر بسلامة أمم الشرق الأوسط ، وخاصة اليونان وتركية وايران ، لم تقلل من شأنه مهما كانت الطريق التي تسير فيها المفاوضات المتعلقة بمعاهدة شمال الأطلسي .

وفي ٢٧ كانون الأول ١٩٤٩ عقدت الولايات المتحدة وتركية اتفاقية ثقافية تنص على صرف ما قيمته خمسة ملايين دولار من أموال الاعارة والتأجير الفائضة على تبادل الطلاب . وفي أيار ١٩٥٠ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية للملأ ان تركية واليونان تسلمتا معاً خلال ثلاث سنوات مساعدة عسكرية تبلغ قيمتها (٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار ومساعدة اقتصادية قيمتها (٧٦٤,٠٠٠,٠٠٠) دولار بموجب مبدأ ترومان ومشروع مارشال . ولم يكد يمضي شهر آخر حتى أعلن ان إدارة التعاون الأوروبي خصصت لتركية (٢٧٥,٠٠٠) دولار لتنفيذ مشروع بحري للملاحة مهم للتعمير والانعاش الاقتصادي، وتقرر ان تعتبر زمرة مؤلفة من تسعة خبراء أمريكان مختصين بالشحن ، هيئة استشارية في أنقرة لتنفيذ هذا المشروع.

وقد نشبت الحرب الكورية في حزيران ١٩٥٠ فوجدت تركية متأهبة للبرهنة على إخلاصها لمبادىء السلم العالمي . فقدمت في ٢٥ تموز الى هيئة الأمم المتحدة لواءً يتألف من (٤٥٠٠) جندي مجهزين تجهيزاً كاملاً ، وأقلعوا من دون تأخير الى كورية . وهناك اشتركوا في أشد المعارك الحربية ضراوةً وأظهروا بسالة عسكرية فائقة ففازوا بثناء الخبراء العسكريين جميعهم . وقد تكبد هذا اللواء خسائر فادحة في الانسحاب المحزن ، الذي تم في منتصف شتاء ١٩٥٠ — ١٩٥١ ، الناجم عن تدخل الصينيين الشيوعيين فجأةً ،لكن معنوياته بقيت عالية . وقد أثنت الصحافة الأمريكية ثناءً عطراً على بسالة « المحمديين » .

وعلى أثر الطلب الرسمي الذي تقدمت به تركية في أول آب ١٩٥٠ لعضوية منظمة شمال الأطلسي أعير طلبها كثيراً من التفكير المفعم بالعطف في كلا جانبي الأطلسي[١] .

(١) كان مجلس شمال الاطلسي في جلسته المنعقدة في أوتاوا قد وجه في ٢ أيلول ١٩٥١ =

ديموقراطية تركية الجديدة

كانت الصداقة المتنامية باطراد مع أمريكا قد تقوت أواصرها بحدوث تطورات داخلية مهمة في تركية . فمنذ ان وضعت الحرب أوزارها أخذ المراقبون يلاحظون وجود حركة تحرز تقدمية في حياة تركية السياسية . إذ انتهى أمر النظام السياسي ذي الحزب الواحد انتهاءً عمليّاً في كانون الثاني ١٩٤٧ حينما عقد الحزب الديموقراطي المتألف حديثاً مؤتمره الأول في أنقرة . وبعد ستة أشهر أعلنت الأنباء الصحفية مولد حزب آخر ، هو الحزب المحافظ التركي (تورك محافظة كار بارتسي) ، برئاسة رفعت آتيل هان الذي أعلن تأييده للتعليم الديني . وكان إلغاء الأحكام العرفية في أوائل ١٩٤٨ يدل على إرخاء التدابير الحكومية الصارمة بالتدريج ، فأدى ذلك الى تسهيل الأمر على المعارضة .

وقد وجد هذا الاتجاه الجديد الطريق للاعراب عن نفسه إعراباً مثيراً في أيار ١٩٥٠ حينما آلت الانتخابات الوطنية الحرة الى الانتصار الساحق الذي أحرزه الحزب الديموقراطي الجديد[1] . فأعقب ذلك انتخاب جلال بايار مؤسس الحزب المذكور لرئاسة الجمهورية . وقد عهد الرئيس الجديد بتأليف الوزارة الجديدة الى عدنان مندريس البالغ من العمر واحداً وخمسين عاماً ، وأصبح فؤاد كوبريللي وزيراً للخارجية ، وكان منهج الحزب الديموقراطي يؤكد على الحرية في حياة الأمة الاقتصادية أكثر من أي شيء آخر ، وفيما عدا ذلك لم يكن يختلف هذا المنهج كثيراً عن منهج حزب الشعب . وقد كان الديموقراطيون مدينين في انتصارهم المدوّي لرغبة الناس في تبديل الادارة الحكومية في الدرجـــة الاولى . حيث

= دعوة رسمية لتركية (واليونان) للانضمام الى الحلف . وأعقب ذلك في الحـال قيام السفير هاريمان والجنرال عمر برادلي رئيس هيئة الاركان الأمريكية المشتركة بزيـارة لأنقرة ليدرسا فيها مع القـادة الأتراك ، النواحي العملية لادخـال تركية في منظمة الـ « نـاتو » N.A.T.O .

(١) أحرز الحزب الديمقراطي ٣٧٨ من مجموع ٤٨٧ مقعداً في المجلس . أما حزب الشعب فقد أحرز ٦٣ مقعداً فقط .

كانت حكومة حزب الشعب تمسك في يدها مقاليد الأمور منذ سنة ١٩٢٢ ، فكونت مثل أي مؤسسة بشرية أخرى شخصيات بيروقراطية لا تحتمل . على ان السبب المباشر كان ينطوي في ارتفاع مستوى المعيشة الناجم لدرجة ما بسبب عدم كفاءة المشاريع التي تملكها الحكومة ، وتأثير الوضع الدولي القلق على حياة الأمة الداخلية . لكن الشيء الجوهري هو ان الشعب التركي كان يريد التغيير ، فحصل على بغيته بطريقة سلمية منتظمة . اما بالنسبة لمركز تركية الدولي فلم يسجل اي اختلاف في الرأي بين الأحزاب . فقد أعلن بايار الرئيس المنتخب يوم انتصاره في الانتخابات « انه من المهم لسلامة هذه البلاد وحتى لقضية السلم العالمي ان الصديق والعدو على السواء يجب ان يعلم ان أي تبدل في الحكومة مهما كانت أهميته لن يؤدي الى تغيير سياستنا الخارجية » .

وقد استصوبت الحكومة الجديدة التصريح المذكور وساندته . إذ أرخى العهد الجديد التشدد في العلمانية التي كان يؤكد عليها بصرامة في العهد السابق[1] . وفي ٧ تموز ١٩٥٠ رفع الحظر الذي كان مفروضاً منذ سبعة وعشرين عاماً على المناهج الدينية التي تذاع في الراديو . فبدأ راديو أنقرة يذيع التلاوات القصيرة من القرآن الكريم .

ومع ان الأتراك وأصدقاءهم الأجانب كانوا محقين في ابتهاجهم بانتقال تركية السهل من دور القيمومة الحكومية الى الديمقراطية فانهم سرعان ما وجدوا ان الديمقراطية لا يمكن ان ترسخ أقدامها بسرعة من غير كثير من العمل الشاق . فان مشاكل كثيرة مثل مشكلة انتخاب نظام ذي حزبين او أحزاب متعددة ، وقضية مرونة المبادىء الكمالية او التقيد الشديد بعدم تغييرها ، والدور الذي يجب ان يلعبه الدين في شؤون الدولة كانت كلها مشاكل يجب ان ينظر بها على ضوء علاقتها بالتطور المنتظم للنظم والعمليات الديمقراطية . اما بالنسبة لعدد الأحزاب فقد كان هناك

---

(١) لقد ظهرت أول علامة من علائم التبدل سنة ١٩٤٧ حينما قررت حكومة حزب الشعب ان تسمح بالتعليم الديني في المدارس . على ان ذلك كان في الغالب حركة سياسية يقصد بها مقاومة النجاح الذي أصابه الحزب الديمقراطي المعارض بين الفلاحين يومذاك باللعب على عواطفهم الدينية .

اتجاه جازم نحو نظام الحزبين برغم المحاولات التي بذلت لتأسيس أحزاب أخرى . وبينما كانت أحزاب مثل الحزب الاشتراكي ، وحزب الفلاحين ، والحزب الديمقراطي الاسلامي ، وحزب النهوض الوطني يمكن ان تعتبر أحزاباً ثانوية سريعة الزوال فان الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لحزب الأمة (ملت) الذي كانت تلتف حول رايته العناصر المحافظة الميالة الى الدين . غير ان حزب الأمة ، لما كان يقوم على مبادىء مغايرة لتعاليم الجمهورية الأساسية ، وخاصةً العلمانية ، فقد تعرض لاتهامه بالتمرد فأثارت مشكلة وجوده بالذات مشكلة القيود المفروضة على حرية الكلام والاجتماع التي تعترف بها الديمقراطية الجديدة .

وقد كان من الممكن ان يعتبر المؤتمر الرابع الذي عقده الحزب المذكور في أنقرة في حزيران ١٩٥٣ تظاهراً مهماً ضد الكمالية . وإذ أدركت الحكومة خطر المسلك الرجعي الذي كان يسير فيه هذا الحزب اتخذت خطوات فعالة لتضع حداً لنشاطه . وبعد ان تم اغلاق مقر الحزب العام وتفتيشه ألغت الحكومة جريدته المعروفة « ملت » وقاضت خمسة عشر عضواً من أعضائه بتهمة الدعوة للعودة الى العمامة والحجاب وتعدد الزوجات والتعليم بالألفباء العربية وإعادة الملكية ، وبتعبير أعم ، الدعاية لتأسيس دولة دينية ثيوقراطية . وفي ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٤ أمرت إحدى المحاكم في أنقرة بحل الحزب ، لكن حكمها أبطلته فيما بعد أكبر محكمة في تركية وهي محكمة النقض والابرام . يضاف الى ذلك ان الحزب سرعان ما أعاد تشكيل نفسه من جديد باسم « حزب الأمة الجمهوري » وبذلك أصبح يدل باسمه الجديد على الأقل على التخلي عن الخطط الملكية . وفي الانتخابات التي جرت في البلاد خلال أيار ١٩٥٤ خاض الحزب باسمه الجديد معركة الانتخاب فحصل على خمسة مقاعد في المجلس الوطني الكبير ، على أساس (٤٨٠,٢٤٩) صوتاً أعطيت في صالحه[١] .

ومع ان هذا الرقم كان بعيداً عن ان يكون شيئاً له أهميته فلم يكن من الممكن اتخاذه شيئاً يدل على مركز الحزب في البلاد . ويُعزى هذا الى عاملين : اولهما ان حزب الشعب الجمهوري ، أحد الحزبين الرئيسيين

(١) Cahiers de l'Orient Contemporain, 1954, 1

في البلاد ، تمكن من الحصول على ٣١ مقعداً فقط من مجموع ٥٤١ مقعداً ومع هذا فان قوته — كما يستدل عليها من (٣،١٩٣،٤٧١) صوتاً — كانت اعظم بكثير مما يشير اليه العدد التافه من المقاعد التي حصل عليها . فاذا صح ذلك بالنسبة لحزب الشعب الجمهوري فليس هناك ما يدعو لتطبيق معيار مختلف على حزب الامة الجمهوري . اما من الناحية الثانية ، فقد شهدت الخمسينات من سني هذا القرن انتعاشاً واسع النطاق في « الطرائق » الدينية مثل طريقة التيجانية وبديع الزمان والبكتاشية والنقشبندية والقادرية ، وفي المنظمات الميالة للاسلام مثل الحزب الديمقراطي الاسلامي وحزب النهوض الوطني والجمعية العسكرية المعروفة باسم « بيوك طوغو » . وكانت جميع هذه الهيئات تعتنق فلسفة متطرفة في ميلها للاسلام ، كما كانت تمارس في بعض الاوقات الارهاب وتدمير الآثار وعلى الأخص تماثيل أتاتورك . وقد حظيت اعتداءاتها بشيء غير قليل من الدعاية والنشر ، وفي خريف ١٩٥٢ هاجم بعض اعضاء « بيوك طوغو » والحزب الديمقراطي الاسلامي أحمد أمين يالمان فجرحوه جرحاً بليغاً ، وهو محرر جريدة « وطن » المحترمة ومن أكبر الشخصيات المرموقة في عالم الصحافة التركية ، لمواقفه المناوئة للاسلام بزعمهم . ولذلك كان من المؤكد ان النتائج الضعيفة التي حصل عليها حزب الامة لم تكن تدل في الحقيقة على قوة الشعور التقليدي الميال للدين في البلاد .

ولكن كم كان رد الفعل الديني قوياً ، ولمَ أماط اللثام عن وجهه في أيام الادارة الديمقراطية ؟ ان أي جواب على السؤال الأول لا بد ان يكون من قبيل الحدس والتخمين لان تركية لم تتهيأ فيها الطرق الحديثة التي يقاس بها الرأي العام كما يقاس في البلاد الغربية المتقدمة في المدنية . ويبدو من الأكيد بمقدار غير يسير ، أن رد الفعل هذا كان يمثل من حيث النوعية نواةً صلبة من أناس غير مسالمين نذروا انفسهم للمبدأ وعزموا على شن حرب لا هوادة فيها من أجل تحقيق اهدافهم . اما من ناحية الكمية فقد كانوا بلا شك يؤلفون اقليةً من الناس ، لان الحزب الديمقراطي وحزب الشعب اللذين يكوّنان اكثرية لا يستهان بها كانا يدعوان الى العلمانية . يضاف الى ذلك ان معظم العناصر المثقفة والفتية كانت تعارض العودة

الى الاسلام واتخاذه مبدأً تسترشد به الدولة .

اما بالنسبة للسؤال والجواب عليه ، فان تفاقم رد الفعل الديني كان سببه يرجع لدرجةٍ ما الى رفع السيطرة الحكومية وفقاً لما كانت تقتضيه الديمقراطية الجديدة ، كما يرجع لدرجة أخرى الى مناورات الحزب الديمقراطي نفسه . فلأجل ان يفوز هذا الحزب في المنافسة التي كانت محتدمة بينه وبين حزب أتاتورك القديم حاول ان يؤلب حوله جميع عناصر المجتمع التركي التي كانت لها ، لسبب او آخر ، ظلامات أو حزازات مع السيطرة الديكتاتورية التي كانت سائدة في عهد كمال ــ اينونو . ولذلك ناشد الديمقراطيون رجال الأعمال والمثقفين والمستهلكين في المدن والذين اخذ يزداد ضجرهم في عهد « الدولية » وفقدان الحريات المدنية وتضخم النقد وما أشبه ذلك . غير ان اعظم مصادر القوة التي لم تمس من قبل والتي كان يعوّل عليها الحزب الديمقراطي كانت الأرياف المحافظة التي لم يلتفت لها حزب الشعب التفاتاً كافياً لان تفكيره الاصلاحي كان ينحصر في المدن غالباً . ولأجل ان يحصل الديمقراطيون على حب الشعب لهم في الأنحاء والمناطق الريفية لم يترددوا في استمالة أصحاب الاصوات بالوعود المعتدلة (غير الصريحة تماماً) في السير بتساهل أكثر تجاه الدين ، وخاصة في المدارس ومناهج الراديو . يضاف الى ذلك ان الحزب سمح تدريجياً بتكوين جناح ميال الى الاسلام من بين أعضائه[1]. وقد كان الارتباك الحاصل في اذهان الكثيرين عن نيات الحزب يُعزى الى هذه المناورات . فالحقيقة ان الزعماء الديمقراطيين كانوا مخلصين للمبادىء الكمالية بقدر ما كان الشعبيون الجمهوريون . غير انهم بالنظر للوعود التي بذلت حينما حمي وطيس الحملة الانتخابية كان لا بد لهم ان يجابهوا فيما بعد حركةً اسلامية قوية كان من المحتمل ان تهز اركان الجمهورية اذا لم توقف عند حدها .

---

(١) وكان من نماذج الظهور بمظهر ميال للدين في داخل الحزب الديمقراطي عريضة قدمت في مؤتمر حزبي محلي عقد خلال آذار ١٩٥١ في قونية . وقد طالبت العريضة باحلال الطربوش محل القبعة الأوروبية ، وإعادة استعمال الحجاب ، ونبذ الأحرف اللاتينية ، وإعادة استعمال الأحكام الشرعية مع إباحة تعدد الزوجات .

ولمعالجة الاتجاهات الخطرة هذه ، التجأ الديمقراطيون الى التدابير التشريعية من جهة ، والى قوة الشرطة والأصول القضائية الممكنة من جهة اخرى ، ولكن ضمن القوانين المتبعة في البلاد . ففي ٢٥ حزيران ١٩٥١ أبرم المجلس الوطني الكبير قانوناً يحمي ذكرى أتاتورك . وحل الديمقراطيون كذلك بالطرق القانونية المشروعة بعض الهيئات المخالفة للدستور ، ثم اتخذوا الخطوات اللازمة لسد الابواب في وجه حزب الامة الذي كان يبدو انه من اكثر المتحدّين للنظام القائم قوةً وخطورة .

وقد حظيت هذه السياسة في بادىء الامر بالتأييد التام من الشعبيين الجمهوريين . فقد اعلن رئيسهم رئيس الجمهورية السابق عصمت اينونو ، في ٢١ كانون الاول ١٩٥٣ قوله : « ليس في وسعنا سوى ان نؤيد الحكومة في الاجراءات التي اتخذتها لحماية كيان الامة من الحركات الرجعية » . ثم اضاف قائلاً في خطاب آخر ألقاه بعد مدة وجيزة : « لقد احسنت الحكومة صنعاً ... اذ قررت الدفاع عن اصلاحات الجمهورية . فان واجب الحكومة هو ان تمنع اتخاذ الدين وسيلة لتحقيق الأغراض السياسية ، كما ان واجب المعارضة هو ان تساعد الحكومة في هذه المهمة »[1] .

غير ان القمع (مهما كان مقنّعاً بالقناع الشرعي) سرعان ما أثار مشكلة أين يجب ان يرسم الخط الحاجز بين الاعمال السياسية المباحة وغير المباحة . كما اوجد كذلك الخطر في أنّ هذا القمع اذا ما استعمل مرة فقد يطبق ايضاً على خصوم السياسة الآخرين . والحق ان هذا هو الذي حدث بالضبط . إذ لم يتمكن الديمقراطيون من مقاومة الاغراء بكبح جماح المعارضة بوجه عام ، فوجهت حافة هذه السياسة الحادة الى اشد خصومهم قوةً ، الشعبيين الجمهوريين . وكانت الطريقة المستعملة في ذلك ابرام سلسلة من القوانين في المجلس الوطني الكبير الذي كانت تسيطر فيه الاكثرية الديمقراطية . وقد كان من بين هذه القوانين قانون يحرم حزب الشعب الجمهوري من « بيوت الشعب » التي كانت تعود له (٨ آب ١٩٥١) . وقانون يجعل مهاجمة أعضاء الوزارة بالانتقاد جريمة

---

(١) كاييه المشار اليه سابقاً ١٩٣٥ ، القسم الاول .

تستدعي العقاب (أول حزيران ١٩٥٣). وقانون يجعل تدخل الاساتذة في السياسة شيئاً محظوراً (٢١ تموز ١٩٥٣). وقانون لمصادرة بعض ممتلكات حزب الشعب الجمهوري (١٢ كانون الاول ١٩٥٣). وقانون للصحافة وضعت فيه عقوبات للمقالات التي تتعرض للشخصيات الرسمية (٧ آذار ١٩٥٤). وقانونان ضد امتياز تملك الموظفين والاساتذة والقضاة (خريف ١٩٥٤). وقد عارض الشعبيون الجمهوريون بطبيعة الحال هذا التشريع، وحينما عرض الديمقراطيون في ٢٣ تموز ١٩٥٣ لائحة قانون يمنع اتخاذ الدين وسيلةً للاغراض السياسية، صوّت الشعبيون ضدها برغم تأييدهم السابق لسياسة الديمقراطيين العلمانية. وكانت اللائحة الاخيرة هذه، مع لائحة الحظر المفروض على تدخل الاساتذة في السياسة كما اسلفنا، قد عرضهما الديمقراطيون على المجلس باسم «قوانين السلامة الوطنية»، وهو عنوان ينذر بالسوء.

وبعد ان تدرعوا بهذا النوع من التشريعات وبالجو الفكري الذي نتج عنها، أصاب الديمقراطيون نصراً مدوياً في صناديق الاقتراع يوم ٢ أيار ١٩٥٤، اذ حصلوا على (٥٠٣) مقاعد من مجموع (٥٤١) مقعداً. وإذ كانوا قد أخذوا يضيقون ذرعاً بالنقد يوماً بعد آخر، لم يترددوا في ان يسوقوا الى المحاكمة عميد الصحافة التركية حسين جاهد يالتشين وعدداً آخر من الصحفيين الذين حكموا بالسجن في حينه. وما حل آب ١٩٥٥ حتى كان الانشقاق بين الديمقراطيين وخصومهم الجمهوريين شديداً، فقاطع الأخيرون الانتخابات البلدية وانتخابات الولاية. وعلى أثر هذا القرار مباشرةً اعتُقل الدكتور قاسم كولك السكرتير العام لحزب الشعب الجمهوري وأقيمت الدعوى عليه.

وبينما كان الديمقراطيون يحاولون اسكات المعارضة على هذه الشاكلة أخذوا يعانون الانقسام الحاصل في صفوفهم. فقد اخذ الجناح اليميني في الحزب، والعناصر المتحررة، يعارض الجماعة المتزعمة برئاسة مندريس رئيس الوزراء. ولم يتردد مندريس في ان يعاقب بصرامة اولئك الذين كانت ميولهم الاسلامية المتطرفة تجعلهم قريبين من الخارجين التقليديين

على القانون[1]. وقد أعقب الطرد من الحزب في حالة واحدة السوق الى المحاكمة والعقوبة. وكان يؤلم النقاد المتحررين ما كان يبدو من سياسة رئيس الوزراء في الشؤون الاقتصادية والاجراءات القمعية. فأخرج من الحزب في منتصف تشرين الاول ١٩٥٥ تسعة نواب، كان بينهم اثنان من الوزراء السابقين الخارجين على زعامة مندريس. وبعد ذلك بمدة وجيزة قطع عشرة نواب آخرين علاقتهم بالحزب، بتضامنٍ واتحاد، ليعملوا مستقلين منذ ذلك الوقت. وحذا حذوهم بعد أيام معدودة ستون مندوباً، حيث تركوا مؤتمر الحزب السنوي وخرجوا من القاعة. وقد أدت هذه الانشقاقات في كانون الاول الى تشكيل حزب جديد، هو «حزب الحرية». وبزعامة فوزي لطفي قره عثمان أوغلو نائب مانيسه، وابراهيم أوقتم احد نواب بيروسه، جمع هذا الحزب حوله تسعةً وعشرين نائباً، فكوّن بذلك ثالث اهم قوة في المجلس.

وكانت الوزارة الديمقراطية وهي تسيّر شؤون البلاد الوطنية تركز اهتمامها بالتقدم الاقتصادي الذي خطا خطوةً جريئة الى الامام بسبب المساعدة الامريكية على الاكثر. اذ يتذكر القارىء ان الديمقراطيين كانوا، بخلاف اسلافهم، يحاولون التحلل من «الدولية» ولا يهتمون بالتأكيد عليها. فبادروا جرياً على هذه القاعدة الى سن قانونين لتشجيع العمل الحر. فكان الاول، وهو الذي صدر في كانون الثاني ١٩٥٤، يشجع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية. وقد عكس الثاني، الصادر في ٧ آذار ١٩٥٤، التقليد الذي كان جارياً منذ مدة طويلة حيث رعى شركات النفط الأجنبية وسمح لها بالمضاربة والانتاج بشروط مغرية. وفي خطاب القاه الرئيس

(١) لقد طرد الحزب في اوائل ١٩٥٣ عدداً من النواب لانتسابهم الى «الجمعية الوطنية» غير القانونية التي كانت تعد من الهيئات الميالة للدين. وفي مؤتمر الحزب المنعقد في شباط ١٩٥٣ هاجم الرئيس مندريس بشدة الميول الدينية في الحزب حين صرح قائلا «ان الحزب الداخلي ليس قسماً داخلياً او فندقاً» يؤوي اناساً يخالفون أفكار الحزب ومبادئه. ثم أردف قائلا «... ان الحزب الديموقراطي يوافق على جميع المظاهر الدالة على احترام الاسلام في تركية لكنه يعارض الاحكام الشرعية» لان العمل من جديد بمقتضاها يؤدي الى «ارباك الدين بالسياسة وبلبلته بالشؤون الدنيوية». مجلة Oriente Moderno ، شباط ١٩٥٣.

جلال بايار يوم افتتاح الدورة العاشرة للمجلس الوطني الكبير في تشرين الثاني ١٩٥٤ أشار باعتزاز الى ان الانتاج الزراعي في السنوات القليلة الأخيرة ازدادت نسبته الى ٢٠٠ بالمئة ، وان تركية كان فيها من الساحبات (التراكتورات) يومذاك ست او سبع مرات اكثر مما كان موجوداً فيها سنة ١٩٥٠ ، وان الانتاج الزراعي سجل زيادة بمقدار ١٠٠ بالمئة ، وان ناتج القوة الكهربائية قد رُفع من (٨٠٠،٠٠٠،٠٠٠) كيلوواط ساعي الى (٣،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠) في أربع سنوات . وقد حصل على الشاكلة نفسها تقدم يذكر في شبكة الطرق التي توسعت من (٢٦٣٠) كيلومتراً في ١٩٥٠ الى (٢٢،٠٠٠) في ١٩٥٤ ، وانشاء الجسور (زيادة من ٢٨٩ الى ١١٨٩ وحدة) ، والاسطول التجاري الذي ضاعف حمولته حين بلغت الـ (٧٠٠،٠٠٠) طن[1] .

ومع ذلك لم يكن يخلو هذا التقدم الاقتصادي الرائع من نقائص كان أهمها بلا شك لولب التضخم النقدي الذي أثّر بخطورة على استقرار تركية الاقتصادي وعرّض الملايين من الناس الى العوز ومكابدة الآلام . فقد كان يبدو ان الديمقراطيين لم يعبأوا اثناء تحمسهم للتقدم والتجديد ببعض القواعد الاقتصادية الثابتة ، كما كانوا يتغاضون عن التفكير في قابلية بلادهم المتأخرة من الناحية العمرانية على تمثيل الثروة الجديدة والتجديد الفني . وفي النتيجة ألفوا انفسهم في ١٩٥٤ بحاجة الى « تطعيم » جديد من الرأسماليين الذين يتصفون بقابلية الوفاء بالتزاماتهم الاجنبية والداخلية . فالتفتوا بطبيعة الحال الى الولايات المتحدة في طلب المعونة ، ومد يد المساعدة لهم بقرضٍ يبلغ مقداره (٣٠٠،٠٠٠،٠٠٠) دولار علاوة على جميع المنح الاعتيادية التي كانوا يتقاضونها اعتيادياً من واشنطن باسم « الأمن المتبادل » و « المساعدة الفنية » . غير انهم جوبهوا برفضٍ رسمي لأول مرة منذ اعلان مبدأ ترومان . اذ كانت المحافل الرسمية في واشنطن تنتقد افراطهم في توسيع اقتصادياتهم وتستنكر تغاضيهم عن التوصيات التي كان يقدمها الخبراء الأمريكان الذين كانوا يساعدون في مشاريع التعمير

(١) كاييه ١٩٥٤ ، القسم الثاني .

التركية . ومما كان له علاقة بالانتقاد والاستنكار المذكورين بلا شك ، الشعور الذي كان يسود الأوساط الامريكية بعدم الارتياح من التحول الذي أخذ يحصل في سياسة تركية الداخلية . ومن المؤكد ان عدم الارتياح هذا لم يصبح موضوعاً للنشر العام ، لكن الغرب كان قد نشر أكثر مما يجب عن نجاح الديمقراطية التركية وتقدمها تقدماً هائلاً بحيث لم يعد يقبل برباطة جأش تامة حصول تطورات لم تكن تتفق مع المثل الاعلى المصرح به .

مكانة تركية الدولية في الخمسينات من هذا القرن

ظلت حكومة تركية الديمقراطية سائرة على سياسة اسلافها الخارجية بحذافيرها . وقد كانت هذه السياسة ، المبنية على الاعتراف بكون الاستعمار السوفييتي هو الخطر الاول عليها ، تستهدف تمتين الأواصر السياسية مع الغرب وتحسين مركز تركية العسكري والستراتيجي . ووفقاً لهذه الاهداف لم يسع الاتراك الى تنمية صداقتهم مع الولايات المتحدة وبريطانية فحسب بل أخذوا يحسنون علاقاتهم بجيرانهم المصاقبين في بلدان البلقان والشرق الأوسط ايضاً . فقد ساعد مروق المارشال تيتو عن المعسكر السوفييتي وجنوحه الى الغرب ، الأتراك في السعي الى عقد حلفٍ لدول البلقان الحرة يكون عقبةً أخرى أمام التوسع السوفييتي . ونجم عن المفاوضات الرامية الى هذا الهدف أولاً التوقيع في ٢٨ شباط ١٩٥٣ على ميثاق للتعاون بين تركية ويوغوسلافية واليونان . ولم يكن ذلك شيئاً هيناً اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الاختلافات العقائدية (الايديولوجية) وعدم الثقة الذي كان موجوداً بين الدول المعنية بالأمر . وبعد ان استعيدت الثقة على هذه الشاكلة خطت البلدان الثلاثة خطوةً أخرى بعقد معاهدة رسمية للتحالف يوم ٩ آب ١٩٥٤ .

ومن سوء الحظ ان روح الصداقة الجديدة لم يكتب لها ان تعمر طويلاً . فما تم التوقيع على المعاهدة الجديدة حتى أثارت اليونان قضية قبرص .

اذ تعد هذه الجزيرة التي تقع في القسم الشرقي من البحر الابيض المتوسط من مستعمرات التاج التابعة للامبراطورية البريطانية ، لكن اكثرية سكانها من اليونان الذين تختلط بهم أقلية تركية غير قليلة العدد . واخذ اليونان القبارصة يطالبون خلال ١٩٥٤ بالاتحاد مع اليونان ، غير ان مطالبهم قوبلت بمعارضة شديدة من اتراك الجزيرة وحكومة انقرة كذلك . فقد كانت حكومة انقرة تعارض ، لأسباب ستراتيجية ، في أي تبديل يطرأ على وضع قبرص . وبعد ان تم جلاء الجيوش البريطانية عن منطقة قناة السويس[1] ، تقرر ان تصبح قبرص القاعدة البريطانية الأولى (أي الغربية) في الشرق الاوسط . ولذلك كان وضع هذا الحصن المهم تحت رحمة الاهواء السياسية في اليونان وادارتها سيؤدي الى اضعاف غير يسير لمركز الغرب الستراتيجي . وقد كان الأتراك أشد حرصاً على ان تكون في الاراضي القريبة من سواحلهم قاعدة حصينة للحلفاء يمكن ان تبعث منها اليهم المساعدة والامدادات بسرعة في حالة الطوارىء . ولا حاجة للقول بان البريطانيين ، وهم أسياد الجزيرة ، كانوا يشاركون تركية رأيها هذا تمام المشاركة . ومع ان حكومة اثينة كانت على علم تام بموقف الأتراك والبريطانيين من القضية فانها لم تقدم تأييدها لمطالب القبرصيين فقط وانما ذهبت بعيداً الى حد انها عرضت القضية على هيئة الأمم . على ان الحلول السياسية الحقيقية نادراً ما يتم التوصل اليها عن طريق الأمم المتحدة . ومثلما حدث في ايران واندونيسيا وفلسطين وكورية حدث في قبرص هذه المرة ، لان الحوادث التي تقع محلياً هي التي تقرر الامور .

ومع ان طلب اليونانيين ردّ مرتين في الأمم المتحدة التي رفضت إدراج النزاع في جدول اعمالها[2] ، فانهم لم ينثنوا عن سعيهم من اجل ضم الجزيرة . ولم تمض مدة طويلة حتى كانت قبرص مسرحاً لارهاب واسع النطاق موجه في الغالب ضد البريطانيين ، وقد وقعت فيه ضحايا من الاتراك ايضاً . وفي المؤتمر البريطاني ــ اليوناني ــ التركي الذي عقد في لندن في اوائل أيلول استفحل أمر الاختلافات التي كانت موجودة

(١) راجع التفاصيل في صفحة ٤٢٧ .
(٢) في يوم ١٧ كانون الأول ١٩٥٤، ويوم ٢٣ أيلول ١٩٥٥ .

بدلاً من ان يتم تقليلها . فأعقب ذلك في الحال ، يوم ٦ ايلول ، وقوع قلاقل دامية في استنبول هاجمت الجماهير الغاضبة خلالها معظم المخازن والمحالّ اليونانية (وقسماً من المخازن الارمنية) في المدينة واحرقتها ثم قتلت وجرحت عدداً غير يسير من أصحابها ومستخدميها .

ولما كانت يوغوسلافية قد اخذت تتجه الى الحياد[1] من جديد ، ونظراً لان قضية قبرص قد أدت الى التفريق بين اليونان وتركية فقد أصبحت الفائدة من ميثاق البلقان شيئاً مشكوكاً فيه للغاية . وفي نهاية ١٩٥٥ تردّت العلاقات بين أثينة وانقرة فوصلت الى أسفل درك وصلت اليه خلال السنين الخمس والثلاثين التي أعقبت تسوية الصلح .

على ان اعظم نجاح حققته تركية كان نجاحها في علاقاتها بدول الشرق الاوسط . فقد تزعمت العمل على تأليف حلف بين دول النطاق الشمالي لانها كانت تحرص على تأمين جناحها الأيمن بايجاد روابط أمتن مع البلاد الآسيوية المهددة بالتوسع السوفييتي ، وكانت الخطوة الاولى لذلك عقد ميثاق للتعاون المشترك مع الباكستان في ٢ نيسان ١٩٥٤ . ثم عقدت معاهدة مع العراق (٢٤ شباط ١٩٥٥) فيما بعد . فتكون بذلك أساس الحلف اقليمي صار يعرف باسم « ميثاق بغداد » . وفي خلال السنة نفسها انضمت بريطانية والباكستان وايران الى الميثاق رسمياً . وبهذا تأسست « منظمة معاهدة الشرق الأوسط » . M. E. T. O. مع سكرتارية دائمة لها في بغداد[2] . ويمكن ان يعتبر الرئيس عدنان مندريس ، مع الرئيس العراقي نوري السعيد ، المؤسسين الأولين لهذا الحلف الجديد . فقد صنع مندريس باقناع العراق وايران التي كانت مترددة منذ مدة طويلة بالانضمام الى الحلف ، سلسلةً تمتد من البوسفور الى أعالي كشمير وتوحد اربع دول اسلامية تحيط باطراف روسية الخارجية في سياسة دفاعية مشتركة . غير

(١) في ١٩٥٤ – ١٩٥٥ صارت تبدر من تيتو حركات تؤدي الى التقرب من موسكو ، وفي أيار ١٩٥٥ زار بلغراد الرئيس بولغانين وسكرتير الحزب الشيوعي خروشيف . وفي كانون الاول ١٩٥٥ زار تيتو مصر محاولا تأسيس علاقات أوثق بالكتلة المحايدة في الشرق الأوسط .
(٢) يراجع عن التفصيلات الاخرى القسم المعنون « ميثاق بغداد » من الكتاب .

ان النجاح لم يكن كلياً في ذلك . فقد أثار ادخال العراق في الحلف انشقاقاً خطيراً في الجامعة العربية ودفع مصر الى الابتعاد عن الغرب بتهور . وكان هذا ، بالنسبة لحاجات الغرب والأتراك الدفاعية ، تطوراً منحوساً نظراً لاهمية مصر الستراتيجية وللتسهيلات التي يمكن ان تقدمها في حالة وقوع لحرب . وعلى الرغم من هذا الانتكاس الذي أصاب السياسة التركيـــة فلا بد ان نحكم عليها بكونها سياسة جريئة ومعقولة . على ان مقدرة هذه المنظمة وفاعليتها ستعينها في النهاية رغبة الولايات المتحدة وبريطانية ، وقابليتهما في نجدة الدول المسلمة الأربع حينما تتعرض للاعتداء . ومع هذا فقد وضع الموقعون على الميثاق اساساً لمثل هذه المساعدة بتأسيسهم منظمة دائمة لهم ، وبذلك صار من الممكن ان يسير المخطط العسكري في طريقه . ولا شك ان هذا من شأنه ان يضيف تدابير اخرى الى اطمئنان تركية وسلامتها .

وفي أواسط الخمسينات بذلت تركية اقصى جهدها لتقوية نفسها من الناحية العسكرية ، وضمان مساعدة الدول الكبرى الصديقة لها . ولا تزال سياستها الخارجية متميزة بالحكمة والواقعية الهادئة . على انها تجابه الآن اختبارات عسيرة جديدة في شؤونها الداخلية . فقد برهنت الخبرة التي حصلت عليها بين سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥٥ على ان الديمقراطية لا يمكن ان ترسخ اقدامها بطرفة عين ، وان اتخاذها نظاماً فعالاً تسير على منواله يحتاج الى اكثر من حركة شهمة واحدة . ومع هذا فبينما تبقى قضية الديمقراطية وغرسها في البلاد منتظرة الحل اللازم لها ، ليس من الممكن ان ينكر ان تركية خطت خطوات جبارة في طريق التجديد والأخذ باسباب الغرب ، وانها تنفرد في الشرق الاوسط في هذه الناحية وتكاد تشبه اليابان وتفردها في الشرق الاقصى . ويمكن ان يقال من قبيل الفخر لها انها بقيت موحدةً في رغبتها في السلم ، والمحافظة على استقلالها الوطني ، في الوقت الذي نبذت فيه بصورة حاسمة التشبث بالاستعمار الذي أثقل كاهل الامبراطورية العثمانية من قبل . وقد خلقت المعنويات العالية في الاتراك مناعة ضد ما صاروا يتعرضون له من غزوات الايديولوجيات الاجنبية الوافدة ، كما أنذرت حيويتهم العسكرية الدول التي ينتظر ان تسول لها نفسها

الاعتداء على تركية بان أي اعتداء يصدر منها سيكون مطلباً عزيز المنال ومقامرة مخطرة .

ولا تزال تركية تحتل مركزاً ستراتيجياً مهماً في العالم لانها تسيطر اليوم على المنافذ البرية والمائية التي تؤدي الى قارتين من قارات الارض . وهي على الرغم من كل المشكلات الداخلية التي تعانيها في الوقت الحاضر لا تزال تنفرد بين بلاد الشرق الاوسط بكونها بلاداً يسود فيها الاستقرار وتتمتع بالقوة . ويُعزى ذلك لدرجة كبيرة الى صفات زعمائها السياسيين الذين لم يترددوا ، مهما كانت عيوبهم ، في وضع مصلحة الامة فوق مصالحهم هم أنفسهم .

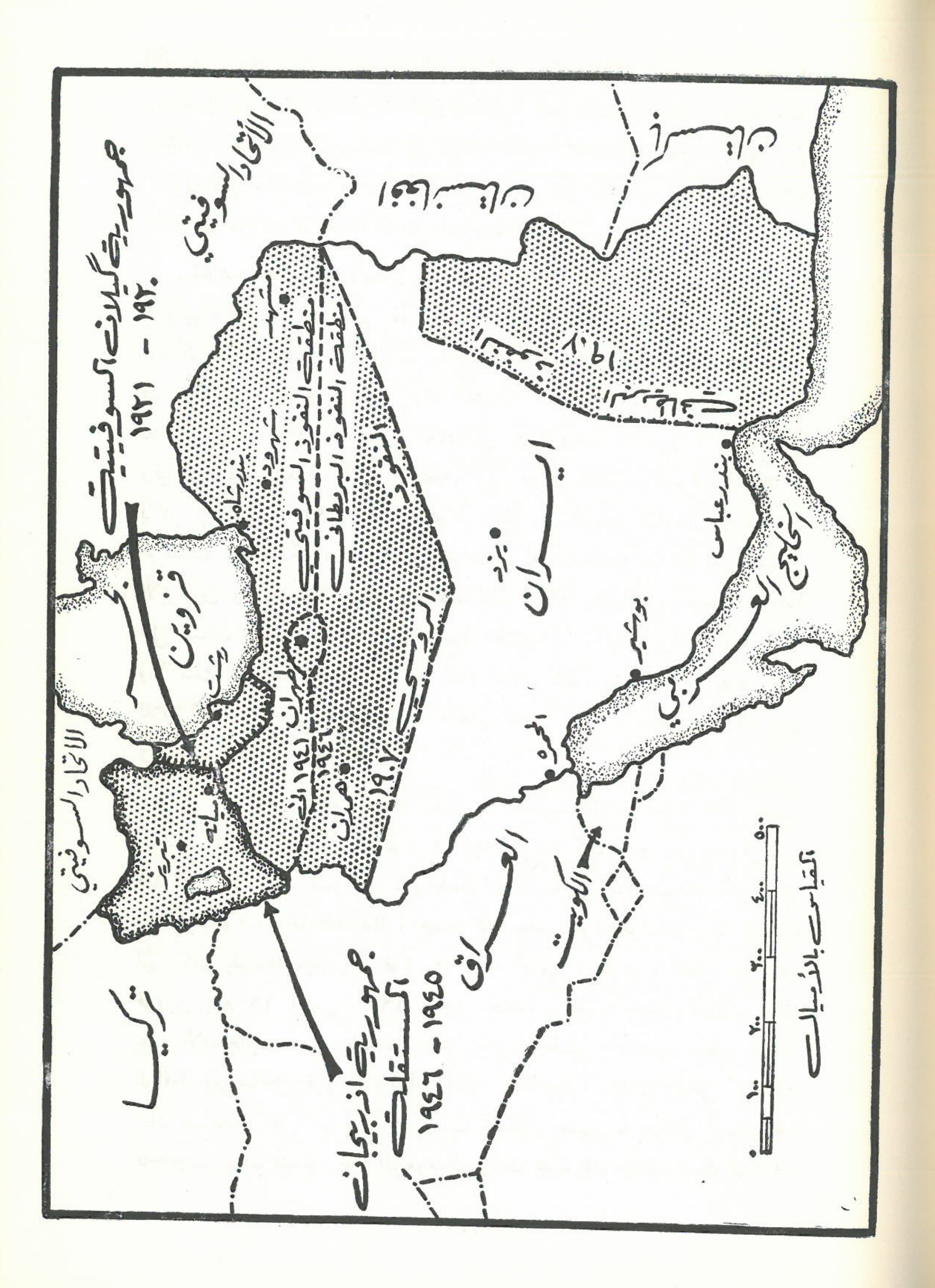
الفصل الخامس

إيران

لقد وجدت ايران نفسها في نهاية الحرب العالمية الاولى في وضع غير اعتيادي . فقد خففت روسية من ضغطها التقليدي عليها حينما كانت تترنح متمايلةً من تأثير الثورة الحمراء والحرب الاهلية الناشبة فيها . وقد ترتب على الحكومة السوفييتية الجديدة ان تصارع التدخل الاجنبي من أجل حياتها . بينما كانت بريطانية ، بخلاف ذلك ، تزداد قوتها ويعظم شأنها على ما يبدو .

اذ كانت الجيوش البريطانية تحتل معظم بلاد الشرق الاوسط ، ويرابط قسم منها في طول البلاد الايرانية وعرضها ، وأخذت تستخدم البلاد بحرّية تامة . فتبعث عبرها الحملات العسكرية الى قفقاسية ومنطقة بحر قزوين . وقد كان من المقرر ان تكون بريطانية جارةً لايران ليس من جهة الهند فقط بل من جهة العراق ايضاً . وكانت الاوساط البريطانية الرسمية تشعر بميل شديد الى اكمال حركة ممتلكاتها وذلك بضم ايران الى منطقة النفوذ البريطاني العراقية المجاورة للهند والخليج الفارسي .

وإذ كانت بريطانية تعتبر ايران ، على هذة الشاكلة ، درعها وحماها ، فقد أثّرت على الحلفاء ليرفضوا الجلوس مع الوفد الايراني الذي حضر



مؤتمر الصلح في باريس[1]. واصدر اللورد كرزن وزير الخارجية البريطانية بدلاً عن ذلك تعليماته الى السير بيرسي كوكس في طهران بان يفاوض الجهات المختصة لعقد معاهدة تضمن لبريطانية اليد العليا في ايران. فتم التوقيع على المعاهدة يوم ٩ آب ١٩١٩ في لندن. وقد كان من بين نصوصها تقديم المساعدات البريطانية لايران عن طريق البعثات العسكرية والمالية، التي يجب ان تكون لها سلطات واسعة في اعادة تنظيم الجيش الايراني والخزانة المالية، وتقديم قرض لايران بمبلغ مليوني جنيه.

وكانت المعاهدة في الواقع عبارة عن حماية مفروضة على ايران، فنشأ عن عقدها استنكار واسع النطاق بين ديمقراطيي ايران ووطنييها. واذا كان كرزن استعمارياً قديماً ينتمي الى مدرسة القرن التاسع عشر الهندية فقد كان يقلل كثيراً في تقديره من شأن الوطنية الآسيوية التي ظهرت بعد الحرب ويبخس حقها، آملاً ان يكون في الامكان توسيع النفوذ البريطاني من دون ان يلزم بلاده بمسؤولية الادارة الاستعمارية المباشرة. فبرهنت الحوادث على انه كان مخطئاً. إذ رفض المجلس الايراني التصديق على المعاهدة واضطرت في النهاية البعثتان ــ العسكرية برئاسة الجنرال ديكسن والمالية برئاسة ارميتاج سميث ــ الى مغادرة ايران بعد فترة لم تعملا فيها شيئاً. ولم يكن من الممكن اتخاذ أي تدبير لتنفيذ شروط المعاهدة الا باستخدام القوة، لكن بريطانية لم تكن مستعدة للذهاب الى هذا الحد. والحق ان ايران، جرياً على المبدأ البريطاني التقليدي، لم تعامل مطلقاً باعتبارها منطقة من مناطق التوسع الاستعماري بل دولةً حاجزة بين الهند وروسية. يضاف الى ذلك ان بريطانية كانت قد بدأت بتسريح جيوشها، وان دافعي الضريبة كانوا يمتعضون من اضطلاع بريطانية بالتزامات اخرى في الشرق

---

(١) لقد كان السبب الرسمي للرفض ان ايران بصفتها دولة محايدة في الحرب لم يكن يحق لها الاشتراك في المؤتمر. على ان هذا كان سبباً واهياً إذا أخذنا بنظر الاعتبار ان الصهيونيين وسائر الوفود غير الحكومية سمح لهم بالتعبير عن وجهة نظرهم سماحاً تاماً. والصحيح ان الوفد الايراني لم يكن لديه شيء جوهري يساهم به في ايجاد حل واقعي لمشاكل الشرق الأوسط، وعلى الأخص حينما جاء يعرض مطالب اقليمية طويلة عريضة من بينها المطالبة بمنطقة بحر قزوين كلها مثل مرو وخيوة الى نهر جيحون، وعدة مناطق في القفقاس وفي ضمنها نخشوان، والمنطقة الكردية من العراق الى الفرات.

الأوسط . وقد بدأت الجيوش البريطانية في نهاية ١٩١٩ بالجلاء عن حدود روسية الآسيوية تاركة القوات المناوئة للثورة تدبر نفسها بنفسها . ثم انقصت المنشآت العسكرية البريطانية في ايران سنة ١٩٢٠ ، وسحبت كلها بين كانون الثاني ونيسان ١٩٢١ . فكان من الصعب على بريطانية في هذه الظروف ان تنتظر من ايران المصادقة على المعاهدة العقيمة .

وبخلاف العلاقات الانجليزية الايرانية كانت معاملات ايران مع روسية السوفييتية بعد الحرب تبشر بفأل حسن . ففي ١٩١٨ ألغت حكومة الثورة في موسكو طوعاً جميع الامتيازات والحقوق الخاصة التي كانت روسية القيصرية قد حصلت عليها في ايران . وقد اعتبرت الحكومة السوفييتية نفسها ، في ندائها الموجه « الى المسلمين الكادحين في روسية والشرق » ، صديقةً وفية وحليفةً لشعوب آسية المستغلة، وفي مؤتمر الشعوب الشرقية المنعقد في باكو في أيلول ١٩٢٠ شنت هجوماً عنيفاً من الدعاية المناوئة للاستعمار . ثم بدأت في موسكو سنة ١٩٢٠ مفاوضات لعقد معاهدة صداقة بين الممثلين الايرانيين والسوفييت . ولا غرو فقد كان النظام الجديد في روسية حريصاً على ضمان التعاون مع جارات روسية الجنوبية ــ تركية وايران وأفغانستان. ولا شك ان عقد المعاهدات مع هذه البلاد كان من شأنه ان يضع حداً للانعزال الدبلوماسي السوفييتي ، ويعتبر نصراً على الاستعماريين الغربيين في آسية والشرق الاوسط .

غير ان هذه التدابير الودية كانت قد حجبت تأثيرها لسوء الحظ عملية جعلت كثيراً من الناس يشكون في اخلاص ما كان يبدو من السوفييت . فقد أنزل الاسطول السوفييتي ، والحملة العسكرية التي كان يقودها الكوميسار راسكولنيكوف Raskolnikov ، حينما كان يعقب فلول قوات روسية البيضاء التي كان يقودها ذيكين ، قوة في ميناء أنزلي (بهلوي) المطل على بحر قزوين يوم ١٨ مايس ١٩٢٠ واجبر حامية بريطانية صغيرة كانت هناك على الانسحاب . وسرعان ما احتل جنود الجيش الاحمر معظم الرقعة الواقعة بين ساحل قزوين وجبال ألبُرز ، اتصلوا بالثائر المحلي كوتشك خان فساعدوه على ان يعلن في رشت تشكيل جمهورية جيلان السوفييتية، فاحتجت ايران بشدة . غير ان موسكو ردت مجيبة بان حملة راسكولنيكوف

كانت من اعمال الجمهورية السوفييتية المشكلة حديثاً في أذربيجان ، وانها لا تملك السيطرة على اعمالها ، ثم اصرت فيما بعد على ابقاء الجيش الاحمر هناك طالما كانت الجيوش البريطانية باقية في ايران . فلم يقتنع الايرانيون بهذه التفسيرات . واستمرت المفاوضات على الرغم من هذه الصعوبات ، وفي ٢٦ شباط ١٩٢١ عقدت في ايران وروسية السوفييتية معاهدة للصداقة . فكانت مقارنة طلية تقارن بها المعاهدة البريطانية العقيمة من حيث انها أثبتت ما اعلنه السوفييت في السابق من الغاء الامتيازات الروسية القديمة والممتلكات ، وعبرت بطرق عديدة عن صداقة السوفييت للشعب الايراني . وقد نص في ملحق للمعاهدة على الاستغلال المشترك لمصائد الاسماك في بحر قزوين . وكان هذا الشيء الوحيد تقريباً الذي بقي من موقف الخنوع الايراني لروسية . على ان المادة السادسة من المعاهدة احتفظت بالحق لروسية السوفييتية في سوق الجيوش الى الأراضي الايرانية فيما اذا اصبحت ايران قاعدة للاعتداء على السوفييت(١).

وكان عقد المعاهدة السوفييتية ــ الايرانية يدل على انتهاء فترة يمكن ان تسمى فترة تسوية ما بعد الحرب في ايران . اذ انسحب الجنود السوفييت من جيلان بعد تسعة اشهر (تشرين الاول ١٩٢١) وانهار نظام كوتشوك خان بعد ان جردت حملة عسكرية ايرانية عليه . ثم رفضت الحكومة الايرانية رسمياً المعاهدة البريطانية . وبعد سبع سنين من الحرب ، والثورة ، والقلاقل العشائرية ، والفوضى الشاملة استردت ايران في اخيراً استقلالها . وان المرء ليجد نفسه مجبراً على تسمية هذا الاستقلال بـ « الاستقلال الغيابي » لأنه كان يُعزى في الغالب الى حصول تطورات داخلية في روسية ، وإحجام بريطانية عن الزام نفسها بأعمال استعمارية اخرى . وكانت ايران ما تزال بلاداً ضعيفة جداً يتوقف بقاؤها كدولة ذات سيادة على عاملين : (١)

(١) لقد كان من سوء حظ ايران ان توضع هذه الفقرة في المعاهدة. وقد أصر السوفييت على ادخالها على اساس ان ايران قد يحتلها الاستعماريون الغربيون ضد رغبتها وبذلك تصبح في يوم من الايام قاعدة للقوات البيضاء المناوئة للثورة الروسية. ولم يكشف حتى الآن عن أية بينة مدعومة بالوثائق تشرح لنا لماذا وافقت ايران على هذه الفقرة ، لكن المحتمل هو ان ايران كانت حريصة على جلاء الجنود الروس عن جيلان على كل حال وعلى ان تعارض في الوقت نفسه أي توسع للنفوذ البريطاني=

موقف جيرانها منها (٢) ومقدار القوة التي تتوفر في الزعامة السياسية الموجودة فيها .

رضا خان وإصلاحاته

شهدت ايران ، قبل ان يتم التوقيع على المعاهدة الايرانية السوفييتية بخمسة ايام ، انقلاباً دبره رضا خان والسيد ضياء الدين الطباطبائي. وكان رضا يقود فرقة القوزاق الايرانية ، كما كان ضياء وهو في الثلاثينات الأولى من سني حياته مصلحاً وكاتباً متطرفاً . وقد كانت قوة رضا ، اي فرقة القوزاق ، في تلك الايام الفرقة العسكرية الوحيدة في الجيش الايراني التي تعرف بكفاءتها . وكانت قد تشكلت في ١٨٧٨ بقوة لواء واحد على النمط الروسي في التنظيم . ولذلك كان الضباط الروس يشغلون بصورة تقليدية المراكز المهمة في هذه الوحدة ، وفي خلال الفترة التي تعاظم فيها النفوذ السياسي الروسي كان هذا اللواء يعتبر ضماناً آخر من الضمانات التي كانت تؤمن المصالح الروسية في ايران . وقد ظلت هذه الوحدة بعد نشوب الثورة الروسية يدير امورها ضباط من الروس البيض بقيادة الكولونيل ستاروسلسكي Starosselsky الذي قدم لايران خدمات تستحق التقدير بانتزاعه رشت من الجيش الاحمر في ١٩٢٠ . وكان رضا خان في البداية جندياً من الجنود ثم صار[1] ضابطاً في معية ستاروسلسكي. ونظراً لما كان في

= بعقد المعاهدة على وجه السرعة. وفي المخابرة الرسمية المربوطة بالمعاهدة أوضح المندوب السوفييتي في طهران ان المادة السادسة كان يقصد بها « ان تطبق فقط على الحالات التي تكون فيها الاستعدادات قد اتخذت لشن هجوم مسلح غير يسير على روسية » وانها لم يقصد بها بأي وجه من الوجوه « ان تطبق على الهجوم الذي يشن شفهياً أو تحريرياً ضد الحكومة السوفييتية » . ان النصوص التي لها علاقة بهذا البحث موجودة في كتاب : Lenczowski, Russia and the War in Iran, 1918 - 1948 (ايتاكا ، نيويورك ١٩٤٩) ص ٣١٨ .

(١) لقد كانت بعهدته ، عندما كان نائب ضابط، في يوم من الأيام مفرزة صغيرة يحرس بها المفوضية الالمانية في طهران ، وبهذه الواسطة حافظ على علاقات ودية مع أهم الخدم

نفسه من الطموح حزم امره على استغلال ضعف روسية الوقتي بعد الثورة ليتخلص من الضباط الروس في الفرقة[1] . فاتفقت آراؤه مع آراء البريطانيين الذين كانوا يؤملون ، على أثر معاهدتهم مع ايران في ١٩١٩ ، السيطرة على الجيش الايراني . وبمساعدة من القائد البريطاني المرابط في شمال غرب ايران استغل رضا العطل الوقتي ، الذي منيت به الفرقة في انزلي خلال شهر آب ١٩٢٠ ، فدبر طرد الضباط الروس منها . ثم اشغلت مراكزهم بضباط بريطانيين يقودهم الكولونيل سميث الذي بقي يخدم الفرقة حتى سنة ١٩٢١ . وتولى رضا نفسه قيادة الفرقة . وقد كان الضباط البريطانيون يقدمون له المشورة الفنية اثناء زحفه على طهران ، ومن أجل هذا كثيراً ما كان يعتبره خصومه صنيعة للبريطانيين . ولم يكن هذا الاتهام على جانب كبير من الانصاف لان رضا ، على الرغم من أنه كان مستعداً للاستفادة من المساعدة البريطانية في بعض لحظات مسلكه ، كان في الاصل وطنياً مخلصاً يعارض أي نوع من التدخل في شؤون ايران .

وقد تسلم مقاليد الأمور بصورة سريعة . فعلى أثر الانقلاب الحاصل في شباط ١٩٢١ أصبح القائد العام للجيش الايراني ووزيراً للحربية . وتولى ضياء الدين رئاسة الوزارة ، فاتخذ اجراءات صارمة ضد الكثير من الاغنياء المحافظين حينما كان مندفعاً في تحمسه للاصلاحات المتطرفة . وبعد أشهر ثلاثة أجبر رضا خان السيد ضياء على الاستقالة والفرار الى خارج البلاد ، فصار يمارس منذ ذلك الحين نفوذاً ممتازاً في الحكومة . وأصبح رئيساً للوزارة في ١٩٢٣ ، وعلى أثر ذلك أجبر الشاه احمد ذا الارادة الضعيفة على السفر « في رحلة طويلة الى اوروبة » . ثم أخذ يلعب بفكرة الجمهورية مدة من الزمن وشجع الشعب من أجلها . على أن ما كان موجوداً من المعارضة الدينية لهذه الخطط في كل مكان جعله يغير من رأيه

= الايرانيين فيها مثل رئيس خدم السفرة. وحينما زار المفوضية مرة بعد الحرب وكان يومها قد اصبح هو الشاه قدم له الطعام أحد اصدقائه القدماء الذين كانوا ما يزالون في خدمة المفوضية . يراجع Wipert von Blucher, Zeitenwende in Iran (Biberach an der Riss, 1949) ص ١٦٥

(١) لقد صادقت الحكومة رسمياً على هذا العمل في أيام الرئيس سباه دار .

الى حد اصبح فيه أي ذكر للجمهورية محرماً بحكم القانون . وفي ٣١ تشرين الاول ١٩٢٥ خلع المجلس الشاه المتغيب ، وفي ١٣ كانون الاول نودي برضا خان شاهنشاهاً على ايران . وبذلك انتهى امر الاسرة القاجارية التي دام حكمها قرناً وربع القرن .

وكانت أقصى أمنية تراود رضا خان ان يباري نظيره التركي مصطفى كمال في اعماله . فقد اراد ان يحرر ايران من النفوذ الاجنبي ويقويها باقرار الاصلاحات الغربية والنهضة الفنية . ولأجل ان يحقق هذه الاهداف كان عليه اولاً ان يسعى الى تقوية مركزه وتعزيز سلطة الحكومة كذلك .

وقد أصبح الجيش موضع التفاته ورعايته على الأخص . فلم يكن هناك شيء يمكن ان يضمن له النجاح سوى قوة عسكرية حسنة التنظيم ، قوية الضبط ، يتقاضى أفرادها اجورهم بكفاية وانتظام . وكان من اعماله الأولى ان يسترد النظام الى البلاد ويعيد المياه الى مجاريها . وفي سلسلة من الحملات الموفقة – وكثيراً ما كان يلتجيء فيها الى الوسائل الخالية من الرأفة – اندحر على يديه الثائر الشيوعي كوتشوك خان ، وأخمد الثورات الاقليمية في خراسان وأذربيجان ، ثم اخضع القبائل البدوية المتمردة بما فيها القبائل الكردية القوية في الشمال . وقضى كذلك على وضع الشيخ خزعل ، شيخ المحمرة شبه المستقل ، الذي كان يسيطر على المنطقة الغنية بالنفط في الجنوب الغربي من البلاد . وما ان حل وقت تتويجه في ربيع ١٩٢٦ حتى كانت ديكتاتورية رضا الملكية لا ينازعها منازع ، ولم يكن المجلس سوى ذيل يملؤه مرشحو الشاه .

ثم التفت رضا شاه الى الاصلاحات الداخلية. وقد لعبت هذه الاصلاحات[1] دوراً مزدوجاً بتعيينها في الحال خطوات التقدم الداخلي ، والتحرر الخارجي. ولما كان الشاه يعلم بان اعتماد الملوك القاجاريين على الدول الاخرى كان سببه في بعض الاحيان وجود خزانة خاوية قرر معالجة هذه المشكلة أولاً .

---

(١) يراجع عن الاصلاحات الايرانية ما كتبه Modern Iran : L. P. Elwell - Sutton (لندن ١٩٤١) ، الفصل الخامس الى السابع ، وما كتبه Iran : William Haas (نيويورك ١٩٤٦) ص ١٣٧ ، وما كتبه E.E. Groseclose Introduction : to Iran (لندن ١٩٤٧) .

فدعا في مطلع سنة ١٩٢٢ الدكتور آرثر تشيستر ميلسباف Millspaugh الخبير الأمريكي ليعيد تنظيم شؤون المالية العامة في ايران . وبقي فيها حتى سنة ١٩٢٧ فتمكن بادارته الحاذقة ان يهيء للحكومة دخلاً مطرداً . وقد تسنى للشاه بهذا النجاح ان يقدم على مشروع فني له أهمية عظمى – وهو مشروع انشاء سكة الحديد الايرانية الكبرى التي تربط طهران ببحر قزوين والخليج الفارسي . حيث انه كان يعتقد ، وهو محق ، بان اشياء كثيرة تعتمد على إنشاء طرق المواصلات في البلاد . فان الاحتفاظ بسيطرة حكومية فعالة على الأصقاع النائية ، وسلامة البلاد بوجه عام ، مع ازدهارها الاقتصادي يتقدم شأنها كلها اذا كانت الطرق والمواصلات بحالة جيدة . وقد بديء بمد السكة الحديد التي تخترق ايران في ١٩٢٧ ، وتم العمل فيها سنة ١٩٣٩ . ومما يدهش النظر ويلفته في أمر هذه السكة ان المشروع بكامله أمدته الحكومة الايرانية وحدها بالمال من ضرائب خاصة فرضت على استهلاك السكر والشاي . وقد عهد بالقسم الفني من الأعمال الانشائية لعدد من الشركات الهندسية الاجنبية ، من دون ان تعطى الأرجحية لأمة واحدة دون اخرى من الأمم .

وقد أمر الشاه علاوة على هذا بانشاء عدد من الطرق العامة المهمة ، كما شجع تأسيس مواصلات جوية . وفيما بين ١٩٢٧ و ١٩٣٢ استطاعت خطوط يونكرز الجوية الألمانية ان تهيء مصلحة جوية خاصة للركاب والبريد بين العاصمة وعدد من المدن في الولايات المختلفة ، ومنح الشاه في ١٩٢٨ امتيازاً لشركة الخطوط الجوية الامبراطورية ، وهي شركة بريطانية ، بالطيران فوق الساحل الايراني الممتد بين العراق والهند . وفي ١٩٣١ تسلمت ايران من الادارة البريطانية شبكة الخطوط الايرانية العائدة لشركة التلغراف الهندية الأوروبية .

ولم تقتصر خطط الشاه في الاصلاح على النواحي الفنية فقط ، وانما أراد ان يجدد البلاد في النواحي الاجتماعية والتعليمية ايضاً . فأدخل في ١٩٢٧ النظام التشريعي الفرنسي ، وبذلك تحدى اختصاص المحاكم الشرعية للشؤون المدنية . وبعد مضي سنة على ذلك ألغى رسمياً الامتيازات الاجنبية . وصدر قانون آخر في ١٩٣١ يحرّم على الاجانب امتلاك الاراضي الزراعية .

وقد كان الميل الى العلمانية شيئاً ملحوظاً ، لكنه لم يبلغ قط الحد الذي بلغه في تركية . ولم يرغب رضا شاه في ان تشاركه في السلطة أية هيئة مستقلة في ايران ، كما كان يعتبر النفوذ الرجعي الذي كان يمارسه رجال الدين الشيعة مضراً بقضية تجديد البلاد وأخذها باسباب الغرب . غير أنه سار بحذر وتيقظ . فقد لقنه اخفاق التحريكات التي أثيرت في البلاد سنة ١٩٢٤ من اجل اقامة نظام جمهوري ، واندحار جاره المصلح ، أمان الله ملك الافغان ، على يد الملالي في ١٩٢٩ درساً ، كان مفاده ان الشيء الممكن في تركية نصف المتأوربة لا يعتبر ممكناً بعد في ايران . يضاف الى ذلك ان الدستور الايراني(١) كان ينص بصراحة على « ان دين ايران الرسمي هو الاسلام ، والمذهب الحق هو المذهب الجعفري . وعلى شاه ايران ان يعتنق هذا المذهب ويعمل على نشره » . كما كان يحظر على المجلس ان يصدق على أي تشريع ينافي مبادىء الاسلام ، وينص على استشارة الفقهاء في عملية التشريع . أضف الى ذلك ان هذه الاستشارة كان يجب ان تكون شيئاً ملزماً . ولذلك لم يشعر الشاه ان في مقدوره تحدي هذه النصوص. فكانت انه بدلاً من ان يشن هجوماً أمامياً في خططه الاصلاحية التجأ الى طرق عديدة ملتوية تحاشى فيها رجال الدين الشيعة وتجاهلهم ، من دون ان يعمل على كبح جماحهم بصورة مباشرة .

والحقيقة ان كل شيء كانت له علاقة بتأسيس نظام تعليمي حديث ، أو بتحرير المرأة ، كان لا بد ان يقلل من نفوذ رجال الدين . وقد تم انجاز الكثير في هذه المجالات خلال الفترة المتقضية بين الحربين . فصدرت القوانين اللازمة بجعل التعليم الابتدائي اجبارياً ، ومع ذلك لم يجر على الوجه الاكمل من الناحية العملية نظراً للنقص الذي كان موجوداً في المعلمين والمال فقد قطعت البلاد اشواطاً بعيدة في نشر شبكة المدارس في البلاد . وكان في ايران منذ بداية القرن العشرين عدد من المعاهد العلمية للتعليم العالي ، غير انه فتحت في ١٩٣٤ جامعة تشتمل على ست كليات في طهران وخصصت لها ابنية حديثة واسعة . وكان فيها ايضاً كلية للفقه والعلوم الدينية ، غير ان التعليم الديني الالزامي في المدارس الابتدائية والثانوية ألغي منذ

(١) ملحق القانون الاساسي الصادر في ٨ تشرين الأول ١٩٠٧ .

سنة ١٩٣٠ . وصارت المناهج الدراسية تؤكد على الناحية الوطنية والشعور بالحقوق المدنية . ومن مظاهر رد الفعل للنفوذ الاجنبي صدور قانون في ١٩٣٢ يحرم فتح المدارس الابتدائية الاجنبية في البلاد . فتأثرت به فيما بعد جميع المدارس التي تشرف عليها الهيئات التبشيرية الاجنبية ، واضطرت (كلية طهران) وهي مدرسة ثانوية يشرف عليها القسس المشيخيون (البريسبتيريون) الامريكان الى ان تغلق ابوابها . وقد شجعت الرياضة البدنية والألعاب ، فأنشىء عدد من الملاعب الحديثة في المدن والبلدان المهمة . وجعلت الحكومة اشتراك البنين والبنات في منظمات الكشافة والمرشدات شيئاً اجبارياً لتلقين الجيل الصاعد بالروح الوطنية . ولا شك ان هذا النشاط قد أبعد الشباب في البلاد عن الشؤون الدينية والتفكير بها . وقد أصيب النفوذ الديني بضربة غير يسيرة ، ولو كانت غير مباشرة ، بتحريم الألبسة الشرقية سنة ١٩٢٨ . اذ استبدل الكلاو والعمامة أولاً بما يسمى القبعة البهلوية (نوع من القبعة الفرنسية كان لبسه اجبارياً على جميع الذكور) ، وبالقبعة الاعتيادية بعد ذلك .

واتخذ الشاه كذلك شتى الأجراءات لتحرير المرأة ، فأقر المجلس بايعاز منه قانوناً يقيد فيه امتيازات الطلاق المفرطة التي كان يتمتع بها الازواج حتى ذلك التاريخ ، ويجعل المرأة لائقة للتوظيف في الدوائر العامة ، لا المراكز السياسية النيابية . وبتعليمات صدرت الى ضباط الجيش وموظفي الحكومة شجع الشاه ارتداء النساء الملابس الغربية ، فخرجت في ١٩٣٥ زوجته وكريماته بالملابس الأوروبية في الأماكن العامة . وقد حرم الحجاب منذ ذلك الوقت ، فسبب هذا شيئاً من الشغب لكن التنفيذ كان صارماً وكان لا بد ان يذعن الجميع لحكم القانون .

وقد أمر الشاه ايضاً باصلاح اللغة ، وكان غرضه من ذلك تطهيرها من التأثيرات العربية . فأصبحت هذه من المهمات الخاصة التي وقعت على عاتق كلية الآداب الأيرانية المؤسسة سنة ١٩٣٥ . على انه لم تجر محاولة لأصلاح الألفباء كما حدث في تركية برغم ان الاحرف العربية لا يمكن ان تفي بمتطلبات اللغة الايرانية . وقد سميت الدولة في آذار ١٩٣٥ « ايران » بصورة رسمية ليحل هذا محل الاسم الهليني Persia .

وأصبح حفظ الصحة كذلك من بين المهمات الرسمية التي صارت الحكومة تحسب لها الحساب ، وفي العشرينات والثلاثينات من سني هذا القرن شيد عدد كبير من المستشفيات . ولمعالجة مشاكل العمل والعمال في الصناعة الايرانية الناشئة شرّع قانون للمعامل في ١٩٣٨ . وقد كان ينتظر من الصحافة اليومية والمجلات ان تنشر الدعاية اللازمة لهذه الاصلاحات فقامت بواجبها خير قيام . ولم تشجع الصحافة على انتقاد الحكومة ، كما حُدد عدد الجرائد اليومية في طهران بأربع جرائد فقط . وفي ١٩٤٠ جرى افتتاح اول محطة حكومية للاذاعة في العاصمة ، وكانت مناهجها تثقيفية في الدرجة الأولى .

التطورات الاقتصادية

لقد سار الاصلاح الاجتماعي جنباً الى جنب مع التطور الاقتصادي تحت سيطرة الحكومة وبوحي منها . ولم تقر ايران رسمياً مبدأ « الدولية » كما فعلت تركية ، غير ان التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية كان يجري بنطاق واسع . فبعد ان قدم الدكتور ميلسباف استقالته عهد الشاه الى الدكتور ليندنبلات Lindenblatt ، أحد الاقتصاديين الألمان ، بمهمة تنظيم المصرف الوطني الايراني في ١٩٢٨ . وقد منح هذا المصرف امتياز إصدار العملة الورقية ، وهو الامتياز الذي سحب من المصرف الايراني الامبراطوري الذي كان يشرف عليه البريطانيون من قبل . وقد بذلت الحكومة جهوداً جبارة لتأسيس عدد من الصناعات الجديدة في ايران (بمساعدة الألمان عادة) وتشجيع التجارة الخارجية . واتخذت في ١٩٣١ تدابير وقائية ضد مناورات السوفييت التجارية بتأسيس ما سمي بـ « احتكار التجارة الخارجية » الذي ترك اجراء المعاملات التجارية حراً للناس ، لكنه اخضع المعاملات نفسها لسيطرة حكومية صارمة . وقد لعب الشاه شخصياً دوراً فعالاً في عملية التصنيع بتوظيف أمواله الخاصة في عدد من المشاريع والانشاءات . وبتشغيله عدداً من رؤوس الاموال الاهلية

او العامة استحث حركة انشاء المباني الحديثة ، وكان هو نفسه يملك فنادق فخمة في بعض أماكن ايران الجميلة .

وتنحصر ثروة ايران العظيمة في ترسباتها النفطية ، غير انها لم تستطع في أي وقت من الاوقات ان تستغل مصادر ثروتها بنفسها . إذ تركت هذه الاعمال للشركات الاجنبية . وقد ساعد هذا الوضع على حصول عدد من الاختلافات والمشكلات الدولية ، وسنعرض من اجل هذا لقضية النفط في مبحث متأخر .

ولا ريب ان اصلاحات رضا شاه قد ايقظت ايران من سباتها العميق ، ولو سمح للشاه ان يستمر فيها عشر سنوات أخر لكان من المحتمل ان تحصل ايران على منافع كثيرة أخرى . غير ان عمله انقطع بنشوب الحرب العالمية الثانية . وقد نجح في الأول من الهدفين اللذين وضعهما نصب عينه في الاصلاح — التحرر من النفوذ الاجنبي والأخذ باسباب الغرب — لكنه لم يصب نجاحاً تاماً في الثاني . ولا غرو فقد كانت مهمته أشق من مهمة كمال أتاتورك لان بلاده كانت أكثر تأخراً ، ولان ثقافته وشخصيته كانتا تختلفان عن ثقافة أتاتورك وشخصيته . فلم يسبق لرضا شاه ان زار أوروبة مطلقاً ، كما لم تكن مفاهيمه للتجديد سوى مفاهيم ساذجة أحياناً . وقد كان بالاضافة الى ذلك جائراً شرهاً بحيث كان ينسى رعاياه ليشبع اطماعه الشخصية ، ولم يكن لديه ادراك صحيح عن سلطان القانون وحكمه ، كما كانت تعوزه قابلية التجرد من الانانية التي جعلت مصطفى كمال سياسياً حقاً وأبا لأمته .

سياسة إيران الخارجية

كانت ايران ، وهي الأمة الصغيرة التي حافظت بمعجزة على سيادتها المهددة في ١٩١٩ ، دولةً من دول « الوضع الراهن » غير راغبة في اتخاذ سياسة توسعية فعالة ، لا قبل لها بها . غير أن قيادة ايران السياسية كانت تظهر في بعض الاحيان جهلاً مقلقاً بالواقعية السياسية . وقد كان

هذا شأنها في مؤتمر الصلح بباريس حينما حاولت تقديم مطاليب بعيدة المدى بشأن المناطق الكردية الواقعة في شمال العراق ، والأصقاع الايرانية التي خضعت لروسية منذ عشرات السنين في القفقاس واواسط آسية . وقد صح هذا ايضاً في مطالبتها بجزر البحرين الخاضعة للحماية البريطانية ، والتي تقع في الخليج الفارسي ويسكنها العرب . وبينما اسدل ستار النسيان بسرعة على المطالبة ببعض الاراضي الروسية والعراقية كانت المطالبة بالجزر المذكورة كثيراً ما تتجدد لاغراض دهمائية من جماعات تنشد الدعاية والشهرة لها في ايران .

ويمكن تصنيف سياسة ايران الخارجية تحت عنوانين كبيرين : (١) السياسة التي تتعلق ببلاد الشرق الاوسط الأخرى (٢) وتلك المتعلقة بالدول الكبرى .

اما بالنسبة لسياستها في الشرق الاوسط فان ايران كانت تنشد السلم والصداقة مع جاراتها . وهذا جدير بالذكر لان خصومة طويلة الأمد كانت موجودة بين ايران وتركية من جهة ، وايران وافغانستان من جهة أخرى . فقد عقدت في ٢٢ نيسان ١٩٢٦ ، بتشجيع من الاتحاد السوفييتي ، معاهدة للصداقة بين ايران وتركية وافغانستان . وعلى الرغم من ذلك وقفت القضية الكردية حجر عثرة في طريق التقارب التام بين أنقرة وطهران . وقد عقدت هذه المشاكل الثورة الكردية التي نشبت في شهري حزيران وتموز ١٩٣٠ . على أن الرغبة الأساسية في علاقات الجوار الحسنة أدت بايران الى حسم قضية مهمة جداً من قضايا الحدود في ١٩٣٢ . وفي السنة نفسها قام فيصل ملك العراق بزيارة رسمية لايران ، كما تأيدت الصداقة التركية الايرانية بزيارة رضا شاه لانقره سنة ١٩٣٤ . وفي ١٩٣٧ عقدت ايران وتركية والعراق وافغانستان ميثاق سعد آباد الذي وضع الاسس لتكوين حلف شرقي . فقد نص الميثاق على عدم الاعتداء ، والتشاور ، والتعاون المشترك بين الدول الموقعة عليه في استئصال الحركات الهدامة . فأخذت روسية تنظر اليه بعداء يكاد يكون سافراً ، معتقدة بانه نوع آخر من انواع الحصار الذي يضرب عليها .

وليس من الممكن الاسهاب في علاقات ايران بالبلاد العربية لأنه

ليست هناك علاقات معها على نطاق واسع عدا العراق . فان بلاداً مثل سورية وفلسطين ولبنان كانت ما تزال خاضعة للانتداب ولم تكن لها سياسة خاصة بها . اما مصر ودول الجزيرة العربية فقد كانت بعيدة عنها جغرافياً ، ولم يكن هناك ما يوجب الاتصال بها الا سفر الحجاج في اوقات معينة الى المملكة العربية السعودية . وقد وقفت ايران بصورة عامة بمعزل عن قضايا البلاد العربية ، ولم تشاركها قلقها على فلسطين . وهي مثل معظم دول الشرق الاوسط الأخرى كانت مشاكلها الرئيسية تنحصر في علاقاتها بالدول الكبرى وليس بجاراتها الشرقيات .

العلاقات الايرانية السوفييتية

وقد كانت هذه الدول من الناحية التقليدية ، روسية وبريطانية العظمى . فان علاقات ايران بالاتحاد السوفييتي بعد ان عقدت معاهدة ١٩٢٠ كان يمكن ان توصف بكونها علاقات قويمة ، ولكنها غير ودية . وقد انتفى الاخلاص من هذه العلاقات لعوامل عديدة . فقد ملأ الحادث المؤسف الذي وقع في جيلان ، مما تم التنويه به آنفاً ، شعور الايرانيين بمقدار غير يسير من عدم الثقة على الرغم مما كان يظهره الاتحاد السوفييتي من علامات الود وحسن النية . يضاف الى ذلك ان الثورات التي نشبت بعد ذلك في اذربيجان الايرانية وخراسان وقعت ، وهي تهدد بالخطر ، على مقربة من الحدود السوفييتية، وكانت عند الشاه قرائن قوية تثبت الارتياب بتحريض السلطاتالسوفييتية عليها أو تواطوءها مع الثوار . غير ان عزمه الخالي من الرحمة في القضاء على الشيوعية من جهة اخرى جعل الحزب الشيوعي يتوارى عن الانظار ويعمل في الخفاء . وكان هذا يقلق موسكو بالرغم من الموقف العقائدي الرسمي الذي كان يجعل نظام رضا شاه في الحكم عبارة عن ثورة نصف بورجوازية ضد الاقطاع ، وبذلك تعد حركته خطوة الى الأمام في نظر الديالكتيكية الماركسية . أضف الى ذلك ان المشكلات الاقتصادية كانت تعمل بدرجة غير يسيرة على تشويه

حسن التعبير في العلاقات الايرانية ــ السوفييتية .

وقد كانت مشكلة امتيازات النفط الشمالية واحدة من هذه المشاكل . إذ حاولت ايران عدة مرات ، بعد ان تحررت من الخضوع لروسية القيصرية بموجب معاهدة ١٩٢١ ، ان تمنح الامتياز الى شركات بريطانية او امريكية . لكن فقرة خاصة في المعاهدة الايرانية ــ السوفييتية كانت تمنع ايران من ان تمنح للاجانب هذه الامتيازات التي كانت تستنكرها روسية السوفييتية . ولذلك كانت موسكو تحتج بشدة على أية صفقات جديدة تعقد بين ايران والرأسماليين الغربيين . وقد كان يُشك من الناحية القانونية في أحقية روسية بهذا الاعتراض لان الامتياز موضوع النزاع ، كما يقول الفريق البريطاني صاحب المصلحة ، لم يكن عائداً للرعايا الروس بل للرعايا الكرج في وقت عقد المعاهدة . على ان الجدل القانوني لم يكن هو المتغلب في تحليل المشكلة بشكل نهائي ، بل الاعتبارات السياسية . وخوفاً من تنفير روسية وإثارة الضغينة في نفسها ألغت الحكومة الايرانية جميع الترتيبات التي أجرتها مع الشركات البريطانية والأمريكية في ١٩٢٤ . ولم يعد النظر في الامر حتى حل عام ١٩٣٧ حينما منحت ايران شركة النفط الامريكية ــ الايرانية ، وهي Amiranian Oil Co. من الشركات الملحقة بشركة نفط سيبورد في ديلاوير Seaboard Oil Co. of Delaware امتيازاً يمتد مفعوله الى الولايات الشمالية . فلم تسجل احتجاجات سوفييتية هذه المرة ، لكن الامتياز لم ينفذ قط لان الشركة تنازلت عن حقوقها في ١٩٣٨ بسبب الأحوال العالمية العامة يومذاك .

وكانت التجارة الايرانية مع السوفييت مثاراً آخر من مثارات النزاع . فقد وصف بتروفسكي Petrovsky ، السفير السوفييتي في طهران العلاقات الروسية الأيرانية وصفاً في محلة مرة بقوله : « ان المهم في ايران هو ايران الشمالية فقط ، وهذه تعتمد تمام الاعتماد على روسية . لأن جميع حاصلات تلك البلاد التي يجب ان تصدر الى الخارج يمكنها ان تجد سوقها الوحيدة في روسية . فاذا امتنع الروس عن شرائها يحل بايران الأفلاس في شهر واحد . وهذه قوة لروسية لا نظير لها في الجانب البريطاني »[1] ولم يكن قول

(١) بلوخر المشار اليه من قبل ، ص ١٨٧ .

بتروفسكي في غير محله ، إذ استغلت روسية هذا السلاح الاقتصادي أكثر من مرة في تعاملها مع ايران . فقد حصل نزاع في ١٩٢٦ حول حقوق صيد الاسماك في بحر قزوين جعل روسية تفرض حصاراً على البضائع المستوردة من ايران (عدا القطن) فأدى ذلك الى ان تعاني ولايات ايران الشمالية ، الضيق والضنك . وكان ممثلو السوفييت التجاريون المتفرقون في ايران يمنحون بين الحين والآخر رخصاً بالاستيراد للتجار الايرانيين على سبيل التأثير على الناس او الحصول على بعض القرارات، او على سبيل التعويض عن بعض الخدمات . وفي ١٩٢٧ رفعت المقاطعة ، وكان ثمنها اتفاقية جديدة لصيد الاسماك تؤمن مصالح السوفييت . ولم تكن روسية تتردد ، اذا اقتضت الاعتبارات السياسية ، ان تغمر روسية الأسواق الأيرانية بمنتجاتها مثل السكر والنفط لتضر بتجارة ايران مع البلاد الأخرى . وفي خلال العشرينات من سني هذا القرن كان يُضغط على ايران باستمرار، عن طريق هذه الازمات المتكررة مع تجارتها مع روسية . وكان وضعها هزيلاً كذلك لان نظامها التجاري المبني على العمل الحر لم يكن في وسعه تحمل الضغط الذي يمارسه النظام الاحتكاري الذي تعرف به التجارة الروسية . ولأجل ان يقاوم رضا شاه هذه المضايقات ويخادعها في الغالب قرر في ١٩٣١ ان يقيم احتكاراً للتجارة الخارجية ، وحينما تسلم هتلر الحكم في المانية أخذ ــ أي رضا شاه ــ يوجه التجارة الايرانية بالتدريج نحو ألمانية .

ومع ان الحزب الشيوعي الايراني كان ضعيفاً ، طريداً مشرداً ، ظلت روسية تراقب الشؤون الايرانية بعيون اليقظة والحذر . فكان الموظفون التجاريون السوفييت والجواسيس والشرطة السريون ووكلاء الكومنترن يتجولون بحرية في مختلف انحاء البلاد ، التي كانت من اوجه عديدة بيئة مثالية لهذا النشاط المتخفي . على ان رضا شاه طالما كان متربعاً على دست الحكم لم يكن يؤمل نشوب ثورة في البلاد برغم السخط المتزايد على أساليبه القسرية . ولو كان من المقدر لايران ان تقع فريسة للشيوعية لم يكن من الممكن ان يتم ذلك الا باعتداء يقع من الخارج ، وهذا ما لم تكن روسية راغبة في الاقدام عليه في فترة ما بين الحربين .

العلاقات الايرانية – البريطانية

لقد مرت علاقات ايران ببريطانية في هذه الفترة بادوار مختلفة كانت تتراوح بين الاستقامة الظاهرية والخصام الصريح . وكانت ايران ، حتى عندما كانت العلاقات تصبح غير ودية للغاية ، أقرب الى بريطانية من أية دولة اخرى . وقد كان ذلك يُعزى الى وجود بريطانية في الهند والعراق من جهة ولسيادتها في الخليج الفارسي من جهة اخرى . على ان ذلك كان ناتجاً في الدرجة الاولى عن اشتغال شركة النفط الانجليزية الايرانية في ولاية خوزستان (عربستان) . فان وجود هذه الشركة الكبيرة هناك ، ووجود مصفاة من أكبر مصافي النفط في العالم في عبادان ، كان يستدعي تكوين شبكة من المصالح والخدمات ترتبط مباشرة وغير مباشرة بمصلحة النفط الأساسية . وقد كان وجود المقيم البريطاني في الخليج الفارسي وبوشهر ، ثم وجود عدد من القنصليات يعمل فيها موظفون من ضباط الخدمة السياسية الهندية، مع وجود فروع المصرف الايراني الامبراطوري ، والوكلاء الرسميين وغير الرسميين الذين كانوا يعملون بين القبائل –كان وجود هذا كله يدل على ان ايران .. كانت تعتبر بلاداً مألوفة للبريطانيين المدنيين والعسكريين ، وكان للبريطانيين في ايران نظام دبلوماسي مزدوج : فقد كانوا من جهة يتعاملون مع الحكومة الايرانية عن طريق سفارتهم في طهران ، كما كانوا يتعاملون من جهة اخرى عن طريق القناصل المحليين والوكلاء مع الشيوخ والامراء الاقليميين والقبائل البدوية مثل القشقائي والبختياري واللوريين والكرد . ولم تستطع حتى قوة رضا شاه او سطوته من ان تؤثر تأثيراً يذكر على هذا النمط التقليدي .

وفي ١٩٢٧ نشب نزاع بين ايران وبريطانية حول جزر البحرين الغنية بالنفط . إذ كانت ايران تدعي السيادة على البحرين لكن بريطانية رفضت النظر في الأمر . وما حل عام ١٩٢٨ حتى كانت بريطانية وايران على طرفي نقيض في عدد من القضايا :

فقد استنكرت بريطانية إلغاء ايران من جانبها فقط الامتيازات الاجنبية وطلبت شيئاً من الضمانات لحماية رعاياها . ثم رفضت ايران السماح لبريطانية بالطيران فوق سواحلها الى الهند ، وعقدت في الوقت نفسه اتفاقات جوية مع ألمانية والاتحاد السوفييتي . وعزم رضا شاه كذلك على كبح جماح الشيخ خزعل شيخ المحمرة وتقويض سلطته ، وهو ربيب بريطانية القديم الذي كانت ممتلكاته تشمل خوزستان الغنية بالنفط . وطالبت بريطانية ايران بدفع الديون المتأتية عن تشكيل «قوة ايران الجنوبية» زمن الحرب . كما ظلت ايران مدة من الزمن وهي ترفض الاعتراف بحكومة العراق التي يسيطر عليها البريطانيون . وكانت هناك في الاخير مشادة واختلاف بين الطرفين حول التعريفة الجمركية .

وقد حُلت جميع هذه المشكلات بنجاح حينما عقدت في ١٦ مايو ١٩٢٨ معاهدة انجليزية ايرانية استعيدت بها العلاقات الى مجراها الاعتيادي. إذ منحت المعاهدة ضمانات معينة للمواطنين البريطانيين المقيمين في ايران عوضاً عن الامتيازات الاجنبية القديمة . ومهدت الطريق كذلك لعقد اتفاقية خاصة بين ايران وشركة الخطوط الجوية الامبراطورية (عقدت في كانون الاول ١٩٢٨) أعطيت بموجبها الشركة المذكورة حق الطيران فوق السواحل الايرانية في الخليج الفارسي . وحصلت في ١٩٣٢ ازمة جديدة ، ذات اهمية كبرى هذه المرة . فقد بادر رضا شاه الى إلغاء امتياز الشركة من جانبه فقط ، رغبة منه في الحصول على حصة اكبر من أرباح شركة النفط الانجليزية الايرانية وتعبيراً عن اتهامه البريطانيين باتباع اساليب غير نزيهة في حساباتها . فاحتجت بريطانية وارسلت سفنها الحربية الى الخليج الفارسي ، ثم عرضت القضية على مجلس عصبة الأمم . على ان نظر عصبة الأمم في الأمر ألغي حينما عُلم في ١٩٣٣ ان حكومة ايران والشركة توصلتا الى اتفاقية كان فيها رضاء الطرفين . فقد تقرر فيها ان يظل الامتياز الجديد نافذ المفعول مدة ستين سنة ، وقد نص فيه على زيادة غير يسيرة في الأتاوة التي كانت تدفع لايران ، وإحلال الايرانيين بالتدريج في وظائف الشركة . فقوبلت الاتفاقية في ايران بالترحيب واعتبرت نصراً دبلوماسياً كبيراً ، وقد كانت كذلك في الحقيقة . ومنذ ذلك الحين اصبحت العلاقات بين ايران وبريطانية ودية بوجه عام، غير ان تضاؤل

النفوذ البريطاني أمسى شيئاً ملحوظاً .

ويمكن ان يقال تلخيصاً للعلاقات الايرانية – السوفييتية – البريطانية ان ايران نجحت على عهد رضا شاه وحكمه الفعال في تحرير نفسها من سيطرة جارتيها القويتين . وقد كان هذا التحرر سياسياً ، واقتصادياً الى حد كبير .

العلاقات الايرانية – الألمانية

لقد كانت عملية التحرر مصحوبة بنشوء صداقة متزايدة بين ايران وألمانية . واذ احيت ايران نظريتها المحببة بلزوم وجود « دولة ثالثة » اتجهت الى الرايخ حينما اتضح انه استرد عافيته بعد الانحدار الذي كان قد مني به زمن الحرب . فأخذت ايران منذ ١٩٢٨ تستعين اكثر فأكثر بالخدمات الاقتصادية والفنية التي تقدمها المانية . ثم اتخذ هذا الاتجاه اندفاعاً جازماً حينما تسلم هتلر مقاليد الحكم . فقد قوبلت رغبة ايران ، في الاستعانة بصديق قوي ، بان قابلها الرايخ الثالث بالاهتمام الخاص الذي اخذ يبديه تجاه الشرق الاوسط بوجه عام ، وشؤون ايران على الاخص . وأخذت المانية تزودها باعداد متزايدة من الخبراء والسلع . وباتت مواصلات ايران وصناعتها وأبنيتها ومستشفياتها وزراعتها مدينة بالشيء الكثير للمساعدة الألمانية. فتقدمت المتاجرة بين البلدين بخطوات واسعة . وبالاتفاقية التجارية التي فاوض من اجلها الدكتور هلمار شاخت ، حينما زار طهران سنة ١٩٣٥ ، وضعت أسس متينة للمتاجرة بين الدولتين . وأخذ وجهاء ايران يزورون برلين زيارات رسمية ، كما لم يتباطأ الرايخ في ان يوفد اليها رجالاً مثل بالدور فون شيراخ ، من زعماء الشباب النازي ، ليقوموا بجولات وئام وحسن نية . وما حل عام ١٩٣٩ حتى كانت ألمانية قد استحوذت على ٤١ بالمائة من تجارة ايران الخارجية وارتفع عدد الألمان المقيمين فيها من الفنيين والتجار « والسواح » الى الألفين . وقد حققت الدعاية النازية انتصارات باهرة بالتأكيد على الاصل الآري الذي ينتمي اليه الشعبان

المتحابان ، وكفاحهما من اجل الاستقلال والمساواة بقيادة عاهلين « مستنيرين » ولم يتلكأ رضا شاه في الثناء على الطبقة الحاكمة في ألمانية واعتبارها احسن ضمان للعالم في وجه الشيوعية[1] .

وقد كانت الحصيلة العامة لهذه السياسة ان تعزز مركز المانية في ايران وانحط شأن النفوذين السوفييتي والبريطاني من جهة ، وتعاظم شأن القومية الايرانية من جهة اخرى . فقد اخذت تبدي هذه القومية اعتداداً وتطرفاً في الثقة بدلاً من التفكير السياسي الرصين .

إيران والحرب العالمية الثانية

لقد أعلنت ايران الحياد غداة نشوب الحرب في ١٩٣٩ . وكانت الأوساط الايرانية الحاكمة ميالة الى الالمان في الغالب ، فازدادت المتاجرة مع ألمانية عن طريق روسية . وقد خلق الاحتلال الالماني لروسية في حزيران ١٩٤١ مشكلة للغرب في تجهيز الحلفاء الروس بالمعدات والمؤن . وكانت هناك أربعة طرق لذلك : طريق مورمانسك ، وطريق فلاديفستك ، وطريق المضايق التركية ، وطريق ايران الشمالية . ولم يكن من الممكن نقل معدات كثيرة يعتد بها عن طريق مورمانسك ولا عن طريق فلاديفستك. كما سدت تركية المضايق في وجه الجميع . وكان فتحها عنوة يتطلب الحرب معها ، وهو أمر رفض الحلفاء النظر فيه لان تركية كانت حليفة غير محاربة للغرب . وبذلك بقيت ايران الطريق العملي الوحيد لنقل المعدات الى روسية ، الذي لو رتب واصلح شأنه لأمكن نقل معدات وتجهيزات كثيرة منه . غير ان ايران كان فيها عدد كبير من الفنيين الألمان الذين كان يمكنهم بايعاز من المانية تخريب الطرق وشل عمليات نقل امدادات الحلفاء لو فتحت ايران بلادها لهذا النقل . وعلى هذا الاساس طلبت روسية السوفييتية وبريطانية العظمى اليها مرتين (في حزيران وآب ١٩٤١)

(١) المرجع الأخير ، ص ٣٣١ .

طرد الألمان الموجودين عندها . فرفضت ذلك ، ولهذا دخلت القوات الروسية والبريطانية البلاد واحتلتها في الحال . وقد كانت مقاومة ايران العسكرية شيئاً تافهاً . فقسمت روسية وبريطانية البلاد الى منطقتين للاحتلال : وتسلمت روسية السيطرة على الولايات الشمالية الخمس اذربيجان وجيلان ومازندران وجرجان وخراسان ، كما تسلمت بريطانية ما بقي من البلاد . اما طهران فقد بقيت منطقة محايدة . وبضغط من السوفييت والبريطانيين تنازل الشاه عن العرش لابنه محمد رضا البالغ من العمر عشرين عاماً ، ثم غادر البلاد على ظهر سفينة بريطانية الى افريقية الجنوبية حيث توفي سنة ١٩٤٤ . وتسلمت مقاليد الحكم وزارة جديدة ميالة للحلفاء . وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٢ عقدت معاهدة تحالف سياسية مع بريطانية العظمى والاتحاد السوفييتي . وقد نصت المعاهدة على ان وجود الجيوش الاجنبية في البلاد لا يشكل احتلالاً عسكرياً ، كما منحت الحلفاء تسهيلات للنقل والمواصلات في ايران ، وأيدت استقلالها من جديد ، ثم اشترطت انسحاب الجيوش الحليفة خلال ستة اشهر من تاريخ انتهاء الحرب مع المحور . وقبيل انتهاء عام ١٩٤٤ دخل ايران ثلاثون ألفاً من الجنود الأمريكيين غير المحاربين ، وتولوا أمر إمدادات الاعارة والتأجير الى روسية .

فكانت هذه الحوادث الخاطفة صدمة عنيفة لايران كشفت عن نقاط ضعف البلاد والخطأ في التعويل على المانية للحماية . وقد ترتب على ايران ان توجه سياستها الخارجية توجيهاً جديداً بالمرة . إذ تضاءل كل شيء تجاه المهمة الكبرى التي صارت تواجه البلاد ، وهي مهمة استعادة الاستقلال التام لها . وكان دون ذلك خرط القتاد ، لان المهمة لم تكن سهلة الأداء . فقد كان لا بد لايران ان تتبدل بين عشية وضحاها من حالة الحياد الى التحالف . وتقلب احتلال العدو الى تعاون ودي ، ثم تحصل على رضاء الحلفاء واعترافهم بها ، وتستحصل مقعداً في مؤتمر الصلح المقبل ، فتضمن جلاء الجيوش الحليفة عن بلادها . وكان يبدو ان الاهداف الاخيرة الذكر صعبة على الأخص لان الاتحاد السوفييتي صارت تظهر منه علائم تدل على أنه أخذ يعتبر الاحتلال أكثر من شيء موقت .

اما في الشؤون الداخلية ، فقد حل بالبلاد الاحتلال الاجنبي وتنازل

رضا شاه عن العرش بعد ذلك ، وتوقفت الاصلاحات وارتبكت الحياة الاقتصادية المعتادة وحصل تضخم ملحوظ في العملة الى جانب القلاقل وعدم الاستقرار . ولم يتسن للديمقراطية التي طُبِّل لها وزمّر ، والتي كان المفروض ان تعقب ديكتاتورية رضا شاه ، أن تزدهر أو تعيش طويلاً . فقد اصبحت معظم المشاكل الداخلية القديمة ، بالنظر لوجود الجيوش الاجنبية ، مرتبطة بعلاقات ايران الخارجية . وكان هناك انتقاض بين في الحركات المتطرفة . فقد حدث من جهة ان استعاد رجال الدين الشيعة نفوذهم الذي ظل مكبوتاً حتى الآن، وصحب ذلك عودة القبائل البدوية الى استقلالها المصطبغ بالصبغة العسكرية . كما حدث من جهة أخرى ان ظهرت العناصر اليسارية للوجود بشكل حزب توده (الجماهير) الشيوعي ، وبذلك تعقدت سياسة الأمة الهائجة .

على ان سياسة الدول المحتلة هي التي كانت لها أهمية فائقة . فقد كانت مصالح روسية في ايران شيئاً تقليدياً ، وقد كشفت لنا الوثائق النازية — السوفييتية المنشورة عن ان الاتحاد السوفييتي كان يفكر جدياً في ضم ايران والعراق الى منطقة نفوذه[1] . وبعد مضي أقل من سنة كانت الجيوش السوفييتية قد احتلت بالفعل أغنى الولايات الايرانية ، وخُلع عن العرش العاهل الايراني المناوىء للسوفييت، وباتت البلاد مفتوحة للدس والتغلغل . ولم تضع روسية الفرصة الذهبية التي سنحت لها . فكانت سياستها في ايران زمن الحرب سياسة ثورية واستعمارية معاً — ثورية بمعنى ان وكلاء السوفييت عملوا كل شيء ممكن ليربكوا استقرار ايران ويخلقوا في البلاد احوالاً تساعد على حصول تبدل عنيف تصبح بموجبه مستعمرة ، لان روسية دللت بكثير من البراهين على رغبتها في ان تمد رواق سيطرتها الدائمة على ايران . وقد نفذت مناوراتها وألاعيبها الثورية بطرق شتى ووسائل عديدة . فقد كانت تؤازر حزب توده الشيوعي الذي كان الفضل في إطلاق سراح رؤسائه من سجون رضا شاه يعود الى الجيش الاحمر ،

(١) «Nazi - Soviet Relations 1939-1941», Documents from the German Foreign Office (Department of State, Pub. 3023, Washington, 1948), P. 257.

وتثير القلاقل العمالية ، وتساعد عدداً من الجرائد الميالة للسوفييت ، وترشو السياسيين والمثقفين ، ثم تسيّر جهازاً ضخماً للدعاية. ومن البراهين الدالة على الاستعمار السوفييتي ما كانت تبديه من مناصرة الاقليات العنصرية والدينية مثل الأرمن والأكراد والدس بينها ، وبث الدعاية لانفصال اذربيجان الايرانية التي يتكلم سكانها التركية ، وفرض الرقابة التحكمية على جميع الانباء الخارجية الصادرة من ايران والواردة اليها ، والضغط والاستغلال الاقتصاديين ، وارهاب الموظفين الايرانيين والشرطة والجيش .
وقد وصل الى طهران في خريف ١٩٤٤ مساعد المفوض (كوميسار) للشؤون الخارجية السوفييتية كافتارادز Kavtaradze فطلب امتيازاً باستخراج النفط يشمل الولايات الشمالية كلها . وما ان رفض الطلب محمد سعيد رئيس الوزارة الايرانية حتى هبت عاصفة هوجاء عليه . إذ اخذت الصحف التي كان يؤازرها السوفييت تطلب منح الامتياز ، متهمة الحكومة بالميول الفاشيستية ؛ وعقد حزب توده اجتماعات كبيرة تحميها الدبابات السوفييتية في طهران وسائر المدن فقرر قرارات في صالح السوفييت . وفي مؤتمر صحفي عقد في طهران لام كافتارادز محمد سعيد علانية لعناده ، وتوتر الوضع حتى أجبر محمد سعيد على الاستقالة فخلفه في منصبه شخص اكثر تقرباً منه للسوفييت . وكان المجلس قد شرع في الوقت نفسه ، باقتراح من محمد مصدق أحد النواب ، قانوناً يحظر على الحكومة بعقوبات صارمة منح امتيازات للنفط او التفاوض من اجلها من دون مصادقة البرلمان . فغادر كافتارادز البلاد عائداً الى موسكو بخفي حنين . وقد عرقلت هذه النتيجة اعمال السوفييت ، لكن ذلك لم يكن الا شيئاً وقتياً كما أثبتت الحوادث التي وقعت فيما بعد .

وكانت انواع الضغط هذه كلها شيئاً مربكاً لايران الى آخر حد ، غير ان الوضع لم يكن مساعداً على عمل شيء لمقاومتها بالمرة . اما في المنطقة البريطانية فقد كانت للحكومة حرية نسبية في العمل ، وكان في وسعها على الأقل ان تفرض سيطرتها على النشاط الشيوعي المحلي . على ان المنطقة السوفييتية كانت خاضعة بالكلية لرحمة السلطات السوفييتية . وكان لا بد ان تأتي المقاومة الفعالة الوحيدة لخطط السوفييت من جانب الدولتين الكبيرتين ،

بريطانية العظمى والولايات المتحدة .

فوقع العبء الكلي على عاتق بريطانية العظمى . اذ كانت السلطات البريطانية في ايران على علمٍ تام بالوضع الايراني – السوفييتي غير المريح ، فبذلت جهدها لايقاف الدعاية والضغط السوفييتيين عند حدهما . حيث حاول البريطانيون بواقعية تامة مقابلة التجاوز السوفييتي باستعمال نفس السلاح الذي يستخدمه السوفييت تقريباً . ولكي يقاوموا حزب توده بهذه الطريقة أخذوا يشجعون حزباً وطنياً يسمى « ارادي ملي » قام بتشكيله رئيس الوزراء الاسبق ضياء الدين الذي كان قد عاد من منفاه الطويل في فلسطين . اما نشاط الدعاية السوفييتية الرسمي فقد قاوموه بدعاياتهم التي كان يبثها مكتب العلاقات العامة في السفارة ، والمجلس الثقافي البريطاني . وكانوا يسيرون ببراعة عدداً كبيراً من الجرائد اليومية والمجلات المناوئة للسوفييت ، كما كانوا يتعاونون في حل مشاكل ايران الاقتصادية بدلاً من تعقيدها .

وقد كان مما يؤخر بريطانية ويعرقل اعمالها في حرب الدعاية والدس السياسي هذه ، اعتدالها في التكتيك ، اذا لم نقل جُبنها الفعلي فيه . حيث كانت حريصة على المحافظة على وحدة الصف مع حليفتها السوفييتية ؛ ولذلك فانها كانت تعمل وهي خاضعة لروادع غير مألوفة للفكر السوفييتي . وهذا كان من شأنه ان يجعلها تتخذ موقف المدافع كالعادة . فكانت تتردد في استعمال اللغة المزعجة التي كان يعتبر استعمالها ميزة اعتيادية في الدعاية السوفييتية ، وكان يبدو على هذا الأساس انها هي الخاسرة في حساب الحرب السيكولوجية . ولم يكن هذا ناجماً عن فقدان القابلية في الاقناع بل عن خوف الايرانيين من القوة واحترامهم لها . والقوة هي التي كان يبديها الاتحاد السوفييتي في الدرجة الاولى .

فكيف كان موقف الولايات المتحدة في مثل هذه الظروف يا ترى ؟ ان اهم ما يجب ان يعرف عن السياسة الامريكية هو انها لم تكن قط منسجمة مع السياسة البريطانية . وقد كان الانسجام موجوداً في الناحية الاقتصادية فقط ، وفي المجال الفني البحث المؤدي الى التعجيل في ايصال الامدادات الى روسية . فكانت بريطانية العظمى وأمريكا تساعدان ايران عن طريق الهيئة الاقليمية لأيام الحرب ، أي « مركز تموين الشرق الاوسط » .

وفيما عدا ذلك ، كانت أساليبهما تختلف عن بعضهما ، لا لوجود اختلاف اساسي في المبادىء ، بل لان الولايات المتحدة كان يلوح عليها انها غير مهتمة تماماً بمشاكل ايران السياسية وفي معزل عنها .

وكانت الولايات المتحدة تقدم مساعدات فنية واقتصادية . فقد وصل في أوائل ١٩٤٣ الدكتور ميلسباف مرة ثانية بطلب من الحكومة الايرانية لادارة شؤون المالية العامة في ايران . ومنحه المجلس صلاحيات تنفيذية واسعة ، وأجيز له ان يستخدم ستين شخصاً من المساعدين الأمريكان ودعيت كذلك بعثة عسكرية أمريكية لتعمل بصفة استشارية في ادارة الجيش ، كما عهد الى بعثة اخرى باعادة تنظيم الدرك وكان يرأسها الكولونيل نورمان شفارتس كوبف Schwarzkopf الذي اشتهر في حادث خطف لندبورغ . وقد نشط الامريكان كذلك في دوائر الزراعة والشرطة البلدية والصحة وغيرها من الدوائر . فنشأ مع الأسف نزاع بين الدكتور ميلسباف وبعض رجال الحكومة الاقوياء ، واستقال من منصبه في اوائل ١٩٤٥ في وسط حملة مهاترة وسباب تولتها الجرائد[1] . وكانت ايران تستفيد كذلك من المساعدات الاقتصادية الأمريكية . فقد شملها في ١٩٤٢ قانون الاعارة والتأجير ، واضطلع الامريكان بحصتهم من المسؤولية في مركز تموين الشرق الاوسط المنوه عنه من قبل .

اما من الناحية السياسية فقد كان الامريكان يبدون صداقة وحسن نية تجاه ايران . واقيم الدليل على حسن النية عملياً حينما اذيع في أول كانون الأول ١٩٤٣ بلاغ فيه الثناء على ايران اثناء انعقاد مؤتمر طهران الذي اجتمع فيه سوية الرئيس روزفلت وستالين وتشرشل . إذ اعترف البلاغ بالخدمات التي قدمتها ايران « في نقل الامدادات من ما وراء البحار الى الاتحاد السوفييتي » ووعدها بالمساعدة الاقتصادية خلال الحرب وما بعدها ، وبعد الاشارة الى ميثاق الأطلسي أثبت رغبة الاقطاب الكبار الثلاثة « في المحافظة على استقلال ايران وسيادتها ووحدتها الاقليمية » . فقوبل البلاغ بفرح وسرور من جانب الايرانيين الذين كانوا يتشوقون لسماع انباء

---

(١) يمكن الاطلاع على الاعمال التي قامت بعثته في ايران في كتابه : Americans in Persia (Washington 1946).

حسنة عن عودتهم الى حظيرة الاستقلال التام في النهاية ، لكن ذلك لم يكن التزاما قانونياً بالنسبة للولايات المتحدة . ولم تكن الولايات المتحدة خلال الفترة التي ازدهرت فيها صداقتها مع روسية مستعدة ولا راغبة في تقديم ضمانات سياسية بعيدة المدى لجارات روسية الصغيرة . فكانت واشنطن على ما يبدو تعتقد بان تصريحاً مشتركاً يصدره الأقطاب الثلاثة بروح تفاؤلية يعد شيئاً كافياً . وقد اتضح من مسلك الحكومة الامريكية وهي تسير على مثل هذه السياسة ١ : انها تضع الوحدة مع الاتحاد السوفييتي أيام الحرب فوق جميع الاعتبارات الأخرى ٢ : وانها إما ان تكون غير شاعرة بالضغط السوفييتي على ايران أو غير عابئة به . وكان موقف الامريكان الرسمي هذا صحيحاً لا غبار عليه ، وليس اكثر من ذلك . فقد كان معروفاً في وقت زيارة كافتارادز لايران مثلاً ان بعض شركات النفط البريطانية والامريكية كانت تسعى للحصول على امتيازات باستخراج النفط في الجنوب الشرقي من ايران . وكان امتناع محمد سعيد رئيس الوزراء عن منح الامتيازات للدول يشمل هاتين الدولتين ايضاً . فانتزع هذا الوضع من السفير الأمريكي ليلاند ب. موريس تصريحاً بان الولايات المتحدة تحترم سيادة ايران وحقها في رفض الامتيازات . وحينما استغنت الحكومة الايرانية عن خدمات الدكتور ميلسباف نفضت السفارة الامريكية يدها رسمياً مما وُصف بكونه مشادة بين ايران ومواطن امريكي لا غير . ولا شك ان هذه تعد سياسة مشرفة ، لكنها كانت سياسة سلبية بحتة . ولم تفعل الولايات المتحدة شيئاً تقاوم به على سبيل التقصد خطط السوفييت في ايران ، بل تركت عبء العمل المقابل الى البريطانيين . فأصيب الايرانيون الذين قد بدأوا ، بعد إقصاء المانية عن الميدان ، يعتبرون أمريكا « دولة ثالثة » صديقة (والذين دعوا عدداً من الخبراء الامريكان للعمل في بلادهم بسبب ذلك) بخيبة أمل مريرة . وإذ اخذت السلطات السوفييتية تشعر في مقابل ذلك أنه لم يبق أمامها في الميدان جبهة أنجلو — أمريكية موحدة تجرأت كثيراً في العمل وتمادت في غيها .

أزمة أذربيجان

وما ان تم التوقيع على استسلام اليابان في ٢ أيلول ١٩٤٥ حتّى وقعت اضطرابات خطيرة معادية للحكومة في ولاية أذربيجان الخاضعة للنفوذ السوفييتي . فثبت ان محاولات الحكومة الايرانية في قمعها كانت شيئاً لا طائل تحته ، ولم تظهر الدول الغربية أية صلابة أو حزم تجاه روسية حينما نوقشت قضية ايران في اجتماع ايلول المعقود بين وزراء الخارجية في لندن ولما تشجع الاتحاد السوفييتي بالتردد الذي كان يبدو من حلفائه ، بادر الى عقد صفقة جريئة يسيطر بها على ايران . ففي ١٢ كانون الاول ١٩٤٥ قام اعضاء حزب توده السابق ، تحت ستار الاسم الجديد « الديمقراطيين » ، بخلع الحاكم الايراني في تبريز ونادوا بتشكيل « جمهورية اذربيجان » المستقلة ، توآزرهم في ذلك الالوف من وكلاء السوفييت الذين عبروا الحدود الى ايران . وقد منحهم الجيش الاحمر حماية تامة ، وأرهب موظفي ايران المحليين ، ثم منع جيش الحكومة المركزية الذي سيق من طهران ، من الوصول الى الولاية فشكرت حكومة أذربيجان المستقلة ، التّي كان يرأسها وكيل الكومنترن القديم جعفر بيشواري ، المساعدة التّي قدمها الجيش الاحمر على رؤوس الأشهاد ، ثم انصرفت الى اجراء تبدلات ثورية في نظام الولاية الاجتماعي والاقتصادي . وسرعان ما شكلت بعد ذلك جمهورية كردية مستقلة في مهاباد ، وعقد زعماؤها الذين زودوا ببدلات واسلحة سوفييتية حلفاً مع ثوار تبريز [1] .

وإذ كانت ايران عاجزة عن عمل شيء في بلادها التجأت الى هيئة الأمم المتحدة ، التّي كانت قد تشكلت حديثاً ، واتّهمت روسية بالتدخل الاعتدائي . فأنكر الوفد السوفييتي في مجلس الأمن هذه التهمة ،

(١) راجع للبحث المفصل عن هذا الدور المقال الذي كتبه Archie Roosevelt, Jr. بعنوان : The Kurdish Republic of Mahabad في عدد تموز ١٩٤٧ من مجلة : Middle East Journal.

لكنه أكد بأن الجيش الأحمر قد أوقف تقدم الجيش الايراني الى اذربيجان حقيقةً « لتفادي سفك الدماء » على حد قوله . وقد تعزز موقف ايران حينما امتنع الاتحاد السوفييتي في ٢ آذار ١٩٤٦ عن الوفاء بالعهد الذي تعهد به في المعاهدة الثلاثية –عام ١٩٤٢ – بسحب جيوشه بعد ان تضع الحرب أوزارها بستة أشهر . وكانت هذه التهمة الثانية التّي أدرجتها ايران في شكواها على روسية . ولم يظهر مجلس الأمن أي نشاط خاص في معالجة النزاع الحاصل ، بل اقتصرت مناقشاته على مسائل شكلية أصولية . وذهب قوام السلطنة رئيس الوزارة الايرانية في الوقت نفسه (شباط وآذار ١٩٤٦) الى موسكو في محاولة لحل المشكلة بالتفاوض . وقد بلغ الشغب الشيوعي في طهران حداً استحال فيه عقد « المجلس » . ولم يتمكن من تمديد دورته ، فأنهاها تاركاً رئيس الوزارة يقابل الضغط السوفييتي لوحده .

ولما كان قوام السلطنة مكرهاً على العمل قدم لروسية ثلاثة امتيازات مهمة . أولها ، انه عقد في ٤ نيسان اتفاقية تشكلت بموجبها شركة سوفييتية أيرانية مشتركة لاستثمار النفط في الشمال . وقد تقرر فيها ان تبقى الاتفاقية سارية المفعول مدة ٢٥ سنة قابلة للتجديد ، وان تأخذ روسية ٥١ بالمائة من الأسهم وتأخذ ايران ٤٩ بالمائة منها . واعترفت الاتفاقية علاوة على ذلك باهتمام السوفييت برفاهية اذربيجان . وثانيها ، ان قوام السلطنة أصدر تعليماته الى حسين علاء ممثل ايران في هيئة الأمم بأن يسحب شكوى ايران من جدول أعمال مجلس الامن . وعلى الرغم من موافقة روسية على الطلب وتأييد تريغفيلي الأمين العام له ، قرر مجلس الأمن ان يتابع النظر في الأمر . اما الثالث فهو ان قوام السلطنة قدم في ٢ آب ثلاثة مناصب وزارية في وزارته للشيوعيين وقد كان هذا كله الثمن الذي طلبته روسية لقاء سحب جيوشها من ايران . فترك الجيش الأحمر البلاد الايرانية في ٩ أيار ١٩٤٦ ، أي بعد ان مضى أكثر من شهرين على موعد الجلاء [1] .

وقد كانت ايران في موقف صعب . إذ اضطرت لشراء حريتها بتسليم مواردها النفطية في الشمال الى روسية ، وسمحت بتغلغل الشيوعيين في

(١) غادرت الجيوش الامريكية ايران في ٣١ كانون الاول ١٩٤٥ ، واخلى البريطانيون قواتهم يوم ٢ آذار ١٩٤٦ تنفيذاً للمعاهدة الثلاثية .

صفوف الوزارة ، ثم تركت قضية اذربيجان غير محلولة وهي القضية التي ظلت روسية تبدي اهتماماً صريحاً بها .

وعلى الرغم من هذه الفدية الباهظة كان من العجيب عند الكثيرين من الناس ان توافق روسية على سحب جيوشها . وفي الوقت الذي يتعذر فيه الاهتداء الى السبب الحقيقي في ذلك الا عن طريق الحدس والتخمين ، طالما كانت السجلات والوثائق الروسية بعيدة عن متناول العالم ، لا بد لنا ان نحاول ايراد بعض التفسيرات الافتراضية . ومن جملتها ان روسية كانت راغبة في مصادقة « المجلس » على اتفاقية النفط ، ولم يكن من الممكن انتخاب مجلس جديد بوجود الجيش الأحمر مرابطاً في شمال ايران . والتفسير الآخر هو ان روسية كانت تخشى تأثير الدعاية المناوئة على الرأي العام المتحرر الذي كان نفوذه ما زال موجوداً في العالم الغربي . اما التفسير الثالث فهو ان موسكو كانت قد قررت ان تتحول من الطريقة المباشرة الى الطريقة غير المباشرة في السيطرة على آسية بعد ان ثبت لها ان الطريقة المباشرة فيها أكثر مما يجب ان يوجد من الاحراج ، كما فعلت تماماً قبل خمس وعشرين سنة في مشكلة جيلان . وأخيراً ، فربما كان للمقاومة العنيفة التي ابداها المستر جيمس بيرنز Byrnes وزير الخارجية الأمريكية في ليك سكسيس ، والتشجيع الذي قدمه جورج ألن السفير الأمريكي في ايران ، تأثير بيّن في الأمر . وقد يكون العامل الأخير هذا في الحقيقة هو الذي حسم المشكلة نهائياً .

وقد أزال انسحاب الجيوش السوفييتية عاملاً مهماً من عوامل الارهاب والتخويف التي كانت تؤثر على العلاقات السوفييتية الايرانية . فنشأت على اثر ذلك قضية المدى الذي يجب ان تذهب اليه ايران في الالتزام بشروط الاستعباد التي شرطت عليها بالأكراه اذا كان لا بد لها ان تفعل ذلك . وكان رئيس الوزراء متردداً في الموضوع على ما يبدو وراغباً في تنفيذ الصفقة من جانبه ، لكنه جوبه بمعارضة عنيفة في القسم الجنوبي من البلاد حيث توجد منطقة خاضعة لنفوذ بريطانية التقليدي . فقد تألف هناك في صيف ١٩٤٦ حلف عشائري طالب بطرد الوزراء المنتمين الى حزب توده من الوزارة في الحال ، والقضاء على الشغب الشيوعي الذي كان يثار

في البلاد . وكان هذا الشغب قد بلغ أشده على الأخص في حقول النفط العائدة للشركة الانجليزية الايرانية . كما كانت الاضطرابات التي أثارها حزب توده في عبادان قد اقنعت بريطانية العظمى كذلك بسوق جندها الى ميناء البصرة المجاور في العراق للمحافظة على مصالحها هناك . وترددت على الأفواه التهديدات بتشكيل حكومة جنوبية منفصلة ، كما خف بعض الشيوخ العرب الى المطالبة بضم أجزاء خوزستان التي يسكنها العرب ، الى العراق . فأخذ قوام السلطنة بتأثير هذا الضغط عليه يوجه سياسته وجهةً أخرى . إذ أخرج وزراء توده من الوزارة أولاً . وأمر الجيوش الحكومية ، بعد عدة اشهر من المفاوضات غير الحاسمة مع الانفصاليين الأذربيجانيين ، بالزحف على أذربيجان فلم تلاق الا مقاومة ضعيفة مفككة . وقد انهار النظام الثوري هناك حالما وصل الجيش الى تبريز في ١٥ كانون الاول ١٩٤٦ ، بعد ان نشر ظله على البلاد سنة كاملة .

وفي ٢٢ تشرين الأول ١٩٤٧ رفض المجلس المنتخب حديثاً المصادقة على اتفاقية النفط الايرانية السوفييتية باجماع[1] الآراء تقريباً . ويمكن وصف الحالة التي اعقبت ذلك بالتوتر المستمر بين روسية وايران . فقد احتجت روسية على قرار المجلس ، واتهمت ايران بسلسلة من المذكرات بجميع انواع سوء التصرف والسلوك . وشددت الدعايات السوفييتية نكير دعاياتها المناوئة بترديد النغمة المعتادة وهي ان ايران تسمح للاستعماريين الغربيين ، بمحاباتها لهم ، باستعمال بلادها قاعدةً للعدوان على الاتحاد السوفييتي .

مشكلات ما بعد الحرب

لقد أنهى رفض امتياز النفط فصلاً قائماً بذاته من فصول التاريخ الايراني . فقد أزيلت من الوجود آخر نتيجة ملموسة من نتائج الحرب وغدت البلاد من جديد حرة طليقة تنشد خلاصها وتقدمها . على ان الوضع الداخلي كان بعيداً عن التطمين . فان زوال الديكتاتورية في بادىء الأمر لم يحل

(١) عدا نائبين شيوعيين

من تلقاء نفسه أية مشكلة من المشاكل الكبرى ، فوقع على عاتق الديمقراطية الجديدة واجب شاق يترتب عليها ان تثبت فيه تفوقها على الحكم الأبوي القديم . وكان نظام الحكم الجديد في الحقيقة أشبه بحكم الأقلية ، الذي تتحكم فيه ألف أسرة ثرية ، من الحكم الديمقراطي بالمعنى الغربي المفهوم . إذ كان المجلس ، عدا بعض النواب فيه ، يمثل طبقة التجار وملاكي الارض الأثرياء فتنعكس فيه بوضعه هذا ، الميول المحافظة الداعية الى الابقاء على « الوضع الراهن » . على ان ما كانت تحتاج اليه البلاد هو الاصلاح الجذري الشامل، وكان من الصعب ان ينتظر من البرلمان العمل على اجراء أية واحدة من التبدلات الجذرية . وفي مثل هذه الظروف كان هناك انتعاش ملحوظ في التطرف السياسي المقلق عن اليمين وعن الشمال . فقد عاد حزب توده الى الظهور شيئاً فشيئاً بعد الصدمة التي أصابته أثر اندحار الشيوعية في أذربيجان . كما كانت الاوساط الدينية الجامدة بالمرة من جهة أخرى تسوق بسوطها عجلة التعصب الديني بين الجماهير الجاهلة . وقد وجدت هذه الحركة زعيمها ورسولها في شخص الملاّ الكاشاني ، ونسخة شرقية للفلسفتين الكوكلوكس كلانية[1] Ku Klux Klanism واللاأدرية . وقد تقوت هذه الحركة وعظم شأنها حينما انضمت اليها الوطنية المتطرفة التي كانت تعتنقها في المجلس جبهة من نوابه وعلى رأسها الدكتور محمد مصدق .

وفي وسط هذا الجو المعتم كان يبدو شعاع واحد من الأمل شع نوره من جانب الشاه الشاب محمد رضا بهلوي الذي كان على علم تام بالأخطار الخارجية والداخلية التي تهدد ايران ، وعلى جانب كبير من الرغبة الجدية في تحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية .

على ان مهمته لم تكن مهمة سهلة . حيث انه لو اتبع السياسة الديمقراطية الحقة في السير بموجب ما كان يريده البرلمان لذهبت أحلامه في الاصلاح المنشود هواءً في شبك . ولو حاول ان يعمل بما يشاء ويهوى لكان من

---

(1) الكوكلوكس كلان جماعة ظهرت في امريكا منذ مدة وعرفت بآرائها المتطرفة وعدائها للعبيد والأجانب — المترجم —

السهل على المناوئين ان يصموه بالاطماع الديكتاتورية . لكن ما وقع فعلاً هو ان الشاه اختار ان يسلك طريقاً وسطاً وتقيد بواجبات الملك الدستورية ، محاولاً في الوقت نفسه العمل على تقوية مركزه . فأجرى تغييراً مهماً وهو سائر على هذا المنوال . ففي ١٩٤٨ قرر المجلس التأسيسي ، الذي دعي خصيصاً لهذه الغاية ، تأليف مجلس للشيوخ تنفيذاً للنص الوارد في دستور ١٩٠٦ منذ البداية . وقد كانت الفائدة التي يجنيها الشاه من هذا الاجراء انه كان يحق له تعيين ثلاثين عضواً من ستين فيه ، وبذلك يضمن أصواتاً أكثر في القرارات التي يتخذها البرلمان. وكان الشاه يفضل ايضاً اشتراط القراءة والكتابة في الناخبين. فكانت هذه الحركة التي تبدو وهي بعيدة عن الروح الديمقراطية حركة تقدمية للغاية ، لان مثل هذا الشرط كان سيضمن نفوذاً أكبر للناخبين المدنيين المستقلين بأفكارهم ويقلل من سطوة الملاكين الكبار الذين يضمنون انتخابهم للمجلس في العادة عن طريق الفلاحين الأميين الذين يعتمدون عليهم من الناحية الاقتصادية . على ان هذا المشروع خذل في البرلمان .

وكان الوضع الاقتصادي يدل بكل وضوح على وجوب إجراء اصلاحات جذرية فيه . فقد أدى انسحاب الجيوش الاجنبية الى انتشار العطالة عن العمل وجنوح العملة الى الهبوط بوجه عام . فتضررت الاعمال التجارية ضرراً بالغاً ، وما حل عام ١٩٤٩ حتى حصل في ايران عدد مخيف من حوادث الافلاس . كما سببت الأحوال الجوية القاسية في شتائي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، قلة في الحاصلات الزراعية أدت الى النكبة وخاصةً في ولايتي أذربيجان ومازندران . إذ تأثرت على الأخص حاصلات الحبوب والاشجار المثمرة . وكانت النتيجة أن قل تصدير الفواكه قلةً مفاجئة ، وذبح الفلاحون المواشي فعمت المجاعة . وهبطت واردات الحكومة من الضرائب هبوطاً فاحشاً . ومما زاد في الطين بلة ان كثيراً من ملاكي الأراضي الكبار المستهترين كانوا متخلفين كثيراً عن دفع ما عليهم منها . فوجدت الخزانة نفسها في ١٩٥١ وهي خاوية على عروشها ، وفي وضع اضطرت فيه الحكومة الى تأخير دفع الرواتب لموظفيها مدة شهرين .

وقد سببت هذه الظروف بطبيعة الحال قلقاً وحيرة ، فوجد المتطرفون

من السهل عليهم نسبياً الحصول على الأتباع . واضطرت السلطات الايرانية في نيسان ١٩٤٨ ان تلتجيء الى اعتقال اعضاء حزب توده بالجملة في الولايات الشمالية . ثم تضاعف عدد الاغتيالات[١] السياسية ، فاضطرت الحكومة اكثر من مرة ، الى اعلان الأحكام العرفية في أصقاع واسعة من البلاد . وقد أدى وقوع ثورة كردية في ايلول ١٩٥٠ الى تفاقم الشعور بعدم الأمان .

وكانت هذه الاحوال تعتبر ارضاً خصبة للدس السوفييتي في البلاد . فمنذ ان رفضت معاهدة النفط ساد العلاقات الروسية توتر مقلق . وأخذت الديبلوماسية السوفييتية تتناوب الارهاب والمداهنة بين حين وآخر ، كما صارت روسية تستعمل الطريقتين المباشرة وغير المباشرة في الضغط على ايران . وقد أدى عدم التصديق على اتفاقية النفط الى توجيه عدد من المذكرات السوفييتية ذات اللهجة الشديدة التي كانت تتهم ايران بنكث العهود واتخاذ موقف معادٍ لروسية بوجه عام . وفي ربيع ١٩٤٨ لام الاتحاد السوفييتي ايران لوماً عنيفاً حملته اليها سلسلة اخرى من المذكرات عن نشاط البعثتين الأمريكيتين ، العسكرية والدرك ، اللتين اتهمتا بكونهما كانتا تحاولان قلب ايران الى دولة من دول الكتلة الغربية التي تدبر أعمالاً مناوئة للسوفييت . ولا غرو فقد كان ازدياد التقارب بين ايران والولايات المتحدة (مما سيبحث فيما بعد) شيئاً مستنكراً للغاية عند روسية . فأخذت العلاقات السوفييتية الايرانية تنحط باطراد . وراحت محطة سرية للاذاعة تدعى محطة « أذربيجان الحرة » تذيع من مقر لها في الأراضي السوفييتية عبر الحدود مباشرة ، دعاية مليئة بالقدح والطعن بايران وتعد الأذربيجانيين والأكراد بالحرية والعدالة اذا ما ثاروا ضد الحكم الجائر الذي تمارسه الحكومة . كما انبرت الصحافة السوفييتية الى نشر عدد من المقالات التهديدية التي تشير فيها بين حين وآخر الى المادة السادسة من معاهدة ١٩٢١ المشؤومة ، التي أجازت لروسية الدخول الى البلاد الايرانية في ظروف واحوال معينة . وقد عرقلت السلطات السوفييتية في الوقت نفسه تعيين مدير ايراني لمصلحة

(١) في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٩ اغتال عضو ينتمي الى جمعية دينية السيد هجير وزير البلاط ورئيس الوزارة الاسبق .

مصائد الاسماك في بحر قزوين التي كانت تسيرها الحكومتان بصورة مشتركة ، كما فرضت مقاطعة اقتصادية عملية على تصدير المنتجات الايرانية.

وفي ربيع ١٩٤٩ وصلت العلاقات السوفييتية الايرانية حد التأزم . ففي ٤ شباط ١٩٤٩ حاول أحد اتباع[١] حزب توده اغتيال الشاه نفسه، فجرحه جرحاً طفيفاً . وفي اليوم التالي اعتبر حزب توده ملغياً وخارجاً على القانون بصورة رسمية . ثم اعتقل اثر ذلك عدد من اعضائه ، واعقبت هذا الاعتقال في ٢ آذار محاكمة أربعة عشر شخصاً من زعماء الشيوعية البارزين ، وكان من بينهم الدكتور مصطفى يزدي وزير الصحة الأسبق وحسين جودت من زعماء توده الشبان ونور الدين كيانوري زعيم احد اتحادات توده للعمال . وأعلنت الاحكام العرفية في ٢٧ شباط إثر اكتشاف مؤامرة مزعومة واسعة النطاق لقلب الحكومة في البلاد . وفي شهري آذار ونيسان اعلنت المصادر الرسمية عن حصول اشتباكات ثلاثة على الحدود السوفييتية الايرانية توغلت فيها وحدات سوفييتية مدرعة عميقاً في البلاد الايرانية ، وقد نجم عن ذلك اختطاف عدد من الجنود الايرانيين . وفي نيسان غادر ايران الى موسكو السفير السوفييتي صادقوف ، وأعقب مغادرته غلق القنصليات السوفييتية في تبريز ورضائية ومكو واردبيل . وأمرت روسية في الوقت نفسه ايران بغلق قنصليتها في باكو . ورحّلت كذلك حوالي المئة والخمسين من رعايا ايران المقيمين في الاتحاد السوفييتي وهذه طريقة سوفييتية عريقة لادخال الوكلاء الى ايران .

فاستجابت ايران لهذه الحملة بطريقتين : أولاهما انها حاولت ان تقابل السوفييت بالمثل فاحيت طلبها القديم بارجاع الذهب والعملة اللذين كان الاتحاد السوفييتي مديناً لايران بهما منذ ١٩٤٢[٢] . وطلبت كذلك ان يدفع بسرعة مبلغ عشرة ملايين دولار عن رسوم جمركية مستحقه ، وأكثر من مليون دولار عن أجور شحن في سكك الحديد كانت روسية

(١) تشير الرواية الرسمية الى انه كانت له ايضاً ارتباطات بفئة اسلامية متعصبة .

(٢) كانت ايران في ١٩٤٢ قد أمنت لدى الاتحاد السوفييتي أحد عشر طناً ونصف الطن من الذهب ، وتسعة ملايين دولار بالعملة الأمريكية ، مع أحد عشر مليوناً من الدولارات **بالعملة** الايرانية . فلم تؤد روسية هذه الامانات حتى سنة ١٩٥٥ .

قد امتنعت عن دفعها من قبل . أضف الى ذلك ان الحكومة حاولت ان تضع حداً للتغلغل الأجنبي باخراج مواطني[1] الدول الدائرة في فلك روسية ، وهددت باخراج اثنين من المطارنة الأرمن عرف عنهما انهما من وكلاء السوفييت . وقد توسعت الحكومة في هذه الاجراءات حينما صدر في ٢٧ تموز ١٩٤٩ قانون كان ينص على ان جميع رجال الدين من الطوائف الدينية غير المسلمة يجب ان يكونوا من رعايا ايران و « ينصرفوا الى الشؤون الدينية فقط » .

اما الطريقة الثانية فهي ان الحكومة الايرانية أخذت تشكك في شرعية معاهدة ١٩٢١ السوفييتية ـ الايرانية . فقد ألغت ايران ، كما تشير بعض الصحف ، المعاهدة المذكورة بمذكرة خاصة قدمتها الى الاتحاد السوفييتي لكن ذلك لم يتأيد رسمياً . ومهما كان مقدار الصحة في ذلك فان الأوساط الرسمية كانت تحتج بان ميثاق هيئة الأمم قد ألغى شرعية المادة السادسة من المعاهدة ، وهي المادة موضوع النزاع ، ثم أشيع بان ايران قد تثير مشكلة الضغط السوفييتي عليها في مجلس الأمن . غير ان ذلك لم يتحقق . فقد قدم حسين علاء سفير ايران في واشنطن بدلاً عن ذلك مذكرة الى دين اتشيسون Dean Acheson وزير خارجية امريكا مذكرة مسهبة ، تحتوي على وثائق لها علاقة بالموضوع ، وتناشد الولايات المتحدة لتمد لها يد المساعدة . ولذلك أفضى الوزير أتشيسون في ٢٣ آذار ١٩٤٩ بتصريح أعلن فيه ان اتهامات السوفييت بقلب ايران الى قاعدة عسكرية أمريكية « مغلوطة بالمرة ، وقد ثبت عدم صحتها » . ثم أضاف قائلاً ان اهتمام أمريكا بسلامة الشرق الأوسط « وعلى الأخص اليونان وتركية وايران » لم تقلل من شأنها مطلقاً المفاوضات الدائرة بشأن معاهدة شمال الأطلسي .

تقدم الصداقة مع الولايات المتحدة

لقد أوصل هذا التصريح المهم الفترة الطويلة ، التي تزايدت خلالها الصداقة بين الولايات المتحدة وايران ، الى الذروة . فقد كانت ايران

(١) مهندسون تشيكوسلوفاكيون

وهي تقاوم الضغط السوفييتي تنظر في الغالب الى الولايات المتحدة التي كانت قوتها العسكرية والاقتصادية تملأ زعماء ايران رجاءً مفعماً بالآمال . ولذلك قوبل الخطاب الذي أعلن فيه ترومان مبدأه المعروف في ١٢ آذار ١٩٤٧ وخطته لمكافحة الشيوعية ، مع التعهد بمساعدة اليونان وتركية ، بالترحيب الشامل في ايران واعتبر دليلاً على اهتمام أمريكا بسلامة الشرق الأوسط . وفي ٦ تشرين الأول ١٩٤٧ عقد البلدان اتفاقية لتمديد بقاء البعثة الاستشارية العسكرية الأمريكية في الجيش الايراني وقد كانت تحتوي على فقرة تمنع الخبراء العسكريين التابعين للدول الأخرى من تقديم المشورة للجيش الايراني دون موافقة الولايات المتحدة على ذلك . وتلى هذا ، في ٢٩ تموز ١٩٤٨ ، تقديم منحة قدرها عشرة ملايين دولار لشراء الفائض من المعدات العسكرية ، وستة عشر مليون دولار لتلافي مصروفات الشحن والتصليح . فوصلت الشحنة الأولى من هذا السلاح الى ايران في آذار ١٩٤٩ ، أي بعد صدور تصريح أتشيسون بأيام معدودة .

ولم تقتصر المساعدة الأمريكية على الناحية العسكرية ، كما لم تتبدد جهودها في الأعمال الرسمية البحتة . فقد قامت في ١٩٤٧ الشركة الهندسية موريسون نودسن في بواس آيداهو Morrison - Knudsen باستقصاء شامل للأحوال الاقتصادية في ايران . واتخذ هذا الاستقصاء أساساً لمشروع السنوات السبع التعميري الذي وضع فيما بعد . وقد صادق المجلس على المشروع يوم ١٥ شباط ١٩٤٩ ، فنص على صرف (٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار وبذلك كان من أجرأ وأشمل المشاريع التي جُرّب تنفيذها لتحسين الأحوال الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والفنية في آسية . وقد دعت ايران شركة أمريكية استشارية كبيرة ، هي شركة أوفرسيز كونسلتانت انكوربوريشن (أو. سي. آي) Overseas Consultants Inc. ، لتعد الرسوم والخرائط المطلوبة ولتعمل بصفة استشارية . فوصل الى ايران أول فريق من خبرائها في كانون الثاني ١٩٤٩ ، وسرعان ما ازداد اعضاؤه بعدد كبير من الخبراء والفنيين . وقد كانت ايران وهي تدفع (٦٠٠,٠٠٠) دولار في السنة الى شركة أو سي آي تعول على القروض الأمريكية وتعقد عليها الآمال ، مع ان المشروع تقرر في الأساس ان يموّل من الواردات

التي تدفعها شركة النفط الانجليزية الايرانية .

وعلى هذا فقد كان يبدو من الفأل الحسن ان يكون الكونغرس الأمريكي قد أقر في ٦ تشرين الأول ١٩٤٩ « قانون مساعدة الدفاع المشترك » الذي خصص في ضمن التخصيصات العامة ، البالغ قدرها ملياراً من الدولارات ، مبلغاً خاصاً قدره (٢٧,٦٤٠,٠٠٠) دولار للمساعدة العسكرية التي تقدم لايران والفليبين وكوريا . وكان من المقدر ان تأخذ ايران من هذا المبلغ حوالي عشرة ملايين دولار[1] . على ان هذا المبلغ كان أقل مما تحتاجه الاصلاحات الاقتصادية والعسكرية . فقد كانت ايران تؤمل الحصول على قرضٍ من مصرف الانشاء والتعمير الدولي بمقدار (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار ، وعلى منحة أو قرض بنفس المبلغ من الولايات المتحدة مباشرةً .

وقد كانت العلاقات السوفييتية — الايرانية في الوقت نفسه آخذةً بالانحطاط شيئاً فشيئاً ، كما مر سابقاً ، وغدت ايران تشعر بالحاجة الملحة الى قرارات مطمنة . ولأجل ان يسعى الشاه للحصول على هذه الزيادة ، في المساعدة العسكرية والاقتصادية ، قام برحلة الى الولايات المتحدة . وبعد ان وصل في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٩ زار واشنطن زيارة رسمية ، وخطب في هيئة الأمم المتحدة في ليك سكسيس ، ثم قام بجولة ودية في انحاء البلاد استغرقت ستة أسابيع . وقد كانت سفرته هذه موفقة في الظاهر ، إذ أشادت به الصحافة وظلت تنوه بذكره ، وأثر الشاه الشاب تأثيراً حسناً في الرأي العام الأمريكي بظرفه وتواضعه . وافتتحت جامعة كولومبيا مركزاً للدراسات الإيرانية ، كما اتخذت الترتيبات اللازمة لان تعيد محطة صوت أمريكا إذاعة المناهج من راديو طهران . وقبل ان يغادر الشاه البلاد الامريكية في ٣٠ كانون الأول أصدر هو والرئيس الأمريكي تصريحاً مشتركاً أيد فيه ترومان ، بعد الإشارة الى بيان الدول الثلاث في طهران الصادر يوم أول كانون الأول ١٩٤٣ ، اهتمام أمريكا « ورغبتها في المحافظة على استقلال ايران ووحدتها الاقليمية » ، ووعد بمعاضدة ايران

(١) لقد تم التوقيع على الاتفاقية الرسمية في هذا الشأن في ايران يوم ٢٣ أيار ١٩٥٠ ، وكانت ايران الدولة الثالثة عشرة والاخيرة التي عقدت معها مثل هذه الاتفاقيات .

في حصولها على القروض من المصرف الدولي ، ثم عبر عن استعداده « لتسهيل شؤون التقدم الاقتصادي في ايران عن طريق النصوص الواردة في النقطة الرابعة » ، كما قدم بموجب التخويل الذي كان عنده من الكونغرس « بعض المساعدات العسكرية الضرورية لجعل إيران ... قادرة على اتخاذ إجراءات فعالة للدفاع عن نفسها »[1] . على ان هذا التصريح لم يشتمل على أي التزام عسكري جازم ، كما لم يتطرق الى ذكر أي قرض ملموس ، ولذلك كانت زيارة الشاه فاشلة من الناحيتين العسكرية والاقتصادية ، ولم يخف الايرانيون خيبة أملهم منها . فرفض الشاه الذي كان قد وصل الولايات المتحدة بطيارة الرئيس المسماة « إنديبندنس » قبول ما عرض عليه بالرجوع بطيارة رسمية ، وعاد بدلاً عن ذلك مستقلاً طيارة هولاندية .

وليس من الصعب على المرء ان يكتشف أسباب التحفظ الامريكي هذا . فقد كانت سنة ١٩٤٩ السنة التي انهار فيها تشيان كاي تشيك في الصين ، وقد اهتز الرأي العام الأمريكي حين علم بسقوط الكومنتانغ المملوء بالفساد على الرغم من المساعدات الامريكية الجسيمة التي كانت تقدم له . وكانت تتكون في واشنطن قناعة راسخة بان المساعدات المالية التي كانت تقدم للحكومات الفاسدة في آسية كانت تذهب هواءً في شبك[2] ، مع كونها كانت تستخدم استخداماً مناسباً في أوروبة الغربية . وقد كان هذا يعني ان إيران لا يمكنها ان تنتظر الكثير من المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة ما لم تتخذ إجراءات صارمة للاصلاح وتطهر حكومتها من العناصر الفاسدة . والحقيقة ان هذا ما نقله بالضبط السفير الأمريكي جون وايلي Wiley (١٩٤٨ — ١٩٤٩) الى اولياء الأمر في ايران .

(١) نشر النص في جريدة نيويورك تايمس الصادرة في ٣١ كانون الأول ١٩٤٩ .

(٢) لقد عقد في خريف ١٩٤٩ وربيع ١٩٥٠ مؤتمران لممثلي أمريكا في الشرق الاوسط ، في استانبول والقاهرة . وكانت التقارير التي قدمها المشتركون في المؤتمر عن الاوضاع الداخلية في البلاد المعينين فيها أبعد ما تكون عن التطمين ، والمقول ان التقارير عن ايران كانت تقارير قاتمة على الاخص .

محاولات الاصلاح

لقد تأثر الشاه بوضوح من الكارثة التي حلت بالصين ، وبالنصح الذي تلقاه من الأمريكان ، فعاد الى ايران وهو عازم عزماً أكيداً على تطهير الجهاز الاداري في البلاد وفرض الاصلاحات التي كانت بأمس الحاجة لها . وقد قرر ان تكون سنة ١٩٥٠ سنة الاصلاح الاداري والاجتماعي والاقتصادي لكي يثبت للغرب ان ايران قمينة بمساعدته . ووضع الشاه في شهر شباط أملاكه الشاهانية بعهدة « المنظمة الامبراطورية للانعاش الاجتماعي » لاجل ان تقسم الى قطع صغيرة وتباع للفلاحين المعدمين بشروط مناسبة . وبعد ذلك مباشرة نفضت الحكومة الغبار عن الادارة في ولاية أذربيجان الفاسدة . ففُصل خمسة حكام ، وتسعة مساعدون ، وستة مدراء شرطة ، وسبعة من الموظفين الكبار الآخرين . وتعتبر هذه الأجراءات ، اذا ما قرنت بالخطوات التي مر ذكرها عن تعزيز سلطة الشاه الدستورية ، خير شاهد على رغبة العاهل الشاب الجدية في انتشال بلاده من الوحل ونفخ روح جديدة فيها .

وكان الضغط الروسي في الوقت نفسه قد تجدد[1] . واذ كان الشاه عازماً على تشكيل وزارة تؤازره مؤازرةً تامة في خططه الاصلاحية عين في حزيران ١٩٥٠ الجنرال علي رازمارا رئيساً للوزارة ، فقوبل تعيين رجل نزيه فعال مثله بالتأييد الحار في أوساط الغرب . وقد كانت مهمة رازمارا ان يشدد النكير على الفساد ، وينفذ الاصلاحات التي يقتضيها مشروع السنوات السبع ، فيثبت بأعماله ان ايران أخذت تسلك مسلكاً

(١) لقد اكتشفت في ايار ١٩٥٠ شبكة واسعة النطاق للجاسوسية السوفييتية في ايران ، وقد كشفها للمسؤولين مستخدم سوفييتي هارب ، وبعد ذلك مباشرة شكى الاتحاد السوفييتي رسمياً من اعمال المسح النفطية التي قام بها الخبراء الامريكان للحكومة بالقرب من الحدود السوفييتية أدت الى تصوير الأراضي السوفييتية من الجو فأوجدت « وضعاً غير اعتيادي » في العلاقات الايرانية السوفييتية .

جديداً . وقد اتفق ان جاء هذا التعيين في نفس الوقت الذي تعين فيه هنري ف. غريدي Grady سفيراً للولايات المتحدة في ايران . وكان المستر غريدي قد اشتهر بكونه « العين الساهرة » للمساعدة التي قدمتها أمريكا لليونان ، وكان يعتبره الكثيرون سفيراً « عاملاً » يصلح للاشراف على المساعدة الأمريكية التي يزمع تقديمها لايران . والحق انه جلب معه ثلاثة من رجال الاقتصاد في وزارة الخارجية الأمريكية الذين كان يعد حضورهم دلالة مشجعة على الاهتمام الأمريكي الفعال بايران .

ولاجل ان تكون ايران قمينة بشيء أكثر من المساعدة الامريكية اندفع الشاه ورئيس وزرائه الجديد اندفاعاً عنيفاً في العمل الاصلاحي . فوضع رازمارا بنفسه مشروعاً لتشكيل مجالس محلية يراد بها إعطاء قسط أوفر من الحكم الذاتي للولايات والانحاء المختلفة ، وتقليص الحكم البيروقراطي المتصف بالمركزية . وفي أوائل الخريف تم إجراء تطهير جديد في الادارة ، فأدى ذلك الى تسريح (٤٠٠) موظف ، وبعد ذلك مباشرة قدمت لجنة مكافحة الفساد الامبراطورية ، في وسط عاصفة من الضجيج في المجلس ، قائمة تحتوي على (٥٠٠) اسم لموظفين كبار لا يصلحون لاشغال الوظائف العامة . فتلقى الناس هذه الاجراءات بالترحيب ، لكنها قوبلت بالنقد الشديد في الاوساط السياسية المتنفذة وباتت تهدد بحصول أزمة وزارية . ومع هذا فقد سار الشاه والجنرال رازمارا في طريقهما بعزمٍ وجد .

وقد جاء إعلان القرض الضئيل من مصرف الاستيراد والتصدير في واشنطن صدمةً عنيفة للايرانيين في مثل هذه الظروف ، لانه حينما أعلن في ايلول (وتأيد رسمياً في ١٠ تشرين الأول) لم يزد على الـ (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) دولار . فقد رفضت الحكومة الأمريكية والمصرف العالمي لأسباب لم تعرف بعد الطلب الذي تقدمت به ايران للحصول على قروض أكبر . ويبدو ان الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لتجاوز هذا المبلغ ، ومبلغ نصف المليون الذي يضاف بصورة رمزية من منهاج النقطة الرابعة[1] .

(١) أعلنت الولايات المتحدة وايران في ١٩ تشرين الاول ١٩٥٠ انها قد وضعت مبلغ=

فاستشاط الايرانيون غضباً وخاب أملهم . وقد أعلن الشاه للملأ في مقابلات عدة جرت له مع الصحفيين الأمريكان خيبة أمله الشديدة ، وتعجب كيف تقوم الولايات المتحدة بتقديم المساعدة السخية للبلاد التي كانت تنتمي للمحور في السابق بينما ترفض مساعدة أوسع شمولاً لاحدى حليفاتها ، ايران . وحصل انفجار مناوىء للامريكان في المجلس يوم ٤ تشرين الأول ، حينما تساءل أحد النواب عن اهتمام ايران الكثير بالولايات المتحدة . ثم شكك هذا النائب في جدوى الأعمال التي تقوم بها شركة الأوفرسيز كونسلتانت بتكاليف باهظة للبلاد ، واستفهم فيما اذا كانت الولايات المتحدة قد دفعت شيئاً لايران لقاء استعمالها سكة الحديد أثناء الحرب . وصار تزايد الشعور المناوىء للامريكان يلاحظ بشدة في طول البلاد وعرضها . وفي أواسط تشرين الثاني ألغى رازمارا ، الميال للغرب بوجه عام ، التسهيلات التي أعدت لنقل اذاعة صوت أمريكا والبي. بي. سي ، ثم سمح بنشر رسائل وكالة تاس السوفييتية في الصحافة الايرانية . فبات السفير غريدي في موقفٍ حرج بعد ان لم يبق شيء يسهر عليه أو يراقبه بالرغم من شهرته المعروفة ، وفي تشرين الثاني توجه الى واشنطن لاجراء مشاورات فيها . وبذلك أصيب مشروع السنوات السبع بعطل شديد نظراً لعدم توفر المال الذي كان ينتظر توفره ، واشتد هذ العطل بالنزاع الذي حصل بين شركة الاوفرسيز كونسلتانت والدائرة المختصة في ايران التي كانت بعهدة م. نخعي . فأخذ الخبراء الأمريكان يتهيأون للسفر ولم تمدد عقودهم[1] .

ولم تتباطأ روسية في استغلال هذا الوضع ، فبدلاً من ان تتمادى في الارهاب صارت تتبع سياسة الملاطفة او المداهنة الجزئية . وعقدت في ٢٤ تشرين الثاني اتفاقية تجارية بعشرين مليون دولار مستفيدة من اتفاقية ١٩٤٠ ، وبذلك هوّنت بمقدار غير يسير من وضع ايران الاقتصادي الحرج . وعرضت على المسؤولين كذلك التفاوض في قضايا مهمة مثل

= « ٥٠٠،٠٠٠ » دولار تحت تصرف اللجنة الايرانية الامريكية المشتركة لتحسين أحوال الريف . وقد جعلت اللجنة مقرها في اصفهان

(١) غادر البلاد آخر واحد منهم في كانون الثاني ١٩٥١ .

قضايا النزاع على الحدود المنوه بذكرها من قبل ، وإرجاع الذهب الايراني ، واطلاق سراح حراس الحدود الايرانيين الذين كان السوفييت قد قبضوا عليهم من قبل . وقد كانت جميع هذه الوسائل الاقناعية تتناوب حسب المعتاد مع التهديد والوعيد . ففي ٢٠ كانون الأول أبلغ الجنرال رازمارا الصحفيين بتيقظ حامية الحدود الايرانية للخطر الذي بات يهدد وحدة الدولة الأقليمية . ومع هذا ، استمرت المفاوضات السوفييتية ــ الايرانية ، وكشف النقاب في منتصف كانون الأول عن ان عشرة من زعماء توده البارزين الذين حكموا بالسجن من قبل ، أطلق بعض الضباط الايرانيين سراحهم بطريقة وصفت بكونها تشبه « الخطف » .

أزمة النفط

كان الفشل في الحصول على المساعدة المالية من الولايات المتحدة قد حفز المجلس للضغط علــى إجراء تعديلات جذرية في امتياز النفط الانجليزي ـ الايراني ، وزيادة العائدات للدولة . وقد كانت المفاوضات تتثاقل في سيرها منذ مدة طويلة . حيث كانت إيران تجادل في كونها أصبحت ضحية للضرائب العالية التي كانت تدفعها الشركة للحكومة البريطانية ، ونسبة العوائد التي تتقاضاها هي . وكانت تنوه كذلك بالمعاملة المفضلة التي كانت المملكة العربية السعودية وبعض بلاد أمريكا اللاتينية تحصل عليها من شركات النفط الامريكية . وكانت شركة النفط الانجليزية الايرانية مستعدة للاذعان الى مطاليب معينة ، لكن ذلك كانت تعتبره الحكومة شيئاً غير كاف . وفي شتاء ١٩٥٠ ــ ١٩٥١ بدأت جبهة الدكتور مصدق الوطنية في المجلس تصخب من أجل تأميم صناعة النفط . وقد كان رازمارا يعارض في ذلك ويعتبره تدبيراً غير عملي ، فكان بموقفه هذا يلاعب الخطر . فلم يكن موقفه ذلك موقفاً يرضي الناس ، كان رأيه هو الرأي السائد طالما كان متربعاً في دست الحكم ، وطالما كان الشاه يسانده مساندة علنية . وأصبح رئيس الوزارة والحالة هذه هدفاً خاصاً لجمعية « فدائيان

إسلام » المتعصبة التي كانت تدعو الى تحرير ايران من النفوذ الأجنبي وتبشر بتأميم صناعة النفط في الحال . وفي ٧ آذار ١٩٥١ أطلق عضو من أعضاء الجمعية الإخائية المذكورة النار على رازمارا فأرداه قتيلاً بينما كان يحضر بعض المراسيم الدينية في احد الجوامع [١] .

فكانت العواقب خطيرة . إذ شرّع المجلس في ١٥ اذار قانوناً بالاجماع أمم فيه صناعة النفط الايرانية . وصادق عليه مجلس الشيوخ يوم ٢٠ آذار ، فاعتُبر هذا اليوم التاريخ الرسمي للتأميم منذ ذلك الحين . وقد ردت ايران على الاحتجاجات البريطانية رداً حازماً مفاده ان القضية برمتها أصبحت تحت تصرف السلطة القضائية في البلاد . ونشبت في أوائل نيسان قلاقل أضرم نارها الشيوعيون في حقول شركة النفط الانجليزية الإيرانية في خوزستان . فقد أضرب العمال وقتل عدد من المستخدمين كان بينهم اثنان من البريطانيين . وصرح هربرت موريسون وزير خارجية بريطانية ، في خطاب ألقاه في البرلمان ، بان حكومته ستعمل على حماية أرواح البريطانيين وممتلكاتهم ، ثم أشارت الصحف الى تحركات الاسطول البريطاني في الخليج الفارسي .

وحصلت في الوقت نفسه تبدلات وزارية مهمة في ايران . فقد استدعى الشاه ، بعد ان توفي رازمارا ، حسين علاء أحد الساسة المعتدلين الذين يميلون الى الغرب وسفير ايران السابق في واشنطن لتولي رئاسة الوزارة . وقد حاول حسين علاء تلطيف ما أوجده التأميم من تأثيرات سيئة بايضاحه ان ايران لا تريد حرمان الغرب من النفط . وكانت بعض الجهات في الوقت نفسه تفكر بنوع من التوافق ، تصبح الشركة بموجبه ملكاً لايران على ان تترك الناحية الفنية للانتاج والتوزيع في أيدي الفنيين الأجانب من ذوي الكفاءة . لكن هذا لم يكن ما أراده المتطرفون من الوطنيين ، فأدى ضغطهم المتزايد الى استقالة علاء في ٢٧ نيسان . وفي ٢٨ منه عهد الشاه وهو محجم بتأليف الوزارة الجديدة الى الدكتور مصدق . ثم صوت المجلس في اليوم نفسه ، كما صوت مجلس الشيوخ في ٣٠ نيسان ، على

(١) قتل علي رازمارا في مسجد سيه سبالار في طهران بينما كان يحضر مجلس الفاتحة
(المراجع الدكتور محمود الامين)

اعتبار التأميم سارياً منذ يوم ٢٠ آذار . واضطر الشاه الذي لا يملك حق النقض الى تصديق هذه القوانين يوم ٢ أيار . وقد كان من المعروف ان رئيس الوزراء الجديد يعارض في جميع المساعدات الاجنبية ، ومن جملتها مساعدة البعثة الأمريكية للجيش الايراني . غير ان الوطنيين المتطرفين كانوا في مأزق وورطة بالرغم من انتصارهم الظاهري لان الشيوعيين استغلوا الوضع الملتهب الناجم عن تسخير الوطنيين للجماهير والرعاع في مناوراتهم السياسية . فاستمرت قلاقل خوزستان ، واضطرت شركة النفط الانجليزية الايرانية الى غلق معملها الصناعي وتوقف الانتاج ، كما توقف ما كانت تدفعه الشركة من مبالغ للحكومة. ثم أعلنت الاحكام العرفية في خوزستان وسيقت وحدات الجيش المدرعة لإعادة النظام الى نصابه . وفي اليوم الاول من أيار ، أي في اليوم الذي تلى تعيين مصدق لرئاسة الوزارة ، نظم حزب توده الذي كان منحلاً من الناحية الرسمية مظاهرةً جماهيرية في ساحة البرلمان بطهران . وقد كانت الجماهير التي قدر عددها بثلاثين ألف نسمة تحمل لافتات مناوئة للغرب وميالة للسوفييت ، كما كانت تهتف هتافات ضد الاستعمار . ولم يسلم حتى مصدق الأب الروحي لقانون التأميم من بعض اللافتات التي كانت تصوره على شاكلة الألعوبة الراكبة في برج دبابة أمريكية .

وكانت الاوساط المطلعة تعتقد بان ايران غير قادرة على الاضطلاع بادارة مشروع صناعي معقد ، مثل مشروع الشركة الانجليزية الايرانية ، من دون ان يتضرر الانتاج بخطورة . يضاف الى ذلك ان أعمال الشركة كانت تتضمن ايضاً تدبير عمليات البيع والتوزيع ، وهذه كان في خدمتها أسطول من حاملات النفط العائدة الى الشركة ويمكن سحبها بسهولة لئلا توضع اليد عليها. وكان من ا لمؤكد والحالة هذه ان يسبب أي انتقال مفاجيء ، مثل الانتقال الذي يشير اليه قانون ٢ آذار ، تفككاً خطيراً في أعمال الشركة ويهدد علاوة على ذلك وضع الخزانة الإيرانية الذي كان مزعزعاً من قبل . ولم يمكن استنتاج شيء يذكر في هذا الشأن من رئيس الوزراء الجديد الذي اقتصر في كلامه ، حينما سأله المراقبون الأجانب ، على انفجارات عاطفية غامضة ضد الاستعمار والاستغلال الأجنبيين . على

ان مصدقاً رفض توسلات الحكومة البريطانية باجراء مفاوضات معه رفضاً باتاً ، كما رفض طلب الشركة بالتحكيم الذي كانت تنص عليه اتفاقية الامتياز .

وقد سببت الحوادث التي وقعت في ايران جزعاً مفهوماً في الولايات المتحدة . فقد وجهت بوفاة رازمارا ضربة عنيفة الى الآمال التي كانت معقودة على إجراء الاصلاحات الجوهرية ، واتخذ الخط البياني للسياسة اتجاهاً الى الأسفل بشكل يثير القلق . إذ كان النفط شيئاً أساسياً لإنجاح المنهج الموضوع لانعاش أوروبة من جديد . أضف الى ذلك ان قدرة الشيوعيين على الاضطلاع بما يشبه القيادة في الحركة الوطنية بمثل هذه السرعة كان يشكل سبباً آخر من اسباب الفزع . ولم تهدأ الحالة حينما أخذت الصحافة الروسية تتهم الولايات المتحدة بتدبير اغتيال رازمارا اغتيالاً كان لابد ان يؤدي على زعمهم الى مساعدة الشركات الأمريكية على إزاحة الشركة الانجليزية الايرانية عن مكانها . فاصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً رسمياً اعلنت فيه حيادها في النزاع الناشب بين ايران وبريطانية العظمى ، لكنها أبدت اهتماماً زائداً بالتطورات الحاصلة . وقد عقد في نيسان جورج ماكغي McGhee مساعد وزير الخارجية والسر أوليفر فرانكس السفير البريطاني في واشنطن سلسلة من الاجتماعات لاستعراض الأزمة الايرانية . إذ كانت الحكومة الأمريكية تعتبر خطوة التأميم شيئاً قطعياً لا ينقض ، لكنها كانت تؤمل إجراء تسوية بين الفريقين .

على ان أزمة النفط الانجليزية الإيرانية قد تطورت ، بخلاف ما كان ينتظر في بداية الأمر ، الى مشكلة متطاولة الأمد مرت في الأدوار التالية خلال صيف ١٩٥١ وخريفها :

١ ـ وافقت الحكومة الإيرانية بعد إلحاح غير يسير من السفارة البريطانية على ان تقابل في منتصف حزيران بعثة تتألف من بعض مديري شركة النفط الانجليزية الايرانية . وفي خلال المفاوضات طلبت ايران ان تسلم الشركة الى الحكومة فوراً جميع الواردات الناجمة عن بيع النفط الايراني منذ يوم ٢٠ آذار بعد تنزيل المصاريف و ٢٥ ٪ لضمان مطالب الشركة المحتملة . فلم تقبل الشركة بذلك . ورفضت ايران كذلك مقترحات

الشركة المقابلة ، فانتهت المداولات .

٢ ـ عرضت الحكومة البريطانية في ٢٦ أيار القضية على محكمة العدل الدولية في لاهاي . فاصدرت في ٥ تموز حكماً موقتاً يدعو الفريقين الى المحافظة على الوضع الراهن انتظاراً للحل النهائي لأجل ان يضمن تدفق النفط من دون انقطاع ، وذلك من غير ان تنطق بحكم يتعلق بالقضية الأساسية المنطوية على أهليتها هي للنظر في مثل هذه الدعوى . فتحدت ايران أهلية هذه المحكمة للنظر فيما سمته شأناً من شؤونها الداخلية وأعلنت انسحابها من بين الموقعين على الميثاق الذي تشكلت المحكمة بموجبه في الأصل .

٣ ـ ناشد الرئيس ترومان مصدق رئيس الوزراء برسالة شخصية بعد اربعة أيام ان يفتح باب المفاوضات مع البريطانيين من جديد ، وبموافقة من مصدق أوفد أفريل هاريمان ، مبعوثه الشخصي الى طهران ليقنع المسؤولين بتجديد المفاوضات .

٤ ـ نجح هاريمان ، بعد ان زار طهران (منتصف تموز) وزار لندن زيارة أخرى ، في اقناع الفريقين بفتح باب المفاوضات من جديد . على ان ما حدث في هذه المرة هو ان بعثة تمثل الحكومة البريطانية (لا الشركة) وصلت الى طهران للتفاوض ، وكان على رأسها السر ريتشارد ر. ستوكس حامل الأختام ، مع عضوين من اعضاء الوزارة .

٥ ـ أعلن البريطانيون خلال مباحثاتهم مع الايرانيين (٦ ـ ٢٢ آب) عن استعدادهم لقبول مبدأ التأميم بشرط ان تدفع تعويضات كافية للشركة ، وتمنح ايران امتيازاً الى شركة بريطانية تتولى النواحي الفنية من الانتاج . وأصر الايرانيون على منحهم الحرية في تعيين الفنيين البريطانيين على انفراد وليس بشكل وحدة منظمة . فقبلت البعثة البريطانية هذا الاقتراح بشرط ان يعين مدير إدارة عام بريطاني بصلاحية اشرافية تنفيذية . وقد رفضت الحكومة الايرانية هذا الاقتراح فانقطعت المفاوضات وسحب البريطانيون ما عرضوه في بادىء الأمر .

٦ ـ قام الجند الايراني في ٢٧ ايلول بتسلم مصفاة عبادان وحجزوا الفنيين البريطانيين . وكانت الحكومة الايرانية قبل يومين قد ألغت إجازات

الإقامة المعطاة لجميع مستخدمي الشركة البريطانيين اعتباراً من ٤ تشرين الأول . وفي الثالث منه أجلت الحكومة البريطانية في الوقت المناسب الثلاثمئة الباقين من موظفي الشركة . فتولت شركة النفط الوطنية الإيرانية العمل بأكمله في حقول النفط ومصفاة عبادان .

٧ ـ عرضت بريطانية الأمر في الوقت نفسه (٢٩ ايلول) على مجلس الأمن في هيئة الأمم طالبة إدانة ايران لخرقها الالتزامات الدولية . وبعد شيء غير يسير من النشاط الديبلوماسي وتبادل الآراء بصفة غير رسمية وافقت بريطانية على تلطيف اقتراحها وجعله طلباً من المجلس بدعوة الفريقين لاستئناف المفاوضات . وكانت مناقشات مصدق ، الذي وصل الى نيويورك للدفاع عن قضية ايران ، منصبة على ان المجلس ليس من صلاحيته النظر في هذا الأمر . ثم هدد بالانسحاب من اية مداولات اخرى قد تجري بواسطة هيئة الأمم . وقد ايد الوفد السوفييتي ادعاء ايران بعدم صلاحية مجلس الأمن ، بينما راح الوفد الامريكي يناقش لاثبات صلاحية المجلس للنظر في الأمر . وبعد ان عجز المجلس عن التوصل الى قرار ما في حيثيات القضية ، قرر في النهاية ، يوم ١٩ تشرين الاول ، ان يطلب الى المحكمة الدولية تقديم رأي استشاري عن أحقية المجلس للنظر في الأمر .

٨ ـ زار الدكتور مصدق على أثر هذه المناقشة غير الحاسمة ، الرئيس ترومان الذي قيل انه حث الرئيس الإيراني على فتح باب المفاوضات مع البريطانيين من جديد ، واتباع خطة في العمل اكثر واقعية من خطته . فانتهت المفاوضات التي أعقبت ذلك واستمرت لمدة أربعة أسابيع مع مساعد وزير الخارجية جورج ماكغي (التي كان يجريها مصدق وهو في فراشه في مستشفى والتريد في واشنطن) بالتوقف ، وفي ١٩ تشرين الثاني قفل الرئيس الايراني راجعاً الى بلاده . وحينما مر بالقاهرة استقبله المصريون استقبالاً حماسياً مثيراً . وقد أصبح معروفاً بعد أسابيع قلائل ان المصرف الدولي تقدم ببعض المقترحات لحل المعضلة . وعلى الرغم من الخسارة التي أصابت ايران ، بنتيجة توقف استخراج النفط ، لم تظهر الأزمة أية دلائل تدل على الانفراج في كانون الأول ١٩٥١ .

وكانت روسية على ما يبدو تلعب لعبة المنتظر المتربص خلال الأزمة كلها . فقد كانت صحافتها تحبّر المقالات الطوال في تأييد الصراع البادي بين ايران والاستعمار الأجنبي ، وكان ممثلوها في مجلس الأمن يساندون ايران في بعض القضايا الأصولية لكن موقفها الرسمي كان يتسم بعدم التدخل . وكان الشيوعيون في ايران حريصين ، بخلاف ذلك ، على انتهاز الفرصة للتقدم بقضيتهم في وجه العلاقات المتدهورة بين ايران والغرب . فوجه في ٨ أيار ١٩٥١ حزب توده الذي تشجع الآن اكثر من السابق ، كتاباً مفتوحاً الى رئيس الوزراء أوجز فيه سبعة مطاليب :

١ ـ طرد البعثة العسكرية الأمريكية من ايران .
٢ ـ اعتبار حزب توده حزباً شرعياً باعتراف القانون .
٣ ـ الاعتراف بالصين الشيوعية .
٤ ـ رفض مساعدات التسليح الاجنبية .
٥ ـ إطلاق سراح المسجونين السياسيين .
٦ ـ إلغاء الأحكام العرفية في منطقة حقول النفط الجنوبية .
٧ ـ تأميم حقول نفط البحرين حيث تقوم شركة نفط البحرين الأمريكية باستخراج عشرة ملايين برميل من النفط في السنة .

وقد نظم حزب توده في الشهور التالية عدداً من المظاهرات والاجتماعات الكبيرة التي كثيراً ما كانت تنتهي بالتصادم مع الشرطة ، او الوطنيين من مؤيدي مصدق . وأخذت تبدو في الأمن الداخلي نذر التردي المقلق ، وتكاثرت الحالات التي كان يلتجىء فيها المحررون المعروفون او رجال السياسة الى حرم المجلس وما حل خريف ١٩٥١ حتى كانت ايران في حالة غليان . ونظراً لان الحكومة كانت خاضعة لتهديد روسية وتملقها بالتناوب ، وفي نزاع علني مع بريطانية ، وعلى طرفي نقيض مع الولايات المتحدة ، فقد كانت أبعد ما تكون عن الأمن والطمأنينة ولذلك كان يزداد التجاؤها الى الجماهير والتهريج الشعبي لتحافظ على شعبيتها ومحبتها بين الناس . وقد نشرت جريدة نيويورك تايمس تحليلاً رزيناً للموقف في مقالين افتتاحيين كان عنوانهما « الطيش في ايران » و « بين العاطفة والتعقل » . والحقيقة ان رجال ايران كان يعوزهم يومذاك الكثير من التعقل حتى

يكون في وسعهم توجيه بلادهم بعيداً عن التدمير الذاتي ، أي نحو التطور الذاتي والتقدم الصحيح . ومن سوء الحظ ان طريقة الدكتور مصدق في الالتجاء الى هستيريا الجماهير والرعاع كانت تحجب اي علاج معقول للقضايا الحيوية التي كانت ستواجه شعبه .

ولقد جرت في الاشهر التي اعقبت طرد الموظفين الانجليز من حقول النفط والمصفاة ، محاولات عدة لحل الخلاف الانجليزي الايراني ، على النفط . إذ زار ايران بين شهري كانون الاول ١٩٥١ وآذار ١٩٥٢ ممثلون عن المصرف الدولي ليقدموا مقترحاتهم حول الموضوع ، غير انه لم يحصل الاتفاق على شيء . كما ثبت عدم جدوى الجهود الاخرى التي كانت الحكومتان البريطانية والامريكية قد بذلتها ، على انفراد او بصورة مشتركة ، في خريف ١٩٥٢ وكانون الثاني ١٩٥٣ وصيف ١٩٥٣ . لان الرئيس مصدق رفض البحث في مشكلة النفط بغير الطريقة التي رسمتها المواد المدرجة في قانون التأميم ، الذي يحتم قيام ايران نفسها بتسيير اعمال النفط وصناعته . ولم تكن المفاوضات التي تمت باشراف الهيئات الدولية مثمرة اكثر من غيرها . فبعد ان ثبت ان النقاش الذي دار في مجلس الأمن لم يكن حاسماً اتجهت الأنظار الى محكمة العدل الدولية التي شككت ايران في صلاحيتها وأهليتها للنظر في الأمر . وقد حكمت المحكمة المذكورة في ٢٢ تموز ١٩٥٣ على نفسها في الأخير بانها لا تملك الصلاحية اللازمة للبت في النزاع .

وبذلك انتصر رأي ايران ، لكن انتصار ايران كانت تنقصه العناصر الايجابية . فقد بقي نفطها بحاجة الى من يستخرجه ويكرره ويوصله الى الأسواق ، ولم يكن من الممكن ان يتم هذا طالما كان النزاع باقياً غير محسوم . وكانت مشكلة نقل النفط وايصاله الى الاسواق تؤلف اثنتين من المصاعب الرئيسية . إذ اعلنت شركة النفط الانجليزية الإيرانية على العالم انها ستقاضي كل مشترٍ يقدم على شراء النفط لحيازته على ممتلكاتها بصفة غير مشروعة . ولهذا السبب ، وللشعور بالتضامن مع صاحب امتياز سلبت أملاكه ايضاً ، لم توافق أية شركة عالمية كبيرة على شراء النفط من ايران . وقد حرمت ايران جرياً على القاعدة نفسها من ناقلات النفط التي كانت هذه الشركات

تمتلك معظمها . فحاول مصدق اختراق الحصار الواقعي هذا بالالتجاء الى التعامل مع بعض الشركات المستقلة التي كانت توجد في ايطالية واليابان . غير ان الصفقات الصغيرة التي تمت خلال السنتين اللتين أعقبتا عملية التأميم كانت تعادل كلها شيئاً اقل مما كانت تبيعه شركة النفط الانجليزية الايرانية في يوم واحد من الأيام الاعتيادية . ولذلك كانت النتائج مخيبة للآمال تماماً من الناحية الاقتصادية . يضاف الى ذلك ان شركة النفط الانجليزية الايرانية بادرت على الفور الى مقاضاة هذه الصفقات في محاكم عدن وايطالية واليابان طالبة وضع الحجز على شحنات النفط موضوعة البحث . ومع ان هذه التدابير القانونية لم تصادف نجاحاً إلا في عدن ، وان المحاكم الايطالية واليابانية اعترفت بقانونية الصفقات المعقودة ، فقد أضافت التدابير الأصولية التي كان لا بد ان تتخذ في المحاكم تعقيدات وتأخيرات جديدة الى ما كان موجوداً منها من قبل فأضرت بالمصالح الايرانية .

وقد سبب توقف النفط عن التدفق من ايران متاعب غير يسيرة لمستهلكيه الاعتياديين ، وخاصة لبريطانية التي اضطرت الى سحب الكثير من احتياطيها الشحيح من العملة الصعبة لتشتري النفط بالدولار من المناطق الأخرى . وعلى الشاكلة نفسها أخذت بعض الاسواق الكائنة في شرق السويس وجنوبيه تعاني نقصاً موقتاً في النفط . ولكن العالم بخلاف جميع ما كانت تتوقعه ايران استطاع بوجه عام ان يعيد ترتيب نفسه ويوفقها مع الوضع الجديد ، إذ سرعان ما حل محل ايران كبلد منتج للنفط ، العراق والمملكة العربية السعودية ، والكويت على الأخص ، وأخذت هذه البلاد كلها تضاعف إنتاجها مضاعفة غير قليلة لسد الثغرة الحاصلة . اما الشركة نفسها فقد بدأت بدورها تشيد مصفاة ضخمة جديدة في عدن الآمنة من الناحية السياسية ، كما عجلت الشركات الكبيرة الاخرى بتنفيذ مناهجها الاستثمارية فازدادت زيادة غير يسيرة في استيعاب المصافي وقابليتها على التكرير في اوروبة والجزر البريطانية . وبذلك كانت ايران هي الخاسرة الوحيدة في النهاية دون غيرها .

وقد أثر النزاع النفطي في العلاقات البريطانية الايرانية بوجه الإجمال . إذ بادرت الحكومة البريطانية ، وهي منحازة لجانب الشركة ، الى إلغاء

التسهيلات الممنوحة الى ايران في قابلية تحويل رصيدها الاسترليني الذي كان موجوداً في لندن ، ومنعت تصدير بعض السلع لها . فردت ايران على ذلك بالمثل ، حيث أغلقت المعاهد الثقافية الاجنبية التي كانت موجودة في الولايات الايرانية ، واخرجت بعض المبشرين ، ثم حددت الامتيازات التي كان يتمتع بها المصرف[1] البريطاني في ايران ، وأمرت في كانون الثاني ١٩٥٢ بغلق جميع القنصليات البريطانية الموجودة خارج طهران . وأخيراً ، قطع الدكتور مصدق في تشرين الاول ١٩٥٢ العلاقات الديبلوماسية مع بريطانية العظمى بعد ان قدم لها إنذاراً مسرفاً يطلب فيه تسوية مشكلة النفط بموجب شروطه هو .

وقد كان لتدهور العلاقات البريطانية الايرانية تأثير وبيل على ارتباطات ايران بالولايات المتحدة . حيث كان الايرانيون يعملون وهم يعتقدون بان الولايات المتحدة سوف تخف الى انقاذهم من الإنهيار الاقتصادي ، والانزلاق الى فلك الإتحاد السوفييتي في النهاية ، نظراً لأهمية بلادهم الستراتيجية . وعلى هذا فقد كانوا ينتظرون من امريكا إما ان تشتري نفطهم او تمنحهم مساعدات مالية . ولم تكن الأوساط الرسمية في واشنطن راغبة في كلا الأمرين ، احتراماً لحليفتهم البريطانية لدرجة ما وخوفاً من ان يعرض استصواب التأميم الايراني للخطر شبكة الامتيازات واستثمار رؤوس الأموال في جهات العالم الاخرى . ومع هذا فقد استمرت الحكومة الأمريكية ، وهي غير مستعدة للتغاضي عن أهمية ايران الستراتيجية ، على تقديم مساعدات محدودة لايران وفقاً لمنهج المساعدات الفنية . ومع ان مثل هذه السياسة لم تكن تخلو من مجازفات فقد كان من منافعها المحافظة على الروابط التي كانت موجودة مع ايران من دون تشجيع الدكتور مصدق على مواقفه العنيدة . وكان المتطرفون من الايرانيين لا يحتملون بطبيعة الحال اية جهة ترفض الانحياز الى جانبهم ، ولذلك عانت العلاقات الامريكية الايرانية توتراً غير يسير تم التعبير عنه في بعض المناسبات بإهانة الامريكيين

(١) لقد كان يعرف قبلا باسم المصرف الامبراطوري الايراني ، وسمي بعد ذلك ، المصرف البريطاني لايران والشرق الأوسط ، ثم ظهر أخيراً باسم المصرف البريطاني في الشرق الاوسط .

المقيمين في البلاد ومهاجمتهم .

وكانت هناك في الوقت نفسه أزمة داخلية في ايران أخذت تنضج شيئاً فشيئاً . فقد حظي الدكتور مصدق في أدوار النزاع النفطي الأولى بمؤازرة الوطنيين المتطرفين (اعضاء حزب ايران في الغالب) ، والمتدينين المتعصبين الملتفين حول آية الله أبي القاسم الكاشاني ، والتلاميذ ، وبعض التجار في السوق ، والاشتراكيين ، والشيوعيين . ومع ان هذا الائتلاف لم يكن متجانساً فقد كان ساري المفعول طالما كانت اهدافه سلبية وبسيطة نسبياً ، مثل اخراج البريطانيين واسكات المعارضة . وقد أرهب العمل الرعاعي وحوادث التهديد بالقتل المعارضين بحيث أصبح البحث الحر الرزين في القضايا الوطنية والشؤون الحيوية شيئاً غير ممكن في الواقع .

اما الدكتور مصدق ، الذي كان اصدقاؤه يعتبرونه بطلاً مناضلاً في سبيل الديموقراطية الحقة ، فقد كان يبتهج في جو الهستيريا الشعبية والارهاب الغوغائي واخذ بمرور الوقت يتبع اساليب غير ديموقراطية في العمل السياسي . فحينما أدرك في ربيع ١٩٥٢ ان الانتخابات التي كانت تجري لانتخاب مجلس جديد لا يحتمل ان تؤدي الى مجيء اكثرية متماسكة مع الحكومة أوقف عملية الانتخاب وجمع مجلساً غير كامل الاعضاء مؤلفاً من ثمانين نائباً من النواب القدماء بدلاً من مائة وستة وثلاثين ، وهو العدد الكامل . وجرياً على القاعدة نفسها ، أصر بعد ذلك مباشرة على ان يسيطر بنفسه على وزارة الدفاع التي كانت حتى ذلك الحين من الدوائر التي يتحكم فيها الشاه وحده . وحينما فشل في ان يقنع بذلك الشاه ، الذي كان يحرص على الاحتفاظ بامتيازاته في السيطرة على الجيش ، قدم استقالته يوم ١٦ تموز ١٩٥٢ ، وحينذاك كلف الشاه قوام السلطنة بتأليف الوزارة الجديدة . فأعلن قوام في الحال انه عازم على حل مشكلة النفط ، وإعادة التوازن الاقتصادي في البلاد ، ووضع حد للعمل الغوغائي والتعصب الديني اللذين كانا مضرين بمصالح الأمة الحيوية . فقوبلت بياناته بعاصفة من النقد والتجريح من جميع العناصر التي كان يتكون منها ائتلاف مصدق ، والتفت حول الملا الكاشاني ملتجئة الى الشعب في تحدي رئيس الوزراء الجديد . وحينما تركه الشاه والمجلس (وكلاهما كان يرهب

العمل الغوغائي) لوحده قدم استقالته واختفى مختبئاً خوفاً على حياته.

فحل في مكانه مصدق الذي اتفقت عودته لتسلم مقاليد الحكم يوم ٢٢ تموز مع اعلان حكم المحكمة الدولية بعدم أهليتها للنظر في النزاع على النفط. وبعد ان تعزز مركزه على هذا المنوال طلب الى المجلس ان يمنحه صلاحية تامة في الحكم بالمراسيم لستة اشهر فأُجيب الى طلبه. وقد تنازل الشاه له في الوقت نفسه عن سيطرته على الجيش. فأعلن المجلس على اثر ذلك ان مجلس الشيوخ قد انتهت دورته، ولم يعد له وجود من الناحية العملية. ولسنا بحاجة الى القول هنا بان مجلس الشيوخ هذا، الذي كان يتألف من عناصر اكثر رجعية، كان يعوزه التحمس لخطط مصدق.

وحينما أصبح رئيس الوزراء مسلحاً بالصلاحيات التامة كلها أجرى تطهيراً في الجيش وبعض الدوائر الحكومية ليضمن الولاء لخططه وسياسته من جانب الضباط والموظفين المدنيين والديبلوماسيين. وفي ١٣ آب ١٩٥٢ أصدر قانوناً باصلاح الأراضي ترتب فيه على الملاكين ان يعيدوا لملتزمي أراضيهم من الفلاحين ٢٠ ٪ من واردات أرضهم، التي تقرر ان يذهب نصفها الى الفلاحين انفسهم والنصف الآخر الى مجالس القرى لتحسين الأحوال الاجتماعية فيها. وقد كان الباعث على إصدار القانون لدرجةٍ ما رغبة رئيس الوزراء في القيام بالأعمال الاصلاحية، لكنه كان في الغالب ناجماً عن عزمه على اختلاس الأفكار الرئيسية من منهج الشاه الذي وضعه من قبل لتوزيع الاراضي الشاهانية على الفلاحين المعدمين. ووافق الشاه في الاخير بحث من مصدق على نقل إدارة المقاطعات الشاهانية الى الحكومة، وبذلك تنازل عن شيء آخر لرئيس وزرائه الطموح.

غير ان الحقيقة القاسية التي تشير الى اقتصاديات لا نفط فيها (ولا نقد) كانت لابد ان تُجابه. فلم يستطع الشعب الذي ظل يتغذى مدة عام ونصف العام على الشعارات الوطنية ان يعيش الى الأبد في سورة من الحماسة بينما اصبحت السلع الأساسية نادرة الوجود وارتفعت الاسعار ارتفاعاً فاحشاً لقلة البضائع المستوردة. وكان لابد للائتلاف غير المتجانس الذي كان يسند مصدق ان يتصدع عندما اخذ يجابه مهمات إيجابية في وضع اقتصادي لا أمل فيه. وقد بدأ عقد الائتلاف ينفرط منذ ان حل

كانون الثاني ١٩٥٣. وكان السبب المباشر للانشقاق الطلب الذي تقدم به مصدق الى المجلس بتمديد امد صلاحيته المطلقة سنة اخرى. فقد عارض الطلب الملا الكاشاني وحسين مكي العضو البارز في الجبهة الوطنية و «بطل عبادان». ومع ان رئيس الوزراء حصل على ما كان يريد من صلاحيات أخذ الصدع بالتوسع حتى وجد الدكتور مصدق نفسه في اوائل صيف ١٩٥٣ في معزل عن أغلبية اصدقائه القدماء. والحقيقة ان الجبهة الوطنية الأصلية التي كانت متألفة من ثمانية نواب قد خسرت معظم اعضائها الأصليين، واستعيض عنهم بفئة اكثر عدداً لكنها اقل تماسكاً في المجلس. وظل رئيس الوزراء محاطاً بنواة صلبة من فدائيي حزب ايران الذين أصبحت لهم بعد هذا التطور مصلحة راسخة في الحيلولة دون إجراء اية تسوية مع بريطانية. وما حل الصيف حتى كان المجلس قد نفض عن نفسه غبار الخمول وأصبحت مناقشاته حادة الى حد أنها أخذت تحرج الحكومة. واستقال في منتصف تموز سبعة وعشرون عضواً من اعضاء الجبهة الوطنية احتجاجاً على انتقاد المعارضة المتزايد. فحرمت هذه الخطوة المجلس من حصول النصاب فيه، وبذلك أبطلت عمله بوصفه هيئة تقرر المقررات وتملك القدرة على ايقاف تطرفات مصدق عند حدها وتحد من غلوائه.

ونظراً لان الشاه في الوقت نفسه قد حيل دون محاولاته في كبح جماح رئيس الوزراء فقد ترك العاصمة للتمتع بما سمي رسمياً عطلة طويلة الأمد في أحد مصايف بحر قزوين. فأصبح الدكتور مصدق الحاكم الحقيقي في البلاد بهذا العمل. وكانت خطوته التالية ان يدعو الى حل المجلس بصورة رسمية، وان يكون قراره هذا خاضعاً لمصادقة الشعب باجراء استفتاء عام. ومع ان الاجراء المقترح هذا كان منافياً للدستور فقد سادت التدابير المتخذة للاستفتاء في طريقها. وجرى الاقتراع بين ٣ آب و ١٠ منه، فآل الى حصول ٩٩,٩٣ ٪ من الأصوات في جانب سياسة مصدق. ولقد ضمن التأييد المذكور باقامة نوعين منعزلين من الأكشاك، يتجه الى أحدهما المؤيدون والى الآخر المعارضون للقانون المزمع استصداره بحل المجلس.

وكان هذا أقصى ما وصلت اليه سطوة مصدق. فقد كان الهبوط

سريعاً منذ ذلك الحين . اذ أعلن حل البرلمان في ١٢ آب . وبعد أيام ثلاثة سلم اليه عقيدٌ في الحرس الامبراطوري رسالة من الشاه بعزله عن الحكم ، وعُين الجنرال فضل‌الله زاهدي في مكانه . وقد تحدى مصدق هذا الأمر ، وأوعز باعتقال الرسول وتجريد المفرزة التي كانت تصحبه من السلاح . ولما علم الشاه بما جرى فر مع الملكة بطيارته الخاصة الى بغداد اولاً . والى روما بعد ذلك . فسبب فراره هذا اضطرابات واسعة النطاق في طهران وأخذ الشيوعيون والوطنيون المتطرفون اثناءها يتبارون في التنديد بالملكية وتدمير تماثيل الشاه ووالده . وكان أبرز من ظهر في المظاهرات المناوئة للملكية حسين فاطمي وزير الخارجية وشريك مصدق المقرب في الحكم . غير ان مد الرأي العام طرأ عليه تحول حاد الى الجهة المقابلة بعد يومين . فقد انقلبت من تلقاء نفسها العناصر المتعقلة من الناس ، التي كان يتضح قلقها من الفوضى الثورية ، ضد المناوئين للملكية بينما تحدت رئيس الوزراء في الوقت نفسه بعض وحدات الجيش المعادية لمصدق . وقد نجم هذا السخط بين أفراد الجيش عن النشاط السري الذي كان يبديه عدد من الضباط بتوجيه من الجنرال زاهدي الذي اختبأ ليتفادى اعتقال مصدق له . ولم يكشف النقاب حتى الآن عن نوعية التنظيم الذي كانت تعمل على منواله هذه الزمرة من الضباط ، ومقدار التخطيط الذي وضع قبل ان تبدأ عملها في يومي ١٨ و ١٩ آب . وحينما ضربت ضربتها كان الجنرال زاهدي لا يزال مختبئاً ، وكانت القيادة الفعلية ، فيما اذا كانت هناك قيادة في الحقيقة ، للحركات العسكرية التي جرت ولم تكن له . فقد نشبت معركة بالدبابات في طهران استمرت عدة ساعات ، وانتهت بانتصار القوات الملكية . وفي ١٩ آب ظهر زاهدي على المسرح من مخبئه وتسلم مقاليد الحكومة . واستسلم مصدق له في اليوم التالي ، بينما أخذت قوات الأمن تعتقل شركاء الرئيس السابق وتطاردهم[١] . ورجع الشاه بعد أيام قلائل منتصراً الى طهران . فانتهى بذلك عهد مصدق .

---

(١) حكم على الدكتور مصدق بالسجن ثلاث سنوات اثر محاكمة جرت في محكمة عسكرية. وحكم على وزير خارجيته بعقوبة الموت التي نفذت بسرعة . وقد حكم على شركاء مصدق الآخرين بالسجن لمدد مختلفة .

عودة المياه الى مجاريها

كان أول عمل قام به الجنرال زاهدي انه ناشد الولايات المتحدة بتقديم المساعدة المالية . فكانت استجابة امريكا فورية : اذ قرر الرئيس ايزنهاور ، الذي كان قبل شهرين فقط قد رفض طلباً مماثلاً تقدم به مصدق[١] ، ان تقدم لايران في الحال منحة طوارىء قدرها (٤٥,٠٠٠,٠٠٠) دولار للمساعدة علاوةً على مبلغ (٢٣,٤٠٠,٠٠٠) دولار الذي كان مخصصاً لمساعدتها من منهج المساعدات الفنية . على ان قرضاً مثل هذا لم يكن سوى شيء ملطف ، تدبر به الأمور حتى تتحسن أحوال ايران المالية التي ترتكز على تسوية النزاع حول النفط . وفي منتصف تشرين الاول وصل الى طهران المستر هربرت هوفر (الابن) ، مشاور شؤون النفط في وزارة الخارجية الامريكية ، ليمهد الطريق الى فتح باب المفاوضات بشأن النفط من جديد . وقد أضاف استئناف الجنرال زاهدي العلاقات الديبلوماسية مع بريطانية عاملاً جديداً من العوامل التي كانت تدل على إمكان حسم النزاع في وقت أقرب .

وقد كان العهد الجديد في ايران يرغب مخلصاً في التوصل الى حل مرضٍ ، لكنه لم يكن في وسعه تجاهل الرأي العام الذي كان ما فتىء يعارض في عودة البريطانيين . وكان حتى أشد الموظفين تصلباً في شركة النفط الانجليزية الايرانية يدرك بان العودة الى ما كان عليه الوضع في السابق تعد شيئاً غير ممكن . فتشكل بناء على ذلك « مجمع شركات » (كونسورتيوم Consortium) دولي يتألف من ثماني شركات[٢] ، في نيسان ١٩٥٤ ،

---

(١) على اساس انه ليس من الانصاف بشيء لدافع الضريبة الامريكي ان يقدم قروضاً او منحاً لايران لانها في وضع يمكنها من الاستفادة من مواردها النفطية .

(٢) تدرج فيما يأتي اسماء الشركات والأسهم العائدة لكل منها في المجمع :

مجموعة الشركات البريطانية الهولندية	شركة النفط الانجليزية الايرانية (شركة النفط البريطانية)	٤٠ بالمائة
	شيل الهولاندية الملكية	١٤ »
		٥٤ بالمائة

لاستئناف العمل في استخراج النفط الايراني ، بعد محادثات استطلاعية جرت في واشنطن ولندن في منتصف شتاء ١٩٥٣ — ١٩٥٤ . وفي ٥ آب ١٩٥٤ وقع وفد المجمع (كونسورتيوم) برئاسة هـ.و. بيج من شركة نفط ستاندارد (نيوجرزي) اتفاقية مع ايران كانت تنص على قيام المجمع المذكور باستخراج النفط الايراني وتكريره وبيعه ، بشرط ان تقسم ارباح هذه الأعمال مناصفة" (٥٠ — ٥٠) بموجب النمط المعروف في الشرق الأوسط وسائر المناطق التي تنتج النفط . وقد تم الاتفاق ان يعمل المجمع بالنيابة عن شركة النفط الوطنية الايرانية بواسطة شركتين عاملتين مؤسستين في هولندة ، وان تدفع ايران في بحر عشر سنوات الأضرار التي لحقت بشركة النفط الانجليزية الايرانية بسبب تأميم ممتلكاتها ، لكن الشركة المذكورة اعترفت من جانبها بانها مدينة لايران باشياء معينة ، وبنتيجة ذلك أصبحت التعويضات شيئاً معتدلاً . وتقرر علاوة" على هذا ان تكون للشركتين إدارة دولية ، ويكون لايران ممثلون في مجلسيهما ولجانهما . وسرعان ما وصل ممثلو الشركتين الى ايران وانصرفوا الى استئناف العمل في صناعة النفط الايرانية . وقد هيأت الولايات المتحدة من جانبها ، استجابة لطلبات ايران ، بمبلغين اضافيين علاوة على مبلغ الـ (٤٥,٠٠٠,٠٠٠) دولار الممنوح في الأصل لانقاذ الحكومة الجديدة من المشاكل المالية حتى تستأنف استحصال واردات للنفط بانتظام .

=الشركات الفرنسية	شركة البترول الفرنسية	٦	بالمائة	٦ بالمائة
الشركات الأمريكية	شركةنفطستاندارد (نيوجرزي)	٨	»	
	» » » (كاليفورنية)	٨	»	
	» » سوكونيفاكيوم (سوكوني موبايل)	٨	»	٤٠ »
	شركة نفط تكساس	٨	»	
	شركة نفط الخليج	٨	»	

وفي سنة ١٩٥٥ وافقت كل واحدة من الشركات الامريكية على التنازل عن ثمن ما عندها (يبلغ مجموعه ٥ بالمائة من المجموع) للشركات الامريكية المستقلة التي حصلت في الأخير تسع شركات منها على حصص في المجمع. وقد صار الاسم لها « شركةالمنتفعين بالنفط الايراني المحدودة » .Iranian Oil Participants Ltd

وبينما كان الرئيس زاهدي يعيد علاقاته ببريطانية العظمى والولايات المتحدة الى مجراها الاعتيادي على هذه الشاكلة لم يتجاهل العلاقات بالسوفييت ايضاً . فقد عرض الاتحاد السوفييتي على ايران ان يحسم المشكلات المالية ومشكلات الحدود الموقوفة بينهما ، وكان ذلك لأسباب لم تتضح اتضاحاً تاماً بعد ، وربما كانت جزءاً من الحملة السلمية التي ارتأى ان يبدأ بها في هذه الظروف . ومع ان الجنرال زاهدي كان خالي الذهن مما كان يشير الى طبيعة الأهداف السوفييتية من الحركة الأخيرة لاحق العروض السوفييتية وتوصل في المفاوضات التي تلتها الى اتفاق يترتب على روسية بمقتضاه ان تعيد لايران الأحد عشر طناً من الذهب التي كانت مدينة بها منذ الحرب ، ثم تم تحديد الحدود في بعض المناطق المتنازع عليها . وقد انقضى زمن غير يسير بين عقد الاتفاقية ووضع فقراتها المالية في موضع التنفيذ . والحق ان التأخير كان طويلاً بحيث جعل الكثير من المراقبين يرتابون في نية روسية ورغبتها في البر بوعدها . على ان روسية اخيراً أرجعت الذهب فعلاً في اليوم الأول من حزيران ١٩٥٥ ، وقد فسرت حركتها هذه بكونها حركة يراد بها مقاومة اي اتصال عسكري قد يتم بين ايران والدول الغربية .

اما في الشؤون الداخلية ، فقد حصر الدكتور زاهدي جهوده في إعادة النظام والأمن الى نصابهما بعد ان انهار ووصل الى أسفل الدركات في عهد سلفه . وكان العمل الرئيسي الذي قام به في هذا الشأن انه اكتشف في خريف ١٩٥٤ شبكة جاسوسية شيوعية كبيرة في الجيش الايراني ، تتناول ستمائة ضابط كان من بينهم عدد غير يسير من العقداء . فأدى هذا الاكتشاف المثير الى الحيلولة دون قيام المتآمرين الشيوعيين بقلب نظام الحكم وقتل الشاه كما كان مقرراً ان يفعلوا خلال أيام قلائل ، كما ساعد الشرطة الايرانية على تدمير منظمة توده تدميراً قاضياً . ومن بين المشاريع التي كانت تزداد أهميتها وصبغتها الانشائية قيام الجنرال زاهدي باحياء « منظمة مشروع السنوات السبع » المهملة وتعيين المالي الايراني المعروف أبي الحسن ابتهاج مديراً لها .

وبعد ان قدم زاهدي هذه الخدمات الحيوية في الحقلين الداخلي والخارجي

رفع استقالته في ربيع ١٩٥٥ الى الملك ، مفسحاً المجال بها لوزير اكثر ميلاً للاصلاح منه . فحل محله حسين علاء السياسي الوقور الذي كان وهو وزير للبلاط مستشاراً للملك عدة سنوات . وكان تعيين علاء يدل على رغبة الشاه في ممارسة نفوذ مباشر اكثر في الحكومة ، وتحويل نفسه بالتدريج من ملك يسود الى ملك يحكم . وقد وعد الرئيس الجديد بشن حملة مدبرة على الفساد في الحكومة ، غير انه اضطر بعد أيام قلائل الى مغادرة ايران للمعالجة الطبية ، في اوروبة . وفي اثناء غيبته اتضح من جديد عدم الاستقرار الأساسي الذي كانت تشكو منه ايران حينما فرضت الحكومة لأسباب لم تعرف بالضبط إجراءات قمعية على الطائفة البهائية ، بايعاز من رجال الدين الشيعة . وقد كان من بين هذه الاجراءات تهديم المعبد البهائي الذي كان مشيداً في وسط طهران ، فأدى ذلك الى وقوع حوادث عنف غوغائية ضد الأقليات البهائية الموجودة في الولايات .

وحينما عاد حسين علاء من الخارج وجد ان مشكلة رئيسية دولية كانت تنتظر الحل ، وهي مشكلة البت في انضمام ايران الى ميثاق بغداد الذي عقد مؤخراً بين تركية والعراق وباكستان وبريطانية ليكون حلفاً محلياً له طبيعة دفاعية . ولم يكن من السهل اتخاذ مثل هذا القرار لان روسية كانت قد انذرت ايران مرتين في سنة واحدة بعدم التفكير في اتخاذ مثل هذه الخطوة ، معتبرة معاهدة ١٩٢٧ أساساً لاعتراضاتها [١] . ومما كان يدعم اعتراضات روسية الميراث الذي خلفته « المصدقية » ، أي الريبة بالغرب والكراهية له . على ان الشاه وبعض الساسة الآخرين كانوا يدركون أهمية انخراط ايران في مجموعة الدفاع الغربية واستفادتها على هذا الاساس من الضمانات العسكرية والمساعدات الاقتصادية التي كان من المأمول ان يؤدي هذا الانخراط الى الحصول عليها . وكان هذا الاشتراك يعني

---

(١) كانت هذه « معاهدة الضمان والحياد » المعقودة في ١ تشرين الأول ١٩٢٧ . وقد كانت تنص على المحافظة بالقوة على معاهدة ٢٦ شباط ١٩٢١ القديمة ، واشترطت عدم الاعتداء ، كما احتوت في المادة الثالثة على تعهد متبادل بعدم الاشتراك في أحلاف او اتفاقات سياسية قد تكون موجهة ضد احد الفريقين المتعاقدين . يوجد النص في عدد آذار ١٩٢٨ من مجلة (Oriente Moderno) .

بتعبير أخص سنوح الفرصة لتنظيم الجيش الايراني من جديد وتقويته على حساب الغرب في الغالب . فأُزيل هذا التردد بصورة قاطعة بعد زيارة جلال بايار رئيس الجمهورية التركية للشاه في ايلول ١٩٥٥ . فقد أعلن حسين علاء يوم ١١ تشرين الأول عن عزم حكومته على التوقيع على ميثاق بغداد ، ثم صودق على هذا القرار في مجلسي البرلمان في غضون اسبوع واحد . وبعد مدة وجيزة حضر علاء اول اجتماع عقدته في بغداد منظمة معاهدة الشرق الاوسط .

وكان الشاه وحكومته قد تحركا بالانضمام الى هذا الحلف حركة جريئة في سبيل تحديد موقف ايران من النزاع بين الشرق والغرب ، وبذلك اوجد للمرة الاولى منذ ان وضعت الحرب اوزارها اساساً لالتزامات غربية بعيدة المدى في صالح الدفاع عن بلاده وتقوية جيشها . وبعد ان أمنت ايران واردات النفط المتزايدة باطراد ، وازداد شعورها بالأمن والطمأنينة ، أصبحت نهائياً في مركز تنظر منه الى المستقبل بثقة غير يسيرة . وستكون لشؤونها الداخلية بمرور الأيام الأهمية الأولى ، ومن المحتمل ان تؤثر الكيفية التي تصرف الواردات الجديدة بموجبها على مصيرها في السنين المقبلة .

الفصل السادس

افغانستان

كانت افغانستان قد تأسست وأصبحت دولة مستقلة قائمة بذاتها في ١٧٤٧ على يد أحمد شاه ، احد القادة الافغان في جيش نادر شاه ملك ايران . وقد كان احمد شاه ينتمي الى فخذ السادوزاي التابع لقبيلة الدرّاني ، ولم يوحد تحت سيطرته افغانستان كما نعرفها اليوم فقط وانما الحق بها بلوجستان وكشمير والبنجاب ايضاً . وكانت عاصمته قندهار . ثم نقلت في عهد الملوك من بعده الى كابل ، وتقلصت حدود الدولة . ففقدت الولايات الهندية وامتصتها في النهاية الامبراطورية البريطانية الآخذة بالتوسع . وقد عقدت الامبراطورية المذكورة في ١٨٠٩ اولى اتفاقياتها مع افغانستان لتضمن موازرتها ضد احتلال الهند المحتمل الذي كانت تفكر فيه فرنسة وايران .

وكانت مصلحة بريطانية في افغانستان مبنية على اعتبارات ستراتيجية . فان اهم معالم افغانستان الطبيعية وأبرزها سلسلة جبال هندوكوش التي تخترق البلاد بطولها من الشمال الشرقي الى الشمال الغربي . وتغذي مرتفعات الهندوكوش حوضي السند وجيحون (آموداريا) بالمياه ، ثم تكون الحدود الطبيعية الوحيدة للهند من الشمال الغربي . وقد كان من مصلحة بريطانية الحيوية ان تمنع اية دولة معادية من السيطرة على هذا الحاجز العظيم . ولذلك ظلت عيون البريطانيين ترمق الهندوكوش بيقظة وحذر منذ ان أخذ نابليون يرسم الخطط لاحتلال الهند بالاشتراك مع الروس . وكان عليهم ان يختاروا

بين أمرين إما ان يحتلوها فيلحقوا افغانستان بالهند او يسيطروا على المنطقة سيطرة غير مباشرة ويعتبروها دولة تابعة او محايدة . وقد بقيت السياسة البريطانية سبعين سنة (١٨٠٩ — ١٨٧٩) وهي تتذبذب بين وجهي الخيار هذين . وبخلاف ما كان في ايران المجاورة كانت بريطانية في افغانستان هي التي تتخذ موقف المهاجم بينما كانت روسية تقف في معزل عنها تارة او تحاول استخدام ايران كرأس حربة لها ، تارة اخرى . وقد أدت سياسة التغطرس التي اتبعتها بريطانية الى نشوب حربين افغانيتين ، الاولى في ١٨٣٩ — ١٨٤٢ والثانية في ١٨٧٨ — ١٨٧٩ . وكان سبب الحربين معاً السياسة الميالة للروس التي كان يتبعها حكام الافغان غير الراغبين في إخضاع أنفسهم للإرشاد البريطاني . وقد احتل البريطانيون في الحرب الأولى كابل وأسروا دوست محمد ، الأمير الكبير ومؤسس اسرة الباراكزاي (فريق آخر من قبيلة الدرّاني المسيطرة) . وحينما أعادوه الى الحكم بعد ذلك ضمنوا حياده في النزاع المحتدم بين المصالح الروسية والبريطانية .

واحتل البريطانيون في الحرب الثانية قسماً اكبر من البلاد ، ثم خلعوا الأمير شيرعلي الميال الى الروس ، وعقدوا في ١٨٧٩ جاندامك مع خلفه يعقوب . فوافق الأخير على التنازل عن ممر خيبر الى بريطانية ، كما قبل بسيطرة بريطانية على علاقاته الخارجية لقاء مساعدة مالية سنوية ، قدرها ستون ألف جنيه . على ان هياجاً حدث ضد البريطانيين فعقّد هذه الترتيبات ، ثم آل الى تنازل يعقوب عن الحكم بعد أشهر قلائل . وتم التوصل في ٢٠ تموز ١٨٨٠ الى تسوية نهائية مع عبد الرحمن (١٨٨٠ — ١٩٠١) خليفة يعقوب في الحكم . فقد نقلت بريطانية له السيطرة على البلاد واجلت جنودها ، لكنها احتفظت لنفسها بتوجيه علاقات الافغان الخارجية وتعهدت بتقديم المساعدة ضد الإعتداء عليه من الخارج . وقد صودق على هذه الاتفاقية يوم ٢١ آذار ١٩٠٥ في أيام الأمير حبيب الله (١٩٠١ — ١٩١٩) الذي قدمت بريطانية له علاوة على ذلك مساعدة مالية قدرها (١٦٠,٠٠٠) جنيه في السنة . وبهذا اختارت بريطانية ان تمارس سيطرة غير مباشرة على الافغان خلال مدة تمتد لأربعة عقود من السنين (١٨٨٠ — ١٩٢٠) . فكانت أفغانستان خلال هذه المدة خالية من وجود جيش بريطاني فيها

ومتمتعة باستقلال داخلي تام ، لكن عاهلها الصديق ، الذي كانت تساعده الهند بالمال ، كان محظوراً عليه التعامل مع الدول الأخرى غير بريطانية .

نزاعات الحدود

لما كانت بريطانية قد تعهدت بمساعدة أفغانستان ضد اي اعتداء خارجي يقع عليها كان من المهم ان تعرف اين تقع الحدود الافغانية . فقد كان يحوم حول هذه النقطة شيء غير يسير من الشك الذي أصبح اكثر حدة بتقدم روسية في أواسط آسية خلال السبعينات والثمانينات من سني القرن التاسع عشر . وحينما ضمت روسية مرو اليها سنة ١٨٨٤ تقربت تقرباً مخطراً من افغانستان ، واصبحت باحتلالها واحة بنجده تحتل بلاداً افغانية بالفعل . وقد كانت استجابة بريطانية لهاتين الحركتين قوية بحيث تردد ذكر الحرب مدة من الزمن ، لكن الدولتين اتفقتا على شيء ما في ١٨٨٥ وحسمتا القسم الأكبر من النزاع على حدود الأفغان الشمالية . وقد ألحق هذا الاتفاق في ١٨٩٥ بتحديد حدود البامير تحديداً تاماً في أقصى الطرف الشرقي من أفغانستان . وكانت بريطانية وافغانستان قبل سنتين من ذلك قد حسمتا مشاكل الحدود الافغانية الهندية بالاتفاقية المسماة باتفاقية دوراند .

وتعد تسوية مشاكل الحدود عملاً إيجابياً مهماً لانها أزالت من الوجود سبباً من الاسباب المباشرة للاحتكاك بين الدول التي يعنيها الأمر مباشرة . غير ان الحدود التي رسمت على هذه الشاكلة كانت حدوداً رديئة وغير عملية . فقد كان القسم الأعظم من الحدود الشمالية يمر على طول نهر جيحون غير المحمي أو في سهوب منبسطة ، ولذلك لم يكن من الممكن اعتبارها بأي وجه من الوجوه حدوداً ستراتيجية . يضاف الى ذلك انها قسمت منطقة عنصرية واحدة الى قسمين تاركة على جهتي خط الحدود القبائل غير الافغانية كالتركمان والأزبك والتاجيك التي كانت سيطرة الافغان عليها دائماً سيطرة واهية . اما الحدود الجنوبية فقد كانت أحسن من سابقتها بالمعنى الستراتيجي لانها كانت تمر في قمم الجبال ، لكنها

للأسف كانت تقسم منطقة عنصرية واحدة الى قسمين ايضاً تاركة في الجانب الهندي بضعة ملايين من القبائل الافغانية الخالصة . وقد جعلت طبيعة الحدود الجبلية هذه سيطرة الحكومة عليها بصورة فعالة على جانب اكبر من الصعوبة .

وقد كانت روسية تستنكر سيطرة بريطانية على علاقات الأفغان الخارجية . على انها رضيت بها في الاتفاقية الانجليزية — الروسية المنعقدة سنة ١٩٠٧ وأعلنت ان افغانستان تقع خارج منطقة نفوذها . وقد وقفت افغانستان اثناء الحرب العالمية الاولى على الحياد ، لكن الأمير حبيب الله كما نعلم نقض العهد بقبول البعثة الالمانية التي كان يرأسها نيدرماير وفون هنتيغ ، والتفاوض معها . على انه وقد كان على علم بسطوة الهند البريطانية وقربها منه لم يتجرأ على عقد حلف خاص مع الدول المركزية .

التحرر من الاشراف البريطاني

في ٢٠ شباط ١٩١٩ اغتيل حبيبالله . وفي اليوم التالي نادت القبائل والملالي بأخيه نصرالله ، زعيم الحزب المحافظ المعادي للبريطانيين ، أميراً في مكانه . فتحدى هذا الاختيار ابنه الأصغر أمانالله حاكم كابل يومذاك ، وتغلب بمساعدة الجيش على نصرالله ثم اعتلى العرش يوم ٢٧ شباط . وكانت من خطواته الأولى ان حكم بالاعدام على نصرالله لاشتراكه المزعوم في قتل والده . فأثار هذا العمل غضباً غير قليل في الأوساط الدينية . ولأجل ان يقضي أمانالله على المعارضة المحلية من جهة ويستفيد من الكلل الذي أصاب بريطانية من جهة أخرى أعلن في اليوم الأول من ايار الجهاد على البريطانيين وأمر جيشه باحتلال الأراضي الهندية .

وقد سببت الحرب الافغانية الثالثة ، كما سميت ، حيرة وارتباكاً غير يسيرين لبريطانية . لانها نشبت في وقت كانت تحتدم فيه اضطرابات داخلية خطيرة في البنجاب . حيث كان عبيدالله ، أحد الوطنيين الهنود المعروف باتصالاته مع برلين وموسكو ، قد أعلن نفسه رئيساً لحكومة

الهند الموقتة . وحصلت في بشاور محاولة فعلية للقيام بثورة . اذ فرّ الجنود المحليون من أفراد الجيش المرابط الذين كانوا في خدمة البريطانيين وانضموا الى العدو في بعض الحالات ، بينما التفت قبائل الباتان الباسلة حول أمان‌الله على طول الحدود الافغانية . ولم يكن البريطانيون متأهبين لمعالجة هذا الاعتداء لان الجيش كان قد تم تسريح القسم الأعظم منه بعد انتهاء الحرب ، لكنهم تمكنوا في الأخير من حشد (١٤٠,٠٠٠) جندي على الحدود الشمالية الغربية . فنجح هذا الجيش الذي ساندته الحركات الجوية فوق كابل وجلال آباد في اجبار الافغان في أواخر أيار على التقهقر الى بلادهم . وطالب أمان‌الله بالهدنة فمنحت له . غير ان البريطانيين الذين كانوا يومذاك في وضع يستطيعون فيه الدخول الى افغانستان واحتلالها ، امتنعوا عن ذلك . حيث انهم لم يكن في نيتهم تفكيك الدولة الافغانية التي كانوا يرغبون في المحافظة عليها دولة محايدة تقف بين الهند وروسية . يضاف الى ذلك ان هذه الحرب القصيرة كلفت الخزينة الهندية (١٦,٠٠٠,٠٠٠) جنيه ، وان الاحتلال العسكري كان سيضيف الى ذلك أعباء ثقيلة اخرى .

فلهذه الاسباب كان يسر البريطانيين ان يعقدوا مع الأمير يوم ٨ آب ١٩١٩ معاهدة راولبندي Rawalpindi . وعلى الرغم من انتصارها تخلت بريطانية عن مركزها الذي كان ممتازاً حتى الآن بالاعتراف باستقلال افغانستان التام في الشؤون الداخلية والخارجية . وقد كانت هذه الخطوة تتفق وروح العصر ، ولكن حكمتها السياسية كانت مثاراً للنقاش لأنها كافأت المعتدي وكان في وسع أمان الله منذ ذلك الوقت ان يدعي الانتصار على البريطانيين بصرف النظر عن واقع الحالة العسكرية الواضحة . وسرعان ما أدى هذا الانعتاق من السيطرة البريطانية الى ان تبدأ بالحركة سلسلة من الحوادث التي كانت تحاول بريطانية تفاديها تقليدياً . ففي غضون ١٩١٩ توجهت الى موسكو بعثة افغانية ، واستُقبلت في كابل بعثة سوفييتية. ثم قام عبيد الله وماهندرا براتاب وبركة الله وسائر الثوريين الهنود ، الذين كانوا على اتصال بلجنة الثورة لجميع الهندوس الخاضعة لاشراف السوفييت في طشقند ، بتأسيس قاعدة أمامية في بلاد الافغان ورفض أمان الله طلباً باخراجهم من بلاده . وقد دعي علاوة على ذلك جمال

باشا المعروف بكراهيته لبريطانية ليعيد تنظيم الجيش الافغاني . فشجع وجود جمال باشا في كابل الأعمال والمواقف المعادية للبريطانيين . وكان الأفغان واثقين من أنفسهم بحيث طلبوا الى بريطانية تعديل معاهدة سيفر في مصلحة تركية .

وفي ٢٨ شباط ١٩٢١ عقدت بين افغانستان وروسية معاهدة صداقة تنص على تبادل الممثلين الديبلوماسيين ، وفتح قنصليات سوفييتية في هرات وميمينا ومزاري شريف وقندهار وغزنة ، وتقديم مساعدة مالية قدرها مليون روبل ذهب في السنة مع مقدار من الذخائر الحربية لافغانستان ، وإرجاع بنج ده لها ، مع انشاء خط تلغراف كوشك — هرات — قندهار — كابل . وقد كانت هذه المعاهدة واحدة من سلسلة معاهدات كان يجري التفاوض بشأنها في وقتٍ واحد بين روسية وجاراتها الجنوبيات اللواتي كانت تنشد صداقتهن وتطمع في ثقتهن بها . كما كانت بمثابة رد على البريطانيين الذين لم تكن لهم في ذلك الوقت حتى ولا مفوضية في كابل ، فضلاً عن انها ايدت استقلال الافغان من جديد . وبينما كانت المفاوضات دائرة لعقد هذه المعاهدة قامت بعثة ديبلوماسية أفغانية بجولة في العواصم الاوروبية لتدعو الفنيين الاجانب الى بلادها وتحاول تأسيس علاقات تجارية. وكان هذا التحرر من الوصاية التقليدية قد ازعج بريطانية بشدة حينما اصر مندوبو الافغان أثناء زيارتهم لندن على مفاوضة وزارة الخارجية بدلاً من وزارة الهند، فصرفهم من عنده بجفاف وغضب وزير خارجية بريطانية المهتاج اللورد كرزن .

على أن طغيان أمان الله في قدرته الجديدة على اللعب بروسية ضد بريطانية فتر بعض الشيء حينما علم باحتلال السوفييت لبخارى وبالمعاملة الفظة التي لقيتها شعوب اواسط آسية من البلشفيك . ولما أصبح اكثر انقياداً وتقبلاً للمفاوضات استقبل بعثة بريطانية في كابل ، وعقد في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢١ معاهدة جديدة أعادت تأييد استقلال الافغان والحدود القائمة ، ونصت على تبادل التمثيل الديبلوماسي وتأسيس القنصليات البريطانية، كما قدمت للأفغان تسهيلات في الشؤون الجمركية وتجارة المرور (ترانزيت) عبر الهند ، ونصت على التعهد بالتعاون المتبادل في المحافظة على السلم

بين القبائل في مناطق الحدود . وباصرار من بريطانية وافق أمان الله على عدم السماح بفتح قنصليات سوفييتية في غزنة وقندهار ، البلدين اللذين يقعان على مقربة مخطرة من الحدود الهندية . ومراعاةً لرغبة أمان الله من جهة أخرى عقدت المعاهدة باسم الحكومة البريطانية وليس بالنيابة عن الهند[١] ، ووافقت بريطانية على مخاطبته بصاحب الجلالة .

العلاقات الافغانية – السوفييتية

كان أمان الله بوجه عام يركن الى روسية اكثر من بريطانية . فقد عقد في أول آذار و ٢٢ حزيران ١٩٢١ معاهدتين للصداقة مع تركية وايران ، وفتح الباب على مصراعيه على أثر ذلك لسيل من الضباط الأتراك والمدرسين وسائر الخبراء . ويتذكر القارىء ان تركية كانت وقتذاك تتعاون بصورة فعالة مع السوفييت ، ولم تكن علاقاتها ببريطانية علاقات حسنة .

وقد أظهر أمان الله ميوله نحو السوفييت في مناسبات أخرى ايضاً . اذ سمح بتأسيس فرع لشركة التجارة الحكومية السوفييتية Vneshtorg ، ونظر بصورة جدية في منح امتياز لفتح مصرف حكومي سوفييتي ، كما قبل خدمات الخبراء الروس في مسح الطرق وانشائها ، واستخدم ثلاثين مدرباً سوفييتياً في قوة الأفغان الجوية ، ثم وافق على تدريب الطيارين الأفغان في طشقند . وعقد مع روسية في ١٩٢٦ ميثاقاً للحياد وعدم الاعتداء ، وأعقبه في ١٩٢٧ باتفاقية لتأسيس خط جوي بين طشقند وكابل . وفتح باب المفاوضات كذلك لعقد اتفاقية تجارية .

ولم يضع أمان الله نفسه تحت تصرف روسية كالاعمى . فقد كانت سياسته تختلف عن سياستهم في بعض المناسبات . ولم يتفق طموحه في

(١) على ان الذي أجرى المفاوضات هو السير هنري دوبس الذي كان من موظفي الخدمة المدنية في الهند .

الوقوف موقف المدافع عن الاسلام ، والبطل المطالب بتحقيق الحكم الذاتي ، مع النمط الذي سار على منواله السوفييت في الاستيلاء على امارتي (خانيّتي) بخارى وخيوه المجاورتين . حيث أمير بخارى الذي فر من القتل الأكيد بأيدي البلشفيك الى البلاد الافغانية . ولم يعترض أمان الله على هذا فحسب لكنه أبدى ايضاً اهتماماً فعالاً بثورة البصمه تشي التي صارت في ١٩٢٢ تهدد سيطرة السوفييت في اواسط آسية بخطورة . والحق ان أمان الله ذهب بعيداً الى حد انه صار يفكر بتشكيل اتحاد لآسية الوسطى بقيادته هو . ولهذا الغرض حشد قوات كبيرة على الحدود الشمالية وأوجد اتصالاً بزعيم الوحدة الطورانية أنور باشا . غير ان السوفييت طالبوه باعلان الحياد وسحب الجيوش من مناطق الحدود . فرضخ أمان الله ، وسرعان ما وضعت وفاة أنور حداً لاية خطط كان هذان الزعيمان يفكران بها بشأن آسية الوسطى . وقد انتهت حركة البصمه تشي عام ١٩٣١ .

وفي ١٩٢٥ وقع نزاع بين الافغان والحكومات السوفييتية حول جزيرة تقع في نهر جيحون . ولما وجدت الحكومة السوفييتية ان الأمر لا أهمية تذكر له أقرت حق أفغانستان فيه وسحبت جندها . فراحت حكومة أمان الله تدعي بخيلائها المعهود انها أحرزت نصراً ديبلوماسياً مشهوداً . وقد كانت حقيقة الأمر ان روسية قد ضمنت بتنازلها البسيط هذا نجاحاً ديبلوماسياً سرعان ما أدى بعد ذلك الى تمهيد الطريق لعقد ميثاق الحياد والاتفاقية الجوية المنوه عنهما من قبل .

وكانت روسية بلا ريب تنتهج بثبات سياسة بطيئة ، لكنها أكيدة ، للتغلغل في نفس الوقت الذي كانت تحرص فيه على الاحتفاظ بالمظهر الصحيح الى آخر حد . فقد كانت تستغل في الدرجة الاولى تفكير أمان الله المناوىء للبريطانيين تمام الاستغلال لتعرض اشكالاً شتى من التعاون الذي كان يقبله العاهل المتقلب ، وهو يعتقد انه على جانب كبير من الدهاء ، ويعتبره تدبيراً مقابلاً يوازن به النفوذ البريطاني . كما كانت روسية من جهة ثانية تستغل بكل براعة حقيقة الوضع القائم في القسم الشمالي من افغانستان والذي كانت تسكنه أقليات تتكلم التركية تعزلها عن اخوانها الخاضعين للحكم السوفييتي حدود غير محمية ، تكاد ان تكون مصطنعة . وبينما

كان السوفييت بطريقتهم الفجة يعيرون ممتلكاتهم في آسية الوسطى كثيراً من العناية والالتفات كانت حكومة كابل ، التي يحجزها عن جيحون حاجز هندوكوش الهائل ، لا تلتفت الا التفاتاً تافهاً الى تقدم تركستان الأفغانية وتطورها .

ولذلك فقد وجد السوفييت ارضاً خصبة للدعاية هناك . وتحتم على هذه الدعاية في العشرينات الاولى ان تتغلب على بعض الصعوبات الناجمة عن المعاملة الخشنة التي كان يلقاها التجار الافغان والهنود من البلشفيك في بخارى وطشقند . فقد انتشرت اخبار هذه المعاملة وأثرت على سمعة السوفييت تأثيراً سيئاً ، لكن روسية وافقت في الاخير على تعويض التجار الأفغان الذين كانت تلحقهم الخسارة . ومع ان الدعاية التي كانت تبث لنشر المبادىء الشيوعية لم تكن تتقدم تقدماً يذكر بين البدائيين من التركمان والتاجيك والازبك النازلين في الجانب الافغاني من الحدود (ولم يكن السوفييت يؤكدون على الماركسية بشدة) فان انشاء الطرق وسكك الحديد ، والمواصلات التلغرافية ، وفرص المتاجرة المتزايدة التي هيأها السوفييت لم تقصر عن إحداث التأثيرات المفيدة المطلوبة. فقد ساعد تمديد سكة الحديد السوفييتية الى كوشك وطرمز في الحدود الافغانية على تنشيط التجارة المتبادلة في نفس الوقت الذي خدم فيه الأغراض الستراتيجية . وكان جوهر الدعاية السوفييتية ينطوي على تشجيع الحركات الانفصالية والوثبات الاستقلالية المحلية وتنميتها ، مما كان يمكن ان يستعمل في الضغط على الحكومة الأفغانية عند الحاجة . وكان لا بد للتغلغل السوفييتي في الوقت نفسه ان يجعل ولايات أفغانستان الشمالية تعتمد على روسية أكثر فأكثر فتتخذها سوقاً لها ومصدراً لسلعها . وكان هذا الوضع يشابه ما كان موجوداً في ايران الشمالية ، إذ كانت سلاسل الجبال في كلتا الحالتين تعزل العاصمة عن ولاياتها الشمالية وتدفعها بلا هوادة الى أحضان الروس .

العلاقات الأفغانية – البريطانية

وقد كان أمان الله على علم بهذا الوضع من دون شك ، غير أنه لم يكن يعتبره بتلك الدرجة من الخطورة التي كانت تستدعي اتخاذ اجراءات مقابلة او المبادرة الى التحالف مع بريطانية . فكانت انظاره تتجه بعكس ذلك الى الحدود الجنوبية المضطربة التي تسكنها قبائل الباتان المحلية . إذ سبق ان ذكرنا بأن المنطقة العشائرية هذه كان يقسمها تقسيما مصطنعاً خط دوراند الذي يكون الحدود الافغانية الهندية . وكانت الميزة الاخرى ان منطقة الباتان العشائرية لم تكن داخلة في ضمن الحدود الادارية التابعة لحكومة الهند . وانما كان هناك عددٌ من المراكز العسكرية المنتشرة هنا وهناك يمارس السيطرة البريطانية فيها قليل من الضباط السياسيين ، ولذلك كانت تعد سيطرة واهية جداً . اما السياسة البريطانية تجاه ولاية الحدود الشمالية الغربية فقد كانت تتذبذب بين الالتزامات المحدودة جداً التي لها علاقة بما يسمى سياسة « الحدود القريبة » والسياسة الأكثر طموحاً المعروفة بسياسة « الحركة الى الامام ».[1] وعلى كل فقد كان هناك على الدوام نطاق متسع من الاراضي الجبلية بين آخر المخافر البريطانية والحدود الأفغانية مما كان يعتبر منطقة محايدة . وكان احجام بريطانية عن احتلال هذه المنطقة وإخضاعها للادارة الاعتيادية مبنياً على نفس المبدأ الذي جعلها تمتنع من قبل عن ضم افغانستان الاصلية اليها . فان الجهد والمصاريف التي كان سيتطلبها الضبط المباشر لهذه الاراضي الوعرة الموحشة لا يمكن ان يتناسب مع النتائج التي كانت ستحصل . ولما كان الوضع كذلك فان حكام كابل كانوا يدعون بالحق في معارضة كل ما يدل على سيطرة البريطانيين في المنطقة . مع هذا فقد كان الحال يتطلب نوعاً من الاجراءات لحماية المناطق المأهولة

(١) راجع عن البحث المستوفي للمشكلة العشائرية ما كتبه Sir Kerr Fraser - Tytler, Afghanistan : A Study of Political Developments in Central Asia (London, 1950).

المجاورة من الجنوب على الاقل من غزو العشائر البدوية . اضف الى ذلك ان أمراء الافغان كانوا يريدون ان يشمل نفوذهم هذه القبائل أيضاً . وقد كانت لهذه السياسة دوافع اعتدائية ودفاعية كذلك . فكان من الممكن لحكام الافغان بتمويل هذه القبائل وإفادتها، ان يستخدموها سلاحاً بأيديهم ضد البريطانيين عند الضرورة . ولما كانت هذه القبائل عبر الحدود كذلك يمكنها ان تؤلف ازعاجاً كبيراً لافغانستان نفسها ، وان تأثيرها قد يكون كبيراً في التطورات الداخلية وخصومات الأسر الحاكمة في كابل ، فقد كان من الامور الحيوية للحكام الأفغان ان يقووا اواصر الصداقة معها .

وكان غرور أمان الله ، المشفوع بمركب المناوءة للبريطانيين الذي كان يحمله بين جنبيه ، هو الذي أدى به الى اتباع سياسة « الوخز بالأبرة » تجاه بريطانية باستخدام هذه القبائل ، وكانت النتيجة ان كثيراً من نشاطه هو ونشاط البريطانيين كان يحشد لهذه المنطقة المضطربة .

إصلاحات وثورات

بينما كان أمان الله يحاول إجراء توازن بين النفوذين البريطاني والسوفييتي ، كان يسعى في الوقت نفسه لأن تأخذ بلاده المتأخرة بأسباب الغرب . وكان هذا من حيث المبدأ شيئاً ممدوحاً ، ولو قدر له النجاح لكان في الامكان ان يكون رادعاً للمبادىء او الحركات الهدامة . غير أن أمان الله لم يفهم من المدنية الغربية الا الشيء القليل ، ولذلك كان يعير أهمية في غير محلها للمظاهر الخارجية . ففي محاولة منه لمجاراة مصطفى كمال سَنّ في ٩ نيسان ١٩٢٣ قانوناً أساسياً أعقبه باصدار عدد من المراسيم الاصلاحية التي تستهدف تجديد البلاد في أي مجال ممكن .

ولتنفيذ هذه الاصلاحات استعان امان الله بالمستشارين والفنيين الأجانب الذين كانوا ينتمون الى مختلف الجنسيات . وقد أعطى الافضلية للألمان لانه كان ، على شاكلة رضا شاه ، ينشد صداقة « دولة ثالثة لا مصلحة لها » في بلاده . وقد اصبح هذا الاعتماد على المساعدات الفنية الألمانية

عاملاً مستديماً في فترة ما بين الحربين . إذ استمر الالمان حتى بعد سقوطه على التزايد في العدد ، فاستقدم منهم المدرسون والمدربون العسكريون والفنيون والصناع الآليون ومستخدمو المصارف والممرضات والاطباء والعلماء . وفي ١٩٢٤ تأسست في كابل مدرسة ألمانية للمعلمين . كما أنشأ الالمان مصانع للورق والنسيج ، ومعامل للقوة الكهربائية ، وأغرقوا الاسواق الأفغانية بالاجهزة واللوازم الكهربائية وسائر السلع . وقد تقلد العقيد كريستن Christenn رئاسة الأكاديمية العسكرية الافغانية. وحينما ظهر هتلر في الثلاثينات من سني هذا القرن أصبح التغلغل الألماني أشد حدة ، كما حصل في بلاد الشرق الاوسط قاطبة . وارتادت في ١٩٣٥ بعثة علمية ألمانية جبال الهندوكوش ، ثم أسست اللوفتهانزا في ١٩٣٦ مصلحة جوية بين برلين وكابل .

وقد جابهت اصلاحات أمان الله ، وخاصة في الحقل التعليمي ، معارضة غير يسيرة في الاوساط المحافظة . فبانت نذر المشكلات حينما قام الملا الأعرج في آذار ١٩٢٤ بثورة في خوست احتجاجاً على النصوص المخالفة للدين التي زُعم انها وضعت في القانون المدني الجديد . وظل الملا يتحدى السلطات عشر سنوات ، فكبد الحكومة كثيراً من الجهد والمال حتى أعيد النظام الى نصابه .

وبدلاً من ان يخفف أمان الله من غلواء اصلاحاته تمادى في السير على خطته ، وفي كانون الاول ١٩٢٧ قام مع حاشية كبيرة بجولة في أوروبة استغرقت سبعة اشهر . وقد جهد ان يتحاشى المرور بدلهي الجديدة — وهذا مظهر آخر من مظاهر عقدته ضد الهند — فذهب الى بومبي رأساً، ومن هناك سافر الى ايطالية فألمانية ففرنسة وانجلترة . فاستقبل في كل مكان بما كان يليق باستقبال الملوك، وتفاوض أينما تمكن لعقد مواثيق واتفاقيات جديدة ، واضعاً نصب عينيه تقوية نفوذ افغانستان وتقدمها الاقتصادي . وفي طريق عودته زار موسكو ومكث فيها اسبوعين تعهد الروس خلالهما بتزويده بثلاث عشرة طائرة وبمقدار من الذخائر الحربية . ثم ختم جولته بزيارة لتركية وايران حيث أصاب تحمسه للاصلاح اندفاعاً آخر للامام . وبعد ان عاد الملك جدد جهوده في تجديد البلاد . وقد

لحص في سلسلة من الخطابات التي ألقاها على الملأ منهجه الاصلاحي ، وكان يشير بين حين وآخر الى التعليم العلماني ومركز المرأة الجديد . ولذلك توسعت الشقة بينه وبين العلماء الذين كان عدم رضائهم يتضح يوماً بعد يوم .

أزمة داخلية

وفي ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٨ نشبت ثورة عشائرية في البلاد . فقد ثارت القبائل التي كان يحرضها الملالي ويقودها رؤساؤها المحافظون واحدة بعد أخرى ، وأوقعت الحكومة بالوهن والانحلال في غضون شهرين . وفي الفوضى التي أعقبت ذلك جمع رجل من قطاع الطريق التاجيك يدعى باجهسقا « ابن السقا » فئة من رجال القبائل المحاربة الخارجين على القانون واستولى على العاصمة بهجوم صاعق يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٢٩ . وكان أمان الله قد تنازل عن العرش قبل ذلك بأيام ثلاثة لأخيه الأكبر عناية الله ، وهرب الى قندهار . وهناك جرب تنظيم المقاومة ، لكنه فشل في استثارة الرأي العام الى جانبه فعبر الحدود الهندية الى منفاه في أوروبة .

وفي غضون الايام العصيبة التي مرت بها الثورة كان السفيران التركي والسوفييتي قد أشارا عليه بان يحارب حتى النهاية المرة ، ويسير قدماً في إصلاحاته حينما يكتب له النجاح . وقد قدم السوفييت شيئاً أكثر من المشورة . فقد شكل قبل سقوط أمان الله سفيره في موسكو غلام نبي قوة عسكرية في الاراضي السوفييتية ، وبعد ان جهزها بالسلاح وزودها بما تحتاج اليه على حساب الروس قادها الى داخل افغانستان لانقاذ الملك . على أنه تأخر في الوصول بحيث لم يستطع تغيير مجرى الحوادث . إذ لم يستجب لندائه سكان الشمال ، الذين كانوا يعادون أمان الله عداءً مراً ، ورفضوا الالتفاف حول رايته ، وبعد اسابيع قليلة عبر غلام نبي الحدود من جديد عائداً الى بلاد السوفييت. وظلت مقدرات افغانستان معلقةً في كفة القدر شهوراً

عديدة . لان انهيار نظام الحكم ، مهما كان مقدار الكفاءة التي يتصف بها ، كان قد اوجد في البلاد فراغاً مخطراً فيه الكثير من الاغراء للتدخل الاجنبي . غير ان روسية ، وبريطانية كذلك ، لم تكونا متهيئتين في هذا الظرف الحرج لتحويل جهودهما الى احتلال افغانستان .

وحينما اعتلى العرش باجه سقا ، أو حبيب الله غازي كما سمى نفسه ، بدأ حكمه بموجة من الارهاب . فأجليت المفوضيات الاجنبية وغادر البلاد الاجانب الذين كانوا مقيمين فيها . ثم أصدر بياناً ألغى فيه جميع اصلاحات أمان الله ، آملاً ان يضمن بذلك تأييد رجال الدين له . غير ان الملالي كانوا يعارضون المغتصب ايضاً . وما ان مرت اشهر عدة حتى كانت البلاد تغلي بالاضطرابات وعدم الاستقرار ، وباتت الاحوال مهيأة لنشوب ثورة مقابلة فقد وجدت المعارضة زعيماً في شخص محمد نادر خان سفير الافغان في فرنسة الذي كان ينتمي الى فريق البركزاي من قبائل الدرّاني . فتوجه نادر واخوته الثلاثة الى افغانستان في آذار ١٩٢٩ وأخذوا يحشدون قوة لهم في الجنوب . ولم يقتصر نشاطهم على البلاد في داخل الحدود الافغانية بل امتد الى المنطقة المحايدة في جنوبها . وكان معظم جيشهم في شكله الاخير يتألف في الحقيقة من قبائل الوزيري والمحسود في الهند . وقد دحر نادر خان واخوته الثلاثة بهذا الجيش العشائري قوات باجه سقا ودخل كابل . وفي ١٦ تشرين الاول ١٩٢٩ نودي به ملكاً على أفغانستان .

وقد أثار اعتلاء نادر العرش عاصفة من الغضب في الصحافة السوفييتية التي اتهمت بريطانية باستخدامه آلة بيدها . ففسر البريطانيون ثورة ذوي القمصان الحمر التي نشبت في السنة التالية في وزيرستان بكونها ناشئة لدرجة ما عن دسائس السوفييت بين قبائل الحدود . إذ سببت هذه الثورة ، التي نشبت في أثناء الحملة التي كان يبشر بها فقير أيبي ضد البريطانيين ، ارتباكاً غير يسير لبريطانية في وقت كانت تحرص فيه على اعادة العلاقات الاعتيادية مع افغانستان . ومع انّ البريطانيين تنصلوا من أية مسؤولية أو تواطؤ في انقلاب نادر خان فقد رحبوا به بشعور من الارتياح العميق . فلو كان قدر لحاجز هندوكوش السّتراتيجي ان يظل في أيدي سلفه قاطع

الطريق غير المسؤول لاصبح معرضاً لجميع انواع المخاطر التي لم تكن لتؤدي الا الى الاضرار بسلامة الهند. وقد كان نادر شاه جندياً [١] باسلاً وسياسياً ذا خبرة ونضج كما كان واقعياً للغاية وعارفاً بشؤون الغرب .

نادر شاه

لم يكن نادر شاه العوبة في أيدي البريطانيين ، ولم يعتزم ان يكون كذلك، على الرغم من انه كان قد جمع جيشه في أراضٍ بريطانية . والحق انه كان في العشرينات الاولى من سني هـذا القرن من المؤيدين الاقوياء للسياسة العشائرية الاعتدائية وتطبيقها في حدود الهند الشمالية الغربية . على انه حينما تسلم مقاليد الحكم الملكي ترك المركب الصعب لأنه كان يود من الصميم ان يحافظ على علاقات جوار حسنة من جهة ، كما كان يعتقد من جهة أخرى بان تهدئة القبائل على جهتي الحدود تعد من متطلبات الحكومة المستقرة في أفغانستان .

وكانت مهمته في الداخل مهمة شاقة . فقد ترك الحكم الذي كان يتولاه قاطع طريق أفغانستان وهي تتخبط في فوضى شاملة . اذ كانت البلاد منقسمة سياسياً ، وكان مؤيدو نادر شاه من رجال القبائل قد نهبوا القصر الملكي والمدينة حينما دخلوا العاصمة . وفي غضون أربع سنوات قام نادر بعمل جبار في توحيد البلاد واعادة تعميرها . فسن دستوراً جديداً في شباط ١٩٣٢ وأسس بموجبه برلماناً ذا مجلسين ، كان المجلس الاعلى منهما يتألف من وجوه معينين . وقد كان الدستور يشبه دستور أمان الله القديم ، لكنه كان خلواً من المواد التي كانت تزعج المحافظين . ومع ان ابرام القوانين الأساسية الجديدة لم يحدث الا تبدلاً طفيفاً في النظام السياسي الأوتوقراطي الأبوي في الأساس فانه كان يرمز الى سياسة نادر شاه الداخلية بوجه عام . وكانت هذه السياسة قد وضعت بنمطها على أسس غربية اينما وجد ذلك

(١) كان نادر خان خلال الحرب الافغانية الثالثة في ١٩١٩ قائداً على رأس احد الجيوش .

ممكناً ، لكنها كانت تتصف بالحذر من دون ان يكون فيها خروج متطرف عن المألوف من العادات المتأصلة في هذه البلاد المسلمة . ولم يكن في حكم نادر شاه شيء غير مألوف ، فيما عدا اعدامين وحشيين ، نفذ أحدهما في باجه سقا حينما قبض عليه والآخر في غلام نبي الذي أخذ بعد عودته من روسية يحوك الدسائس ضد الملك الجديد . وكانت السلطة الحقيقية في البلاد يتقاسمها كالمعتاد عاهل البلاد ورؤساء القبائل . فكان هؤلاء يدعون أحياناً لابداء المشورة في مجلس كبير (لوه جرغا) كان في الحقيقة اكثر أهمية من البرلمان ذي المجلسين .

وقد كانت سياسة نادر الخارجية سياسة تقليدية تستهدف المحافظة على التوازن بين بريطانية وروسية ، لكنها كانت اكثر حياداً من سياسة أمان الله . إذ لم تعد البلاد تنتفع بخدمات الخبراء الروس ، كما لم يعد الخبراء البريطانيون يُطلبون ايضاً . وانما كان يفضل الالمان ومواطنو البلاد الاخرى مثل فرنسة وسويسرة وبولندة ، وتشيكسلوفاكية ، وقد استخدم كذلك عدد كبير من الاتراك بصفة مشاورين عسكريين وطبيين وتربويين . وكان الخبراء الاجانب كلهم يستخدمون خبراء عاملين وليس في المناصب المهمة .

وفي ١٩٣٠ وقعت على الحدود حادثة خطيرة صارت تهدد العلاقات الأفغانية ــ السوفييتية. وكان نادر قد تسلم مقاليد الحكم قبل نصف سنة تقريباً ، حينما كانت الولايات الشمالية غير خاضعة بالتمام لسيطرته . فقد استغل زعيم من زعماء البصمه تشي في فرغانه ،وشريك من شركاء انور يدعى ابراهيم بك ، هذه الحالة ليؤسس قاعدة في التركستان الافغانية ، وأخذ يشن منها حرب عصابات ضد السلطات السوفييتية. فقابلته تلك السلطات بالمثل وجردت عليه في حزيران قوة غير قليلة عبرت نهر جيحون وتوغلت مسافة أربعين ميلاً في داخل الحدود الافغانية . وقد استفز هذا الخرق لوحدة الافغان الاقليمية حكومة كابل للعمل . وفي خريف السنة نفسها عبرت جبال الهندوكوش قوة أفغانية نظامية ، وبعد قتال لم يدم طويلاً طردت ابراهيم بك الى البلاد السوفييتية. ولتحاشي أي سوء تفاهم آخر قد يحدث مع موسكو في المستقبل نقل نادر شاه اللاجئين البخاريين والسوفييت الآخرين الذين كانوا يعيشون حتى الآن في التركستان الافغانية

من مكانهم هذا الى الجنوب .

وقد انقطع حكم نادر شاه الحازم فقصر أجله حينما اغتاله في تشرين الثاني ١٩٣٣ عدو من اعدائه الشخصيين ، ومع هذا فقد كانت الاسس التي وضعها من المتانة بحيث ان ابنه محمد ظاهر شاه ، البالغ من العمر عشرين عاماً، خلفه على العرش من دون وقوع حادث يذكر ، إذ استأنف العاهل الجديد سياسة والده الواقعية الحذرة بارشاد اعمامه ، وفي ١٩٣٧ انضمت افغانستان الى ايران والعراق وتركية في ميثاق سعد آباد . وفي غضون السنة التالية تعرضت العلاقات الافغانية البريطانية الى توتر موقت نتيجة لثورة شامي بير . فقد جمع شامي بير هذا ، محاولاً إعادة أمان الله الى الحكم ، قوة قبائلية في الجهة الهندية من الحدود واحتل بعض البلاد الافغانية . فقهرته الحكومة بجندها ، ولم يدخر البريطانيون وسعاً في قمع الثورة من جانبهم من الحدود . ولم تؤد هذه الحوادث الى حصول اية بغضاء أو ضغينة بين بريطانية وأفغانستان .

الحرب العالمية الثانية وما بعدها

ظلت أفغانستان في اثناء الحرب العالمية الثانية واقفة على الحياد . وقد تعرض هذا الحياد الى توتر شديد حينما طلبت بريطانية وروسية في ١٩٤١ الى أفغانستان ، بعد ان احتلتا ايران ، تسليم مواطني المحور الموجودين في بلادهم جميعهم . فجمع اللوه جرغا المؤلف من رؤساء القبائل الى الانعقاد ، وبعد مناقشة حامية جرت فيه صادق ذلك المجلس على رغبة الحكومة في الانصياع الى طلب الحلفاء . فأغنى هذا القرار الواقعي أفغانستان عن المعاملة التي تعرضت لها ايران برفضها طلبات حليفة مماثلة .

وقد عادت الحرب على اقتصاديات الافغان بالارتباك الخطير لان روسية التي كانت المجهز الأكبر لما كانت تحتاجه الافغان من سلع مصنوعة لم تعد قادرة على التصدير . فجعلها هذا الوضع تعتمد في الغالب على الاستيراد من الهند ، الأمر الذي نجم عنه تزايد الاعتماد على بريطانية من الناحية

السياسية . غير ان البريطانيين امتنعوا بكل براعة عن استغلال هذا التفوق . وفي ١٩٤٤ تضاءلت مخاوف الافغان من السيطرة البريطانية بحيث صار من الممكن عقد اتفاق بين الحكومتين على تدريب ضباط الجيش الافغاني في الهند . فأوفد مئتا ضابط الى مراكز التدريب البريطانية ، وشرع بالمفاوضات عن تسليم الفائض من الأسلحة البريطانية بعد الحرب[1] . وقد انعكس تبدل الموقف هذا ايضاً في تزايد رغبة الافغان في استخدام خبراء بريطانيين في مجالات مثل التعليم والراديو والمنسوجات . ثم أخذ المجلس البريطاني يعمل في كابل ، ودُعي المدرسون البريطانيون في المدارس الى تأسيس رابع ثانوية اجنبية في العاصمة ، وكانت الثلاث الاخرى فرنسية والمانية وامريكية . وقد اعربت هذه الثقة المتزايدة عن نفسها في رفع التمثيل السياسي بين الطرفين الى درجة السفارة سنة ١٩٤٨ .

ومع ان افغانستان عانت بعض المصاعب الاقتصادية في اثناء الحرب فقد تسنى لها في الوقت نفسه ان تكوّن لها رصيداً غير قليل من الدولارات بنتيجة تصدير جلود الأغنام الايرانية (قراقول) الى الولايات المتحدة . والحقيقة ان افغانستان ظلت عدة سنوات ، في زمن الحرب على الأخص ، وهي تتمتع باحتكار هذه السلعة لان روسية المنافسة الوحيدة لها كان قد ارتبك انتاجها بنتيجة الانتاج الجماعي الذي طبقت خططه عنوة وما أدت اليه من انصراف الفلاحين الناقمين الى ذبح أغنامهم . ولذلك تسنى لافغانستان بعد الحرب مباشرة ان تضع الخطط المناسبة للمشاريع العامة التي كانت تحتاجها البلاد حاجة ماسة لرفع مستوى المعيشة بين سكانها . وكان من حسن الطالع ان تنبري الحكومة لذلك لان البلاد نشأ فيها طلب متزايد للاصلاح استثاره الاتصال الكثير بالغربيين والاطلاع على ما أنجزه السوفييت في آسية الوسطى . ولم ينشر البريطانيون وحدهم ثقافتهم وحضارتهم اثناء

(١) يراجع عن البحث في الفترة الأخيرة ما كتبه Sir Giles Squire بعنوان : « Recent Progress in Afghanistan » , في عدد كانون الثاني ١٩٥٠ من مجلة Royal Central Asian Journal ، وكذلك ما كتبه في المجلة نفسها بيتر أمير اليونان في أعداد تموز الى تشرين الاول ١٩٤٧ بعنوان : «Post - War Developments in Afghanistan» ثم ما كتبه فيليبس برايس M. Philips Price في عدد نيسان ١٩٤٩ من نفس المجلة بعنوان : «A Visit to Afghanistan»

الحرب في هذه البلاد ، لان السلطات السوفييتية ايضاً أخذت تنظم لأفراد الطبقة المثقفة من الافغان زيارات الى طشقند ولم تفوّت أية فرصة للتأثير عليهم واقناعهم بتفوق أنظمتها .

وقد قوبلت في هذه الظروف بالترحاب استقالة رئيس الوزراء المحافظ هاشم خان ، واستبداله في ١٩٤٦ بمحمود شاه خان أخيه الأصغر واعتبرت دليلاً على اتجاه اكثر تحرراً وتقدمية . وكان اول عمل قام به رئيس الوزراء الجديد ان منح الأمان العام للمساجين السياسيين . وتلت ذلك اعمال كثيرة مثل افتتاح اول جامعة في كابل (١٩٤٦) وتوسيع شبكة المدارس . وقد فتحت المدارس حتى للبنات على الرغم من امتعاض الملالي وعدم رضاهم . وتطميناً لمعارضة رجال الدين فتحت الحكومة بدهاء وحكمة كلية حكومية لملالي المستقبل ، مؤملة بذلك ان تشبّع الجيل الجديد من رجال الدين بالأفكار الحرة . على ان هذه الحركات كانت كلها تدريجية ومتصفة بالحذر ، وبالرغم من الاصلاحات المذكورة ظلت افغانستان من اكثر البلاد الاسلامية تأخراً ولا تلاحظ في شوارعها نساء غير محجبات ، وظل القسم الأعظم من سكانها يرتدي اللباس الشرقي المعروف[١] .

الاحتياجات الاقتصادية

كانت المشكلات الاقتصادية ترتفع فوق أي شيء آخر . فقد ظلت البلاد برغم رصيد الدولار المتراكم زمن الحرب فقيرة في الأساس ، يحيا ثلثا سكانها حياة الرعاة في بقاع جبلية جرداء . وكان من الواضح ان افغانستان اذا أرادت ان تصيب تقدماً مادياً اعظم لابد ان تكون لها صادرات غير صادرات القراقول[٢] والفواكه . وقد اصيب تصدير القراقول

(١) يراجع عن وصف الأحوال الاجتماعية في افغانستان اليوم ما كتبه ArthurV. Huffman بعنوان : « The A dministrative and Social Structure of Afghan Life,» R. C. A. J. , Jan. 1951 .

(٢) يراجع ماكتبه بيتر فرانك : « Problemxs of Economic Development in Afghanistan,» في مجلة الشرق الاوسط ، عدد تموز – تشرين الاول ١٩٤٩ .

بتوقف خطير بعد الحرب بسبب المنافسة المتأتية عن تصدير افريقية الجنوبية الغربية والاتحاد السوفييتي لهذه السلعة[١] .

وبتأثير هذه الظروف تلفتت أفغانستان الى الولايات المتحدة يحدوها الأمل والرجاء . وقد كانت للولايات المتحدة ميزات ثلاث انجذب اليها الأفغانيون : اذ كانت غنية بالصناعة والفنيين ، وثرية ، وليس لها مصلحة خاصة من الوجهة السياسية . وفي ١٩٤٦ استخدمت افغانستان شركة موريسن – نودسون لتنفيذ مشاريع فنية شتى مثل انشاء الطرق والجسور والسدود والمعامل الكهربائية وجداول الري . وكان من أهم هذه المشاريع جميعها إنشاء الطريق الموصل بين كابل وقندهار ، وتقسيم مياه نهر الهلمند . ونذكر بالمناسبة ان تقسيم المياه المذكورة أثار نزاعاً مع ايران التي كان الهلمند يصب مياهه فيها ، وكانت ايران تخشى ان يؤدي إنشاء سد في مجراه الى تحويل الماء الذي تحتاجه واحة سيستان الايرانية الى آخر حد . وقد نقبت في البلاد عن النفط شركة أميركية هي شركة « اينلاند ايكسبلوريشن » Inland Exploration لكن النتائج كانت غير مهمة حتى الآن . وشرع بمفاوضات مع شركة الخطوط الجوية العالمية (تي دبليو اي) T. W. A. لتأسيس مواصلات جوية منتظمة واتصالات بين كابل والعالم الخارجي . وفي ١٩٤٨ رفعت المفوضيتان الافغانية والأميركية الى درجة السفارة (وكانت العلاقات الديبلوماسية بين البلدين قد بدأت في ١٩٤٣) . وفي ١٩٤٨ أيضاً زار الولايات المتحدة وزير الاقتصاد عبد المجيد خان ليتشبث في الحصول على قرض ومساعدات فنية لبلاده . فكانت زيارته ناجحة . إذ منح « مصرف الاستيراد والتصدير » في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٩ قرضاً لافغانستان قدره (٢١,٠٠٠,٠٠٠) دولار لمشاريع التعمير . وطلبت الحكومة الافغانية من « المصرف العالمي » كذلك ان يقدم لها مساعدات مالية ، وكان هناك بعض الاحتمال بان هذه المؤسسة الخاضعة للنفوذ الأمريكي سوف تؤيد ذلك . ومع ان افغانستان لم تعلن الحرب على المحور فقد سمح لها بالدخول الى هيئة الامم المتحدة في ١٩٤٦ . وأخذت هيئة

(١) القراقول نوع من الغنم يعيش في افغانستان وحوالي بحيرة بخارى ، ويستعمل جلد الصغير منه في صناعة المعاطف الجلدية النسائية لأن شعره مفتول : المراجع الدكتور محمود الأمين.

الأمم بعد ذلك تبدي اهتماماً فعالاً بتقدم افغانستان وتطورها ، فارسلت في ١٩٠٥ هيئة من الخبراء الاقتصاديين من ليك‌سكسيس الى كابل لتستقصي احتياجات الافغان من منهج المساعدات الفنية .

وقد كانت العلاقات الأفغانية ـ السوفييتية في أثناء الحرب وما بعدها علاقات قويمة بوجه عام . إذ حسم عـــدد من مشاكل الحـــدود القائمة بينهما ، مثل ملكية بعض الجزر في نهر جيحون وحقوق الماء في واحة كوشك ، حسماً ودياً توصلت اليه لجنة حدود أفغانية ـ سوفييتية في ٢٩ ايلول ١٩٤٨ . ونشطت المتاجرة بين البلدين بالتدريج ، فأخذت روسية تصدر السكر والبضائع القطنية والنفط وتشتري لقاء ذلك صوف الأفغان . غير انه لم يسمح لاية وكالة تجارية سوفييتية بالعمل في أفغانستان كما لم يسمح للتجار الافغان بدخول البلاد السوفييتية . وانما حصر تبادل السلع في نقاط معينة من الحدود دون ان تسنح فرصة كبيرة للتغلغل السياسي . وفي ١٩٥٠ عقد البلدان معاهدة تجارية بينهما ، فكانت واحدة من سلسلة معاهدات كانت تفاوض روسية من أجلها جاراتها في الجنوب . واذ كانت الحكومة الافغانية على علم تام بالتقدم الفني والزراعي الذي حصل في آسية الوسطى السوفييتية أخذت تبدي اهتماماً اكثر باعمار التركستان الافغانية . وقد كانت المخاوف من ان يكون تحسن الاحوال في روسية شيئاً يلفت النظر بالنسبة لما يقابله من الفقر والتأخر في أفغانستان مخاوف تستند على اساس متين من الصحة ، لكن الخطر الناجم عن ذلك كانت تقل اهميته بعض الشيء بكون تركستان الأفغانية ـ وهي المنطقة المعرضة أكثر من غيرها للتسرب الروسي ـ قليلة السكان ولا تكون مشكلة الاراضي فيها مشكلة مستعصية قط . والحق ان الحكومة كانت مهتمة بنقل بعض البدو من أفغان الجنوب لفلاحة أراضي الشمال غير المزروعة . يضاف الى ذلك ان افغانستان ، بخلاف الكثير من البلاد الاسلامية الاخرى ، لم تكن تعاني شيئاً من التباين الكبير في الثروة . فقد كانت البلاد فقيرة بوجه عام ، لكن عدد الشحاذين الذين يمكن ان يلاحظ وجودهم كان قليلاً . ولا ينكر ان روسية لم تتخل عن خططها الثورية ، وقد تمادت في ارسال وكلائها عبر الحدود للعمل في أفغانستان من جهة والوصول

الى الباكستان والهند من جهة اخرى . على ان تأثير الدعاية الشيوعية على الافغانيين لم يكن شديداً[1] ، كما انه من الخطل ان يغض النظر عن ان الأزبك والتاجيك والتركمان الذين كانوا يعيشون على جانبي خط الحدود والذين كان قسم منهم خاضعاً للحكم السوفييتي ، وكانوا يجرّون جرّاً الى تجربة اجتماعية واقتصادية خطيرة بينما كان اخوانهم في الجنوب يحافظون على طراز معيشتهم المتصف بالخمول في ظل الاحوال البدائية التي يشيع وجودها في المجتمع الشرقي البطيء في حركته . وقد استمرت حركة اللاجئين الى الجنوب على الأكثر فكان للقصص التي يروونها عن الاضطهاد ، ومراقبة الشرطة السرية ، والقسوة المتناهية تأثير معاكس للدعاية السوفييتية . وكان من الواضح مع كل هذا ان روسية لو كانت تريد احتلال أفغانستان لأمكنها ان تفعل ذلك بسهولة نسبية . إذ لم يكن الجيش الافغاني بطبيعة الحال في مركز يستطيع ان يقاوم فيه دولة عظمى ، فكان دوره منحصراً في تثبيت دعائم الامن في الداخل . ولم تعد جبال الهندوكوش على الشاكلة نفسها تلك العقبة الكأداء التي يمكنها ان تحول دون تقدم جيش من الجيوش الحديثة كما كان شأنها في السابق ، ولا يتطلب الامر اليوم لتقدم الجنود السوفييت وظهورهم على حدود الباكستان وكشمير الا الى بضعة ايام فقط .

وقد خلق انتهاء الحكم البريطاني في الهند في آب ١٩٤٧ مشاكل جديدة محيرة لـ « حرّاس الهندوكوش » . فان سطوة بريطانية التي ظلت تخيف الشعوب مدة طويلة من الزمن حلت في محلها سلطة تداولها اليوم دولتان محليتان ضعيفتان نسبياً . وكان هذا يعني بالنسبة لافغانستان تناقص سلامتها الخارجية ، فأصبحت بصورة تلقائية أكثر تعرضاً للضغط السوفييتي . والأنكى من ذلك ان العلاقات الافغانية ـ الباكستانية كانت تعاني توتراً خطيراً منذ البداية . فحينما كانت الباكستان على وشك ان تظهر للوجود طلبت حكومة كابل اجراء استفتاء عام في ولاية الحدود الشمالية الشرقية

(١) يروي وزير خارجية الأفغان ان أحد الوكلاء السوفييت أخذ عندما استجوبته الشرطة الأفغانية يتذمر بمرارة ويقول « ان الا فغانيين بلداء بحيث انهم لم يستطيعوا حتى ان يفهموا ما أرمي اليه » . راجع مجلة آسية الوسطى الملكية (R. C. A. J) ، عدد كانون الثاني ١٩٥٠ ، ص ١٥ .

لتعيين الجهة التي سيدين لها عدة ملايين من الباتان المقيمين في المنطقة بولائهم في المستقبل . فرفض زعماء الباكستان هذا الطلب ،وبنتيجة ذلك ورثت الباكستان منطقة الحياد الواقعة في جنوب خط دوراند . وبدأت أفغانستان بعد ذلك بالدعوة الى تكوين دولة بختونستان المستقلة . ووقع عدد من حوادث الحدود فتهيجت الخواطر على جانبيها بين سنتي ١٩٤٧ و١٩٤٩ . ومما زاد في المصاعب ادعاء افغانستان بحق اقامة ميناء حرة لها على ساحل باكستان لكي تضع حداً لعزلتها البرية .

على ان النزاع اخذت تبدو عليه امارات الفتور الموقت حينما حل عام ١٩٥٠ ، ويُعزى ذلك لدرجة ما الى التأثير البريطاني الكابح على الحكومتين . فقد استمر استخدام ضباط الاستخبارات البريطانية في ولاية الحدود الشمالية الغربية ، وكان وكيل باكستان السياسي في كويتا Quetta من البريطانيين . وكان تكوين دولة مستقلة مسلمة ، الى الجنوب من افغانستان ، قد حرم المتطرفين من الافغان ومثيري القلاقل في الحدود ، مثل فقير ايبي ، من التنادي بالهتافات العدائية المناوئة للكفار . وبقيت الباكستان من جهة اخرى على اتصالها برابطة الشعوب البريطانية بصفتها احدى « الدومنيونات » التابعة لها . وعلى هذا فقد ظلت بريطانية لها مصالح مستديمة في مصائر الهندوكوش السياسية .

ومما لا بد ان يشار اليه بالنسبة للنزاع بين الشرق والغرب ان روسية لم تكن تهتم كثيراً بأفغانستان نفسها في يوم من الأيام . فقد كانت تعتبر هذه البلاد البعيدة على الدوام طريقاً من طرق الاحتلال المؤدية الى القارة الهندية . وكان يبدو في ١٩٥٠ – ١٩٥١ انها على وشك ان تحيط بالهند من الشرق والغرب عن طريق الصين وبرما . وهذا ما قد يفسر لنا لماذا كانت هناك فترة هدوء على الحدود الافغانية .

علاقات افغانستان الخارجية خلال الخمسينات

كان محمود خان قد استقال من رئاسة الوزارة في أوائل أيلول ١٩٥٣ بعد سنوات سبع قضاها في الحكم . ولم يأت استبداله بالجنرال محمد داود خان ، وزير الدفاع والداخلية حتى ذلك الحين ، بتبديل يذكر في طبيعة الحكومة الأفغانية التي ظلت في الأساس حكومة أبوية . على انه استبان ان رئيس الوزراء الجديد كان يميل الى الضغط بشدة اكثر من سلفه على حل قضية بختونستان التي كانت معلقة بين الباكستان وبلاده . وقد طلب الى بريطانية في ٢٨ كانون الاول ١٩٥٣ ان توافق على اجراء تعديل في معاهدة كابل لسنة ١٩٢١ ، التي صودق فيها على اعتبار خط دوراند حدوداً بين أفغانستان والهند البريطانية . وكان هذا من الوجهة القانونية شيئاً خارقاً للعادة ، لان الباكستان هي التي خلفت بريطانية في ١٥ آب ١٩٤٧ كدولة ذات سيادة الى الجنوب من أفغانستان . على ان ذلك كان يعني من الناحية السياسية اثبات حكومة كابل من جديد اهتمامها بمنطقة الحدود المتنازع عليها . ومع ان مشكلة بختونستان لم تكن في المقدمة خلال السنين الاخيرة من وزارة محمود خان فقد استمرت على تعكير الجو والحيلولة دون استئناف العلاقات الاعتيادية بين الأفغان والباكستان. وقد تمسك الافغان برأيهم الاساسي بان الباتان وهم يؤلفون قرابة سبعة ملايين نسمة (في الحقيقة قد لا يتجاوزون المليون ونصف المليون) ، لهم الحق ان يعيشوا مستقلين في دولة تسمى بختونستان ، وهذه يجب ان تحتضن البلاد الممتدة بين حدود الافغان الجنوبية ونهر السند .

اما المدى الذي يجب ان تمتد اليه هذه البلاد الى الجنوب فمسألة فيها نظر . فان جملة « بين أفغانستان والسند » لو فسرت تفسيراً حرفياً لأصبحت تعني القسم الأكبر من باكستان ، ولضمت العاصمة كراتشي وولاية بلوجستان التي تحادد ايران والمحيط الهندي . وربما كان لمثل هذا الادعاء مقدار طفيف من التبرير التاريخي لو كانت الامبراطورية قصيرة الاجل

التي أسسها احمد شاه درّاني مؤسس أفغانستان قد امتدت بالفعل الى ذلك الحد جنوباً . ولم يحدد الافغانيون مدى مطاليبهم الاقليمية قط (وهم يعملون بالنيابة عن بختونستان التي ستكون) ، لكن تصريحاتهم الرسمية ونشراتهم كانت تحتوي على اشارات تستهدف المحال حينما تشير الى التاريخ الغابر والى ضرورة الحصول على منفذ الى البحر لبلادهم التي تحيط بها اليابسة من جميع الجهات . وقد كانوا يؤكدون على نقطتين عندما يدعون الى تحقيق مشروع بختونستان : أولاهما انهم أنفسهم لا يطمعون في الاصقاع موضوعة البحث لكنهم يريدون ان يروها دولةً مستقلة ، وثانيتهما انه لا بد ان يجري استفتاء عام تتعين فيه رغبات الباتان أنفسهم ، على ان ما يجدر ذكره هو انه بالرغم من ان عدداً لا بأس به من الباتان يسكنون في داخل الحدود الأفغانية فان حكومة كابل لم تفكر باجراء استفتاء بينهم . ومما أضاف الى البلبلة التي تكتنف القضية بلبلة أخرى جنوح الدعاية الأفغانية الى اعتبار ثلثي السكان في أفغانستان نفسها من الباتان (او البختونيين) وبذلك تزيل من الوجود اي تباين،تاريخي او اجتماعي ، **بينهم** وبين سكان البقعة المتنازع عليها . اما الباكستان فقد رفضت من جانبها اية فكرة ترمي الى اجراء استفتاء في بلادها .

وقد بلغت مشكلة بختونستان الصاخبة ذروتها في آذار ١٩٥٥ حينما أعلنت حكومة الباكستان خطتها في الغاء التقسيمات السياسية التقليدية في البلاد وتوحيد باكستان الغربية كلها في ولاية واحدة يوم ٣١ أيار . إذ كان رد الفعل الافغاني على هذا الاجراء سريعاً وسلبياً . فقد أعلن محمد داود خان رئيس الوزراء في اذاعة له بثها راديو كابل يوم ٢٩ آذار ان قرار الباكستان المذكور يعتبر حركة عدائية ، وأنذر كراتشي بـ « العواقب الوخيمة » التي يحتمل ان تنجم اذا ما اصرت على مشروعها . وفي اليوم التالي هاجم جمهور من الرعاع يبلغ عدده (١٥,٠٠٠) رجل السفارة الباكستانية في كابل ونهبها ، ثم دمر أملاكاً شخصية وعامة وأهان العلم الباكستاني . ووقعت هجمات مماثلة بعد مـدة وجيزة على القنصليتين الباكستانيتين في جلال آباد وقندهار . ولم تحاول الشرطة الافغانية منع هذه المظاهرات بل ساعدت المهاجمين فعلياً ، كما ذكرت بعض الروايات .

فأثارت انباء هذه الأهانات والانتهاكات انتهاكاً واسع النطاق في الباكستان أعرب عن نفسه بدوره بهجوم شن على القنصلية الافغانية في بشاور يوم أول نيسان . وطلبت الباكستان تقديم اعتذار رسمي و « تعويضات شرفية » ثم استدعت ممثليها الديبلوماسيين والقنصليين من أفغانستان ، وأغلقت الحدود في وجه النقل التجاري بين البلدين . واحتدت الامزجة بين الفريقين ، وبعد ان مر شهر واحد شاع في كراتشي ان تعبئة عامة أعلنت في أفغانستان .

وكانت مصر والمملكة العربية السعودية قد عرضتا في الوقت نفسه وساطتهما في تسوية النزاع ، فقبل الفريقان عرضهما في منتصف ايار . وعلى هذا وصل الى كابل الامير السعودي مساعد بن عبدالرحمن وموفد مصري لفض النزاع بين الدولتين المسلمتين . وسرعان ما قدمت تركية والعراق ، وهما من الدول الموقعة على ميثاق بغداد الأخير ، خدماتهما أيضاً فنجم عن ذلك ان شهدت كابل في صيف ١٩٥٥ نشاطاً ديبلوماسياً فعالاً أضافت طبيعة الوسطاء السياسية فيه (محايدين وميالين الى الغرب) تعقيدات جديدة الى المعضلة الصعبة من قبل . على انه لا بد من الاشارة هنا الى ان مهمة الوسطاء كانت تقتصر فنياً على النزاع الحاصل بسبب الأهانة التي لحقت بالعلم الباكستاني والضرر الذي أصاب الممتلكات لان الباكستان اشترطت في قبول الوساطة ان يستبعد البحث في قضية البختونستان .

ومع ان محاولات الوساطة هذه قد توقفت فعلياً في تموز (بالرغم من البيان المتفائل الذي أصدره الوسيط السعودي) فقد انتهى النزاع في أوائل الخريف . ففي حفلة خاصة جرت في كابل يوم ١٣ ايلول رفع السردار نعيم خان وزير الخارجية الأفغانية العلم الباكستاني فوق بناية السفارة ، وبذلك أرضى الشرف الباكستاني . ورفعت الباكستان في مقابل ذلك الحظر المفروض على مرور البضائع عبر الحدود . ونذكر بالمناسبة ان هذا الحظر قد سبب لأفغانستان المحاطة باليابسة من جميع الجهات ارتباكاً غير قليل وعرضها الى نقص ما تحصل عليه من النفط والسمنت والمنسوجات . فبرهن ذلك من جديد على مقدار تعرض أفغانستان للعطب من هذه الناحية ، والضغط الذي يمكن ان تفرضه الباكستان بالسيطرة على الطرق المؤدية الى أفغانستان .

فليس من العجيب إذن ، وقضية بختونستان لم تحل بعد ، ان نرى افغانستان لا تنثني عن التحريك من أجل استقلال منطقة الحدود واجراء استفتاء عام فيها . وفي ١٩ تشرين الثاني استنكر تشودري محمدعلي رئيس الوزراء الباكستاني علناً حملة أفغانستان التغلغلية ، وأعمال التخريب ، والدعاية التي صارت تبث في بلاد الباتان . وقد صدر هذا التصريح في الوقت الذي كانت فيه دورة المجلس الكبير « لوه جرغا » قد عقدت في كابل منذ ١٥ تشرين الثاني للنظر في بعض القضايا الوطنية المهمة ، وقد استغرقت الدورة خمسة أيام . ولا يجتمع المجلس الكبير هذا ، وهو يضم زعماء القبائل الأفغانية جرياً على التقاليد العريقة ، الا في الحالات التي تكون لها أهمية خارقة للعادة مثل الحرب او الصلح او لإقرار توجيهات أساسية في السياسة الخارجية . وكانت آخر جلسة عقدها هذا المجلس سنة ١٩٤٠ حينما دُعي لتقرير الموقف الذي كان يجب ان تقفه أفغانستان في الحرب .

وقد كان من الواضح ان دورة اللوه جرغا الحالية كانت لها علاقة بالنزاع المحتدم مع الباكستان . وحينما افتتح الرئيس داود خان الجلسة أعلن ان توازن القوى بين الباكستان وأفغانستان قد اختل بالتحالف العسكري الذي عقدته الباكستان مع الولايات المتحدة[1] . ثم عرض السؤالين الآتيين على المجلس للنظر فيهما : (١) هل تستمر أفغانستان على المطالبة باجراء استفتاء عام في منطقة الباتان المنازع عليها ؟ (٢) هل من الضروري لها ان تتخذ الخطوات اللازمة لاسترجاع التوازن في القوى بينها وبين الباكستان ؟ وفي ٢٠ تشرين الثاني قرر الخمسمائة عضو الذين كانوا يؤلفون اللوه جرغا ثلاثة قرارات يؤيد اولها تأييداً تاماً طلب داود خان بالاستفتاء العام ، ويخول الثاني الحكومة بان « تجد الطرق والوسائل اللازمة لاعادة التوازن في القوى الذي اختل بقرار الباكستان في قبول المساعدة في التسلح من الولايات المتحدة »[2] ، ويرفض الثالث الاعتراف ببختونستان جزءاً من الباكستان . وقد كانت الاهداف التي تنطوي عليها هذه المقررات

(١) جريدة نيويورك تايمز ، عدد ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥ .

(٢) المرجع ذاته ، عدد ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٥ .

شيئاً واضحاً . فلما كان الأفغانيون لم يتنازلوا بعد عن اطماع في مناطق الحدود ، ولما كانت الباكستان ستكون لها الوسائل التي تستطيع بها احباط مساعيهم في هذا الشأن نظراً لارتباطاتها المعروفة بأمريكا ، فلا بد للأفغان اذن من الالتفات الى روسية في طلب المساعدة والتأييد .

وقد أخذت الحوادث تتحرك بسرعة فوق المسرح الافغاني منذ الزمن الذي اتخذ فيه هذا القرار الهام . فبعد مضي شهر واحد على جلسة اللوه جرغا وصل الى كابل في ١٥ كانون الاول زعيمان مهمان من زعماء الاتحاد السوفييتي ، هما رئيس الوزراء نيكولاي بولغانين وسكرتير الحزب الشيوعي نيكيتا خروشيف في زيارة رسمية ، وبذلك ختما جولتهما الممتدة في البلاد الآسيوية . وكانت هذه الزيارة ، التي لم يسبق لها مثيل من قبل في سجل العلاقات الروسية الأفغانية ، منسجمةً مع السياسة السوفييتية الجديدة التي تستهدف استغلال الخلافات النفسانية والسياسية بين الغرب والأمم الآسيوية ، وخطب ود الاخيرة بالوعود في مساعدتها على تحقيق مشاريعها الاعمارية . وقد أعرب الزعيمان اثناء بقائهما في العاصمة الأفغانية عن تأييدهما لوجهة نظر الافغان بشان بختونستان ، وتعهدا بتقديم المساعدة الاقتصادية والفنية لحكومة كابل . ولم يرد ذكر رسمي لتقديم الاسلحة ، غير انه ليس من العجيب ان يكون ذكرها مدوناً في جدول المداولات السوفييتية الأفغانية . والحقيقة ان الدلائل كانت تشير من السابق الى ان افغانستان قد تقوم باستيراد السلاح إما من روسية او الدول التابعة لها : فقد زارت بعثة عسكرية أفغانية تشيكوسلوفاكية قبل سنة ، وربما كان ذلك من أجل الحصول على السلاح ، وفي أول تشرين الثاني ١٩٥٥ كان السفير الأفغاني في القاهرة قد صرح بأن أفغانستان اذا لم تحصل على السلاح من الغرب فستضطر الى الحصول عليه من الاتحاد السوفييتي . وانتهت الزيارة السوفييتية بالتوقيع على وثائق ثلاث . فكانت الاولى تحتوي على تعهد السوفييت بتسليف أفغانستان مبلغ قدره مئة مليون دولار ينتفع به بموجب اتفاقية على حدة . وكانت الثانية تحتوي على تصريح سوفييتي أفغاني متبادل يعبر عن تأييد الطرفين لمبادىء التعايش السلمي والحكم الذاتي مع اشارة خاصة الى مقررات باندونغ ، والى السلم

العالمي وإدخال الصين الشيوعية في هيئة الأمم المتحدة . وكانت الثالثة
بروتوكولاً يمدد معاهدة ١٩٣١ السوفييتية الأفغانية في الحياد وعدم الاعتداء
الى العشرة الاعوام القادمة على ان تتجدد تلقائياً سنة بعد أخرى عند انقضاء
الأجل المذكور ويكون لكل من الفريقين الحق في انهائها بعد اشعار يقدم
عن ذلك قبل ستة أشهر .

ويعتبر عقد هذه الاتفاقيات خطوةً هامة تخطوها ديبلوماسية السوفييت
في آسية . وكان التقارب السوفييتي مع كابل قد بدأ فعلاً في أوائل ١٩٥٠
حينما عرضت روسية على افغانستان أن تبني لها احواضاً لخزن النفط
وشبكة للطرق . وما حل صيف ١٩٥٤ حتى كانت أفغانستان قد قبلت
قروضاً ، يبلغ مجموعها ثمانية ملايين دولار ، من الاتحاد السوفييتي لتشييد
اثنين من مخازن الحبوب (سايلو) في بولي — خمري وكابل، وطواحين ،
ومستشفى في جلال آباد ، وأحواض لخزن النفط في كابل وهرات ومزاري
شريف وكليف ، وخط أنابيب للنفط بين مزاري شريف وطرمز [1] (وتقع
الاخيرة في الاراضي السوفييتية) ، وطرق ومرافق للبلديات في كابل .
وقد كان خط الانابيب الذي يأتي بالنفط السوفييتي الى البلاد الأفغانية
هاماً على الاخص لانه ، في الوقت الذي يطمن فيها الحاجة الكبيرة لاقتصاديات
افغانستان ، يجعلها تعتمد على الاتحاد السوفييتي . وقدمت روسية علاوة
على المال ، الخبراء ايضاً ، فقد قدر في ١٩٥٥ ان ثلاثمئة من الفنيين السوفييت
والتشيكوسلوفاكيين على الأقل كانوا يعملون في أفغانستان . وقد شُفع
هذا النشاط الاقتصادي بالبعثات الثقافية السوفييتية وتبادل المساعدات
الدراسية بصورة لا مناص منها . وكانت أفغانستان قد حصلت في ١٩٥٤
على قرض بمبلغ خمسة ملايين دولار من تشيكوسلوفاكية لتشييد معمل
للسمنت ومعمل للزجاج ومدبغة . وقد قدر في وقت زيارة بولغانين —
خروشيف للبلاد ان افغانستان كانت قد تسلمت مابلغ مجموعه (١٤,٠٠٠,٠٠٠)
دولار من مساعدات القرض من الكتلة السوفييتية .

وكانت الولايات المتحدة في الوقت نفسه تقوم بمساعدة افغانستان

(١) ربما تكون ترمذ — المترجم

في مشاريعها العمرانية ايضاً . فقد منحت حكومة كابل بين ١٩٤٧ و١٩٥٥
حوالي تسعة ملايين دولار من منهج المساعدات الفنية . وكانت هذه المبالغ
تموّل مشاريع الادارة العامة والزراعة والغابات والتعليم والصحة والأحوال
الصحية العامة . كما كانت شركة موريسن — نودسن المنوه عنها من قبل
قد اضطلعت من قبل بتنفيذ الاعمال الرئيسية في الري والقوة الكهربائية
والسيطرة على الفيضان في وادي الهلمند على الأكثر . إذ كان قد تقرر
ان تموّل هذه المقاولات التي يقارب مجموع مبالغها الأربعين مليون دولار
من قرضين ، بمبلغ (٢١,٠٠٠,٠٠٠) و (١٨,٥٠٠,٠٠٠) دولار ،
قدمهما في ١٩٥٠ و ١٩٥٤ مصرف الاستيراد والتصدير في واشنطن
بربح قدره ٤,٥ بالمائة . وقد قدمت الولايات المتحدة مبالغ إضافية أخرى
تزيد على (٢,٥٠٠,٠٠٠) دولار لشراء الحنطة ايضاً .

وهكذا ، كانت القروض والمنح الامريكية المقدمة لافغانستان قبل
زيارة الزعيمين السوفييتين تضاهي نجاح المساعدات التي تسلمتها من
روسية . على ان الاعلان المفاجىء الذي أعلن بمناسبة هذه الزيارة عن قيام
موسكو بتقديم قرض قدره مئة مليون دولار قد أخلّ اخلالاً قاطعاً
بالتوازن الموجود وخلق مشاكل مربكة جديدة للديبلوماسية الأمريكية .
فاننا لا بد ان نتساءل اولاً بقولنا هل يدل قبول الافغان للمساعدة السوفييتية
هذه على وجود ارتباط سياسي او عسكري يمكن ان يكون شيئاً خطراً
على امريكا في هذا الجزء من العالم ؟ لقد أنكر داود خان رئيس الوزراء
في مؤتمر صحفي عقده في كابل بعد مغادرة الزعيمين الروسيين ان يكون
المقصود من الاتفاقيات المعقودة مع روسية تخلي الأفغان عن موقف الحياد ،
كما رفض ان يذم ميثاق بغداد بشيء .

ولو فرضنا ان هذا التصريح يصف الموقف الذي يقفه الأفغانيون
وصفاً صحيحاً ، يكون السؤال الثاني الذي يمكننا ان نسأله : هل في وسع
أفغانستان ان تتفادى الانزلاق في الفلك السوفييتي بتهيؤ الفرص الكثيرة
التي تسمح بالتغلغل عن طريق الأعمال التي تولى السوفييت أنجازها في
شتى الميادين ؟ فاذا كانت أفغانستان تؤمل بقبول ما يعرضه السوفييت عليها
إجبار الغرب على زيادة المنح الاقتصادية لها فانها تكون قد اتبعت سياسة

يصعب عليها ان تستثير في واشنطن أية استجابة ودية . حيث ان محاولة التفوق على روسية في تقديم المساعدات الفنية والسلع بلا تمييز تعتبر سياسة خطرة ، من الناحية النفسانية ، يكون من شأنها ان تشجع لا ان تثبط الاستهانة لدى الامم التي لم تتورط بعد بالنزاع الموجود بين الشرق والغرب.

أما آخر الاسئلة التي يمكن ان تسأل بصدد المساعدة الروسية وقبول الافغان لها سوءال يختص بولأهم للحلفاء الذين انضموا الى ميثاق بغداد في ١٩٥٥ ، وعلى الأخص الباكستان في هذه الحالة . فمع ان الولايات المتحدة كانت تحرص كل الحرص على التوفيق بين كابل وكراتشي فانها لم تكن في وضع تشكك فيه بحق الباكستان في السيادة على البلاد التي تمتد الى خط دوراند . والمفهوم ان الحكومة الامريكية تحبذ اجراء نوع من الترتيبات تسهل فيه حركة النقل التجاري الى افغانستان عبر الاراضي الباكستانية ، وتفضل تدبير ميناء حر في كراتشي . وهي على استعداد على ما قيل لابداء المساعدة في تمويل مشروع مثل هذا . وجرياً على هذه السياسة تجاهل الرئيس ايزنهاور قضية بختونستان حينما كان يرد على رسالة في الموضوع كان قد تلقاها من محمد ظاهر شاه ملك أفغانستان في خريف ١٩٥٥ .

فهرس تفصيلي للمحتويات

هذا الكتاب

هو احدى ثمرات الدراسة التي قام بها الاستاذ جورج لينشوفسكي استاذ العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا وقد اثار فيه عدداً كبيراً من قضايا الساعة الخطيرة التي تتصل بالتنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي لبلدان الشرق الاوسط ، فعرضها باسلوب علمي مجرد ، يلقي اضواءً مركزة على هذه القضايا التي قد تكون غير معروفة ، بالنسبة الى عدد كبير من قراء العربية ومثقفي بلدان الشرق الاوسط ، واكاد اجزم بانها غير معروفة إلا لدى نفر قليل جداً من الاجانب لا يخطئهم الحصر او العد.

من مقدمة الدكتور حسن علي الذنون

الثمن ٥٠٠ فلس